LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- روسيا ما بعد الحرب الباردة: من «اليلتسينيّة» إلى «البوتينيّة»
- تايوان بين الستراتيجيتين الصينيّة والاميركية
- تأثير صواريخ سكود العراقية والصواريخ الباليستية على الستراتيجية الاسرائيلية
- الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية: دراسة في فكر آدم سميث
- التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه سوريا ولبنان في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية
- The Israeli Lobby, US Foreign Policy And the Middle East
- International Terrorism And the Case of Usama Bin Laden
- L'Administration Internationale Et le Nouveau Droit de la Mer
- 20 Siècles d'Histoire

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الثالث والثلاثون - حزيران ٢٠٠٠

قوّة الرحيل

يكاد الراحل الكبير، الرئيس حافظ الأسد، يكون الشخصيّة الوحيدة، في العقود الثلاثة الماضية التي أجمع مؤيدوها ومحبّوها ومخاصموها ومعادوها على احترامها وتقديرها.

لقد قيل الكثير في حافظ الأسد وبات الحديث عمّا قيل فيه أكثر مما هو معهود. هذا الرجل الستراتيجي الفذّ الذي عرف كيف يُخرج سوريا من دائرة عدم الاستقرار والنزاعات الداخلية وغياب التنمية وغياب المواجهة الحقيقية للعدو الإسرائيلي، إلى دائرة الاستقرار والثبات والبناء والإعمار والتنمية الشاملة والمواجهة العنيدة الصلبة للعدو، بحيث باتت سوريا في عهده قلعة الصمود العربي وحصن الكرامة للعرب جميعاً.

كان الكتّاب السياسيون يتحدّثون عن الصراع على سوريا في مرحلة عدم استقرار، أما اليوم فإنهم يتحدّثون عن الصراع مع سوريا التي باتت رقماً صعباً في المعادلة الإقليمية والدولية رفع من شأنه حافظ الأسد. هذا الرقم الصعب تعرّض لمؤامرات شتى ومن جهات مختلفة، لكنه كان أقوى وصمد، وكان كلّما يواجه مؤامرة يقوى أكثر ويُقوّي دور سوريا أكثر فأكثر. وسمعنا معادلات تقول لا سلام من دون سوريا وتنويهات تقول ان سوريا هي بارومتر الشرق الأوسط.

الراحل الكبير كان نادراً ما يخرج ليلتقي الزعماء الكبار، كانوا يأتونه إلى دمشق أو يلاقونه إلى جنيف. كان في المؤتمرات محطّ الأنظار والأسماع، الجميع ينتظر ماذا ستقول سوريا الأسد قبل أن يدلي أحد برأيه.

أما وقد رحل الكبير فإنه أذهل العالم بقوة رحيله وبرسوخ المؤسسات التي أرساها في حياته. كانت سوريا تودّعه وكأنما هو حاضر حي في الوداع، وكانت السلطة تُنقل إلى الأمل الدكتور بشار الأسد بقوة استمرار قلّما عهدناها في عالمنا العربي.

كان قوّة في حياته وقوياً في رحيله وأقوى في استمراره.

العميد الركن الياس فرحات

مدير التوجيه

الهيئة الاستشارية

د. نسيم الخوري — د. عبدالله فرحات — د. حسن منيمنه

د. ميشال نعمه — د. عدنان الامين — د. إلهام منصور

رئيس التحرير غسان شديد

شروط النشر

١ ـ «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢ ـ تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها الا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣ ـ تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما تتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالانكليزية أو بالفرنسية.

٤ ـ تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥ ـ تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب اجراء اي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦ ـ تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة او مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧ ـ لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى اصحابها.

٨ ـ تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم اصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلّا بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون**: ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ ـ (٠١) **السعر**: ٣٠٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي**: في لبنان: للافراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.

في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركيا بما فيه رسوم البريد.

- **الاعلانات والاشتراكات**: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
- **التوزيع**: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الفهرست

العدد الثالث والثلاثون – حزيران ٢٠٠٠

روسيا ما بعد الحرب الباردة
من «اليلتسينيّة» إلى «البوتينيّة» ..... **د. غسان العزّي** ٥

تايوان بين الستراتيجيتين الصينيّة والأميركية ..... **د. كمال حمّاد** ٢٩

تأثير صواريخ سكود العراقية والصواريخ الباليستية
على الستراتيجية الاسرائيلية ..... **رياض قهوجي** ٤٥

الأسس الإقتصادية للقوة العسكرية في فكر آدم سميث ..... **د. زكريا فواز** ٥٧

التحديات الإقتصادية والتنموية
التي تواجه سوريا ولبنان في ظل المتغيّرات الاقليمية والدولية ..... **د. ألبر داغر** ٨٧

روسيا ما بعد الحرب الباردة
من «اليلتسينيّة» إلى «البوتينيّة»

د. غسان العزّي(*)

كان الانقلاب العسكري الذي قام به المحافظون في آب ١٩٩١ بمثابة الصحوة الأخيرة قبل موت الاتحاد السوفياتي، بعدما انتقلت كل الدول الدائرة في فلكه (المعسكر الاشتراكي الأوروبي السابق) إلى المعسكرالغربي المنافس، عقب انهيار جدار برلين في تشرين الثاني ١٩٨٩. هذا الانقلاب وضع النهاية الفعلية لسنوات حكم ميخائيل غورباتشيف ليحلّ محلّه بطل مقاومة هذا الانقلاب بوريس يلتسين، أحد رجال الجهاز السابقين الذي انتُخب على رأس البرلمان (الدوما) الروسي في حزيران ١٩٩٠ ثم على رأس الفدراليّة الروسيّة بعد ذلك بسنة واحدة تماماً.

وكان غورباتشيف قد وصل على رأس الكرملين، عام ١٩٨٥، في وقت بدأت فيه علامات الهرم تبدو واضحة في جسد «الأمبراطوريّة» السوفياتية، مما حدا به إلى الإسراع في صياغة الإصلاحات وتطبيقها. وهكذا أرادت البريسترويكا (إعادة البناء) القيام بإصلاح متعدّد الأشكال والأوجه، ليشمل دوائر الاقتصاد والدبلوماسية والعلاقات مع المحيط القريب والخارج البعيد. ثم جاءت الغلاسنوست لتبيح الشفافية التي سمحت بإعادة النظر في المحرّمات عبر مناقشة تاريخ الممارسات السياسية منذ لينين نفسه مروراً بستالين وصولاً إلى بريجينيف. حتى الأيديولوجية نفسها صارت محل نقاشات وتساؤلات بعدما كانت فوق كل اعتبار. ثم فجّرت البريسترويكا كل الأقفال وفتحت الأبواب على مصاريعها، فدخلت الرياح العاتية لتحطّم كل شيء، بما في

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانيّة.

ذلك حكم غورباتشيف نفسه. لقد سقط هذا الأخير تحت عبء طموحه الإصلاحي المفرط الذي أراد بسرعة فائقة أن يحوّل المجتمع ويقطع عنه الدوغمائية ويقلب الاقتصاد وينهي الحرب الباردة[١].

وكان على بوريس يلتسين، الذي حظي بتأييد شعبي واسع، بدأ مع تصدّيه لانقلاب المحافظين، يعيد ضبط المسار الإصلاحي المنفلت ويحقّق انتقالاً عقلانياً هادئاً من إتحاد سوفياتي تفكّك إلى روسيا جديدة قويّة وثابتة. لكن «اليلتسينيّة» سوف تترك وراءها، بعد تسع سنوات من التخبّط والفوضى، بلداً كبيراً يصفه المراقبون بـ «المارد المتسوّل» و«العملاق المريض» المحاصر من كل الجهات. والإنجاز الوحيد، والمهمّ بالطبع، الذي يسجّل ليلتسين هو منعه لانفجار الإتحاد السوفياتي على الطريقة اليوغوسلافيّة، ولو أنّ «مجموعة الدول المستقلّة» التي أسسها في الثامن من كانون الأول ١٩٩١ (وضمّت اثنتي عشر دولة من الإتحاد السوفياتي السابق[٢] تعاني ما تعانيه من العجز والتفكّك.

وفي نهاية العام ١٩٩٩، وبطريقة غير متوقّعة، قدّم يلتسين «هدية» إلى شعبه والعالم بمناسبة رأس السنة الميلادية والانتقال إلى العام ٢٠٠٠: استقال من منصبه ليسلّم مقاليد الحكم إلى فلاديمير بوتين الرجل الذي أتى به من عالم المجهول ليجعله رئيساً للوزراء في آب ١٩٩٩.

وفي آذار ٢٠٠٠ تمكّن رئيس الوزراء السابق، الذي صار رئيساً بالوكالة، من الفوز في الانتخابات الرئاسيّة. وهكذا بدأت روسيا الألفيّة الثالثة في ظل «قيصر» جديد لا يعرف عنه المراقبون إلاّ القليل، مما يزيد من الصعوبات في طريق محاولة استشراف مستقبل روسيا «البوتينيّة» الجديدة.

ما هي الملفّات الموضوعة على طاولة الرئيس الجديد وما المشاكل التي ستعترض سبيل حكمه، داخلياً وخارجياً، وهل ستتمكّن روسيا، في عهده، من نفض غبار الذلّ والمهانة (تعبير يستخدمه عدد كبير من الروس) والعودة إلى الساحة الدوليّة؟ أم سيكون امتداداً لعهد سلفه، أي يلتسيناً متجدّداً بتعبير آخر.

I - من مخلّفات الحقبة اليلتسينيّة

١ - العلاج بالصدمة والدخول المتعثّر في السوق:

بعد حلّ الحزب الشيوعي الحاكم وإعلان موت الاتحاد السوفياتي والرغبة بالانتقال إلى اقتصاد السوق، كان يجب إيجاد الطريقة الأفضل لتحقيق هذا التحوّل الجذري

الكبير. وبناء على نصائح صندوق النقد الدولي، تبنّى يلتسين ورئيس وزرائه، إيغور غيرار ابتداء من مطلع العام ١٩٩٢، برنامج «العلاج بالصدمة» الذي يتضمّن إبعاد الدولة كلياً عن الساحة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص عبر مجموعة إجراءات، منها التحرير الكامل والسريع للأسعار والخصخصة على نطاق واسع وتحرير التجارة الخارجية وإغراء الرساميل والاستثمارات الأجنبية... الخ. لكنّ ردّ الاقتصاد السريع على هذه الإجراءات كان سلبياً: تراجع متسارع لسعر الروبل؛ تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة ٢٠ في المئة عام ١٩٩٢ ثم ٢٢ في المئة عام ١٩٩٣ و١٥ في المئة عام ١٩٩٤ ثم ٤ في المئة عام ١٩٩٥؛ تراجع الناتج الصناعي في هذه السنوات على التوالي بالنسب التالية: ١٨ في المئة، ٤ في المئة، ٢١ في المئة، وتراجع الاستثمارات ٤٠ في المئة، ثم ١٢ في المئة عام ١٩٩٥. أما في عام ١٩٩٦ فقد بلغ تراجع الناتج المحلّي ستة في المئة. وبالتالي زاد تراجع الناتج المحلي والإنتاج الصناعي عن ٤٠ في المئة أي بنسبة عشرة في المئة سنوياً ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥، في مقابل نموّ سنوي بلغ اثنين في المئة بين ١٩٨٠ و١٩٩٠[٣].

وفي محاولة لمنع الانهيار، قررت الحكومة الالتفات إلى قطاع الطاقة (إنتاج النفط تراجع إلى النصف في أقل من عشر سنوات) الذي يحتلّ حيّزاً واسعاً وفاعلاً في الاقتصاد الروسي (البترول وحده يشكّل ١٥ في المئة من صادرات البلد[٤])عبر توجيهه إلى التصدير الخارجي البعيد، بعد اقتصاره على الاستهلاك المحلي والتصدير إلى المحيط القريب والدول الفقيرة.

لكن إصلاح هذا القطاع كان لا بدّ أن يتمّ على حساب القطاعات الأخرى مثل البناء والتجهيزات والمجمّع العسكري - الصناعي. وزاد الأمور سوءاً انخفاض سعر النفط العالمي، فصارت معظم الشركات عاجزة عن دفع رواتب موظفيها، وتراكمت الديون الداخلية بين الشركات ولم تعد الدولة قادرة لا على دفع رواتب الموظفين والعسكريين ولا على جباية الضرائب[٥].

وباختصار شديد ودون التوغّل في شرح الإصلاحات الروسيّة، يمكن القول، إنه تحتو على برنامج عصرنة واضح بل قامت بتنظيم انتقال سريع وعشوائي لأملاك الدولة إلى القطاع الخاص، وذلك على أساس المحسوبيات وعلاقات النفوذ، في غياب أي نظام تشريعي وقضائي مناسب. ومن النتائج الكارثية لذلك فقدان الثقة بالدولة وعجزها الواضح عن السيطرة على الوضع. وهكذا فإن «العلاج بالصدمة» كان أشبه

بحرب شاملة على اقتصاد الدولة الذي صارت تسيطر عليه المافيات وما يسميه الروس بـ «الأوليغاركيين» أي الأثرياء الجدد أصحاب النفوذ والاحتكارات.

عن إمساك المافيات بأعصاب وشرايين الدولة، يكشف ألكسندر كولسينكوف، المسؤول عن جهاز مكافحة الجريمة في روسيا في ربيع العام ١٩٩٨، أن «المافيات الروسية تسيطر على ٤٠ ألف شركة و٥٥٠ مصرفاً منها العشرة الأولى الأهم»(٦). وكان وزير الداخلية أناتولي كوليكوف قد صرّح في خريف العام ١٩٩٧ بأنّ «ممثلي عالم الجريمة المنظمّة ينسلّون إلى كلّ أجهزة وبنى الدولة ويسيطرون، في الواقع، على قطاعات من الإدارة الروسية وميادين واسعة من الاقتصاد»(٧). لكن غيرار «أب العلاج بالصدمة» يعتبر ذلك أمراً طبيعياً سبق له وحصل في الولايات المتحدة الأميركية في عزّ صعودها الرأسمالي، وهو ليس «إلاّ نتيجة من نتائج التراكم البدائي لرأس المال»، وهو «وإن كان مضرّاً لكنه ضروري لوضع البلاد على سكّة اقتصاد السوق»(٨).

وقد عاشت القيادة السياسية التي تدير عملية التحوّل من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق الليبرالي، حالة تخبّط من أولى تعبيراتها الصريحة كان الصراع المكشوف بين الرئيس والبرلمان، عام ١٩٩٣، الذي وإن حُسِمَ وقتها لصالح الرئيس، إلاّ انه كشف عن عجز الطبقة الحاكمة عن التخلّص من رواسب الماضي، فطريقة ممارسة اللعبة السياسية لم تدلّ على قطيعة نهائيّة مع ممارسات الماضي. التي يجري انتقادها. ذلك ان «قيصر روسيا المريض» يلتسين، كما لقّبته الصحافة وأوساط المراقبين ما انفكّ يعيّن ويقيل رؤساء الوزراء(٩) على إيقاع حالته المرَضيّة النفسيّة والصحيّة التي استلزمت انقطاعاً عن الحكم مرّات عديدة بسبب ملازمة الفراش أو الدخول إلى المستشفى(١٠).

وفي تشرين الأول ١٩٩٧، حصل الانهيار المالي في بلدان آسيا الجنوبيّة - الشرقية والذي كان له انعكاس مباشر على البورصات العالمية وعلى روسيا التي انخفض الطلب على نفطها بفعل هذا الانهيار متسبّباً بتراجع الأسعار بشكل ملحوظ. وهكذا طارت الآمال المعقودة على ميزانيّة العام ١٩٩٨. وفي آذار من العام نفسه، رفض الدوما التصديق على الإصلاحات المالية التي تقدّم بها رئيس الوزراء الجديد كيرينكو. وتوقّفت الدولة عن دفع رواتب موظفيها وأعلنت عجزها عن دفع المستحق من الديون الخارجية عليها. وفي ٢٠ تموز، وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض بقيمة ٢٢,٦ مليار لروسيا على سنتين. في وقت كان عمّال المناجم المضربون يقطعون الطرق احتجاجاً على عدم قبض رواتبهم. وفي ١١ آب، خسرت بورصة موسكو تسعة في المئة من قيمة

أسهمها ووصلت سندات الخزينة إلى نسبة ١٥٠ في المئة خلال تسعة أشهر. وفي ١٢ آب، طالب الملياردير الأميركي جورج سوروس بتخفيض قيمة الروبل بنسبة ١٥ إلى ٢٠ في المئة، الأمر الذي رفضته السلطات الروسية. وتمّ بسرعة هائلة امتصاص مبلغ الـ ٤,٨ مليارات دولار الذي دفعه صندوق النقد الدولي لدعم الروبل وتأمين خدمة الدين، بعد أن أعلن الروس أنهم عاجزون عن دفع مستحقات تشرين الأول[١١]. وهكذا راح الجميع يتخلّى عن الروبل لصالح الدولرة والمقايضة. فسقطت بذلك إحدى أهم أسس سيادة الدولة في روسيا.

في ١٤ آب، أعلن يلتسين رفضه تخفيض سعر الروبل. ولكن في ١٧ من الشهر نفسه، أعلن رئيس وزرائه كيرينكو تخفيضاً فعلياً بنسبة ٣٤ في المئة وتعليق سداد الديون الخارجية لمدة تسعين يوماً والداخلية لأجل غير مسمى[١٢]. وفي ٢١ آب، طالب الدوما باستقالة يلتسين، لكن هذا الأخير ضحّى برئيس وزرائه فأقاله في ٢٣ من الشهر نفسه بعد أن حكم مئة يوم تقريباً. واستمرّ الانهيار فتضاعفت الأسعار وحلّق التضخّم (٨٤,٤ في المئة عام ١٩٩٨ مقابل ١١ في المئة عام ١٩٩٧) وتخطى الدولار العشرين روبلاً بعد أن كان يساوي أقل من ستة روبلات في بداية العام ١٩٩٨. إنها أولاً أزمة ثقة بالدولة التي فقدت سيطرتها على الأمور، مما يعني فقدان الثقة مسبقاً بأي مشروع إصلاحي تتقدّم به؛ وهي تالياً أزمة فقدان ثقة بكل النظام المالي والضريبي. فالتهرّب من دفع الضرائب صار رياضة وطنيّة رائجة (في أحسن الأحوال تجبي الدولة خمسين في المئة من الضرائب المستحقّة) وراحت المقايضة تمثّل نسبة خمسين في المئة من التبادلات اليوميّة، ووصلت الرواتب غير المدفوعة المستحقة على الشركات لموظفيها إلى نسبة ٣٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب فقدان السيولة[١٣].

أما الاستثمارات الأجنبية التي عُوِّل عليها كثيراً في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، فلم تتخطّ نسبة الأربعة في المئة من مجموع الاستثمارات. والعشرة مليارات دولار أو الإثنا عشر مليار دولار التي دخلت إلى روسيا عام ١٩٩٨ توجّهت كلها تقريباً صوب سندات الخزينة ذات المردود العالي[١٤]. وكان لهذه المضاربات أسوأ الأثر على الاقتصاد الروسي الذي كان يُهرَّب منه حوالى مليار دولار شهرياً إلى الخارج (تهريبات، تحويلات شركات، مضاربات). وقد اعترف جورج سوروس بأنه خسر ملياري دولار في رهانه على أسهم روسية، لكنها خسارة كان قد تمّ تعويضها سلفاً بواسطة الأرباح التي سبق وحققها سوروس في روسيا منذ وصول يلتسين إلى السلطة والبالغة عشرين مليار

دولار[١٥]. وقد جُنَّت الأسواق المالية نتيجة عدم القدرة على تسديد جزء من سندات الخزينة البالغة ٤٠ مليار دولار مما أدّى إلى تعطيل النظام المصرفي وشلله. وقد استُنفد احتياطي المصرف المركزي من الذهب والنقد في عمليات تدخّل غير مجدية من أجل دعم العملة الوطنية. فبعد أن كان هذا الاحتياطي يبلغ عشرين مليار دولار في أوائل ١٩٩٧، هبط إلى ١١,٦ مليار دولار[١٦]. وقد جاء عنوان جريدة «فاينانشال تايمز» غداة الانهيار الكبير: «لقد انعدم كلياً إيمان الموسكوبيين بالرأسمالية». وبالمناسبة فإن استطلاعات عديدة للرأي أجرتها مؤسسات غربية في روسيا، دلّت على تراجع تعلّق الشعب الروسي باقتصاد السوق وحنين نسبة متزايدة منه إلى الحقبة الشيوعية.

ولأسباب أيديولوجيّة وستراتيجية، على الأقل، لم تُعدم الدول الغربية، والولايات المتحدة خصوصاً، وسيلة لدعم النظام الروسي المتحوّل نحو الرأسمالية. ويقول الخبراء إنّ يوم ٢٥ آذار ١٩٩٦ كان مهماً في التاريخ الروسي المعاصر، إذ أكد صندوق النقد الدولي قراره بمنح روسيا قرضاً يزيد على عشرة مليارات دولار أميركي، وكانت روسيا قد حصلت، في تشرين الثاني ١٩٩٥، على قرار نادي لندن بإعادة جدولة كاملة لديونها حيال المصارف التجارية. وفي ٢٤ نيسان ١٩٩٦، اتخذ نادي باريس قراراً مماثلاً[١٧]. وقد بلغت ديون روسيا الخارجية عام ١٩٩٨ أكثر من ٤٠ مليار دولار. وبالتالي فإن موسكو لا تستطيع إلاّ أن تخضع لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات العالمية الدائنة، والدول التي تقبع وراءها، وهي، في جلّها، شروط مهينة وتتعارض مع سيادة الدولة في بعض الأحيان.

أكثر من المساعدات فقد وافقت جماعة السبعة G 7 على إدخال روسيا إليها بصفة مراقب، فأصبحت بذلك جماعة الثمانية G 8، والهدف من وراء ذلك سياسي وليس اقتصادياً، إذ تبقى روسيا الدولة النووية الثانية في العالم ومن المهمّ جداً إبقاؤها تحت المراقبة[١٨]. وأبرز تعبير عن الأهمية السياسية للمساعدات الغربية لموسكو للقاء الذي جرى في موسكو بين رئيس الوزراء بريماكوف ومدير عام صندوق النقد الدولي ميشال كامديسّو، خلال الحملة الأطلسيّة على صربيا في نيسان ١٩٩٩ والذي وافق فيه هذا الأخير على دفع مبلغ خمسة مليارات دولار لموسكو كجزء من المساعدة الموعودة. ويقول المراقبون إنّ هذه المساعدة، وغيرها، لعبت دوراً كبيراً في إقناع الروس باتخاذ موقف معتدل من الحرب في كوسوفو.

٢ - فقدان الهيمنة وضمور النفوذ الدوليان:

إذا استمرّت الأمور على حالها، فإنّ روسيا تسير إلى الكارثة لا أكثر ولا أقل. فهذا البلد الذي كان يشكّل تهديداً حقيقياً للعالم الغربي، صار ناتجه القومي القائم لا يكاد يصل إلى عشرين في المئة من نظيره الأميركي (مستوى قريب مما كان عليه عام ١٩٢٨) ويلزمه، بحسب توقّع الخبراء، أكثر من ٣٥ عاماً ليصل إلى المستوى الأميركي الحالي، ولكن إلى المستوى الوسطي السائد في الاتحاد الأوروبي اليوم، شريطة أن لا يتخلّى هذا الاتحاد عن وتيرة النمو الحالية البالغة اثنين في المئة سنوياً. وأن تحقق روسيا نسبة نموّ لا تقلّ عن ستة في المئة سنوياً[١٩]. وبحسب منظمة الأمم المتحدة، يُشكّل الاقتصاد الروسي اليوم ١,١ في المئة من مجمل الناتج المحلي العالمي، ويمكن مقارنة هذا الرقم بأرقام الشرق الأدنى وأفريقيا الشمالية (١,٩ في المئة) والبلدان الأوروبية المتحوّلة وآسيا الوسطى (٢,٤ في المئة) وأميركا اللاتينية ودول الكاريبي (٦,١ في المئة) وآسيا المحيط الهادئ (٦ و١٠ في المئة)[٢٠].

وهكذا ماذا يتبقّى من القوة العظمى التي عاشت ثلاثة أرباع القرن، إذا كانت هيبة الدولة تتراجع لصالح الجماعات الخارجة على القانون في غياب ستراتيجية متماسكة[٢١] ورؤية واضحة لمرحلة ما بعد الشيوعية، وحيث التماسك الوطني والتناغم الاجتماعي مفقودان في مجتمع تسيطر على أفراده هموم العيش اللحظوية...؟ هذا دون الكلام عن الجماعات الاتنية والدينية التي تبحث عن استقلالها (الشيشان وداغستان وغيرهما) وعن «رابطة الدول المستقلّة» التي بيّنت عن هشاشة بنيوية في أكثر من مناسبة.

تبقى القوّة العسكرية؟

في الحقيقة ما تزال روسيا تحظى بقوّة عسكرية مهابة، تقليدية ونووية. والجيش الروسي بعديده البالغ ١,٢ مليون جندي (بعد أن كان ٢,٨ مليون عام ١٩٩١ وأكثر من أربع ملايين حتى الثمانينات) يبقى الأقوى في أوروبا، لكنه يعاني من أزمات عديدة تطال وسائل الاتصال واللوجستية والبنى التحتيّة، حتى ان أفراده يعانون من سوء التدريب والتغذية، وعدم دفع رواتبهم بانتظام، وهي متدنيّة جداً في الأصل، في حين تطال الفضائح ضباط القيادة الكبار ووزارات الأمن والداخلية.

وقد أطلق الرئيس يلتسين مشروعاً لتحديث الجيش. لكن ندرة الموارد أفشلت هذا المشروع (الميزانية العسكرية صارت أقل أربع عشرة مرة ممّا كانت عليه عام ١٩٩١ في

حين أن عديد الجيش صار أقل مرتين ونصف)[٢٢]. هذا ويشكّل إصلاح الجيش مادة خلافات عميقة في الأوساط القيادية، وهو يتطلّب أموالاً يصعب تأمينها و«عقيدة عسكرية جديدة» تنبع من رؤية واضحة لمتطلّبات الأمن الروسي المستقبلي، وهو موضوع نقاش محتدم.

وبفضل السلاح الذري وحده، تستطيع روسيا الإدعاء بأنها قوّة عسكرية مهابة. وفي هذا الصدد، هناك أطروحتان متناقضتان تشكّلان محطّ جدل في موسكو. تقول الأولى إن روسيا لكي تبقى قوّة عظمى يجب أن تكون قادرة على مواجهة كل المخاطر من أي جهة أتت، لذلك لا بدّ لها من أن تحتفظ بقوّة عسكرية نووية تعادل قوة منافسيها مجتمعين. أما الأطروحة المقابلة، تقول إنّ الواقعية السياسية يجب أن تعترف بأن روسيا لم تعد قوة شاملة Globale على غرار الاتحاد السوفياتي السابق أو الولايات المتحدة الحالية. لذلك يجب أن تنصبّ مواردها المحدودة على حلّ المشاكل الداخلية ودرء المخاطر المتأتّية من المحيط القريب، أي أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

وإذا كانت موسكو لم تستكمل ترتيب العلاقة مع «الخارج القريب» داخل الفضاء السوفياتي السابق الذي «يحتوي مصالح حيوية بالنسبة لروسيا» إقتصادية وسياسية وأمنية، كما أعلن يلتسين في ١٤ أيلول ١٩٩٥، فإن العلاقة مع «الخارج البعيد» لم تأخذ مساراً ثابتاً حتى نهاية عهده. فعدا الخلافات القديمة مع اليابان والصين وتوثيق العلاقات مع إيران والهند والدول الحليفة للسوفيات سابقاً، مثل سوريا وغيرها، فإنّ العلاقة مع الغرب كشفت عن ضعف مريب، من مظاهره اضطرار موسكو للإذعان لرغبة واشنطن بتوسيع حلف الأطلسي شرقاً، الأمر الذي كانت موسكو تعتبره تهديداً غير مقبول لأمنها[٢٣].

وفي هذا الصدد، نظر الأميركيون إلى تصريحات يلتسين المتشددة على انها موجّهة للإستهلاك الداخلي عشية الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ والتي ارتفعت خلالها أصوات قوميّة وشيوعيّة متشددة. ولكن، حتى بعد فوزه في الانتخابات، استمرّت معارضة موسكو لمثل هذا التوسيع الذي يهدّد أمنها القومي المباشر. وفي محاولة لإرضائها، أفرجت الولايات المتحدة عن مساعدات مالية وعينية لموسكو، ووافقت على إدخالها بصفة مراقب في مجلس حلف الأطلسي دون حق استخدام النقض – الفيتو (ما يسمى بمجلس ١٦×١) بعد قمّة يلتسين – كلينتون عام ١٩٩٧. وفي الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع معاهدة واشنطن التي أنشأت حلف الأطلسي (آذار ١٩٩٩)، دخلت

تشيكيا وبولونيا وهنغاريا رسمياً في هذا الحلف الذي بات يضمّ ١٩ دولة، بعد تعهّد واشنطن بعدم نشر أسلحة نووية في هذه البلدان التي كانت جزءاً من المعسكر الشرقي السابق وحلف وارسو. وفي ٢٤ آذار ١٩٩٩، بدأت عملية حلف الأطلسي ضد صربيا حليفة روسيا، واستمرّ القصف الجوي المركّز للأراضي الصربية أسابيع عديدة دون أن تقدر موسكو على مدّ يد العون لحليفها الرئيس ميلوفيتش[٢٤]. وعندما صدرت تصريحات متشدّدة من صفوف القيادة العسكرية الروسية وتحرّكت بعض قطع الأسطول الروسي صوب منطقة النزاع، خشي مراقبون كثيرون من اندلاع حرب نووية بسبب تفوّق حلف الأطلسي على روسيا في السلاح التقليدي مما قد يدفعها إلى استخدام، ولو محدود، للأسلحة النووية.

ولكن لم يحصل شيء من هذا، بل ان رئيس الوزراء بريماكوف بدا مرتاحاً لزيارة مدير صندوق النقد الدولي، إلى موسكو، في نيسان ١٩٩٩ والتي أفرج فيها هذا الأخير عن مساعدة قدرها خمسة مليارات دولار لروسيا. وقد كشف «البروفيل المنخفض» الذي اتبعته موسكو خلال الحرب الأطلسيّة على يوغوسلافيا، عن عجزها العسكري وإن عملت واشنطن على «تعويضها» بالمساعدات والموافقة على وساطة ڤكتور تشيرنوميردين الدبلوماسية، التي ساهمت في حلّ النزاع والقبول بمشاركة قوات روسية في قوة حفظ السلام الدولية في كوسوفو.

لم تتمكّن موسكو من استغلال موقعها في مجلس الأمن (حق النقض - الڤيتو مثلاً) لأنّ واشنطن لم تلجأ إلى الأمم المتحدة كما فعلت في حرب الخليج الثانية وفي البوسنة وقبلها في الصومال. ويعرف الروس تماماً ان تمدّد حلف الأطلسي إلى تخومهم المباشرة لا يشكّل تهديداً لأمنهم فحسب، ولكنه قد يؤدّي إلى انفراط عقد الفيدرالية الروسية. ذلك ان أوكرانيا ترغب بالإنضمام لهذا الحلف الذي يطمح أيضاً إلى ضمّ دول البلطيق، في المستقبل غير البعيد، وهذا يعني محاصرة لينينغراد (بطرسبرغ) نفسها[٢٥]. من هنا فإنّ الخيار الأوروبي لروسيا قد يحميها من الحصار الأطلسي. وأوروبا، فرنسا على وجه الخصوص، تسعى لاجتذاب روسيا المفكّكة سياسياً والمحتاجة اقتصادياً لتنضمّ إلى القاطرة الخلفية للإتحاد الأوروبي، وربما لحلف الأطلسي مستقبلاً. وهكذا لم تعد روسيا قطاراً بذاته يضمّ الآخرين كما كانت في طريقها الطويل، القيصري، ثم السوڤياتي.

كل ذلك لا يعني استسلاماً روسياً كاملاً للنظام العالمي «الجديد» الذي تمسك واشنطن بمفاصله الأساسية. فالتقارب الروسي - الفرنسي، في عهدي ميتران ثم

شيراك، يسعى لإقامة «نظام عالمي متعدّد الأقطاب» كما تقول كل البيانات المشتركة الصادرة عن اجتماعات زعماء البلدين. كذلك الأمر مع الجار الصيني الباحث بدوره عن حليف في خضمّ التنافس العالمي الجديد. وقد وقّع الرئيسان زيمين ويلتسين في نيسان ١٩٩٦ أربعة عشر اتفاقاً للتعاون في شتى الميادين، ومنها وثيقة تنصّ على إقامة «شراكة ستراتيجية» تهدف إلى إقامة نظام عالمي متعدّد الأقطاب». وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٩٧، وقّع الطرفان اتفاقاً تاريخياً ينهي خلافاً حدودياً بين البلدين عمره ثلاثة قرون، بالإضافة إلى عقد لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز. وكان الجانبان قد سوّيا، في نيسان من العام نفسه، خلافاً حول ترسيم الحدود الواقعة إلى الغرب من منغوليا، وهو إنجاز مفصلي مهمّ، إذ انه للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين روسيا والصين يتمّ ترسيم القسم الشرقي من الحدود بينهما (نحو ٤٥٠٠ كلم) بدقّة على الأرض، وبذلك انتهى خلاف استمرّ ٣٠٠ سنة في شأن الحدود الممتدّة على طول نهر أمور.

كذلك تحسّنت علاقات روسيا كثيراً مع اليابان ولو من دون الاتفاق على مصير جزر كوريل المتنازع عليها. ومع إيران، راحت العلاقات تسير في تحسّن تدريجي وبطيء بعدما كان يحول دون ذلك خلافات دينية وأيديولوجية وستراتيجية. وقد ساهمت موسكو في إفشال سياسة «الاحتواء المزدوج» الأميركية عبر انفتاحها على العراق وإيران، وتقدّم التعاون النووي مع هذه الأخيرة رغم الضغوط الأميركية والاسرائيلية على روسيا التي تسعى أيضاً إلى إقامة محور يضمها وإيران والصين لمواجهة «التسلّط الأميركي». وفي الشرق الأوسط، سعت روسيا اليلتسينية لتنشيط دورها الذي فقدته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولكن من دون نتائج باهرة. ولا تمانع واشنطن من استخدام روسيا لنفوذها من أجل التأثير في مواقف ليبيا والعراق وإيران وسوريا، لكنها ترفض تزويد روسيا لهذه الدول بالسلاح والعتاد. إلى ذلك، يبقى الدور الثاني للعرّاب الروسي في مفاوضات الشرق الأوسط محدوداً جداً، حيث باتت واشنطن تملك «كل» أوراق اللعبة وليس ٩٩ في المئة منها كما كان يردّد الرئيس أنور السادات.

II - روسيا البوتينيّة :

لم يكن من المفاجئ أن يفوز فلاديمير بوتين برئاسة الفدرالية الروسية في انتخابات ٢٧ آذار ٢٠٠٠. فالرجل صار عملياً «قيصر» روسيا الجديد منذ استقالة يلتسين في نهاية العام ١٩٩٩. لكن المفاجئ أن يحظى بوتين بهذا التفويض الشعبي الواضح منذ

الدورة الأولى للإنتخابات بنسبة ٥٢,٥٢ في المئة من الأصوات وبمشاركة شعبية عارمة بلغت ٦٨,٩٦ في المئة ممن يحق لهم الاقتراع. هذا في وقت لم يحمل فيه الرجل مشروعاً سياسياً واضحاً لروسيا الجديدة ولا برنامجاً إنتخابياً محدوداً ولا جدولاً اقتصادياً، ولا قدّم وعوداً وإغراءات للناخبين، ذلك انه، منذ كان في «الكي.جي.بي»، معروف بصمته وقساوة معالم شخصيته الباردة. وقد لعبت مواقفه الصارمة إبّان قيادته لحرب الشيشان ،الدور الأبرز في فوزه بالانتخابات. فالشعب الروسي يشعر بالحاجة إلى الأمن والنظام وببعض الحنين إلى ماضي القوة العظمى التي بسطت نفوذها على نصف المعمورة. من هنا فإنّ صورة «الرجل الحديد» التي رسمها بوتين لنفسه إبّان حرب الشيشان أرضت حاجة شعبه إلى الأمن والقوّة، كذلك وعوده بفرض «دكتاتورية القانون» لمحاربة الفساد والفوضى وبناء روسيا عصرية ومنفتحة. «وإذا كان موقف يلتسين في كوسوفا يشكّل عنواناً لتعامل الغرب معه، فإنّ موقف بوتين في الشيشان يشكّل عنواناً لتعامله هو مع الغرب. في الحالة الأولى اضطرّ يلتسين للإذعان لإدارة حلف شمال الأطلسي. وفي الحالة الثانية اضطرّ حلف الأطلسي للإذعان لإرادة بوتين. من هنا شعبيّة بوتين الروسية التي أوصلته إلى الرئاسة. ومن هنا أيضاً قلق الغرب على مستقبل العلاقه معه»[٢٦].

١ - مجهول اسمه فلاديمير فلاديمر يتش بوتين:

من دكتاتورية البروليتاريا إلى دكتاتورية القانون:

ما يزال الرئيس الروسي حتى اللحظة لغزاً يحيّر المسؤولين الغربيين وسيبقى كذلك، على الأرجح، فترة طويلة. صعوده كان سريعاً جداً، إذ لم يكن يعرفه أحد عندما فاجأ يلتسين الجميع بتعيينه رئيساً للوزراء في آب ١٩٩٩ خَلَفاً لستيباتشين الذي حكم أسابيع قليلة. ويتساءل المراقبون ما إذا كانت محض مصادفة أن رؤساء الوزراء الثلاثة الأخيرين في عهد يلتسين (بريماكوف وستيباتشين ثم بوتين) أتوا من عالم الاستخبارات ومدرسة «الكي.جي.بي» تحديداً. وبعد فوز «حزب الكرملين» بزعامة بوتين ويلتسين في الانتخابات التشريعية في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٩، دونما حاجة للتحالف مع الحزب الشيوعي الذي أتى في المرتبة الثانية، شعر يلتسين بأنه يستطيع الرحيل مطمئناً، فاستقال في نهاية هذا الشهر نفسه (آب ١٩٩٩).

عقب تخرّجه من كلية الحقوق عام ١٩٧٥، وكان له من العمر ٢٣ عاماً، ذهب بوتين إلى «الكي.جي.بي» وأُرسل إلى دريزده في ألمانيا الشرقية حيث أتقن الألمانية وعرف

الكثير من أسرار اللعبة السياسية الدولية. وفي وسط الانهيارات الكبرى، عام ١٩٩١، ترك الكي.جي.بي. ليلتحق بأناتولي سويتبشاك عمدة مدينة سان - بطرسبورغ الاصلاحي، وهي المدينة التي وُلد فيها بوتين وترعرع. وفي عام ١٩٩٦ هُزم سويتبشاك في الانتخابات البلدية في وقت نجح فيه يلتسين في التجديد لنفسه في الانتخابات الرئاسية. وكان أحد أباطرة المال النافذين «أناتولي تشوبايس» مديراً لادارة الكرملين قد عرض على بوتين الالتحاق بهذه الإدارة، فوافق على أن يعيّنه يلتسين، عام ١٩٩٨، على رأس ما كان يسمى «الكي.جي.بي» وصار اسمه «جهاز الأمن الفدرالي FSB» وذلك بغية حماية «العائلة الحاكمة» اليلتسنية التي تحيط بها فضائح فساد كثيرة. وفي آب ١٩٩٩، عيّنه يلتسن، فجأة، رئيساً للوزراء وكان له من العمر ٤٧ عاماً. وهكذا تبدو فضائل يلتسين عليه أكثر من واضحة، ولا يكفي لردّها المرسوم الجمهوري الذي وقعه فور تعيينه رئيساً بالوكالة في بداية العام ألفين والقاضي بمنح يلتسين وعائلته حصانة قضائية ترفع عنهم خطر التعرّض للمحاكمة بتهمة الفساد وغيره.

وأتاحت حرب الشيشان لرئيس الوزراء بوتين فرصة الارتقاء، وهو الذي يعرف أهمية صورته كرجل حازم. هذا رغم أن خطابه بقي مبهماً ومعه مستقبل روسيا. فهو يمتدح حسنات اقتصاد السوق ويرسل السفراء لتسويق صورته في الولايات المتحدة والغرب، وفي الوقت نفسه يفرض على الشركات المساهَمة في حرب الشيشان، ويقمع الصحف المعارضة ويمتدح حسنات تدخّل الدولة في الاقتصاد. نتيجة هذا الخطاب الثنائي المبهم: دعم اليمين واليسار على حدّ سواء، «أيّده الشعب لأن لا وجه سياسي له. إنه قاسٍ وديناميكي، وكلّ من الوطنيين والقوميين أو الشيوعيين أو الديمقراطيين ظنوا أن باستطاعتهم كتابة ما يشاؤون على هذه الورقة البيضاء. وأكثر من ٥٠ إلى ٦٥ في المئة من الروس يفضلون النظام والأمن على ديمقراطية غربية أتت عليهم بالفوضى»[٢٧]، كما تقول عالمة السياسة الروسية ليليا شفتسوفا.

ومن الأشهر الخمسة التي قضاها رئيساً للوزراء والثلاثة التي قضاها رئيساً بالوكالة، يمكن الاستنتاج أن بوتين يسعى لبناء نظام سلطوي قوي غير آبه بالوسائل كما تشهد جرائم حرب الشيشان، وأنه مصمم على إطلاق مسار الاصلاحات الاقتصادية تحت اشراف الدولة. لقد كرّر دوماً أن «الديمقراطية هي دكتاتورية القانون» وأنه كلّما ازدادت الدولة قوة كلّما شعر المواطن بأنه حرّ»، مضيفاً: «فقط دولة قوية وفعالة تستطيع ضمان حرية المبادرة وحرية الفرد والمجتمع»، واصفاً روسيا بأنها «بلد غني

بالناس الفقراء وبدون نظام»[٢٨]. وهكذا، من أجل بناء الدولة المركزية القوية، أحاط نفسه بالعديد من زملائه السابقين في الكي.جي.بي ثم في جهاز الأمن الفدرالي (ومعظمهم من جيله ومن مدينة سان بطرسبورغ) معترفاً على الملء بأنه يثق بهم ويحب العمل معهم[٢٩].

وفور استلامه لمهامه بموجب الدستور في السابع من أيار ٢٠٠٠، عيّن حكومة تضم شيوعيين وإصلاحيين ومعارضين، مبقياً وزير الخارجية والدفاع في منصبه (مكافأة له على حرب الشيشان على الأرجح). كما عيّن على رأس الحكومة ميخائيل كاسيانوف نائب رئيس الوزراء المكلّف بالشؤون الاقتصادية والذي بنى علاقات وثيقة مع الغرب والمؤسسات الدولية وانتزع في شباط ٢٠٠٠ اتفاقاً مع نادي لندن يخفّف الدين الخارجي لروسيا بمقدار ١٠,٥ مليار دولار[٣٠].

٢ ـ الدولة المركزية واقتصاد السوق

عام ١٩٩٩، وبفضل ارتفاع أسعار النفط، زادت قيمة الصادرات الروسية بنسبة ٣٧ في المئة، في وقت يؤمن القطاع النفطي ثلاثين في المئة من مجموع واردات الخزينة الروسية. وقد سجّل ذلك العام مؤشرات استثنائية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، اذ بلغ معدّل النمو ٣,٢ في المئة وزاد الانتاج الصناعي بنسبة ٨,١ في المئة وبلغ معدّل التضخم ٣٦ في المئة ورصيد الميزان التجاري ٣٠ مليار دولار وحقق الروبل نوعاً من الاستقرار وتحسّنت جباية الضرائب[٣١].

استفاد بوتين، الذي لم يهتم إلا بالحرب الشيشانية، من هذا التحسّن الملموس في روسيا، من دون أن يكون له أي فضل في ذلك. والمعروف أن لهذا التحسّن سببين: ارتفاع سعر النفط، في سنة واحدة، من عشرة إلى ثلاثين دولاراً للبرميل الواحد؛ وتراجع سعر الروبل الروسي بسبب الانهيار المالي في آب ١٩٩٨ الذي حسّن تنافسية الصادرات الروسية في السوق العالمي، وقد أدّى هذان العاملان إلى ملء جيوب الخزينة الروسية التي كانت تعاني من عجز مزمن. وقد ساهمت هذه المداخيل غير المنتظرة في تمويل حرب الشيشان المقدّرة كلفتها رسمياً بمئتي مليون دولار (الضعف في الواقع)[٣٢]. وينبغي أن لا ننسى أيضاً تراجع البطالة وتزايد الانتاج الصناعي الروسي (بنسبة ٨,١ في المئة عام ١٩٩٩ مقابل تراجع قدره ٥,٥ في المئة عام ١٩٩٨)، ذلك أن خسارة الروبل لثلثي سعره بعد آب ١٩٩٨ جعل الواردات باهظة الثمن، مما دفع الروس إلى استهلاك الانتاج المحلي الذي زاد فتسبّب بفائض ملموس بسبب التراجع الهائل في الواردات.

رغم ذلك، تبقى المشاكل الاقتصادية الروسية على حالها لأنها مشاكل بنيوية وليست ظرفية. علماً أنّ انخفاض سعر النفط مستقبلاً قد تزيد هذه المشاكل تفاقماً. يكفي القول ان اقتصاد الظل ما يزال يمثّل عشرين في المئة من الاقتصاد الحقيقي، ومنهم من يقول إن «حصّة السوق السوداء من الاقتصاد تمثل ٤٠ في المئة، وأن ٥٠ في المئة من المبادلات بين الصناعيين والادارات العامة تتم بالمقايضة»[٣٣]، في وقت ما تزال فيه الرساميل تهرّب إلى الخارج (١٥ مليار دولار عام ١٩٩٩) وما تزال الممارسات المافيوية تسبّب امتعاض المؤسسات الدولية الدائنة وتردّد الاستثمارات الأجنبية التي بلغ المباشر منها فقط ٤,٣ في المئة عام ١٩٩٩، أي نصف ما استقبلته بولونيا التي يبلغ عدد سكانها ربع سكان روسيا.

من هنا اهتمام بوتين بالاستثمارات الخارجية، وسعيه إلى تطمين رجال الأعمال الأجانب إلى نياته التمسك باقتصاد السوق الليبرالي والانفتاح على العام والقيام باصلاحات تشريعية. وفي هذا الاطار، انكبّت وزارتا الشؤون الاقتصادية والمالية على وضع «برنامج اقتصادي» على مدى عشر سنين يهتم بالاستثمارات الأجنبية ويشدّد على «ضرورة تطوير القطاع الخاص وحرية الاستثمار بأقصى سرعة»[٣٤]. ولكن، نظراً للعقبات العديدة التي تعترض تطبيق مثل هذا البرنامج، كما حدث في عهد يلتسين، فإن بوتين يشدّد على دور الدولة المركزية لفرض تطبيق القانون، الأمر الذي لا يشجع المستثمرين كثيراً وهنا المعضلة.

وربما لهذا السبب ضاعف بوتين من عدد التصريحات المتناقضة، دون أن يقدّم برنامجاً محدداً لصالح اقتصاد السوق ولصالح تقوية رقابة الدولة في الوقت نفسه. وقد حققت حكومته انتصاراً واضحاً عندما حصلت على «إعادة هيكلة» الدين من قبل نادي لندن. ولكن تبقى المالية العامة هشة جداً، ومن أجل تحقيق التوازن الخزيني تعتمد الحكومة على قرض قيمته أربعة مليارات دولار من صندوق النقد الدولي، لكنه قرض معلّق من أيلول ١٩٩٩ بسبب غياب الاصلاحات البنيوية في موسكو.

لقد انخفض الدخل الفردي الحقيقي بنسبة ١٥ في المئة ويعيش ٣٥ في المئة من الروس تحت عتبة الفقر. لذلك وعد بوتين بمحاربة الفقر (كيف؟..) وبحلّ مشكلة الرواتب المتأخرة في القطاع العام (بلغت ١,٦ مليار دولار في ١٥ نيسان ٢٠٠٠).

لكن هذه المشكلات وغيرها لا يمكن حلّها قبل القضاء على الفساد المتغلغل في كلّ مفاصل الإدارة الروسية. حتى الشرطة والقضاء يعصف بهما الفساد من الداخل.

وتسيطر المافيات وعصابات الجريمة على روسيا سيطرة شبه ناجزة. كذلك يسيطر عدد من «أباطرة» المال والأعمال على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في روسيا (الطاقة، الاعلام، الحديد والصلب، الألمنيوم... الخ). ورغم أن بوتين وعد بوضع هؤلاء الأباطرة خارج دوائر السلطة السياسية فلا أحد يعرف كيف. بوتين نفسه غطّى فساد يلتسين وعائلته عندما كان رئيساً للوزراء ثم رئيساً بالوكالة، وأبقى على تعيينات عدد من المشبوهين النافذين وسمح لمصالح العديد منهم بالنمو والازدهار. لقد كان لرجال مثل أناتولي تشوباليس وبوريس بيريزوفسكي، على سبيل المثال لا الحصر، فضائل كثيرة على تألّق بوتين ووصوله إلى السلطة، وهو لم ينكر ذلك قط. بل انه في سلسلة من المقابلات مع صحيفة «كومرسان» التي يملكها بيريزوفسكي اعترف بأن على الدولة أن تحافظ على علاقات جيدة مع رجال البيزنس وبأنه كان يلتقي بشكل دوري بوريس بيريزوفسكي «امبراطور» الاعلام والبترول، والألمنيوم منذ فترة قصيرة، الذي «يملك ذكاء متوقداً والكثير من الأفكار والمقترحات»[٣٥]. كذلك اعترف بوتين بأنه استقبل في الكرملين الكثير من هؤلاء الأوليغارشيين» النافذين. ولم يتردّد بيريزوفسكي في الرد على بوتين الذي وعد بابعاد هؤلاء عن السلطة السياسية، قائلاً في مقابلة صحافية: «هذا لن يحصل أبداً، إنها كلمات للاستهلاك الانتخابي فحسب»[٣٦].

٣. نحو «ستالينيّة» عصرية جديدة ؟

منذ سقوط الشيوعية، تتردّد روسيا بين موقفين: العودة إلى الجذور السلافية القديمة أو التوجّه صوب الغرب والاتحاد الأوروبي. وما يزال الشعار الروسي القديم نفسه: نسر برأسين ينظر كلّ منهما في اتجاه مختلف، والمجتمع ما بعد الشيوعي يعيش تناقضات كثيرة ويتطلّع إلى اتجاهات عديدة في الوقت عينه[٣٧].

ولمعرفته ان الروس يتطلّعون بشغف إلى النظام والأمن، ركّز بوتين على «دكتاتورية القانون» والتطلّع إلى بلد عظيم. لكنه يقود حرب الشيشان الضروس وفي الوقت نفسه يحاول الظهور بمظهر المتحضّر نصير الليبرالية والسوق، في سعي لاذابة الجليد عن العلاقة مع الناتو وأوروبا. يقول إنه مستعد للدخول في حلف الأطلسي وفي الوقت نفسه يعد باستعادة أمجاد روسيا ونفوذها على محيطها. غموضه هذا أعطاه لقب «العلبة السوداء» و«جبل الجليد» ودفع مجلّة نيوزويك إلى رسم أربعة احتمالات ممكنة لحقبة الرئيس الروسي «الخطير» لما يملكه من صلاحيات في الداخل: الاحتمال الأوّل

أن يصبح هذا الرجل القوي دكتاتوراً جديداً يذكّرنا بشباب جوزف ستالين؛ الثاني هو أن يبقى هذا المحمي من عصابة يلتسين رهينة المصالح الملتبسة التي دفعت به إلى السلطة؛ الثالث أن يسعى هذا الانتهازي إلى تسوية سياسية لحرب الشيشان بعدما أدت وظيفتها وأوصلته إلى الرئاسة، ثم ينصرف هذا «الاقتصادي البراغماتي» إلى حل مشاكله الداخلية، لكنه لا يملك أفكاراً ولا فريقاً يقود سياسة متماسكة؛ الاحتمال الرابع هو أن المجهول يثير المخاوف، فقد يعمد الرجل إلى تحريك العصبية القومية ليجعل الروس ينسون مآسيهم الاقتصادية اليومية ويعتمد على العنفوان الروسي ونوستالجيا العودة إلى القوة العظمى.

السيناريو الأخير تدعمه مؤشرات عديدة، في ميدان الرموز والرسائل السياسية، منها إطلاق الجيش لصاروخين بالستيَّين إلى مسافة ٨ آلاف كلم بمناسبة انتخاب بوتين، وهذا يعني أن على الغرب أن لا ينسى أن روسيا ما تزال قوة عظمى، وقد قضى رئيسها الجديد ليلة رأس السنة في... غواصة نووية. ثم أن ستة من المراسيم التي وقّعها في بداية العام ٢٠٠٠، تكشف عن عودة واضحة إلى تعزيز القوات العسكرية الروسية، فقد أمر بزيادة ميزانية الدفاع أكثر من خمسين في المئة فوراً، وألغى تعهّد روسيا بعدم القيام بالضربة النووية الأولى، أي بعدم الضغط على الزر النووي قبل أن يفعل الخصم ذلك. كذلك من أولى قراراته كرئيس بالوكالة، مرسوم يفرض ساعتين أو ثلاث ساعات في الأسبوع للتربية العسكرية في المدارس الحكومية. وقد نشر الشرطة العسكرية بين صفوف الجيش وأوكل إلى الـ F. S. B. المهام التي كانت تقوم بها الـ K. G. B. ويقال إنه يريد جمع كلّ أجهزة الاستخبارات في جهاز واحد مركزي قوي يتلقى أوامره من الكرملين[٣٨].

وكانت حكومة بوتين قد حذّرت المقاطعات التي لا تحترم واجباتها الضريبية في أنها اذا لم تدفع ما يتوجب عليها لوزارة المالية الفدرالية فسوف توضع تحت وصاية هذه الوزارة. اللهجة كانت قوية وتهدف إلى وضع الأمور في نصابها، كما قالت الاكسبرس[٣٩].

أما «المفهوم الجديد للأمن الوطني»[٤٠] الذي وقّعه بوتين في السادس من كانون الثاني ٢٠٠٠، فقد أقلق «ريتشارد ستار» الاختصاصي الاميركي في الشؤون العسكرية الروسية الذي قال ان على الغرب أن يشعر بالقلق حيال الرئيس الروسي الجديد الذي أمر بزيادة الأموال المتجهة صوب أنظمة السلاح الجديد بنسبة ١٥٠ في المئة. ويضيف ستار انه مع الرئيس بوتين عادت روسيا لتصبح خصماً وليس شريكاً للغرب. وأضافت

صحيفة «تايم» بالقول إن «صعود بوتين لا يعني أكثر أو أقل من نهاية أوهام الغرب حول روسيا ما بعد الشيوعية». وكان رئيس الدبلوماسية الروسية ايغور إيڤانوف قد أعلن صراحة أن هناك تعديلات ستطرأ على السياسة الخارجية الروسية[٤١]، دون أن يوضح طبيعة هذه التعديلات التي شرحتها أرملة المنشق السابق أندريه ساخاروف بالقول انها ستكون نوعاً من "الستالينية العصرية الهادئة"[٤٢]. وكان ايڤانوف قد نشر مقالاً في جريدة لوموند الفرنسية فيه الكثير من مفردات وتعابير الحرب الباردة[٤٣].

وقد رأى المدافعون عن حقوق الانسان في روسيا أن انتخاب بوتين يعني عودة الكي.جي.بي إلى السلطة. وقد تميّز هذا الأخير عندما كان مديراً للFSB عام ١٩٩٨ بهجومه العنيف ضد المدافع عن البيئة في سان بطرسبورغ الكسندر نيكيتين الذي أودع السجن بعد تعرّضه للاضطهاد. وفي تموز من العام نفسه، قال بوتين في إحدى مقابلاته الصحافية إن منظمات الدفاع عن البيئة ليست إلا غطاءً لأجهزة التجسس الغربية وبالتالي يجب مراقبتها عن كثب[٤٤].

وهؤلاء يقولون عنه إنه لم يقرأ في حياته كتاباً واحداً لمنشق لأنه يعتبرهم خونة للوطن. ويقول الكسي سيمونوف رئيس مؤسسة غلاستوست للدفاع عن حرية الصحافة إن بوتين وأجهزة الأمن يسيطرون على قمة السلطة، مما يعني «أننا نشهد إعادة التسلّح الايديولوجي للبلد» وأن «حرب الشيشان تبرهن على ان القوة هي المحرك الحقيقي لبوتين وهذه السلطة»[٤٥]. لكن لوري سامودوروف المسؤول عن مركز أندريه ساخاروف يرى في بوتين علامة تطوّر المجتمع الروسي: «الانجاز الوحيد للعشر سنوات المنصرمة هو الشعور بالحرية السياسية. أشعر بأن ذلك يتعرّض لتهديد جدي اليوم»[٤٦]. ويضيف ليونيد باكتين الذي كان، في الثمانينات، من الدعاة المعروفين للديمقراطية: «الاتحاد السوفياتي مات وتغيّرت جثته كثيراً بعد عشر سنوات ولم يعد التعرّف عليها ممكناً. ولكن اذا عمدنا إلى تشريح دقيق لها سنكتشف أننا ما زلنا نعيش في اتحاد سوفياتي»[٤٧].

لقد قام بوتين فور انتخابه بعملية سيطرة كبرى على الاتحاد الروسي والـ٨٩ كياناً التي يتألّف منها. وتمّ تقسيم البلد إلى سبع مناطق واسعة ليست إلا نسخة طبق الأصل عن الأنظمة العسكرية، على رأس كلّ منها جنرال كبير يعينه رئيس الدولة، له اليد العليا على «أجهزة الأمن» ويتمتع بصلاحيات أين منها صلاحيات الممثلين السابقين لبوريس يلتسين. ويحتفظ بوتين لنفسه بحقّ حلّ البرلمانات المحلية وإقالة وتعيين الزعماء الإقليميين. هذا الاصلاح «الثوري» بدأ فوراً بعد التدخل العنيف لجهاز الـF.S.B في

مكاتب شركة «ميديا موست» التي تنتقد سياسة الكرملين والتي تبث على قنال NTV التلفزيونية المعارضة[٤٨].

العلاقة مع الغرب وحدود القوة العظمى

خطاب بوتين كلّه مفردات تنفتح على الغرب والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، دون أن تغيب عنه عبارات التذكير بموقع روسيا الدولي البارز. فبعد انتخابه وقبل استلامه رسمياً لمقاليد السلطة، قام بزيارة إلى لندن حيث قال عنه توني بلير إنه «زعيم جاهز لبناء علاقة جديدة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة»[٤٩]. لكنه، في الوقت نفسه، هدّد أوروبا بأنها ستدفع غالياً ثمن موقفها من الشيشان». «فالأوروبيون يخافون دعم روسيا خوفاً من ردود فعل السكان المسلمين في أوروبا»[٥٠] بحسب قوله.

وقد قام بوتين بزيارة كلّ الدول الأوروبية تقريباً (ما عدا فرنسا بسبب موقفها الواضح من حرب الشيشان) بعد أسابيع قليلة على انتخابه، قبل أن يستقبل الرئيس كلينتون في موسكو في بداية حزيران ٢٠٠٠.

والحق يُقال ان سبعين في المئة من الروس، من كلّ الفئات الاجتماعية، يدعمون حرية التعبير ويطالبون باعلاء شأن المواطن على الدولة ولكن، في الوقت نفسه، حوالى ٣٥ في المئة منهم يقولون إنهم جاهزون للتضحية بهذه القيم لصالح الأمن والنظام. ويعاني المجتمع ما بعد السوفياتي من التناقض. ويمكن، في هذه الحال، التلاعب به بسهولة[٥١]، كما تقول الباحثة الروسية ليليا شفسوفا التي تضيف إنّ الروس معجبون بالغرب ويتمنون الانخراط في الحضارة الأوروبية ولكنهم ينتظرون منه «مشروع مارشال» ثاني أي مساعدة اقتصادية أكبر. إلاّ إنهم يشعرون بخيبة أمل لأن الغرب بتوسيعه لحلف الأطلسي ودعمه لشرق أوروبا يتعامل مع روسيا وكأنها تهديد[٥٢]. ويعلم بوتين أن حرب الشيشان لا أفق لها، ولكن جنرالاته يحتاجون إليها. وقد أعلن الرئيس الشيشاني المنتخب في كانون الثاني ١٩٩٧ تحت إشراف «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا» OSCE أن مقاتليه، منذ بداية أيار ٢٠٠٠، قد انتقلوا إلى «حرب العصابات» التي بدأت توقع خسائر فادحة بالقوات الروسية، وقال إن «بوتين رهينة جنرالاته» داعياً الغربيين إلى التدخل في مفاوضات مع موسكو[٥٣]. وهذا العنصر ينوء بثقله على الداخل الروسي وعلى علاقة موسكو بالدول الغربية أيضاً، ويدخل كعنصر هام من عناصر العلاقة الروسية ـ الغربية.

وربما أراد الرئيس كلينتون مقايضة موقفه المعتدل من حرب الشيشان بموقف روسي معتدل من مشروع واشنطن الهادف إلى تعديل معاهدة ABM وبناء نظام الدروع الواقية من الصواريخ National Missile Defense (NMD).

ولكن ما هي معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة Anti-Ballistic Missile ABM؟ هي معاهدة وقّعها عام ١٩٧٢ الرئيسان بريجنيف ونيكسون تقضي بالحد من وسائل الدفاع ضد الصواريخ بين البلدين، وعليها قام توازن دولي عمره ثلاثون عاماً تقريباً. فالمبدأ الذي صاغته هذه المعاهدة يقول إنه من أجل كبح التسابق إلى صناعة الأسلحة الستراتيجية كان يجب أولاً تحديد القدرات على اعتراض أو تحييد مثل هذه الأسلحة. إنها إحدى المفارقات العديدة التي اتكأ عليها منطق الردع النووي في جوهره. فبقدر ما ينجح أحد القطبين المتنافسين في حماية نفسه، بقدر ما يسعى خصمه لابتكار أسلحة تتجاوز هذه الحماية، والعكس بالعكس. ويسمى ذلك بالمفردات الستراتيجية «الهشاشة الايجابية» والتي نجحت في وضع خطوط حمراء لسباق التسلح الستراتيجي.

إنّ مشروع الولايات المتحدة يشكل خرقاً واضحاً لهذه القاعدة إذ انه يهدف إلى صناعة شبكات من الدروع الواقية للصواريخ، منها الثابت (NMD) الذي يهدف إلى حماية الأراضي الأميركية والقارة الأميركية برمتها من هنا حتى العام ٢٠٠٧، ومنها المتحرّك TMD (Theater Missile Defense) الهادف إلى تغطية تقدّم قوات عسكرية من قواعد في الخارج ومن أساطيل خلال حركتها، ويمكن له حماية حلفاء أميركا في العالم (في آسيا مثلاً ضد الصين وأوروبا ضد روسيا). وقد أخفق الأميركيون في اقناع الروس بأن مراجعة معاهدة ABM وبناء مثل هذه الشبكات لا يهدف إلى تهديد أمنهم، ولكنها موجهة لردع مخاطر الصواريخ الايرانية والكورية الشمالية، مثلاً. وخلال زيارة الرئيس كلينتون إلى موسكو، حاول إقناع مضيفه بوتين بالموافقة على تعديل معاهدة ABM فوافق هذا الأخير شريطة أن تتعاون روسيا والاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي والولايات المتحدة معاً في هذا المشروع، الذي يكلّف أكثر من ستين مليار دولار[٥٤]. وتوجّه بوتين فوراً إلى الڤاتيكان ثم ايطاليا ثم ألمانيا ليقدّم هذا العرض «التكتيكي» الذي كان لا بد للولايات المتحدة من رفضه مما يعني منع الأميركيين من المباشرة به[٥٥]. وقد أيدت الصين موقف الرئيس الروسي منددة بالمشروع الأميركي الذي يقود إلى سباق تسلّح عالمي مجنون يعيد أجواء الحرب الباردة، وربما الساخنة، لأنه يؤدي إلى خلل خطر في ميزان القوى الدولي[٥٦].

وكان الدوما (البرلمان الروسي) قد صادق على معاهدة نزع السلاح النووي ستارت II (في ١٤ نيسان ٢٠٠٠ بموافقة ٢٨٨ عضواً ومعارضة ١٣١ وامتناع أربعة عن التصويت) التي تقول إن على موسكو وواشنطن أن تعمدا إلى تخفيض الرؤوس النووية التي تملكها كلّ منهما إلى ٣٠٠٠ ـ ٣٥٠٠ رأساً من هنا حتى العام ٢٠٠٧. والشيوعيون الذين صوتوا ضد هذه المصادقة اعتبروها «خيانة للدولة»، لكن بوتين برهن على أنه يسيطر على أغلبيته البرلمانية. لكن هذه المصادقة، في الحقيقة، لا تغيّر شيئاً بالنسبة للروس الذين يتخلّصون من التكاليف الباهظة لصيانة ترساناتهم النووية، وفي الوقت نفسه تضع الأميركيين في موقف حرج وتعيد الكرة إلى ملعبهم[٥٧].

لقد هدفت هذه المصادقة إلى الضغط على مسارين تفاوضيَّين آخرَين: ABM وستارت III. وقد هدّد بوتين بأنه «إذا خرقت الولايات المتحدة اتفاق ABM سنخرج ليس فقط من ستارت II ولكن من كلّ نظام الحد من الأسلحة الستراتيجية وربما من التكتيكية أيضاً»[٥٨] قبل أن يعلن ان موسكو جاهزة لاقتراح تخفيضات جديدة للترسانات النووية في إطار معاهدة ستارت III.

في الحقيقة، لم تعد موسكو قادرة على تكريس أكثر من مئة مليار دولار سنوياً للانفاق العسكري (ميزانيتها الدفاعية عام ١٩٩٩ لم تتخطّ أربعة مليارات دولار) كما كان يفعل الاتحاد السوفياتي. هذا في وقت ينفق الأميركيون فيه أكثر من ٣٠٠ دولار سنوياً على الأمور العسكرية. وهناك حوالى ستة آلاف رأس نووي ستراتيجي روسي (مقابل عشرة آلاف أيام الاتحاد السوفياتي، أي العدد المطلوب بموجب معاهدة ستارت التي بدأ العمل بموجبها عام ١٩٩٤. ويؤكد الخبراء (مثل الكسندر بيكابيف من معهد كارينجي في موسكو) أنه في العام ٢٠٠٧ ستعدّ القوى الستراتيجية الروسية بين ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ رأس نووي أي أقل من العتبة المفروضة في معاهدة ستارت II وهذا لو يتم تنفيذ المعاهدة. وهكذا بمعزل عن هذه الأخيرة، ولأسباب مادية وتكنولوجية، تبدو روسيا مضطرة للقيام بتخفيض ملحوظ لترسانتها[٥٩].

لهذا السبب صادقت موسكو على ستارت II واقترحت تخفيضاً جديداً للعتبة المتفق عليها في ستارت III من ٢٥٠٠ إلى ١٥٠٠ رأس، وهو اقتراح ترفضه واشنطن. ويقول الكسندر بيكابيف إن «الشعور المسيطر في الولايات المتحدة هو أن الأمن الأميركي مهدّد ليس من القوة النووية الروسية ولكن من ضعفها». لذلك ضاعفت واشنطن، منذ العام ١٩٩٢، من برامج التعاون النووي مع موسكو والتي كلّفتها ثلاثة مليارات دولار. وفي

كانون الثاني ١٩٩٩، اقترح كلينتون تعزيز هذا التعاون ورفع المساعدة إلى ٤,٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات(٦٠).

وهكذا فان «قيصر» روسيا الجديد العازم على استعادة أمجاد روسيا العظيمة يفتقر إلى الوسائل المادية على الأقل، التي تعينه على تحقيق ذلك. لكنه برهن، حتى الآن، عن «حداقة» سياسية وقدرة على المناورة. إذ أنه باقتراحاته تخفيض الترسانات والعمل على نزع السلاح يُحرج الأميركيين أمام حلفائهم الأوروبيين الذين رفضوا تعديل معاهدة ABM والمساهمة في مشروع NMD الأميركي، لأسباب قال عنها الرئيس شيراك إنها «تخلّ بالتوازنات الستراتيجية الدولية بشكل خطير».

ولكن يبقى بوتين قادراً، إذا اضطر الأمر، إلى التحالف مع متضررين، مثل الصين، ودعم دول معادية للأميركيين، مثل ايران أو كوريا الشمالية التي تقرّب منها كثيراً في الآونة الأخيرة، من أجل التعويض عن ضعف قدراته المادية. ويبقى قادراً، كما أعلن وزير خارجيته ايڤانوف مراراً، على التفكير باعادة صياغة سياسته الخارجية لجهة استعادة نفوذ روسيا السابق في أوروبا الشرقية وفي أكثر من مكان في العالم، أو على الأقل في إعادة صياغة المشهد الستراتيجي الدولي، مما يعيد العالم إلى أجواء الحرب الباردة التي تخلص منها منذ عقد كامل.

حتى اللحظة تبقى روسيا «البوتينية» لغزاً يصعب جلاؤه قبل سنوات عديدة.

المراجع

١ . MARCOU Lilly. "**Le crépuscule du communisme**". éd. Presses de sciences. Paris 1997.

٢ . هي: روسيا، بيلاروسيا، مولدافيا، أوكرانيا، أرمينيا، أذربيجان، جيورجيا، كازاخستان، قرقيزيا، أوزبكستان، طاجكستان، تركمانستان.

٣ . الرياض (السعودية) ٢/٨/١٩٩٦.

٤ . Le Monde, Dossiers et Documents, N° 275, Avril 1999, p. 2.

٥ . Ibid.

٦ . JEGO Marie. "La toute puissance des mafias", Le Monde 22/9/1998.

٧ . Ibid.

٨ . Ibid.

٩ . في آذار ١٩٩٨، وإثر عودته من المصحّ حيث قضى ١١ يوماً، أعدّ يلتسين قراراً مفاجئاً باقالة رئيس الوزراء فكتور تشيرنوميردين المقرّب منه والمعيّن خليفة له على الرئاسة في العام ٢٠٠٠. ولم يوافق الدوما على تعيين سيرغي كيرينكو، الشاب المغمور (٣٥ عاماً) القادم من عالم الطاقة، رئيساً للوزراء، لكنه عاد وأذعن تحت تهديد الرئيس بحلّ الدوما. وفي ١٧ آب، انهار الروبل وهبّت رياح أزمة مالية عاصفة استدعت استقالة كيرينكو. حاول الرئيس تعيين تشيرنوميردين مجدداً لكنّه أذعن هذه المرة لضغوط الدوما، فكان تعيين يفغيني بريماكوف. لكن في أيار ١٩٩٩، وبحجة عدم قيام هذا الأخير برسم ستراتيجية اقتصادية واضحة، قرّر يلتسن، إقالته وتعيين وزير الداخلية المقرّب منه سيرغي ستيباشين رئيساً للوزراء رغم معارضة الدوما الذي عاد ووافق خوفاً من لجوء الرئيس لحلّه. وبعد ثلاثة أشهر، عاد الرئيس وأقال ستيباشين ليعيّن ڤلاديمير بوتين خلفاً له. وهكذا أصبح بوتين خامس رئيس وزراء يعينه يلتسين خلال ١٨ شهراً. وهذا يكفي للدلالة على استفراد يلتسين بالسلطة واستخفافه بالدوما مما يضفي حالة من الاستقرار السياسي تزيد من تفاقم الوضع في روسيا.

١٠ . أنظر "Les absences du président", Le Monde 19/10/98.

١١ . FAUJAS Alain & MARON Yves. "L'imbroglio russe..." Le Monde Economie, 8/9/ 1998, p. II. G. aussi Jacques SAPIR. "**Le crash russe**" éd. la découverte Paris, 1998.

١٢ . Ibid.

١٣ . Ibid.

١٤ . Ibid.

١٥ . CLAIRMONT Frédéric. Le Monde Diplomatique, Mars 1999.

١٦ . Ibid.

١٧. RAMSES 1997, p. 96.

١٨. WILD Gérard. Le Monde Economie, 8/9/1998, p. II.

١٩. RAMSES 97, p. 96.

٢٠. CLAIRMONT Frédéric. Le Monde Diplomatique, Mars 1999.

٢١. TRENIN Dimitri. "Stratégie russe: La difficile naissance". Politique Étrangère. N° 1/ 1997, PP. 57 à 69.

٢٢. Le Monde, 15/1/1998.

٢٣. "Elargissement de l'OTAN", Politique Etrangère N° 1/97.

٢٤. "La nouvelle guerre de Balkans", Le Monde Diplomatique, Manière de voir 45, Mai - Juin 1999.

٢٥ ـ أنظر الكسي بوشكوف. «روسيا والأطلسي»، شؤون الأوسط، العدد ٦٣ ـ ١٩٩٧. ص ص. ٢٩ ـ ٣٧.

٢٦ ـ محمد السماك. «أي روسيا برئاسة بوتين» المستقبل ٢٠ نيسان ٢٠٠٠، ص ١٧.

٢٧ ـ في مقابلة أجرتها معها أسبوعية الاكسبرس الفرنسية عدد ٢٣/٣/٢٠٠٠.

٢٨. L'Express 23/3/2000.

٢٩. Courrier International 14/6/2000, Libération 28/3/2000.

٣٠. International Herald Tribune, May 9, 2000.

٣١ ـ الحوار ١٧ حزيران ٢٠٠٠، ص ١١.

٣٢. Libération 27/3/2000.

٣٣ ـ الحوار ٧١ حزيران ٢٠٠٠، ص ١١.

٣٤ ـ المصدر نفسه.

٣٥ ـ أنظر "La Place des oligarques au centre des interrogations sur le pouvoir Poutine", le Monde 28/3/2000.

٣٦. Ibid.

٣٧ ـ مقابلة مع العالمة الروسية ليليا شفتسوفا أجرتها L'Express 23/3/2000.

٣٨. L'Express 23/3/2000.

٣٩. Ibid.

٤٠. International Herald Tribune, January 9, 2000.

٤١. Libération 28/3/2000.

٤٢. Le Monde 29/3/2000.

٤٣. Le Monde 24/4/2000.

٤٤. Le Monde 29/3/2000.

٤٥. Ibid.

٤٦. Ibid.
٤٧. Ibid.
٤٨. L'Express 25/5/2000.
٤٩. Le Monde 18/4/2000.
٥٠. Ibid.
٥١. L'Express 23/3/2000.
٥٢. Ibid.
٥٣. Le Monde 3/5/2000.
٥٤. B.B.C. News 12/6/2000.
٥٥. Ibid.
٥٦. A.F.P. 4/6/2000.
٥٧. Le Monde 15/4/2000.
٥٨. Ibid.
٥٩. Ibid.
٦٠. Ibid.

Librairie
LE POINT

Ouvrages universitaires, littéraires, scientifiques et techniques
Abonnement aux revues spécialisées
Distributeur des Editions DELTA
Nouveautés – Prix étudiés

Imm. Nader, rue Saints-Coeurs, Jdeidet-el-Metn, Beyrouth, Liban
Tel: 01.898085 / 03.709485 – Fax: 04.411189

Nouvelle branche, ouverture: octobre 2000

Imm. Chaar, rue de Damas – Beyrouth
En face de la Faculté de Médecine - USJ

الاعتماد التجاري والعقاري ش.م.ل

تأسست عام ١٩٦٧

لائحة المؤسسات المالية لدى مصرف لبنان رقم ٥
مرسوم جمهوري ١٠٠٠٢ - س.ت.ب : ٢١٠٦/٢٢٧١٠
الرأسمال خمس مليارات ليرة لبنانية مدفوع بكامله.

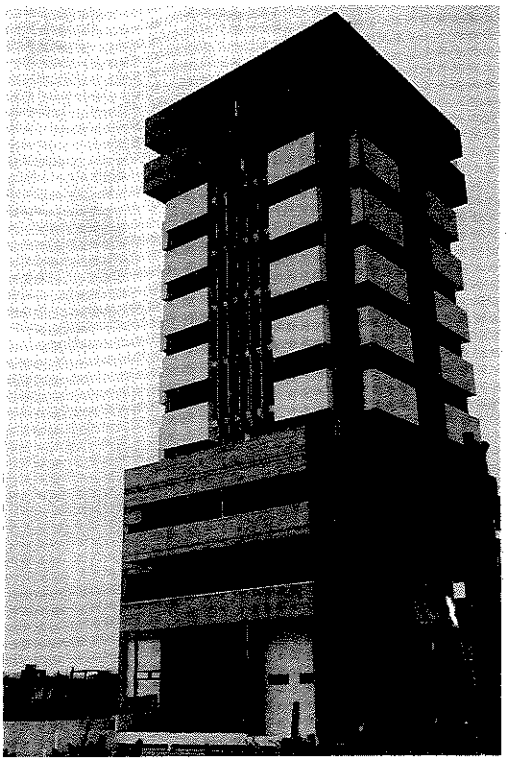

الخدمة المالية والعقارية

يؤمن الإعتماد التجاري والعقاري ش.م.ل. (CC&F) شققاً سكنية ومحلات تجارية ومكاتب للإيجار والبيع في كافة المناطق اللبنانية، ويقوم بشراء وبيع سندات الخزينة وتلبية إحتياجات عملائها بطريقة فعالة ومربحة. ويتعامل الـ CC&F أيضاً بعمليات الأسواق المالية لدى بورصة بيروت ومصر والكويت ويقوم بالتحويلات الخارجية والتوظيفات المصرفية والوساطة المالية، ويستثمر أيضاً في الأسهم والسندات وإصدارات الحكومة و يدير الممتلكات والعقارات عن طريق خبراء قانونيين ويحول الاموال عن طريق الـ WESTERN UNION بشكل سريع وفعال خلال ثلاث دقائق من وإلى جميع بلدان العالم. الـ CC&F يتمتع بخبرة كبيرة في مجال الخدمة المالية والعقارية.

لدى الإعتماد التجاري والعقاري ش.م.ل. شقق ومحلات ومكاتب للإيجار في المناطق التالية:

حارة حريك – الشياح – عين الرمانة – المصيطبة – الأشرفية – الحازمية – سن الفيل
الدكوانة – البوشرية – برج حمود – ذوق مكايل – صربا – ذوق الخراب – جونيه

للإتصال:

رأس بيروت – كليمنصو – طلعة جنبلاط –بناية الأشقر – تلفون : ٠١/ ٣٧ ٤٢ ٤٢
جونيه – الساحة – بناية بويز – الطابق الثاني – تلفون : ٠٩/ ٦٤ ٦٤ ٦٤
بورصة بيروت : ٠٣/ ٨٨٠ ٤١٤

المركز الرئيسي - بيروت - بناية اللعازرية أ - ٥ تلفون : ٢٣٢٢٦٢ - ٢٣٨٨٢٠ (٠١) - ص.ب : ٧٤٠٨ - بيروت - لبنان
الفروع - بيروت - كليمنصو - طلعة جنبلاط - بناية الأشقر - تلفون : ٣٦٤٦٧٠ - ٣٦٤٦٥١ - ٣٤٦٩٤٤ (٠١)
جونيه - الساحة - بناية بويز - تلفون : ٩٣٤٤١٨ - ٩١٢٢٤٦ - ٩١١٣٠٠ - ٩١١٨٦٣ (٠٩)
صندوق بريد ١١٢٢ جونيه - تلكس : CRECOM 45226 LE - برقياً : تسليفكو - بيروت - لبنان
E-mail: ccf@ccf.com.lb

الشركة المتحدة للتجارة والصناعة ش.م.م

United Commercial and Industrial CO. s.a.r.l.

تجهيزات فنادق، مطاعم، سوبر ماركت

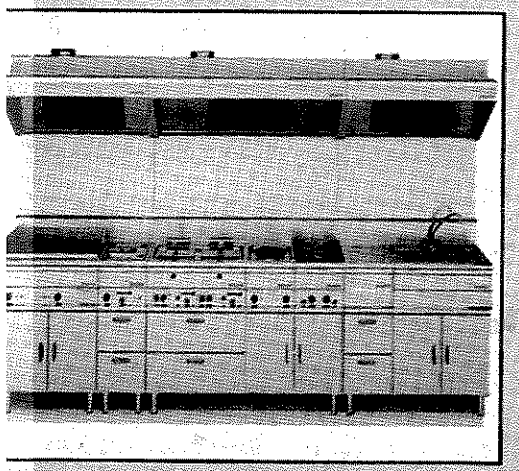

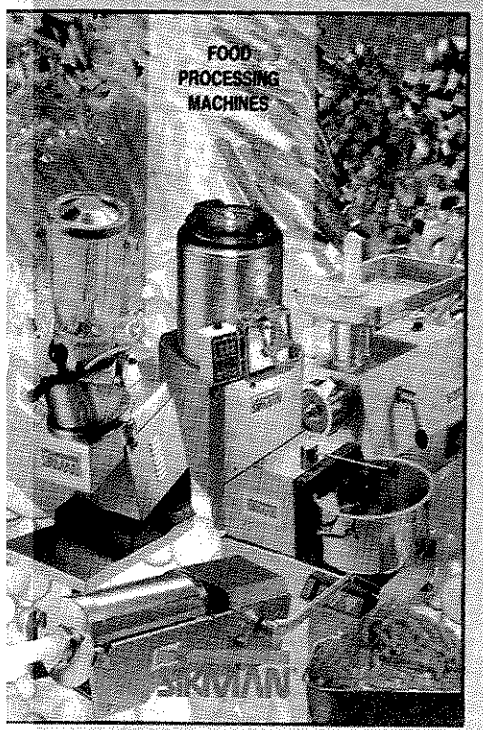

بيروت - شارع مار الياس - بناية داكا ١ هاتف وفاكس ٦٤٠٥٣٥ (٠٣) - ٣٠٣٤٣٦ (٠١) ص.ب ٥١٠٧ - ١٥ تلكس ٢٢٢٠٥

Mar Elias - Daka 1Center Tel / Fax: (01) 303436 - (03) 640535 Tlx-22205 P.O.Box:15- 5107

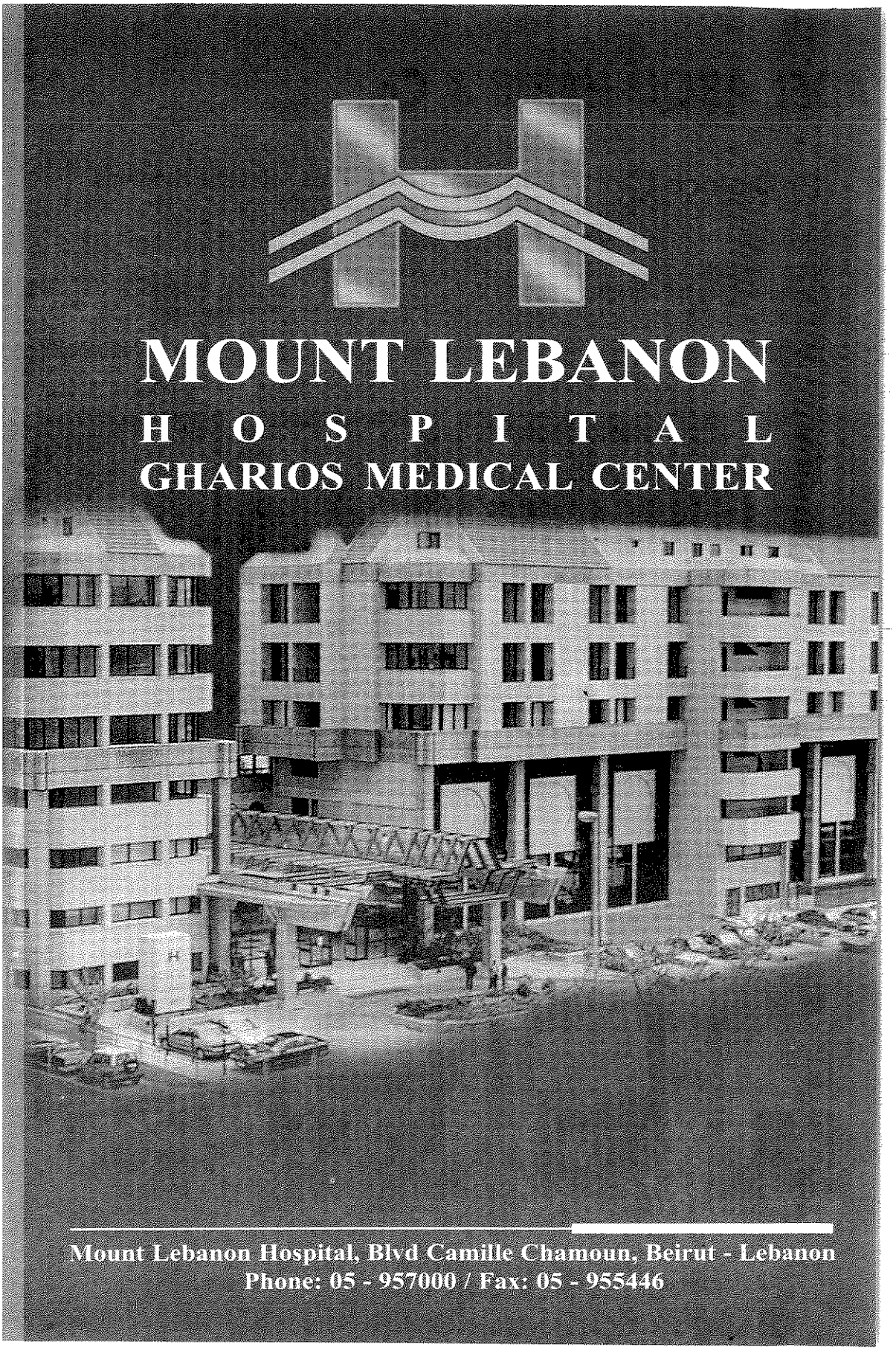

Mount Lebanon Hospital, Blvd Camille Chamoun, Beirut - Lebanon
Phone: 05 - 957000 / Fax: 05 - 955446

ADEL ABOU-HABIB & Co.

Since 1971

De Dietrich THERMIQUE

Sanitary Ware & Tiles - Heating Systems

THE DE DIETRICH GROUP

- **French industrial group**
- **3 Centuries of experience**
- **5 billion francs turnover**
- **5000 people**

Exclusive Agents:

-DE DIETRICH *Boilers & Burners*
-ECOFLAM
-SANT'ANDREA
-TACO *Pumps*
-ATLAS *Water Filters*

Distributors:

GROHE *Sanitary Fittings*
DALMINE *Pipes Galvanized & Black*
AFL *Accessories*
Valves *Peglers*
Sanitary Ware & Tiles (Local & Imported)

xte Hot Water
lorifiers

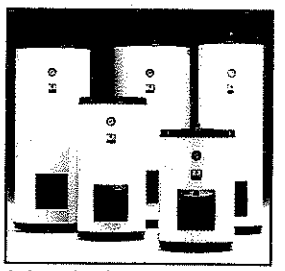

Independent Domestic Hot Water Calorifiers

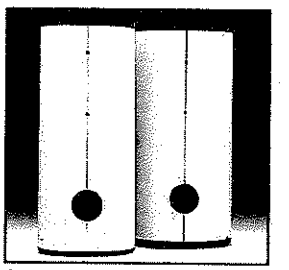

Large Capacity Independent Calorifiers

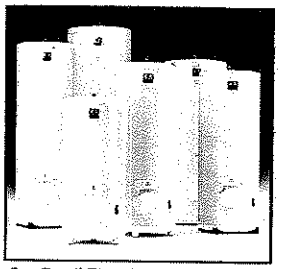

Cor-Email Electric Water Heaters

110 with
dard control panel

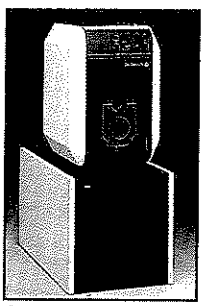

GT 1100/150 with standard control panel

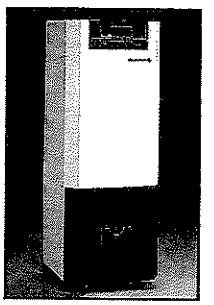

GT 1100V DIEMATIC with DIEMATIC-Delta control panel

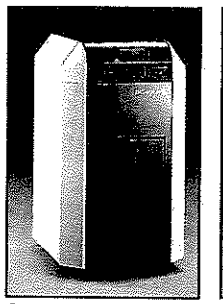

Gt 210 with Diematic Delta or Diematic-m Delta control panel

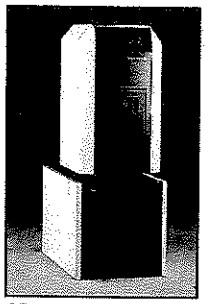

GT 2100 with standard control panel

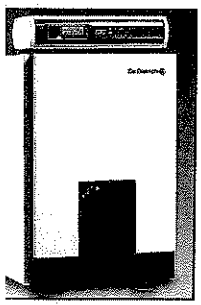

00 DIEMATIC-m DELTA

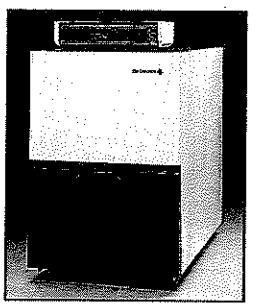

GT 400 E

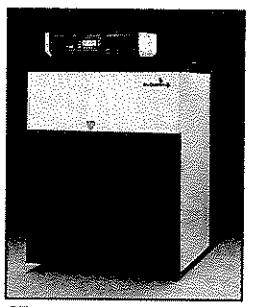

GT 500 DIEMATIC

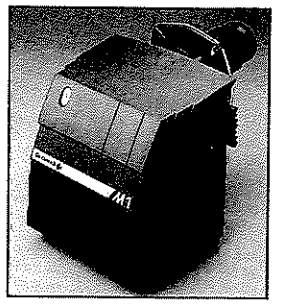

Boilers Fioul M 1 / M 20 / M 30

Jdeidet El-Metn, Nahr El-Mott Square - P.O.Box: 90199
Tel: 01/ 870087-890500-870094-870082 - 890721 - Fax: 01/884485 - E-mail: adaco@intracom.net.lb

تايوان بين الستراتيجيتين الصينيّة والأميركيّة

د. كمال حمّاد(*)

جرت الانتخابات الرئاسيّة في تايوان في ١٨ آذار ٢٠٠٠ وفاز فيها مرشح الاستقلال عن الصين، إلاّ ان الحرب لم تبدأ بين البلدين وربما لن تبدأ أبداً. وربما كان الهدف من المناورات العسكرية الصينية قبالة السواحل التايوانية والتهديد بالحرب في حال إعلان الاستقلال عن الصين، هو تذكير التايوانيين أوّلاً وأخيراً بأنّ تايوان هي أرض صينية وستعود إلى الأرض الأمّ مهما طال الزمن.

وإذا راجعنا التاريخ الصيني الحديث والقديم، نرى أنّ حدود الصين ضاقت ضمن حوض النهر الأصفر، قبل عهد سلالة تشو (١٠٢٨ - ٢٥٦ ق.م.) واتّسعت في عهد سلالة تشو غرباً وجنوباً وشملت حوض النهر الأزرق أيضاً.

وفي عهد أسرة تشن (٢٥٦ - ٢٠٦ ق.م.) حاول الأباطرة توحيد بلاد الصين توحيداً حقيقياً. ومن أجل تأمين سلامة الأمبراطورية وردّ الغزاة عنها، قامت الحكومة ببناء السور العظيم، الذي ساعد، بالإضافة إلى ردّ الغزاة، على تقوية الشعور بوحدة المصير بين الصينيين.

وفي عهد سلالة هان (٢٠٦ ق.م. - ٢٢٠م.) عندما استولت على الحكم، قامت بسلسلة من الفتوحات وضمّت إلى الصين كوريا ومنشوريا في الشمال، وهضبة التيبت والهند الصينية في الجنوب، كما مدّت سيادتها غرباً داخل القارة حتى الحدود مع أفغانستان.

(*) - محاضر في كلية القيادة والأركان.
- أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

وبعد زوال سلطة هان سنة ٢٢٠م. دخلت الصين في دور من الانحطاط. وكان ذلك نتيجة الفوضى التي عمّت البلاد في الداخل والأخطار التي كانت تهددها من الخارج. فقد ضعفت الحكومة المركزية وأعلن عدد من حكّام الأقاليم استقلالهم. كما ان قبائل المغول هاجمت الصين واحتلّت القسم الشمالي منها. كذلك كانت جموع البرابرة قد أخذت تهاجم الأمبراطورية الرومانية في الغرب.

في سنة ٦١٨م. وصلت إلى الحكم سلالة تونغ (٦١٨ - ٩٠٦ م.) فاستطاع الأمبراطور (تاي تسونغ) أن يعيد إلى الصين استقلالها السياسي ووحدة أراضيها ونشاطها الحضاري.

وما ان تسلّمت سلالة سونغ الحكم حتى هاجمت قبائل التتر الصين واحتلت القسم الشمالي منها، أما القسم الجنوبي فقد ظلّ خاضعاً لحكم ملوك سونغ. وفي أوائل القرن الثالث عشر الميلادي، هاجمتها قبائل المغول بقيادة جنكيزخان وانتزعت القسم الشمالي من أيدي التتر. وفي سنة ١٢٦٠، هاجم حفيد جنكيزخان واسمه كوبله خان جنوبي الصين وضمّه إلى أمبراطوريته فأصبحت الصين كلها خاضعة للحكم الأجنبي.

وما أن أطلّ القرن السادس عشر حتى كانت الصين قد أمس في حالة من الضعف والانحلال. وبقيت كذلك حتى شقّت الدول المستعمرة طريقها إليها بالقوة في القرنين التاسع عشر والعشرين، فزاد ذلك حالتها سوءاً وتأخّراً. («حضارات العالم في العصور القديمة والوسطى»، تأليف شفيق جحا وغيره، بيروت ١٩٦٩، ص ٤٢٤ - ٤٢٩).

تايوان بين التهديد الصيني وإعلان الاستقلال

أعلنت الصين في ٦ آذار ٢٠٠٠ انها سترفع الميزانية المخصصة للدفاع بنسبة ١٢,٧ في المئة لعام ٢٠٠٠، وهو رقم قياسي يبلغ ١٤,٥٦ مليار دولار، وذلك للمضي قدماً بتنفيذ برنامج لتحديث قواتها المسلحة وسط موجة جديدة من التهديدات لتايوان.

وهدّدت الصين قبيل انتخابات الرئاسة في تايوان التي جرت في ١٨ آذار ٢٠٠٠، بغزو الجزيرة إذا تقاعست طويلاً عن إجراء محادثات الوحدة. وتعتبر الصين تايوان إقليماً متمرّداً يجب أن يعود إلى الوطن الأم[١].

وفي ٢١ شباط ٢٠٠٠، ومع بدء حملة الانتخابات الرئاسية في تايوان، شدّدت بكين حملتها على الجزيرة، محذّرة من نشوب حرب، إذا ما استمرّت (تاييه) في رفض إجراء

مفاوضات للتوحيد مع البرّ الصيني. وجاء في كتاب أبيض أصدره مجلس الوزراء الصيني: «إنّ بكين ستضطرّ إلى اتخاذ إجراءات صارمة تشمل اللجوء إلى القوة العسكرية إذا أرجأت تايوان إلى أجل غير مسمى مفاوضات إعادة التوحيد مع الوطن الأمّ. ورأى ان إصرار تايوان على أن تتبع الصين أوّلاً نموذج الديمقراطيّة الغربية، ليس إلاّ ذريعة لإرجاء إعادة التوحيد». وجاء أيضاً في الكتاب الأبيض: «للحفاظ على سيادة الصين ووحدة أراضيها والتوصّل إلى توحيد ضفتي مضيق تايوان، يحقّ للحكومة الصينية اللجوء إلى كلّ الوسائل الضرورية». وأضاف ان الصين ترفض تعهّد عدم اللجوء إلى القوّة ضد تايوان[٢].

في ٢٢ شباط ٢٠٠٠، ردّت وزارة الخارجية التايوانية على الكتاب الأبيض الصيني، قائلةً في بيانٍ مقتضب: «انها حقيقة معروفة لدى الجميع ان كلاً من جانبي مضيق تايوان يخضع لحكم منفصل منذ عام ١٩٤٩».

وفي لقاء والصحافيين، انتقد الناطق الرسمي باسم مجلس شوؤن الوطن الأمّ، التابع لمجلس الوزراء في تايوان، لين شونغ بين، بكين لعدم قبولها حقيقة أن تايوان، على رغم كونها جزءاً من الأراضي الصينية، لا تخضع لحكم جمهورية الصين الشعبية الشيوعية، وقال: «ان استمرار إنكار الشيوعيين الصينيين لوجود جمهورية الصين (تايوان) سيؤدي إلى مزيد من المشاكل في العلاقات بين جانبي المضيق ويزيد من حدّة التوتر». وأضاف: «ان ذلك لن يساعد إطلاقاً على حلّ القضايا الحقيقية».

وكان الرئيس التايواني، لي تينغ هوي، قد صرّح في حزيران ١٩٩٩: «ان العلاقات بين الجانبين ما هي إلاّ علاقة خاصة بين دولة وأخرى».

وفي هونغ كونغ التي عادت إلى الصين بتاريخ الأوّل من آب ١٩٩٧، مع حفاظها على اقتصادها الحرّ وسياستها القائمة على الديمقراطية والحرية، أفادت تقارير ان بكين قد تُحدّد للمرة الأولى مهلة نهائية لضمّ تايوان إلى الصين. ونقلت صحيفة «South China Morning Post» عن مصادر وثيقة الصلة بصانعي القرارات المتعلقة بتايوان في بكين، ان تحديد موعد نهائي قد يكون في الفترة ما بين سنتي ٢٠٠٧ و٢٠١٠، وربما كان الإجراء الأخير في عملية تصعيد الضغوط من أجل ضمّ تايوان إلى الصين. وقالت ان بكين غير قلقة من إمكان إثارة غضب الولايات المتحدة بسبب تايوان، وأعربت عن اعتقادها بأن سياسة القوة تؤتي ثمارها أحياناً»[٣].

لمحة في تاريخ تايوان

تشكّل تايوان ١/٢٧٠ من مساحة الصين و١/٥٥ من سكانها.

عرفت تايوان لأوّل مرّة لدى الغرب في القرن السادس عشر باسمها البرتغالي (فورموزا) وتعني بالعربية (الجميلة). وفي القرن السابع عشر، سيطر الإسبان والفلمنكيون على أجزاء من الجزيرة. وتمّ دحر الفلمنك عام ١٦٦١ على يد القرصان (Koxinga) الذي جعل من تايوان ملاذاً لمؤيدي السلالة الملكية المخلوعة (Ming).

في عام ١٦٨٣، استسلمت تايوان إلى السلالة الملكية (Ch'ing) وأصبحت جزءاً من مقاطعة (Fukien) الصينية.

في عام ١٨٩٥، ضُمّت تايوان إلى اليابان وذلك بعد الحرب اليابانية الصينية الأولى، وطوّرت على أساس مستعمرة يابانية.

عادت تايوان إلى السيادة الصينية في عام ١٩٤٥ وذلك بعد الحرب العالمية الثانية.

وأصبحت في عام ١٩٤٩ ملاذاً لحكومة جمهورية الصين الوطنية بعد أن سيطر الشيوعيون على مقدرات السلطة في الصين.

تقع جزيرة تايوان على بُعد ١٨٥ كلم من السواحل الجنوبية للصين، وتتألف من ١٥ جزيرة قريبة تشكّل مجموعة جزيرة تايوان الأساسية، بالإضافة إلى ٦٤ جزيرة صغيرة في منطقة Pescadores (Penghu Island) ، ومن بين الجزر الستراتيجية المهمة: Quemoy و Matsu وتقعان بالقرب من الساحل الصيني.

من قاعدتهم في تايوان، استمرّ الصينيون الوطنيون بزعامة Chiang Kai-shek بالإدّعاء بالسيادة على كل الصين، وكافحوا بكل الوسائل لاسترجاع الأرض الأمّ ولكن من دون جدوى.

وقد ساعدت الولايات المتحدة الأميركية إدّعاءات تايوان في الصين وفي الأرض الأمّ، ووقّعت معها عام ١٩٥٤ ميثاق أمني مشترك للدفاع عن تايوان ومجموعة الجزر المحيطة بها.

وفي عام ١٩٧٥، مات Chiang Kai-shek، وخلفه في الرئاسة نائبه Yen Chia-kan، ولكن مقاليد السلطة الحقيقية كانت بيد إبن الرئيس السابق البكر Chiang Ching-kuo.

في عام ١٩٧١، فقدت تايوان مقعدها في الأمم المتحدة لصالح جمهورية الصين الشعبية، وفقدت أيضاً تأييداً دولياً إضافياً في عام ١٩٨٩ بسبب إلغاء الولايات المتحدة

من طرفٍ واحد الميثاق الأمني المشترك مع تايوان، بالرغم من استمرار الروابط غير الرسمية بين البلدين.

وقد أسهم ازدهار الاقتصاد التايواني في الاعتماد على السياسة الليبرالية. وكان الرئيس التايواني Chiang Ching-kuo الذي انتخب مرتين في أعوام ١٩٧٨ و١٩٨٤، قد شرع في سياسة الإصلاح الديمقراطي التدريجي. وكان قد ألغى الحكم العرفي المعمول به في الجزيرة منذ عام ١٩٤٩ وذلك في ١٤ تموز ١٩٨٧، وأيضاً سهّل معاملات السفر إلى الصين والتجارة معها.

وبعد وفاة الرئيس Chiang Ching-kuo، انتخب Lee Teng-hui المولود في تايوان رئيساً لتايوان وتابعاً عملية السياسة الليبرالية التي انتهجها سلَفه. وفي عام ١٩٩١ ألغى الرئيس الجديد سياسة الطوارئ المعمول بها في تايوان منذ عام ١٩٤٩، ووقّع على وثيقة تنهي ٤٠ سنة من الحرب الأهلية بين تايوان والصين.

وقد أجرت الصين وتايوان في عام ١٩٩٣، أوّل محادثات بينهما على أعلى مستوى. ولكن حالة التوتر عادت وبقوة، مسيطرة بين البلدين حتى يومنا هذا، وذلك بسبب زيارة الرئيس التايواني إلى أميركا عام ١٩٩٥، وما رافقها من أجواء سياسية ومناداة بالانفصال عن الوطن الأمّ[٤].

الستراتيجية الاميركية في تايوان ومنطقة جنوب شرق آسيا

بداية، لا ينبع الاهتمام الاميركي الواضح بتايوان من فراغ، وانما من اهميتها للمصالح الاميركية البالغة الاهمية في هذه المنطقة الستراتيجية من العالم.

فالموقع الجغرافي لتايوان، من مضيق تايوان وقناة باشي الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، يشكّل أهميةخاصة لحلفاء واشنطن مثل اليابان التي تعتبر تايوان مهمة لأمن حدودها الجنوبية، كذلك الفيليبين في ما يتعلق بحدودها الشمالية. ولا ننسى ان كلّ دول المنطقة تقريباً تسيطر عليها المخاوف والهواجس عقب تنامي وتزايد نفوذ الصين. أضف إلى هذا ان واشنطن تعيد ترتيب أولويات سياساتها الخارجية ومصالحها الامنية عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي الذي لم يعد هو التهديد والخطر الاساسي للمصالح الاميركية بل النزاعات الاقليمية، علاوة على اشتراك اميركا وتايوان بعدد من المصالح السياسية والاقتصادية، منها الرغبة الجامحة في فتح الاسواق

اليابانية أمام أنشطتهما التجارية بغية تحقيق نوع من التوازن في اتبادل التجاري بين واشنطن وطوكيو والذي يميل بقوة لصالح اليابان.

كما ان الطرفين يرغبان في ان تنتهج بكين سياسة تتماشى مع اصطلاحاتها الاقتصادية والانفتاح اكثر على الغرب. واذا تحقق ذلك فان هناك احتمالاً ولو ضئيل في تغير نهج القيادة الصينية المتشددة تجاه تايوان التي ترفض الموافقة على صيغة دولة واحدة وحكومتي،ن أو بمعنى آخر ان يظل الوضع على ما هو عليه مع عدم اعلان تايبيه الاستقلال.

كما يهدف البلدان إلى تحقيق انتشار اوسع للأعمال والتبادل التجاري ومبادىء الحرية والديمقراطية في آسيا.

وإلى المصالح السياسية والاقتصادية، هناك مصالح ستراتيجية للولايات المتحدة في تايوان. ففي المرحلة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) كانت تايوان قد أخذت قسطها الوافر من التغييرات الدولية التي هبت رياحها على العالم الشرقي نهاية الثمانينات، وأوّل تغيير طالت أبعاده الازمة التايوانية، كان نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتلاشت كذلك الابعاد الستراتيجية للعلاقات الاميركية ـ الصينية. وصار التهديد الرئيسي للمصالح الاميركية يتجسد في النزاعات الاقليمية في مثل جزيرة تايوان، شبه الجزيرة الكورية، جزر بحر الصين الجنوبي ودول الهند الصينية، كذلك، تتمتع تايوان بموقع ستراتيجي يمتد من مضيق تايوان وقناة باشي، الممرين الرئيسيين البحريين اللذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرق آسيا والشرق الاوسط. ومن هنا تتضح أهمية وجود حكومة موالية أو على الأقل صديقة في تايوان بفتحها هذين الممرين أمام الولايات المتحدة. بعد مغادرة القوات الاميركية قواعدها العسكرية في الفيليبين.

كما ان تايوان تحظى بأهمية خاصة لدى الولايات المتحدة نظراً لأهميتها الستراتيجية لحلفاء أميركا في المنطقة مثل الفيلبين واليابان وكوريا الجنوبية.

وقد حضرت هذه المزايا والمصالح الستراتيجية في مباحثات الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ وهي تقوم بتطبيع العلاقات مع الصين، حتى نصت المعاهدة على ان تطبيع العلاقات الاميركية ـ الصينية يقوم على أساس أن تعيين مستقبل تايوان يجب ان يكون بالطرق السلمية فضلاً عن رعاية مبادىء حقوق الانسان(٥).

وفي تشير دراسة اميركية حول تايوان، اجريت بعد ان تأزمت العلاقات بين الصين من جهة والولايات المتحدة وتايوان من جهة ثانية، عقب زيارة الرئيس التايواني إلى

الولايات المتحدة. وقد أعدّت الدراسة بطلب من مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، جاء فيها: «... انه بالرغم من ان الوضع في مضيق تايوان لا يبدو على وشك التحول إلى وضع عسكري خطير، الا ان التهديد بحدوث زعزعة فجائية للاوضاع ما زال قائماً». وقد اشارت الدراسة، «إلى انه من المهم اقامة اتصالات أفضل بين أميركا والصين»، «علماً ان هذا النزاع غير مدرج على جدول أعمال منبر «آسيان» الاقليمي أو اية منظمة أمنية أخرى، وذلك لأن الصين تصر على ان هذه القضية قضية داخلية». «كما يشعر المحللون بالقلق ازاء وجود خطأ مزدوج في الحسابات فالبعض في تايوان يعتقد الولايات المتحدة تسارع إلى نجدتهم حتى وان اعلنوا استقلالهم. وبعض العناصر الصينية، تراهن من جانبها، على ان اميركا لن تتدخل حتى وان لجأت الصين إلى استخدام القوة. غير ان الافتراضين ينمان عن خطر بالغ.

«فالتهديد الاكثر مباشرة للاستقرار انما يتمثل في حملة تايوان، البلد المزدهر اقتصادياً والداخل حديثاً في تجربة الديمقراطية، الرامية للحصول على وضع في المجتمع الدولي بما في ذلك منحها مقعداً في الامم المتحدة»، «غير ان بلايين الدولارات في شكل استثمارات تايوانية، خاصة في الصين، ووجود تبادل تجاري مزدهر بين الطرفين، وزيارة سبعة ملايين فرد من تايوان إلى البر الصيني في كل عام؛ قد بدأ يقرّب الطرفين من بعضهما البعض، على الأقل نظرياً. أما من الناحية العملية، فان كافة هذه الامور انما يطغى عليها بروز المشاعر الوطنية التايوانية»، «كما ان الثوريين الصينيين بلغوا سن الشيخوخة وبدأت الايديولوجية التي يؤمنون بها لا تجد التأييد، في وقت بدأت تشهد البلاد تغيرات اقتصادية قاسية، فلجأوا هم أيضاً إلى مشاعرهم القومية للعمل على الاحتفاظ بالبلاد متماسكة. فالقضايا المرتبطة بالاراضي تُعتبر ذات حساسية خاصة، كما تُستخدم لاضفاء الشرعية على اللجوء إلى القوة. بالاضافة إلى ان السياسة الخارجية الاميركية التي تعاني من فقدان الاتجاه والتردد تجاه الصين، قد أدت إلى تعقيد الصورة. هذا إلى جانب النزاع الدائر ما بين ادارة الرئيس كلينتون والكونغرس الذي تسيطر عليه الاغلبية الجمهورية، والتي تكن العداوة للصين وتماثل باتجاه تايوان، مما يزيد أيضاً من تعقيد الوضع. ولقد توصل الزعماء الصينيون، بمن في ذلك المسؤولون العسكريون، إلى أن الرئيس التايواني (لي تينغ هو Lee Teng-hui) بالرغم من الادّعاء بخلاف ذلك، إنما يسعى في الخفاء للحصول على الاستقلال، وان الولايات المتحدة بالرغم أيضاً من انكارها، إنما تعينه في هذا الاتجاه. ويخشى

الصينيون حدوث تآكل تدريجي لحقوقهم الخاصة بالسيادة على تايوان، كما يشعرون بالقلق من ان القوى التي تدعم استقلال تايوان قد تخرج عن نطاق سيطرة بكين.

وبالرغم من ان كافة الاطراف تتفق على ان التوسط الخارجي غير مقبول لدى الصين، الا ان للولايات المتحدة دوراً مهماً يمكن ان تلعبه في الحفاظ على التوازن بينهما. فكل من بكين وتايبيه تقران بهذا الامر، وذلك عندما يقوم كلّ منهما سراً بحثّ واشنطن للتأثير على الطرف الآخر. بالاضافة إلى ذلك، فان الولايات المتحدة تُعتبر القوة العسكرية المسيطرة في منطقة آسيا والمحيط الهادي ولديها المعدات العسكرية التي تمكنها من مساندة الاتجاه الذي يفضل اللجوء إلى السلام. كما انها ملتزمة معنوياً - على الاقل بعد الغاء اتفاق الدفاع المشترك بينهما - بتزويد تايوان بالوسائل التي تمكنها من الدفاع عن نفسها».

وبناء على هذه الدراسة «أوصى مجلس العلاقات الخارجية» بأن تقوم الولايات المتحدة باعادة اجراء حوار بنّاء مع الصين واعادة التأكيد على أعلى المستويات، على سياستها القائمة على وجود صين واحدة التي تبنّاها الرؤساء الاميركيون الستة الآخرون... ورفض الزيارات المستقبلية التي يقوم بها كبار المسؤولين التايوانيين حتى يتم إعادة بناء علاقة واشنطن ببكين، وانه يجب ان تقر الولايات المتحدة بأهمية تايوان «كشريك تجاري وككيان ديمقراطي». وذلك من خلال مساندة عضويتها في المنظمات الدولية التي لا تتطلب التمتع بصفة دولة، كما يجب ان تضمن بأن تايبيه تمتلك رادعاً عسكرياً يتميز بالكفاءة، خصوصاً في الوقت الذي ظلت فيه بكين تعمل على تحديث قواتها المسلحة.

غير ان على اميركا ان تحذر تايوان من مغبة اتخاذ خطوات إضافية تعمل على زعزعة الاطار الذي تمكنت تايبيه بواسطته من تحقيق أمور كثيرة... وان تذهب في ذلك إلى المدى الذي تعرف فيه تايبيه ان واشنطن لن تعترف بان اعلان الاستقلال يصدر عن جانب واحد».

وأخيراً جاء في التوصية «يجب ان تعبر الولايات المتحدة عن معارضتها الشديدة لاستخدام الصين للقوة أو اللجوء إلى الترهيب. أما في ما يتعلق بامكان تدخل الولايات المتحدة في حالة حدوث عمل عسكري، فعلى واشنطن أن تبقى خياراتها مفتوحة».ويقول المجلس الاطلسي الذي اجرى دراسة عن تايوان حتى عام ٢٠٢٠، «ان

دور الولايات المتحدة كأداة توازن سيظل مهماً، كما ان الدور المحتمل للولايات المتحدة يُعتبر مهماً للغاية في منع تفاقم هذا النزاع كما في حله». «بيد انه يجب معالجة هذه القضية ضمن الاطار الاوسع بل والتحدي الاكثر أهمية الرامي إلى محاولة دمج الصين الصاعدة ضمن آسيا والنظم السياسية والاقتصاديةالعالمية. «الا ان الامكانات لا تعد واعدة اذا ما وضعنا في الاعتبار ميل واشنطن إلى الانشغال بالعوامل الجانبية القصيرة المدى وفشلها في تطوير ستراتيجية بعيدة المدى لخلق روابط مع الصين».

ويرى المجلس الاطلسي أنه توجد فرص للقيام بخطوات ديبلوماسية خلاقة، منها على سبيل المثال: «ان تقوم الولايات المتحدة بتدعيم الثقة، ووضع اجراءات أمنية عبر مضيق تايوان. وهذه قد تشمل الاعلان عن المناورات العسكرية وتبادل المراقبين والاعلان عن البيانات وإقامة خطوط تلفون ساخنة بين المقرات العسكرية وتنظيم مؤتمرات أكاديمية لتقليل فرص سوء التفاهم. كما انه يجب على الادارة والكونغرس الاميركي محاولة التعاون في مجال السياسة الخارجية في ما يتعلّق ببؤر النزاع مثل النزاع الصيني ـ التايواني، لأن العكس من ذلك يمكن ان يؤدي إلى الاضرار بالمصالح الأميركية الحيوية وتقويض مصداقية أميركا في الخارج»[٦].

ستراتيجية الصين تجاه تايوان

يشير المعهد الدولي للدراسات الستراتيجية إلى ان الصين تتفوق عدة وعدداً، في حين تتفوق تايوان تقنياً وتكنولوجياً. وكانت هذه المعادلة إلى صالح بكين قبل الثورة الأخيرة في التقنية العسكرية التي شهدها العالم في حربي الخليج الثانية ويوغوسلافيا. لكن اليوم، وبعد ان ثبتت فاعلية الاسلحة الذكية، مثل الصواريخ الموجهة بالليزر وطائرات الشبح وأجهزة التنصت والرصد والتشويش الالكتروني، أصبحت المعادلة إلى صالح تايوان في مواجهة الاسلحة الصينية التقليدية التي تملك ترسانة من الاسلحة النووية. ويقول المحلل الستراتيجي (مايكل سوين) ان القيادة العسكرية الصينية تعمل بجهد كبير منذ حرب الخليج الثانية على تطوير العقيدة العسكرية لقواتها. ويضيف ان عملية عاصفة الصحراء ضد العراق أبطلت المفهوم الماوي للحرب الشعبية التي تعتمد على مبدأ حرب الاستنزاف. وعليه فان الهيكل الحالي للقوات الصينية وعقيدتها وتسليحها، غير صالح في حرب ضد جيش حديث.

ويؤكد (جيرار سيغال) في مجلة (الفورين افيرز) (Foreign affairs) الاميركية في عددها خريف ١٩٩٩، ان القوة العسكرية الصينية يمكن تصنيفها كقوة من الدرجة

الثانية، وهي تمثل نسبة ٤.٥ في المئة من الموازنة العالمية للدفاع مقابل ٣٣.٩ في المئة للولايات المتحدة و٢٥.٨ في المئة من موازنة الدفاع لآسيا الشرقية واوقيانيا. ومن البديهي ان بكين تشكل خطراً على تايوان، الا ان المسؤولين عن برامج الدفاع التايواني لا يعتقدون حتى ان باستطاعة الصين غزو جزيرتهم. فخطر الصواريخ مبالغ به إلى حد بعيد، لا سيما إن اخذنا بالاعتبار النجاح الشديد التواضع والقليل الشأن للضربات الكثيفة التي شنتها قوات حلف الاطلسي على صربيا بصواريخ أكثر تطوراً. واذا ما أبدى التايوانيون الارادة نفسها في المقاومة كما الصرب، فإنه سيصعب جداً على الصين اخضاعهم»[٧].

أما موازين القوى فهي على الشكل الآتي[٨]:

عدد ونوع الأسلحة	الصين	تايوان
عدد القوات المسلّحة	٣ ملايين	٤٠٠ ألف
عدد الدبابات	٩ آلاف	٧٠٠
عدد القطع المدفعيّة	١٨ ألف	١٣٠٠
عدد الطائرات	٣ آلاف	٥٣٠
عدد السفن الحربية	١٢٠٠	٢١٠
عدد الغواصات	٦٢ + ١ مجهزة بصواريخ عابرة للقارات	٤
عدد المدمرات	١٨	١٨
عدد الزوارق الصاروخية	٧٠٠	١٠٠
عدد كاسحات الألغام	١١٩	١٢
عدد سفن الإنزال البري وسفن الدعم والتموين	١٣٠	٢٥ (بما فيها الفرقاطات)
عدد حاملات الطائرات	١ قيد الإنشاء	-

وسنلقي نظرة على أسباب تسلّح تايوان وأهدافه، ومن ثم قراءة في أسباب ارتداء الصين لقناع الاسد المفترس المستعد للانقضاض على فريسته والتهامها.

أوّلاً في أسباب تسلّح تايوان وأهدافه

تشترك تايوان ونظيراتها في شرق وجنوب شرق آسيا بنمو اقتصادي كبير ومتقدم. وتشير الارقام إلى ان نسبة النمو في تايوان وصلت إلى ٥,٩ في المئة والبطالة إلى ١,٤ في المئة والتضخم إلى ٢,٩ في المئة والادخار ٢٨ إلى في المئة واحتلت تايوان المرتبة الـ١٢ في تجارة العالم والـ٢٠ في الانتاج القومي على المستوى العالمي. وفعلت القوة الاقتصادية فعلها المزدوج في تعجيل سباق التسلح الآسيوي، اذ تعتمد القوة الاقتصادية لتلك البلدان على القوة العسكرية وتحديداً البحرية، اذ تعتمد اقتصاداتها في الصادرات والواردات على سلامة الممرات البحرية وأمنها. ولما وضعت الحرب الباردة أوزارها زاد حماس دول المنطقة على الاكتفاء الذاتي في حماية ممراتها البحرية، بعد أن بدأت أساطيل وقواعد الدول العظمى بالانسحاب. وإلى جانب أمن الممرات المائية، تتزايد مخاطر النزاعات الاقليمية حول ثروات المياه المشتركة والجزر المتنازع، عليها مثل جزر سبارتلي وباراسيل، الارخبيلين الواقعين في بحر الصين الجنوبي، التي تتنازع على ملكيتهما واحتياطهما النفطي الكبير ست دول هي: تايوان، الصين، فيتنام، الفيليبين، بروني وماليزيا. ونقطة ثالثة تهدف إليها تايوان من تسلحها، هي الدفاع عن سيادة تايوان ضد الاعتداءات الخارجية بما فيها الصين الشعبية[٩].

أما عن تهديد تايوان من قبل الصين فأسبابه الآتية:

أولاً: تزايد ضغوط قادة الجيش الذين طلبوا مراراً وفي مناسبات مختلفة غزو تايوان وانهاء مشكلتها، وتحذيرات كبار الجنرالات المستمرة من سعي تايبيه للحصول على الاسلحة. وكان آخر الضغوط من المؤسسة العسكرية الصينية في ٥ آذار ٢٠٠٠ على لسان الجنرال (جانغ وانيان) الذي القى كلمة الجيش في افتتاح الدورة السنوية لمؤتمر الشعب العام (البرلمان) ومما قال: «ان استقلال تايوان معناه الحرب» و«ان القوى الانفصالية في تايوان مصرة على المضي في طريقها... ففي تايوان يلقون الدعم من الخارج ويسممون عقول الناس ويمضون قدماً على طريق تقسيم الوطن». وطبقاً لتقرير نشرته مجلة «يوأس نيوز اندورلد (U.S. News and world) الأميركية، فان الرئيس الصيني يعتمد على ثلاثة جنرالات يقومون بالتخطيط والتجهيز للمناورات وهم: (زيانج) و(فوكوانيو) و(وانج كي). ويتزايد نفوذهم وتأثيرهم بمرور الوقت. ونقلت المجلة عن مصادر مطلعة قولها ان تجارب وخبرات الجنرالات الثلاثة ارتبطت بمناطق نزاعات، مثل كمبوديا وفيتنام، وبالتالي فان ذلك يرجح فرضية تقبلهم فكرة خوض الحرب بغض النظر عن خسائرها البشرية والسياسية[١٠].

ثانيـــاً: ان بكين استوعبت دروس الماضي القريب بعدما أدت مواقفها المتشددة المتصلبة إلى هزيمة الحزب الوطني الحاكم في الانتخابات البرلمانية التي جرت في تايوان في كانون الأوّل ١٩٩٥، بينما حقق الحزب الجديد الموالي للصين مكاسب كبيرة وتضاعف عدد مقاعده ثلاث مرات قياساً بالدورة السابقة.

وقدصرّح رئيس الوزراء الصيني (شو رونغجي) في ٥ آذار ٢٠٠٠ أمام البرلمان الصيني، مستبقاً الانتخابات التايوانية الرئاسية التي تجري في ١٨ آذار ٢٠٠٠، «ان الصين لن تقف مكتوفة اليدين وتراقب اي نشاط انفصالي خطير يستهدف تقويض سيادة الصين ووحدة أراضيها، اذا تحرّكت تايبيه في اتجاه الاستقلال أو ما يسمى بفكرة الدولتين كما أطلقها الرئيس التايواني (لي تينغ هيو)»[١١].

ولهذا لم يكن غريباً ان ترفع الصين شعار «صوت للرئيس لي هو صوت للحرب»، أو بمعنى آخر فانها، بطريقة مباشرة، تحاول التأثير على الناخبين الذين سيتعين عليهم الاختيار ما بين تلبية رغبة بكين في اسقاط الرئيس لي أو الحرب.

ثالثـاً: بعث رسالة إلى الولايات المتحدة مضمونها الكف عن تزويد تايبيه بالاسلحة وعدم الانصات لطلبات مسؤوليها بالحصول على المزيد من الاسلحة. وهَمُّ واشنطن الأكيد حالياً ينحصر في كيفية تخفيف حدة التوتر بين العلاقات الأميركية الصينية والعثور على صيغة مناسبة لا تحظى برضى وقبول الطرفين. وعلينا ان لا ننسى ان الصين تملك قوة نووية لا يستهان بها، ومن الطبيعي اذن ان يكون لمثل هذه القوة النووية تأثيراتها السياسية والستراتيجية بل والنفسية البعيدة المدى على المستوى القاري والعالمي. وهناك خبراء في الشؤون الآسيوية والصينية تحديداً يركّزون على الاهداف الستراتيجية للصين من وراء دأبها المستمر على تدعيم مقدراتها النووية، وذلك في نطاق الاعتبارات التالية:

أ ـ الهدف المتعلّق بحماية الأمن القومي ضد الاخطار التي تهدده.

ب ـ الهدف المتعلّق بتحقيق مكانة عظمى للصين في المجتمع الدولي، وهو يركز أوّلاً على استعادة تايوان بعد ان استعيدت هونغ كونغ. والهدف الذي يتصل بالعمل على استرجاع المركز القيادي للصين في آسيا إما بواسطة الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، أو عن طريق ملء الفراغ الذي سينتج عن تصفية النفوذ الأميركي بعد أن صُفّي بالفعل نفوذ الاتحاد السوفياتي بعد انهياره، في منطقة جنوب شرقي آسيا.

ج ـ الهدف المتعلّق بتحقيق زعامة الصين للعالم، وهو الهدف الاكثر تكلفة لهذه الستراتيجية النووية الصينية، ويستلزم بطبيعة الحال الارتقاء بامكانات الصين النووية إلى الحد الذي يجعلها أكثر من ند متكافىء للقوتين العظميين.

أما عن تأثير امتلاك الصين للقوة النووية في السياسة الدولية فيمكن ايجازه كالآتي:

انه على الرغم من ان قوة الصين النووية، فهي بالاساس قوة ردع، إلا ان التخوّف من هذه القوة قد يدفع بالعديد من الدول الآسيوية إلى توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة أو بروسيا في سبيل البحث عن ضمانات تحميها ضد اخطار القوة النووية للصين. وهناك دول آسيوية أخرى قد ترضخ للزعامة الصينية من واقع احساسها بأن الصين قوة لا تُنازع في آسيا(١٢).

السيناريوهات المحتملة للهجوم الصيني على تايوان

يتحدث الخبراء العسكريون عن سيناريوهين لهجوم صيني على تايوان:

الأول بأسلحة تقليدية والثاني بأسلحة نووية:

وفي السيناريو الأوّل: يتوقع الخبراء ان تستخدم الصين قوة نيران مدافع سفنها وقاذفاتها تمهيداً لانزال بري على أحد سواحل جزيرتي تايوان الرئيسيتين، كيموي وماتسو، ومن ثم تعمد القوات الصينية إلى توسيع رأس الحربة على الشاطىء داخل عمق الجزيرة معتمدة على كثافة النيران والتفوق البشري. الا ان هذا السيناريو يواجه عقبات عدة أهمها انعدام التفوق الجوي للطيران الصيني، مما يجعل السفن والقوات الصينية عرضة للنيران الهائلة التي يمكن ان توجهها المقاتلات والقاذفات التايوانية. ويذكر ان المدمرات الصينية لا تملك وسائل دفاع جوي ضد طائرات على ارتفاع عالٍ، وهذا أحد أهم نقاط ضعفها. كما ان حجم القوة الصينية التي قد تقوم بأي انزال بري غير كافية لخرق الدفاعات التايوانية. لأنه حسب الخبير العسكري في شؤون الصين (لاري فروتزل)، فان الصين لو استخدمت كلّ سفن الانزال البرمائية والدعم الذي لديها بالاضافة إلى أسطولها التجاري، فانها لن تستطيع نقل أكثر من جيش قوامه ٤٠ ألف رجل، وهو لا يكفي لمواجهة قوات تايوانية محصنة ومدعومة جواً وبحراً.

وفي السيناريو الثاني: ان تستخدم الصين قنابل النيترون التكتيكية، وهي قنابل تصدر اشعاعات نووية كثيفة تقتل البشر وتبقي على الحجر والمعدات سالمة. ويمكن

تحديد حجم وقوة الرأس الحربي للقنبلة النيترونية بحيث تقتل قوات الخصم في منطقة محددة. وبذلك يمكن أن تلقي القوات الصينية بضعة رؤوس نيوترونية على سواحل جزيرتي تايوان ومطاراتها العسكرية الرئيسية لشل دفاعاتها الساحلية والجوية تمهيداً لتشكيل رأس حربة على شواطىء جزيرتي تايوان والانتشار فيها. الا ان لهذا السيناريو عواقب سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة تهدد الأمن القومي والستراتيجي للصين ودول المنطقة. فمن جهة، ستجد الصين نفسها أمام مواجهة عسكرية ضد تحالف غربي تتزعمه الولايات المتحدة وهي غير مستعدة ومجهزة عسكرياً واقتصادياً للدخول في حرب بهذا الحجم. ومن جهة أخرى، سيدفع استخدام الصين لاسلحة غير تقليدية، دول المنطقة إلى التكتل ضدها خشية من مطامعها. وقد يعمد المنافس الاقتصادي الرئيسي لها في المنطقة، إلى بناء ترسانة من أسلحة غير تقليدية من أجل ايجاد عامل رادع ضد بكين.

الخيارات الصينية والاميركية
تجاه الوضع الراهن في تايوان ومنطقة المحيط الهادىء

يرى بعض الخبراء الاقتصاديين ان الصين ستحافظ على سياستها الحالية القائمة على الانفتاح الاقتصادي من أجل استمرار نسبة نموها السنوي المتصاعد منذ عقد من الزمن، والذي وصل سنوياً إلى عشرة في المئة، بالرغم من انها لم تتخلّ عن قواعد النظام الاقتصادي الاشتراكي، ممّا يؤهلها لتكون في الثلث الأوّل من القرن الواحد والعشرين أوّل دولة اقتصادية في العالم، مما يحقق حلمها وهدفها الرئيسي كي تتحوّل إلى قوة عظمى.

وقد ساعدتها سياستها الحالية القائمة على الانفتاح الاقتصادي على تطوير صناعاتها وتوسيع حجم استثماراتها في شتى المجالات والقطاعات بما فيها العسكرية. ويقول المحلل (سوين) ان الصين أدركت في نهاية الثمانينات ان التنمية الاقتصادية هي المفتاح للحصول على قوة وطنية شاملة، لذلك تتبع بكين ستراتيجية تقوم على تهدئة الأوضاع في المنطقة والانفتاح على واشنطن والغرب من أجل الحصول على الوقت اللازم لبناء نفسها اقتصادياً وصناعياً وعسكرياً وسياسياً لمستوى دولة عظمى. واذا أضفنا إلى ذلك تقدم الصين في التبادل التجاري مع الولايات المتحدة وابرام عقود تجارية ضخمة معها، ندرك تشابك العلاقات الاقتصادية وصعوبة وصول الجانبين إلى مواجهة شاملة نتيجة أزمة تايوان أو أي خلاف محتمل في منطقة المحيط الهادىء التي تحوّلت ساحة للتعاون والتنافس الاقتصادي الأولى في العالم. ومن المعروف ان المجلس

الآسيوي ـ الهادىء للتعاون الاقتصادي يضم الولايات المتحدة والصين واليابان واستراليا وأربع عشرة دولة مجاورة، ويهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء في العام ٢٠١٠[١٣].

وتدرك بكين في الوقت نفسه، حسب المحلل (سوين)، ان واشنطن ستحاول منعها من ان تصبح دولة عظمى لذلك تفرض عليها حظراً تكنولوجياً عسكرياً غير معلن.

ان تحول الصين إلى قوة عظمى سيحدث تغييرات جذرية في موازين القوى الدولية، وسيؤثر على سير الاحداث في منطقتي جنوب وشرق آسيا التي تنتشر فيها أزمات وصراعات عرقية ودينية واقتصادية، لذلك تتوقع مؤسسة (جينس) للدراسات الستراتيجية، ان تسرع الولايات المتحدة في بناء نظام الدفاع ضد الصواريخ النووية لحماية كلّ أراضيها ومصالحها في الخارج. وهو مشروع أقره الكونغرس حديثاً، كما أوردت المؤسسة نفسها ان عملية سرقة الصين للتكنولوجيا الاميركية لتصنيع قنابل النيوترون والصواريخ الباليستية قد أحدثت نقلة نوعية وزمنية كبيرة لمصلحة القوات الستراتيجية الصينية، كما انها قلّصت الفارق في ميزان القوى بين الصين وأميركا في مجال الاسلحة غير التقليدية.

وستحاول واشنطن التركيز في محادثاتها مع بكين على موضوعين أساسيين:

الأوّل: يتعلّق بالحد من انتشار الاسلحة النووية في منطقة شرق وجنوب آسيا ومنطقة المحيط الهادىء، خصوصاً مع احتدام النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير. وقد تعمد واشنطن إلى تسهيل دخول الصين في منظمة التجارة العالمية مقابل بعض التنازلات. ما يمكن استخلاصه هو ان الصين لا تزال بحاجة إلى الوقت لتحديث وإعادة بناء قواتها وقطاعاتها المختلفة الاقتصادية والعسكرية والسياسية. كما انها تعاني من مشاكل عدة بسبب تفشي الفساد والبيروقراطية والتمسك بالشكليات والتزييف والكسب غير المشروع في الدوائر العامة وانتشار الفقر. (وقد أوردها رئيس الوزراء الصيني شو رونغجي في تقريره أمام البرلمان بتاريخ ٥ آذار ٢٠٠٠). ويرى المراقبون ان الصين ستعمد من حين إلى آخر إلى توتير الوضع في تايوان من أجل تجييش المشاعر القومية والهاء المواطنين عن المشاكل الداخلية، وردع تايبيه عن الاستقلال، وجر واشنطن إلى طاولة المفاوضات من اجل الحصول على المزيد من المساعدات في شتى المجالات.

لكن بعض المحللين في أوروبا والولايات المتحدة يخشون من ان تلجأ الصين إلى سياسة القوة حالما تشعر انها أصبحت مستعدة عسكرياً واقتصادياً، وذلك لتثبّت للعالم أنها غدت قوة عظمى[١٤].

المراجع

١ ـ السفير ٧ آذار ٢٠٠٠.
٢ ـ النهار، ٢٢ شباط ٢٠٠٠.
٣ ـ النهار، ٢٣ شباط ٢٠٠٠.
٤ ـ Grolier International Encyclopedia, U.S.A., 1998, p. 13.
٥ ـ الحياة، ٣ شباط ١٩٩٩.
٦ ـ وول ستريت جورنال، كانون الأوّل ١٩٩٦.
٧ ـ جيرار سيغال، فورين افيرز، عدد خريف ١٩٩٩، ترجمة ايمان شمص، شباط ٢٠٠٠ (السفير).
٨ ـ الحياة، ٢١٣ آب ١٩٩٩.
٩ ـ الحياة، ٣ شباط ١٩٩٦.
١٠ ـ U.S. News & World, March 1996.
١١ ـ السفير، العدد ٨٥٤٤، ٦ آذار ٢٠٠٠.
١٢ ـ د. اسماعيل صبري مقلد، «**الستراتيجية والسياسية الدولية**»، بيروت، ١٩٧٩، صفحة ٢٠٩ ـ ٢١١.
١٣ ـ عدنان السيد حسين، النهار، ٢١ آذار ١٩٩٦.
١٤ ـ رياض قهوجي، الحياة ٢١ آب ١٩٩٩، والمستقبل ٢١ تموز ١٩٩٩.

الدفاع الوطني

تأثير صواريخ سكود العراقية والصواريخ الباليستية على الستراتيجية الاسرائيلية

رياض قهوجي(*)

كان لهجمات صواريخ سكود العراقية على اسرائيل خلال حرب الخليج تأثير كبير على الفكر الستراتيجي والعقيدة العسكرية للدولة العبرية. فقد أظهرت هذه الضربات مدى عرضة المجتمع المدني الاسرائيلي لهجمات الصواريخ الباليستياً، فبالرغم من أن الصواريخ الباليستية موجودة في منطقة الشرق الأوسط منذ قبل اندلاع حرب الخليج عام واحد وتسعين، فان اسرائيل لم تع حجم خطر هذه الصواريخ إلى أن وجدت نفسها عرضة لضرباتها. وهي لم تستطع الرد عليها في حينه بسبب الضغوط السياسية الأميركية لابقاء الدولة العبرية خارج المواجهة من أجل المحافظة على التحالف العسكري الذي ضم جيوشاً عربية لاخراج القوات العراقية من الكويت(١).

لقد شعر العديد من المحللين العسكريين والمسؤولين في اسرائيل آن هيبة الردع الاسرائيلية قد تصدعت نتيجة سقوط صواريخ سكود على أراضيها. وقد شكل امتلاك العراق لآسلحة كيماوية وبيولوجية عامل قلق اضافي وأشعل جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية والعسكرية الاسرائيلية حول ما إذا كان على اسرائيل اللجوء إلى ترسانتها النووية للرد على هجوم عراقي بأسلحة غير تقليدية(٢). ولا يزال هذا الجدل مستمراً حتى هذا اليوم نظراً لانتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية في المنطقة. ستظهر هذه الدراسة ستظهر حجم تأثير الصواريخ البالستية على العقيدة العسكرية الميدانية للجيش الاسرائيلي بحيث تحوّلت

(*) خبير في الشؤون الستراتيجية

من هجومية فقط إلى دفاعية. وستناقش هذه الدراسة فعالية الاجراءات المضادة التي اتخذتها القوات الاسرائيلية لصد صواريخ سكود، ومدى قدرة نظام الدفاع الجديد المضاد للصواريخ البالستية الذي تقوم اسرائيل بنشره على أراضيها[٣]. كما ستسلط هذه الدراسة الضوء على ترسانة الصواريخ البالستية في المنطقة التي تعتبرها اسرائيل مصدر تهديد لها.

جذور العقيدة العسكرية الاسرائيلية

ترى اسرائيل نفسها في محيط معاد. فهي محاطة بدول عربية معارضة لقيامها في المنطقة منذ اللحظة الأولى لاستقلالها. وحتى عام ١٩٩٠، خاضت اسرائيل خمس حروب (١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢). لذلك فان لديها شعوراً قوياً بأنها عرضة للتهديد. بالاضافة إلى ذلك، فهي تملك عمقاً جغرافياً ضيقاً وعدد سكان منخفضاً، مقارنة مع جيرانها العرب. هذه العوامل الثلاثة - الشعور بالخطر، وضيق المساحة الجغرافية وضآلة عدد السكان - جعلت اسرائيل تعتبر نفسها في وضع حرج ستراتيجياً وأمنياً[٤] مما دفع القادة الاسرائيليين لاعتماد ستراتيجية هجومية مبنية على الضربات الاستباقية أو الوقائية، ونقل المعركة إلى أرض الخصم من أجل حسمها بسرعة وتجنب حرب استنزاف مكلفة[٥]. وقد بنت اسرائيل قواتها المسلحة من أجل تطبيق هذه الستراتيجية. فقد تحولت إلى دولة «تحت السلاح»، إذ يشكل جنود الاحتياط جزءاً كبيراً من عديد قواتها المسلحة. وسعت لتأمين تفوق نوعي في العتاد والتكنولوجيا للتعويض عن النقص العددي في القوات مقابل الجيوش العربية[٦]. ومكنت المساعدات العسكرية الأميركية اللا محدودة اسرائيل من تحقيق تفوق نوعي في العتاد. وقد تدفقت إليها خلال فترة الحرب الباردة بين الغرب والاتحاد السوفياتي، وكانت بعض الدول في تلك الحقبة، مثل مصر وسوريا والعراق، محسوبة على الاتحاد السوفياتي وتتلقى أسلحة من المعسكر الشرقي.

وركزت اسرائيل منذ بداية تسلحها على تحقيق تفوق جوي على خصومها العرب، وساهم هذا التفوق في تحقيق تقدم سريع للقوات المدرعة والمكننة الاسرائيلية على أرض المعركة، كما حصل في حربي ٥٦ و٦٧ ضد الجيوش العربية[٧]. ويعتبر بعض المحللين العسكريين أن تخلي اسرائيل لفترة وجيزة عن عقيدة الضربات الوقائية مكّن القوات المصرية والسورية من مباغتتها وتحقيق مكاسب عسكرية في حرب الغفران[٨]،

لكن اسرائيل أعادت إحياء عقيدة الضربات الوقائية بعد حرب ٧٣ وقامت بتطبيقها في حرب ٨٢ عندما هاجمت مقاتلاتها قواعد صواريخ السام السورية في سهل البقاع خلال اجتياح لبنان[٩]. وقد هدفت عقيدة الهجوم الاسرائيلية إلى ايجاد عامل الردع، وذلك من أجل دفع العرب عن الخيار العسكري باتجاه الوسائل السياسية والسلمية لحل الخلاف العربي - الاسرائيلي[١٠]، كما بنت اسرائيل ترسانة نووية، في مسعى لتعزيز عامل الردع ومنع العرب من التفكير بامكانية ازالتها من الوجود[١١]. وهكذا أصبح هدف اسرائيل الأمني الأساسي بناء عامل رادع منيع وفعال بعد أن اهتز في حرب الغفران[١٢]. وحتى عام ١٩٩١، بقيت هيبة الردع الاسرائيلية فعالة بالرغم من الخروقات المحدودة عبر عمليات الفدائيين الفلسطينيين ورجال المقاومة اللبنانية ضد المستعمرات الشمالية، إنطلاقاً من جنوب لبنان.

فشل الردع

المقاتلات الاسرائيلية المتطورة أمنت سيطرة جوية شبه تامة على الأجواء العربية، ومنعت القاذفات العربية من اختراق أجواء الدولة العبرية وتهديد مدنها. لكن هذه المقاتلات ليست فعّالة ضد الصواريخ البالستية، كما اكتشف الاسرائيليون بعد سقوط أوّل صاروخ سكود عراقي على تل أبيب خلال حرب الخليج[١٣]. فبالرغم من أن الزعماء الاسرائيليين كانوا يعرفون بوجود الصواريخ البالستية لدى بعض الدول العربية، إلا انهم اعتمدوا على لغة التهديد لثني العرب عن استخدامها ضدهم. ويعتبر تصريح رئيس وزراء اسرائيل الراحل اسحاق رابين عندما كان وزيراً للدفاع في ثمانينات خلال الحرب الايرانية العراقية مثالاً على ذلك. فلقد هدد رابين، في حينه، الدول العربية بعواقب وخيمة في حال أقدمت على قصف المدن الاسرائيلية بالصواريخ البالستية، إقتداء بتبادل القصف الصاروخي يومها بين طهران وبغداد[١٤]. كما حذر رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق اسحاق شامير في بداية حرب الخليج في آب ١٩٩٠ بغداد من قصف العمق الاسرائيلي[١٥]. لكن الردع الاسرائيلي فشل في وقف ضربات الصواريخ العراقية. ووجدت حكومة الليكود اليمينية نفسها تحت ضغط داخلي شديد للرد. لكن تدخل الولايات المتحدة عن طريق المساعي الدبلوماسية، ومد اسرائيل بصواريخ الباتريوت المضادة للصواريخ البالستية، وتكثيف الغارات الجوية على قواعد صواريخ سكود العراقية: نجحت في إبقاء اسرائيل خارج اطار المواجهة في حرب الخليج. ولكن بالرغم من انتهاء تلك الحرب وازالة خطر الصواريخ البالستية العراقية، الا ان مشاعر

القلق داخل القيادة الاسرائيلية ما زالت مستمرة بسبب امتلاك عدد من الدول العربية والاسلامية لصواريخ بالستية، بالاضافة إلى الأسلحة غير التقليدية من كيماوية وجرثومية[١٦].

هناك سبع دول عربية تملك صواريخ بالستية، هي: مصر وسوريا وليبيا والعراق واليمن والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة[١٧]. ومن بين هذه الدول فقط مصر وسوريا وليبيا تملك أسلحة كيماوية وجرثومية. وتقع اسرائيل في مرمى صواريخ سكود - بي وسكود - سي المصرية والسورية. كما أن صاروخ الحسين، وهو نموذج سكود - بي طورته بغداد محلياً، أثبت قدرته على اصابة اسرائيل في حرب الخليج، ويعتقد بعض الخبراء أن العراق لا يزال يحتفظ بعشرة صواريخ من طراز الحسين على الأقل لم يتم تدميرها، بالاضافة إلى أسلحة بيولوجية[١٨]. وتستطيع صواريخ سي اس اس - ٢ الصينية الصنع التي تملكها السعودية الوصول إلى اسرائيل. وهناك دول غير عربية تعتبرها اسرائيل مصدر تهديد ستراتيجي لأمنها، وهي ايران وباكستان. والأولى تملك ترسانة كبيرة من الأسلحة الجرثومية والكيماوية، وتصنع صاروخ شهاب - ٣ الذي يصل مداه إلى ١,٣٠٠ كلم، وهو كاف لضرب اسرائيل. كما تعتقد بعض أجهزة الاستخبارات العربية أن ايران تملك برنامجاً سرياً لتصنيع أسلحة نووية[١٩]. أما باكستان، التي أصبحت حديثاً دولة نووية، فهي تصنع صاروخ غوري - ٢ الذي يبلغ مداه ٢,٥٠٠ كلم، مما يضع اسرائيل في مرماه[٢٠].

إلى ذلك، لم تغير العملية السلمية الكثير بالنسبة للاسرائيليين الذين لا يزالون يشعرون بعدم الأمان. وقد وصف بعض مسؤوليهم ومحلليهم الوضع اليوم بأنه أكثر غموضاً وأقل وضوحاً مما كان عليه خلال فترة الحرب الباردة[٢١]. فلا تزال المفاوضات على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية غير مكتملة وعاجزة عن التوصل إلى اتفاق نهائي. ولا تزال ايران عدوة لدودة لاسرائيل منذ الثورة الاسلامية عام ٧٩ التي أطاحت بحكم الشاه الموالي لأميركا، وهي تعارض العملية السلمية في الشرق الأوسط وقد ساهمت في مساعدة حزب الله في عملياته ضد اسرائيل في جنوب لبنان. أما باكستان، فقد عبر العديد من المسؤولين الاسرائيليين عن قلقهم من خطر امتلاك دولة اسلامية للسلاح النووي الذي قد يستخدم ضدها[٢٢]. وهكذا، يبدو ان اسرائيل تشعر بقلق عميق لانتشار اسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية في المنطقة. فإلى جانب تهديد سكانها المدنيين، فان الصواريخ الباليستية قد أزالت العمق الجغرافي عن طريق توسيعها لدائرة المواجهة لتشمل دولاً بعيدة عن الحدود الاسرائيلية[٢٣].

التشديد على الدفاع

لم تكن عقدة الهجوم وحدها كافية للتعامل مع أسلحة الدمار الشامل أو الصواريخ الباليستية في المنطقة. فكان لا بد من تطوير عقيدة دفاعية ضمن الستراتيجية العسكرية الاسرائيلية للتعامل مع الخطر الجديد[٢٤]. ميدانياً، وحسب غالبية الخبراء، هناك ثلاث وسائل أساسية للتعامل مع خطر الصواريخ الباليستية[٢٥]. أوّلاً، يوجد الدفاع العملي أو الايجابي، والذي يتكون من نظام صواريخ مضاد للصواريخ الباليستية يجري التحكم به من قبل نظام متكامل للرصد والانذار المبكر مؤلف من أجهزة رادار وطائرات رصد وأقمار صناعية. ثانياً، الدفاع العملي، وهو يشمل التحضيرات لحماية المدنيين من أسلحة الدمار الشامل، عن طريق بناء ملاجىء خاصة للحرب النووية وتوزيع أقنعة وألبسة للوقاية من الغازات السامة والأسلحة الجرثومية. ثالثاً، هناك الهجوم المضاد لاستباق الهجوم الصاروخي، عن طريق شن غارات على منصات اطلاق الصواريخ أو تدمير الصواريخ وهي لا تزال في أوّل مرحلة الانطلاق فوق أرض الخصم[٢٦].

بالنسبة إلى الدفاع الايجابي، فقد قامت اسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة بتطوير نظام صواريخ أرو أو السهم المضاد للصواريخ الباليستية. وقد أفادت التقارير بأن أرو قد نجح في إصابة أهداف طائرة من مسافة متوسطة. وبدأت اسرائيل في شهر آذار بنشر بطاريات صواريخ أرو على أراضيها. وكانت الدولة العبرية نشرت بطاريات صواريخ باتريوت باك - ٣ المتطورة الأميركية الصنع خلال السنتين الفائتتين[٢٧]. وسيتم ادماج نظام باتريوت بنظام أرو ضمن شبكة متكاملة للدفاع. وتملك اسرائيل أيضاً مدافع رشاشة سريعة جداً لاسقاط الأهداف الطائرة القريبة. وستؤمن الأقمار الصناعية الأميركية والاسرائيلية وأجهزة الرصد المتطورة، نظام انذار مبكر فعال لدفاعات الدولة العبرية. إلى ذلك، ساهمت هجمات صواريخ سكود العراقية في رفع مستوى الدفاع السلبي لاسرائيل. فقد تدرب السكان خلال حرب الخليج على كيفية التعامل مع هجمات الصواريخ البالستية والتحضر لحرب بالاسلحة الجرثومية والكيماوية. وقد سقط خلال هذه الحرب ٣٨ صاروخ سكود على اسرائيل، وخاصة على منطقتي تل أبيب وحيفا السكنيتين[٢٨]. إلا ان الخسائر في صفوف المدنيين كانت أقل بكثير من المتوقع، إذ سُجِّلت حالة وفاة واحدة وجرح ٢٠٠ شخص[٢٩]. وكان تأثير هجمات سكود أكبر على الحياة اليومية منه على سلامة المواطنين. ويعود ذلك إلى

فعالية أجهزة الانذار المبكر الأميركية التي حذرت الاسرائيليين لحظة اطلاق الصواريخ من العراق[٣٠]. والسبب الآخر لضآلة عدد الاصابات يعود للمشاكل التقنية التي كانت تعاني منها صواريخ الحسين، والتي كانت تسقط بعيدة جداً عن أهدافها أو تتحطم لحظة دخولها الغلاف الجوي للأرض[٣١]. واليوم يملك كافة سكان اسرائيل أقنعة وألبسة واقية من الأسلحة الجرثومية والكيماوية. لذلك يمكن القول إن الشعب الاسرائيلي مستعد بشكل جيد لحرب بأسلحة الدمار الشامل. فبالرغم من وجود نظام صواريخ مضاد للصواريخ، إلا أن هذا لا ينفي خطر الاسلحة الكيماوية والجرثومية التي يمكن أن تنتشر في الاجواء الاسرائيلية بعد اصابة الصواريخ[٣٢]. وهنا تأتي ضرورة الدفاع المضاد الذي يُمكّن المدافع من تدمير الصواريخ الباليستية وهي لا تزال في أجواء الخصم. ويتم الدفاع المضاد عبر البر أو الجو أو البحر[٣٣]. ولهذه الغاية حصل سلاح الجو الاسرائيلي في الآونة الأخيرة على مقاتلات هجومية تكتيكية بعيدة المدى، مثل اف ـ ١٥ أي، وتستطيع هذه الطائرات الاغارة على أهداف بعيدة، مثل ايران، والعودة دون الحاجة للتزود بالوقود جواً[٣٤]. كما وقّعت دائرة الدفاع الاسرائيلية مؤخراً على اتفاقية مع شركة لو كهيد مارتن الأميركية لشراء ٥٠ طائرة طراز اف ـ ١٦ أي المتعددة المهام والبعيدة المدى[٣٥]. وتملك اسرائيل ترسانة كبيرة من الاسلحة الذكية، مثل الصواريخ الموجهة باللايزر التي تستطيع اصابة أهداف من ارتفاع شاهق بدقة متناهية. وتدخل اسرائيل في الخدمة طائرات هجومية دون طيار قادرة على حمل صواريخ جو ـ جو من أجل تدمير الصواريخ الباليستية وهي في مرحلة انطلاقها الأولى فوق أرض الخصم. ونذكر على سبيل المثال طائرة غلوبال هوك البعيدة المدى والمسلحة بصواريخ جو ـ جو طراز بايتون ـ ٤ الاسرائيلية الصنع[٣٦]. وتملك اسرائيل أيضاً صواريخ باليستية طراز جيريكو ـ ٢ التي تستطيع اصابة مراكز الصواريخ الباليستية في الدول المجاورة من مسافة ١,٥٠٠ كلم[٣٧]. وقد استوردت من المانيا السنة الماضية أولى غواصاتها للعمل في المياه العميقة من طراز دولفن. التي تستطيع قطع مسافات بعيدة والبقاء في المياه لفترة طويلة، وهي مسلحة بصواريخ جوالة وقذائف الطوربيد. ويمكن استخدام أسلحة هذه الغواصات لتوفير امكانية "الضربة التالية" أو توجيه ضربات مباغتة لقواعد الصواريخ الباليستية في الدول العربية والاسلامية[٣٨].

الا أن تجربة حرب الخليج أثبتت أن توجيه ضربات استباقية لصواريخ سكود العراقية كانت شبه مستحيلة، خاصة عند التعامل مع منصات اطلاق متنقلة. فقد شنت

طائرات التحالف الغربي ١٤٦٠ غارة على منصات سكود العراقية، وكانت النتيجة تدمير ٨٠ هدف وهمي[٣٩]. لذلك يبدو الآن أن الدفاعين السلبي والايجابي هما أفضل خيارين لحماية الدولة من الصواريخ الباليستية، ولكن يجب تعزيز هذه الاجراءات الدفاعية بعامل رادع فعال[٤٠]. ولهذا السبب يبدو ان اسرائيل في صدد بناء نظام دفاعي منيع ومتكامل لصد الصواريخ الباليستية، وفي الوقت نفسه تريد تعزيز قدرتها الهجومية لشن ضربات استباقية ضد هذه الصواريخ. وتعمل اسرائيل اليوم على انشاء قيادة ستراتيجية من أجل "تقييم التهديدات البعيدة والقيام بعمليات بعيدة المدى لمواجهتها[٤١].

بين للدفاع والردع

أحدثت هجمات السكود العراقية صدمة قوية للستراتيجيين والزعماء الاسرائيليين الذين تبنوا على مدى سنوات طويلة عقيدة عسكرية هجومية. فقد اكتشفوا أن تفوق اسرائيل التقني وامتلاكها لأسلحة نووية، لم يُشكلا عامل ردع فعال، وأنهم بحاجة إلى تطوير عقيد دفاعية للتماشي مع العقيد الهجومية القديمة. بالاضافة إلى ذلك، فان التغييرات السياسية والجغرافية دولياً واقليمياً والتي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج وبداية محادثات السلام في الشرق الأوسط، قد فرضت قيوداً على صانعي القرار الاسرائيليين من ناحية شن ضربات وقائية أو استباقية[٤٢]. ونظراً لمقدرتها تحظى المقاتلات الاسرائيلية وتهديد العمق الاسرائيلي، كا لا بدّ لاسرائيل من اعتماد اجراءات دفاعية للحد من خطر الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل.

إلا أن عملية بناء نظام صاروخي مضاد للصواريخ فعالاً بالاضافة إلى تحديث مقدرة اسرائيل على شن ضربات استباقية بعيدة المدى، ستكون مكلفة جداً وستؤثر حتماً على تطوير القدرات الهجومية للقوات المسلحة الاسرائيلية[٤٣]. وهذا أثار مخاوف كبيرة لدى بعض الستراتيجيين الاسرائيليين الذين يخشون من أن يؤدي ذلك إلى تراجع هيبة الردع الاسرائيلية. ويقول افرام انبار إن اسرائيل تخشى من "أن يسيء العرب تفسير عدم رد اسرائيل على الصواريخ العراقية على أنه ضعف"، مما قد "يشجع بعض الدول العربية على استخدام صواريخها الباليستية" ضد الدولة العبرية. ويضيف البار إن عملية السلام قد "حدّت من مقدرة الحكومة الاسرائيلية على اللجوء إلى القوة المطلقة في الرد على أي خرق عربي لأمنها"، وهذا بدوره "يؤثر على هيبة الردع الاسرائيلية"[٤٤].

ومن أجل المحافظة على "الردع"، لم يتخل الجنرالات الاسرائيليون عن فكرة الضربات الاستباقية المزروعة في صلب عقيدتهم العسكرية. ويظهر هذا جلياً في تصريح قائد الأركان الاسرائيلي، الجنرال شاوول موفاز، الذي قال مؤخراً إن اسرائيل "قد تكون مضطرة للجوء إلى الضربات الوقائية من أجل منع ايران من الحصول على أسلحة نووية"(٤٥). وهكذا، فبالرغم من أن الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل قد أجبرت اسرائيل على التركيز على ستراتيجية دفاعية، إلا أنها لم تتخل كلياً عن عقيدة الهجوم التي تعمل عبرها على تعزيز عامل الردع ضد خصومها.

المراجع

١- Inbar Efraim and Sandler Shmuel: "Israel's Deterrence Strategy Revised", *Security Studies*, Vol. 3, no. 2 (Winter-1993/94), p. 339.

٢- Haselkorn Avigdor: "**The Continuing Storm: Iraq Poisonous Weapons and Deterrence**" (New Haven: Yale University Press, 1999), pp. 125 - 137.

٣- Roda Steve: "Israel Seeks US partner for Arrow", *Jane's Defence Weekly* (1/3/2000), p. 3.

٤- Cohen Elliot A., Eisenstadt Michael J. and Bacevich Andrew J.: "Israel's Revolution in Military Affairs", *Survival*: vol. 40, no. 1, (Spring 1988), pp. 48 - 50.

٥- Kober Avi: "**A Paradigm in Crisis? Israel's Doctrine of Military Decision**", in Efraim Karsh (ed): *Between War and Peace: Dilemmas of Israeli Security* (London: Frank Cass, 1996), pp. 188 - 207.

٦- Kemp Geoffrey: "**The Control of the Middle East Arms Race**" (Washington D. C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1991), p. 104.

٧- Kober: A Paradigm. pp. 194 - 198.

٨- Ibid, p. 200.

٩- Naveh Shimon: "**The Cult of the Offensive: Pre-emption and Future Challenges for Israeli Operational Thought**", in Efraim Karsh (ed.): *Between War and Peace: Dilemmas of Israeli Security* (London: Frank Cass, 1996), p. 177.

١٠- Inbar and Sandler: Israel's, p. 331.

١١- Karsh Efraim (ed.): "**Between War and Peace: Dilemmas of Israeli Security**" (London: Frank Cass, 1996), pp. 8 - 10.

١٢- Inbar and Sandler: Israel, p. 333.

١٣- Naveh: The Cult, p. 179.

١٤- Haselkorn: The Continuing, p. 126.

١٥- Martin Navies: *Saddam's Scud War and Ballistic Missiles Proliferation* (London: Centre for Defence Studies, 1991) p. 14.

١٦- Efraim Inbar: "Israel Strategy", *Meria Journal*, vol. 2, no. 4, (November 1998).

١٧- Ed Blanche and Duncan Lennox: "Shifting Balance", *Jane's Defence Weekly*, (10/3/1999), pp. 60 - 69.

١٨- Cordesman Anthony: "*perilous Prospects*": *The Peace Process and the Arab-Israeli Military Balance* (Colorado: Westview Press, 1996), p. 260.

١٩- Ibid, p. 259.

٢٠- Lennox Duncan: "**Middle East Ballistic Missile Threats**", *Ballistic Missile Proliferation 99: Identifying the Real Threat* (London: Jane's Conference, 27-28/9/1999).

٢١- Inbar and Sandler: Israel's, p. 346 - 347.

٢٢- Romero Juan: "Charting Reactions to the Islamic Bomb", *Jane's Intelligence Review* (March 1999), p. 35.

٢٣- Kober: Israel, pp. 204 - 205.

٢٤- Naveh: The Cult, pp. 179 - 180.

٢٥- Lennox Duncan: "Why is it Difficult to Defend Against Ballistic Missiles?" *Jane's Defence Weekly* (10/3/1999), pp. 72 - 73.

٢٦- Eshel David: "In Search of an Effective Defence", *Jane's Defence Weekly* (10/3/1999), p. 71.

٢٧- Ed Blanche: "Israel Addresses the Threats of the New Millenium - Part 2", *Jane's Intelligence Review* (March 1999), pp. 27 - 31.

٢٨- Navias: Saddam's, pp. 21 - 22.

٢٩- Ibid, p. 24.

٣٠- Ibid, p. 25.

٣١- Lennox: Why, p. 72.

٣٢- Eshel: In Search, p. 71.

٣٣- Kober: Paradigm, p. 297.

٣٤- Blanche: Israel, p. 29.

٣٥- Hoyle Craig: "Israel's Multi-Role F - 16Is Get Final Contract", *Jane's Defence Weekly* (26/1/2000), p. 6.

٣٦- Eshel: In Search, p. 71.

٣٧- Cordesman: Perilous, p. 233.

٣٨- Ed. Blanche: "**German Subs Give Israel Heftier Punch**", *Jane's Intellgence Review*, (September 1999), p. 6.

٣٩- Eshel: In Search, p. 71.

٤٠- Kemp: The Control, p. 107.

٤١- Blanch and Lennox: Shifting, p. 60.

٤٢- Inbar and Sandler: Israel, p. 330 - 350.

٤٣- Kober: Paradigm, p. 207.

٤٤- Inbar and Sandler: Israel's, pp. 346 - 348.

٤٥- Blanch: German, p. 6.

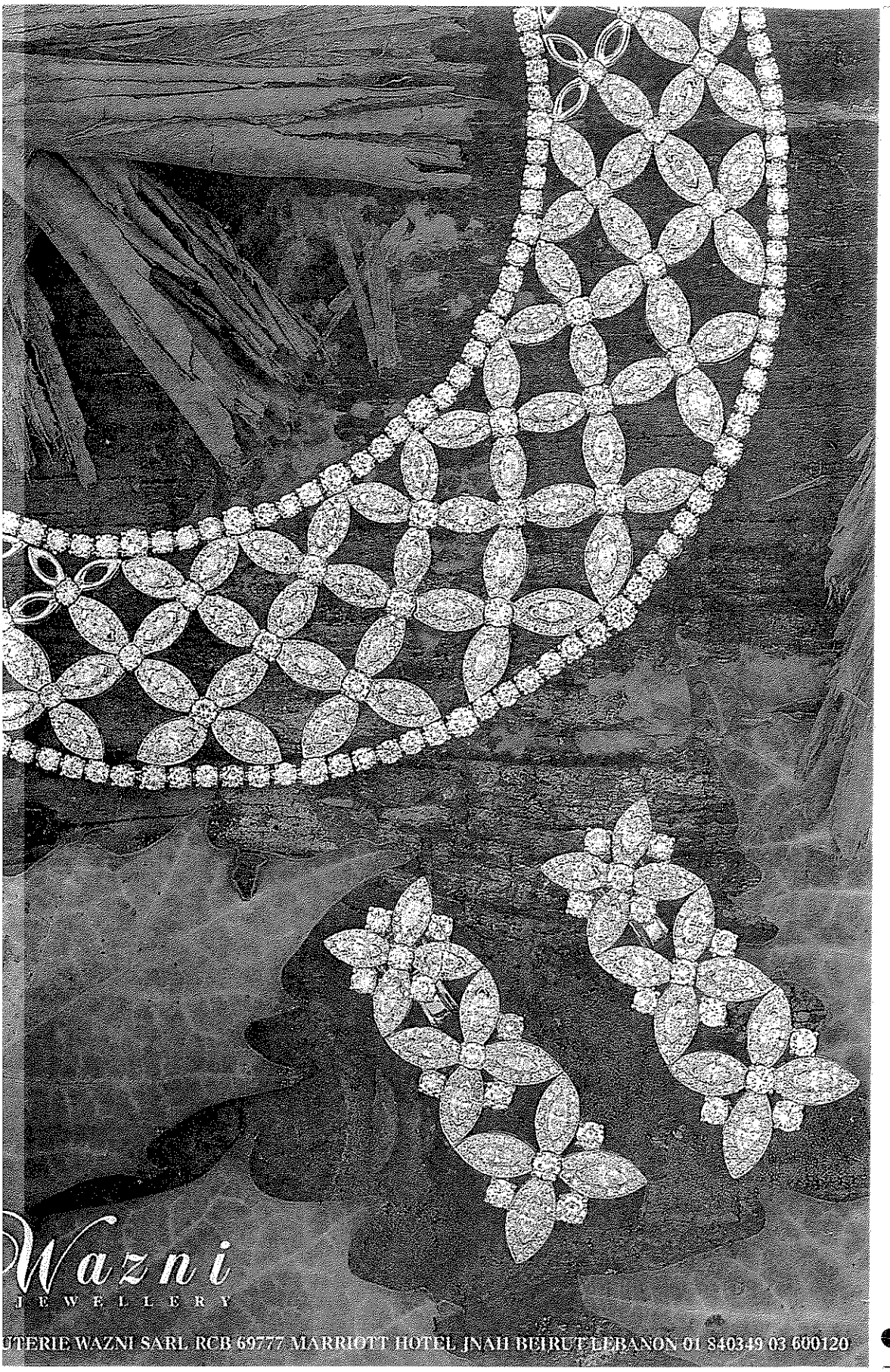

UTERIE WAZNI SARL RCB 69777 MARRIOTT HOTEL JNAH BEIRUT LEBANON 01 840349 03 600120

International Corporation
Federally Incorporated Canadian Corporation.
Immigration **S**ervices.
Legal Representative: **N**ajib **A**bou-**D**iwan.

ENTREE CANADA

INTERNATIONAL CORPORATION

728 Arlington Park PL.
Kingston, **O**ntario, **Canada.**
Tel: (613) 384-3080
Fax: (613) 384-3228

801, Chalouhi Centre
Sin **E**l-**F**il, **B**eirut, **Lebanon.**
Tel: 01-511193 / 511194

301, Wehbe Centre
Majdlaya, **Z**ghorta,
Lebanon
Tel: 06-663916

e-mail:
entree@inco.com.lb

للفخامة والجمال عنوان واحد

معرض كواترو موتورز للسيارات

" عبد الرحيم قليلات "

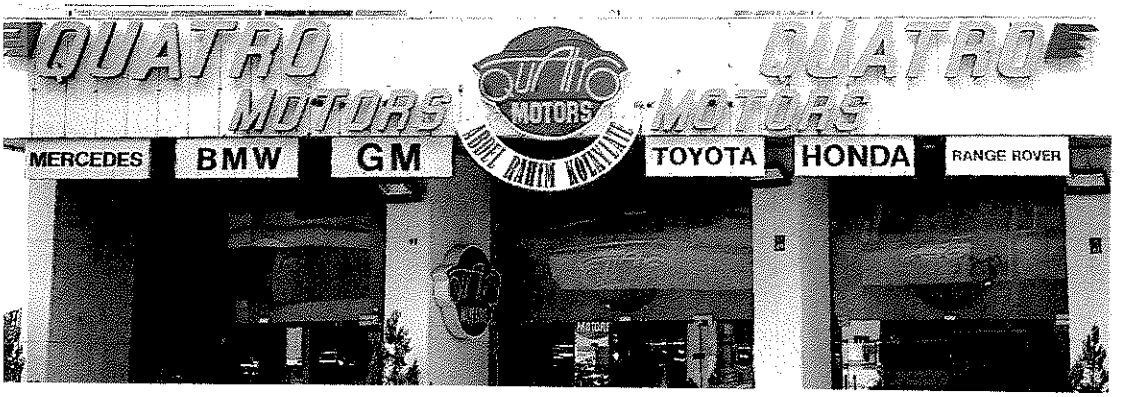

مبيع كافة أنواع السيارات

إدفع ٣٠٪
من قيمة السيارة
وقسط الباقي على سنتين

معاملة خاصة للعسكريين
وتسهيلات بالدفع

شركة كواترو موتورز للسيارات - قريطم - بولفار تقي الدين الصلح
هاتف: ٧٩٠٧٩٨ - ٠١/٧٨٦٥٢٣ - بيروت لبنان

مكتبة لبنان ناشرون

مجموعة معاجم "الكامل"
فرنسي - عربي

TWINS
Drugstore
Super Market

نعلن لزبائننا الكرام بأننا نؤمن جميع احتياجاتكم من موا
غذائية، معلبات، البان، أجبان، أسماك، لحوم وخضار ...

ولدينا أشهى الحلويات الشرقية والأجنبية والمعجنات علـ
كافة أنواعها وتأمين الحفلات والأعراس ...

سوبر ماركت توينز درغستور - مار الياس - خلف المقاصد
هاتف: ٣/٢/١/٧٠٠٣٦٠ (٠١) - بيروت لبنان

الأسس الإقتصادية للقوة العسكرية: دراسة في فكر آدم سميث (١)

د. زكريا فوّاز(*)

أوضح تطوّر صورة الحرب أن التخطيط للستراتيجية يتطلب دقّة المعرفة بعدة عوامل أخرى ليست ذات طابع عسكري بالرغم من التأثير العسكري الذي لها، هذا التخطيط الذي يستهدف إضعاف مقاومة العدو وتعطيله بشل تجارته وتدمير إقتصادياته، أو بالتحديد تدمير بنية الإقتصاد المعادي التحتية (Les infrastructures économiques) وقدرته الإنتاجية، وإن هذا جديداً في طابع إستخدامه(٢) ولكنّه ليس جديداً في أصل وجوده.

والواقع أن الناس قد عاشوا لأمد طويل وهم يظنون أن الحرب صناعة تحترفها جماعات خاصة من الناس هي التي تكون وحدات المقاتلين، سواء أكانوا مأجورين أم مواطنين مجنّدين، وأن الحديث عن الحرب بمختلف نواحيها النظرية والعملية، وبتباين صورها وألوانها و «أشكالها التي لا يمكن إحصاؤها، من حرب الإفناء إلى حرب الإنتظار التي نقوم بها ضد إرادتنا، تنفيذاً لإتفاق تحالفي موقع بالإكراه، أو غير ثابت»(٣). وكل ما يؤثر في هذه أو تلك من العوامل وما يتحكم فيها أو يسيطر على توجيهها من أصول ومبادىء، إنما يرجع إلى الكتاب العسكريين الذين خرجوا من صفوف الجيش أو الذين عاشوا على هامش الجندية وان لم يكونوا أصلاً من طلاب المعاهد العسكرية.

ولم يكن هذا كل شيء، بل إن كل الكتب التي تحدثت عن الحرب من الناحية الفنية والتي تعرضت للحديث عن

(*) أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية.

الستراتيجية، لم تُعنَ إطلاقاً إلا بالنواحي العسكرية بالرغم من أنها كلها كانت تكرر ما قاله كلاوزفيتز (Clausewitz)[٤] من «أن الحرب ما هي إلا إستكمال للمناقشات السياسية ولكنها تجيء فقط بأسلوب آخر»[٥]. ولم تتعرض هذه الكتب للعوامل من الناحية البشرية والمعنوية والإقتصادية والتي تؤثر في التوجيه السياسي ثم بالتبعية في التوجيه العسكرية. وإن كان بعض الكتاب العسكريين في مطلع القرن العشرين قد عنوا بمسائل المواصلات البرية والبحرية ومروا سراعاً بعوامل التجارة والمواد الأولية.

كان يجب أن ننتظر «الإكتشاف» الذي يفخر به الدكتور بلوم الإشتراكي[٦] من أن الحرب الحديثة ذات أربعة جوانب تجمع في جملتها طبيعة هذه الحرب، وهذه الجوانب الأربعة هي : الجانب السياسي، الجانب الإقتصادي، الجانب السيكولوجي، وأخيراً يجيء الجانب العسكري - كي تتقدم الدراسات الوثيقة الصلة بالحرب وكي يدرك الناس عن إيمان أنه توجد في الستراتيجية الحديثة بعض النواحي غير العسكرية وأن هذه النواحي يجب أن تُراجع في دراسات نفر من الأعلام كلّهم من غير العسكريين ؛ هم رجال إقتصاد وعلماء إجتماع، ورجال تاريخ واعلام سياسة ومهندسون. وبرزت إلى الضوء أسماء آدم سميث، وألكسندر هاملتون، وفريدريك ليست وفريدريك إنجلز وكارل ماركس، وهم مجموعة تنتمي في الواقع إلى عدة مدارس من مدارس الفكر في علم الإجتماع بمختلف نواحيه من إقتصاد وسياسة وتاريخ.

فلا عجب أن المفكرين الذين صنعوا علم الإقتصاد أكثرهم من الأطباء وقد مارسوا مهنة الطب إلى آخر حياتهم، أمثال وليم بيتي، باربون، ماندفيل وفرونسوا كيني - ولا عجب إذا لعب علماء الإقتصاد دوراً في تطور الفكر العسكري وستراتيجيته. والوقائع التاريخية تدل على تلازم العلمين ووجود علاقة ترابط (Corrélation) بينهما، إذ أن أفضل خبراء مالية فرنسا في «العهد القديم» L'Ancien Régime[٧] كان جنرالاً في الجيش الفرنسي وقائداً له، والمقصود فوبان (de VAUBAN, 1633-1707) ماريشال فرنسا[٨].

أما في العصر الحديث، فثمة منهجان رئيسيان يتنازعان دراسة «الحرب»، منهج المدرسة الوقائعية البحتة (التاريخية والقانونية) والتي ترى في الحرب مجرّد عمل من أعمال الحاكمين، ومنهج علم الإجتماع الذي يرى في الحرب ظاهرة إجتماعية، تكمن حقيقتها في طبيعة علاقاتها بغيرها من الظواهر.

أوّلاً: المدرسة الوقائعية.

تبدأ من فرضية قوامها «إن الحرب عمل إرادي من أعمال السياسة الخارجية للدول»، وهذا يعني ربط السلام بإرادة الحاكمين. إنها الفرضية التي تشكل المقدمة التي ترتكز عليها شتى الدراسات التاريخية وشتى الدراسات القانونية للحرب والسلام، تلك الدراسات التي تنظر إلى الحرب منعزلة عما عداها من ظواهر واقعها الإجتماعي، بل منسلخة عن طبيعة أطرافها.

وخلاصة القول إن هذه المدرسة ترتكز في تفسيرها لعلاقات الحرب والسلام إلى قناعات فكرية مضمونها: إن الحرب عمل إرادي بحت، إنها مجرّد قرار سياسي، ومن ثم تخضع لسلطان العقل وحده. وما يهمنا أن نقوله هنا، إن من هذه المدرسة خرجت «نظرية الحرب المستحيلة». وهذه النظرية تبدأ من فرضية هشة، إنها عمل إرادي يحكمه العقل وحده، كما قلنا، بينما هي في حقيقتها فعل تتحكم فيه غريزة بشرية ملحة والمقصود غريزة القتال، ومن ثمة قادر على أن يفلت من كل رقابة عقلية. وزيادة على هذا الدحض، فإن نظرية الحرب المستحيلة التي كانت سائدة (وما تزال) خلال كل فترة الحرب الباردة، لم تمنع قيام عشرات الحروب المميتة بنتائجها، وأيضاً بعد سقوط القطب الإشتراكي، شهد العالم، بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٢، إنفجار ٩٢ حرباً في كافة أنحاء الكرة الأرضية(٩).

إنّ الحديث عن الحرب، لا هو وهم سيكولوجي ولا مرتبط «بعقدة أبراهام»(١٠)، في حين أن الحديث عن السلم الدائم هو الوهم. فالعلاقات الدولية هي ـ بالضرورة وعلى طول تاريخها ـ علاقات ما بين الأعداء اللهم إلا ما يقتضيه العداء ذاته من مهادنة ليست البتة من طبيعة هذه العلاقات. وما فكرة المجتمع البشري العالمي المتخلّص من أسباب التصادم ومن ثم الذي ينعم بالسلام الدائم، إلا من نسج الخيال البحت، إنها تنتمي إلى عالم «ما يجب أن يكون» ولا صلة لها البتة بعالم ما هو كائن. إن «السلام» كالمحبة، قيمة أخلاقية جمالية، لا مكان لها في الواقع الدولي.

ليس من الضروري أننا نقدر أن حرباً طاحنة وشاملة لابد وأن تقع في أي لحظة، وأنه يجب أن نعيش في إستعداد دائم للحرب، ولكن الحرب هي دائماً مستمرّة طالما نحن نعيش في كيان مستقل. ولكن هذه الحرب تأخذ شكلاً أو عدة أشكال من الجوانب الأربعة التي ذكرناها. ومن دون أن تأخذ شكل القتال العسكري الشامل.

ثانياً: مدرسة «علم الإجتماع»

يبدأ منهجها، ومنهج علم العلاقات الدولية المعاصر، ـ في ما نحن بصدده ـ من أن الحرب ظاهرة إجتماعية مرتبطة بالطبع الإنساني، وبظروف أوضاعه الحياتية، وبطبيعة البيئة الدولية، وأن في هذا الإرتباط تقبع حقيقتها ومنه تنطلق شتى الدراسات العلمية للعلاقات الدولية.

وفي هذا الصدد، إن للأوضاع الإقتصادية المقام الأول في تشكيل إتجاهات الدول في علاقاتها الخارجية، وعلى مقتضياتها تتحرك الدول نحو الحروب وعليها تعتمد في تحقيق النصر.

ومن هنا كان التجاريون (Les mercantilistes) ـ وهم أتباع أول مدرسة فكرية تأسست في علم الإقتصاد ـ الذين يرفضون التمييز بين التفوق التجاري من جهة والتفوق السياسي والعسكري من جهة أخرى. فلقد كانوا يتصورون أن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم تدين له ثروته، ومن يسيطر على ذلك كلّه يحكم العالم وأنه، تبعاً لذلك، فإن «ميزان القوة مرهون بالميزان التجاري»[١١].

ولكن هل يعني تصور التجاريين هذا أن ثمة علاقة إرتباط (Corrélation) بين الظاهرة الإقتصادية وظاهرة الحرب ؟

إنّ من أكثر القضايا العلمية إنتشاراً في الدراسات التي تعنى بظاهرة الحروب في عالم اليوم، هي قضية العلاقة بين السياسات العدوانية للدول من جهة، وبين الحالة التي عليها إقتصادياتها وأهدافها وأطماعها الإقتصادية من جهة أخرى. ومن هنا، إن موضوع دراسة الأسس الإقتصادية للقوة العسكرية كان وما زال من المواضيع الأساسية التي تهم المفكرين الإقتصاديين في عالم «البارحة» وعالم اليوم.

مفهوم القوة العسكرية في فكر المركنتيليين

وفي ضوء هذه الفرضية ـ التي تعني الإرتباط بين الظاهرة الإقتصادية وظاهرة الحرب ـ نستطيع أن نجري تقييماً موضوعياً العقلية التي كانت سائدة في غرب أوروبا لأكثر من قرنين ـ قبل أن ينشر آدم سميث (Adam SMITH)[١٢] كتابه «ثروة الأمم»[١٣] عام ١٧٧٦ ـ والذي كان يُحكم بواسطة نظم وأصول ومعتقدات تُعرف في مجموعها بإسم المركنتيلية (Le mercantilisme)[١٤] أو «السياسة التجارية».

لقد كان التجاريون (Les mercantilistes) يتصورون إرتباطاً قوياً بين الإقتصاد والسياسة ينطلق من العبارة الشهيرة التي تنحدر إلينا عنهم : «المال عصب الحرب» (L'argent est le nerf de la guerre). ولقد كان التجاريون يقصدون بالمال هنا المعادن، فعندهم كانت قوة الدولة مرهونة بما يتحقق لها فعلاً من هذه المعادن. وثمة وسيلتان، في تصور التجاريين، لتحقيق ذلك الهدف : الحرب والتجارة، فعلى الدولة أن تزيد من أسباب قوتها بالعمل على زيادة أحتياطياتها من المعادن الثمينة بالتجارة أو بالحرب، ولا فارق بين هاتين الوسيلتين، فكلاهما ينتمي إلى الطبيعة نفسها. فالتجارة ليست إلا عملاً من أعمال الحرب[١٥].

إنّ التجارة هي الدافع إلى الصراع الدائم بين الشعوب في حالتي الحرب والسلم على السواء، ومن ثم فإن إلتزام شعب ما بسلام من أجل ما يحققه من إزدهار لتجارته، هو في ذاته محاربة لأعدائه.

ولذا كانت النظم التجارية أساس سياسة القوة، فقد عملت في الشؤون الداخلية العامة لزيادة قوة الدولة ضد التعاليم الموروثة من العصور الوسطى، أما الشؤون الخارجية فقد عملت لزيادة قوة الدولة ضد غيرها من الدول. ولذلك، يبدو حسب أكثر المركنتيليين، «أن العلاقات الإقتصادية الدولية عبارة عن مجموعة من المبادلات تتعاكس فروقاتها حتى تؤول محصلتها إلى العدم (Un jeu à somme nulle): فإثراء بلد ما لا يمكن أن يكون إلا بمضرة دول أخرى. وكذلك العلاقات الإقتصادية الدولية هي إذاً وبالضرورة علاقات نزاعية»[١٦]، وفي إيجاز، إن أهداف السياسة المركنتيلية كانت التوحيد القومي للدولة وتنمية مواردها الصناعية والتجارية والمالية والعسكرية والبحرية؛ ولإدراك هذه الأهداف تدخلت الدولة في المسائل الإقتصادية، وبذلك وجهت نشاط رعاياها أو مواطنيها إتجاهات خاصة بقصد زيادة القوة السياسية والعسكرية. وكانت «الدولة المركنتيلية» في ذلك العصر، شأنها شأن «الدولة الدكتاتورية» الفردية في عصرنا الحديث؛ دولة تعمل على الحماية التجارية وتتخذ سياسة وقائية، كما أنها تعنى بالإكتفاء الذاتي الإقتصادي وأن تسير الدولة دون أي تبادل تجاري مع غيرها من الدول، كما أنها تهدف إلى الإستعمار والتوسع وتتبع سياسة عسكرية قوية لتنفيذ أهدافها العامة.

على أننا إذا نظرنا إلى الأمر في ضوء المفاهيم الإقتصادية الحديثة، فإننا نستطيع أن نقول إن الغرض الرئيسي للنظم التجارية إنما كان تنمية الإمكانيات العسكرية، أو إمكانيات الحرب، ولهذا السبب توضع الصادرات والواردات تحت سيطرة أو رقابة

عنيفة، وتجمع المعادن الثمينة ويحافظ عليها، وتصنّع مستلزمات البحرية أو تستورد على أساس دفع إعانات مالية (Subventions) أو هبات لتشجيع المصانع على الإنتاج، كما يشجع بناء السفن للنقل البحري وصيد السمك كمورد للقوى البحرية، وتنظم المستعمرات كما تعد وسائل حمايتها لإستكمال الثروة وللوصول إلى الكفاية الذاتية للدولة الأم، كما يشجع نمو عدد السكان بغرض زيادة القوى العددية في الرجال. وكانت هذه وغيرها من التدابير بقصد زيادة وحدة الأمة وقوتها.

وقد أدى النظام المركنتيلي بالطبيعة إلى الحرب، شأنه في ذلك شأن أي نظام تكون القوة فيه غرضاً في ذاته، كما تُعبأ فيه الحياة الإقتصادية أساساً للأغراض السياسية. ويعتقد ممثلو سياسة القوة أنه يمكن تحقيق أهدافها بحالة جيدة - ان لم يكن بحالة أحسن- نتيجة لاضعاف القوة الإقتصادية للدول الأخرى بدلاً من تعزيز قوتهم الإقتصادية هم أنفسهم ؛ إن إعتبار الثروة كهدف لهو في الواقع حماقة وان كان يعتبر أمراً منطقياً لا غبار عليه من جهة نظر القوة السياسية؛ وتبدو أية محاولة للتقدم الإقتصادي بجهود الدولة وفي داخل أراضيها وكأنها غير محدودة الهدف إلا إذا إشتملت على إغتصاب أجزاء مما تملك الدول الأخرى ومن النادر أن نجد عاملاً آخر في فلسفة سياسة التجارة يسهم بدرجة أكبر مع تشكيل السياسة الإقتصادية بل والسياسة الخارجية في جملتها وقد كان هذا المنطق السبب الرئيسي للحروب العلنية والمستترة التي قامت في أوروبا من منتصف القرن السابع عشر إلى الحقبات الأولى من القرن التاسع عشر وكان النظام الذي وضعه نابليون لقارة أوروبا، والنظام الإنكليزي الذي قام لمناهضة نظام نابليون، ذروة التطور لسلسلة طويلة من التدابير المماثلة.

وخرجت إنكلترا وحدها منتصرة من الحروب التجارية، وحصلت على وحدة قومية متماسكة قبل أي دولة أوروبية أخرى وتمتعت بالأمن الذي مهد له مركزها البحري؛ وكانت أقدر من غيرها في وضع «قوة أساطيلها وقوانين الملاحة في خدمة المصالح الإقتصادية للأمة والدولة مع السرعة والجرأة ووضوح الأغراض»[١٧]. وبذلك إستطاعت الوصول الى المركز القائد في الصراع من أجل الزعامة التجارية والسياسية.

وفي قرابة عام ١٧٦٣، كانت إنكلترا قد قضت على الأطماع البحرية والتجارية والإستعمارية لإسبانيا وهولندا وفرنسا، وقد أهلكت في واترلو (١٨١٥) فرنسا التي نهضت بها الثورة وإنتقمت من نابليون أيضاً. وفي عام ١٨١٥، بالرغم من أن إنكلترا كانت قد فقدت مستعمراتها الأمريكية بعد إستقلال الولايات المتحدة (١٧٧٦)، إلا أنها

وصلت في الميدان العالمي إلى درجة من القوة تعيد للذاكرة ماضي الإمبراطوريات العظيمة القديمة.

وصحيح أيضاً أن إنكلترا هي الدولة الأولى التي فرضت سيادتها العسكرية على العالم، بانية سيطرتها تلك على أسس إقتصادية لقوتها العسكرية. «ففي كل العصور كانت هناك مدن ومقاطعات إمتازت على غيرها في الصناعة والتجارة والملاحة، ولكن لم يشهد العالم من قبل مثل هذه السيادة التي لبريطانيا في عصرنا هذا (في القرن التاسع عشر). فقد حاولت الأمم والدول في كل العصور الوصول إلى السيادة على العالم، ولكن واحدة منها لم تستطع أن تنشىء قوتها على مثل هذه الأسس ؛ فكيف ذهبت هباء هذه الجهود التي حاول أصحابها أن يقيموا سيادتهم على أساس القوة عندما نقارنها بمحاولة إنكلترا أن تنهض بصناعتها وتجارتها وبحريتها، وأن تكون لها بين الدول وممالك الأرض مكانة الصدارة بالنسبة للبلاد التي تحيط بها، وأن تتوافر في داخليتها كل الصناعات والفنون والعلوم، وأن تتوافر لها كذلك الثروة والقوة البحرية التي لمركز الثقل في العالم»[١٨].

وعلى أساس السياسة المركنتيلية لإنكلترا، وضع آدم سميث A. Smith السياسة الإقتصادية والأسس السياسية العامة للدولة التي هو من رعاياها، ومن الممكن أن نفهم ما أراد أن يقوله خاصاً بالأسس الإقتصادية للقوة العسكرية داخل الإطار العام للعصر الذي عاش فيه وروح الأحوال الخاصة بوطنه.

أسس القوة العسكرية في «ثروة الأمم»

عندما نشر آدم سميث كتابه «ثروة الأمم» في عام ١٧٧٦، كان الوقت مناسباً في بريطانيا،للنقد السليم لنظريات وأسس السياسة المركنتيلية. كانت ثورة المستعمرات الأمريكية قد إجتذبت الأنظار والإنتباه الى أصول الأساليب والقوانين والنظم التجارية التي جاءت في أعطاف سياسة بريطانيا الإستعمارية. والواقع أنه كانت هناك مشاعر قوية تعارض هذه الحروب التى بقيت قائمة لعدة قرون، كما توافرت مشاعر السخط على هذا العبء الثقيل من ديون الحرب، هذا فضلاً عن أنه، بعد إنتصار بريطانيا على فرنسا في حرب «السبع السنين» La guerre de Sept Ans[١٩]. لم يعد هناك من ينافس إنكلترا لا في القوة التجارية، ولا في القوى البحرية. على أنه بسبب التزايد في الدراسة التشكيكية (Scepticisme)[٢٠] للفلسفة السياسية والإقتصادية و «التي تعلّمت

بها الأمم أن مصلحتها الخاصة تتوقف على إفقار جيرانها»، فقد بدأت المشاعر تنمو وتتزايد مشيرة إلى أن بريطانيا قد وطّدت مركزها كقوة عالمية. ولهذا فإنه من الممكن أن توجد سياسة أكثر تحرراً وأن "ثروة أي أمة مجاورة - مهما كان خطرها في الحرب والسياسة - لها بالتأكيد فائدة أكبر في التجارة»[٢١].

وكان هناك أيضاً الشعور المستفيض بمضار هذا النظام السائد والذي مكّن من أن تنتفع الحقوق الموطدة للطبقات بإتحادها وتناسقها مع المصالح الحقيقية بل وحتى المصالح المتوقعة للأمة. وقد وجه سميث حملته ضد هذه المضار عندما هاجم طبقة التجار عامةً[٢٢] والشركات التجارية خاصةً[٢٣]؛ لما تقوم به من إحتكار[٢٤] يوفر ويخدم مصالحها الخاصة فقط ويضر بألف طريقة مختلفة بالمصلحة العامة للوطن[٢٥]؛ ولإستخدامها كامل سلطات الحكومة، وإفساد سير العدالة من أجل أعمالها[٢٦]، ولتشجيعها الحرب، لأنها أمة يحكمها رجال دولة من أصحاب الحوانيت (Shopkeepers)[٢٧] أو تحت سطوتهم، رجال من هذا النوع فقط، يكون بإمكانهم إستخدام دماء مواطنيهم وثروة بلدهم من أجل بناء إمبراطورية مركنتيلية والدفاع عنها[٢٨]. ويضيف سميث في وصفه الموضوعي للروح الإحتكارية الضيقة (Narrow spirit of monopoly)[٢٩] التي يمارس بها التجار أعمالهم : «إن الأطماع الشخصية للملوك والوزراء لم تكن ـ في القرنين السابق والحالي ـ أكثر إضراراً بهدوء وسلم أوروبا من هذا التنافس وهذه الغيرة من جانب التجار والمنتجين الصناعيين. إن عنف وظلم الحكام شر قديم، ولكن هذا الجشع الرخيص وهذه الروح الإحتكارية التي تبدو واضحة في التجار (Merchants) والمنتجين (Manufacturers) الذين ليسوا ولا ينبغي أن يكونوا حكاماً للجنس البشري، هذا الجشع الرخيص يمكن بسهولة جداً أن نحول دون تسببه لأي ضرر إلا لهؤلاء التجار والمنتجين الصناعيين وحدهم»[٣٠].

وقد نقد سميث مبادىء «النظام المركنتيلي» بشكل عنيف، ووجه حملته على نظريات التجاريين الخاصة بالنقد (Currency) بما في المبدأ القائل إن «كل وطن في وضع يتوقع فيه حرب يجب أن يحاول، في وقت السلم، أن يراكم الذهب والفضة، والإحتفاظ بهما لوقت الحاجة من أجل دعم حربه»[٣١] بما يسميه لاحقاً «صندوقاً للحرب»[٣٢]. ولكن آدم سميث تقبّل أن على بريطانيا أن تستعد للإنفاق على الحرب، ذلك لأنها كدولة متحضرة وغنية تكون أكثر تعرضاً لأن تُهاجم أكثر من أن تُعرض غيرها من الأمم للهجوم[٣٣]؛ ولم يغفل سميث كذلك عن أن بريطانيا، بسبب مستعمراتها الكبيرة

ولمصالحها التجارية الواسعة ما وراء البحار، تحتاج إلى الإحتفاظ بقوات عسكرية ومنشآت بحرية[٣٤]، ولكنه رفض إعتبار صناديق الحرب ضرورية أو حتى نافعة للدفاع عن الوطن؛ ذلك لأنه «لا يُحتفظ بالأساطيل والجيوش بواسطة الذهب والفضة بل بالسلع الإستهلاكية. فالوطن الذي من دخله السنوي المنتَج من صناعته الوطنية ومن دخله السنوي المنتَج من زراعة أرضه ومن يده العاملة، ومن سلعه الإستهلاكية المنتَجة محلياً والذي يستطيع أن ينتج فائضاً يدعم به شراء السلع الإستهلاكية من ممالك بعيدة؛ هذا الوطن يستطيع أن يقوم بالحروب خارج أراضيه»[٣٥]. وقد ثبت هذا بما قامت به بريطانيا من إعداد لحرب السبع سنوات[٣٦] (١٧٥٦-١٧٦٣)[٣٧] من فوائد إتساع نطاق صناعاتها، ومن الزيادة الكبيرة في منتجاتها الخارجية[٣٨]. بطريقة أخرى، فإن آدم سميث قد إعتقد بأن قدرة أمة ما على الإنفاق على الحرب إنما تقاس أحسن ما تقاس بقدرتها الإنتاجية.

وإذا ما ربطنا هذا التفكير بعصرنا الحالي، فإن بناء إقتصاد قوي يعني أن يكون هذا الإقتصاد ذا هيكلية تعطيه القدرة على إنتاج فائض لتصديره إلى الخارج. وهذا هو الهدف المنفعي المفترض من التجارة الخارجية، وليس العكس أي بناء سياسة إقتصادية تشجع الإستيراد إن كان من سلع وخدمات أو تحويلات من الذهب والفضة (التحويلات النقدية في عصرنا الحالي) وهذا ما قاله أيضاً آدم سميث حين تحدث عن الفوائد الرئيسية للتجارة الخارجية[٣٩].

تمويل مصاريف الحرب ومعارضة سميث للإستدانة

بالإضافه إلى معارضه سميث لإنشاء «صناديق الحرب» (The Funds which maintained the foreign wars) فإنه عارض أيضاً قروض الحرب، كوسيلة أساسية لتمويل الحروب[٤٠]. وقد فضل بدلاً من هذا فرض الضرائب الفادحة : إن الحروب التي تدفع نفقاتها تدريجياً تتم من وجهة عامة بسرعة أكبر، كما أنها تنفذ من جانب الحكومات بأسلوب تدريجي نظراً لأنها بدون دافع قوي[٤١]، ثم إن الأعباء الثقيلة للحرب التي لا يمكن تجنبها تعطل الناس من تطلبها عندما لا تكون هناك أية مصالح حقيقية للقتال من أجلها[٤٢].

ويحظر آدم سميث اللجوء إلى الإستدانة، حتى في زمن الحرب، لما لذلك من إنعكاسات سلبية على النمو (La croissance) الإقتصادي وعلى السيادة الوطنية[٤٣]

قائلاً: «إن إزدياد المديونية التي تسبب إضطهاد الوطن في الحاضر وربما القضاء عليه على المدى الطويل، كانت متشابهة بنتائجها في الأوطان الكبيرة الغابرة في أوروبا»[٤٤]. وقد كشف سميث - مستبقاً بذلك تجربة نيكر (Necker)[٤٥] - عن حال الركود الذي «تنوء تحت ثقله فرنسا ... على الرغم من أهمية ثرواتها الطبيعية كلها»[٤٦]. غير أن سميث لم يكن يدرك بالتأكيد أن الدولة سوف تلجأ إلى الاقتراض. «عندما تقع الحرب، ليس لدى الحكومات القدرة ولا الوسائل لزيادة عائداتها على قدر ازدياد حجم إنفاقها ... سهولة الإستدانة تخلّصها من التعثر الذي يمكن أن يتسبّب به في تلك الحال هذا الخوف وهذا العجز»[٤٧]. وللعديد من المواطنين المتفرجين من بعيد على الصراع، هذه الحرب ليست سوى استرسال مسلٍ طالما أنه لا يكلف الكثير.

«في الإمبراطوريات الواسعة الأرجاء، فإن سكان العاصمة، والذين يعيشون في المقاطعات البعيدة عن مسرح العمليات الحربية، قلما يشعرون، بغالبيتهم، بمخاطر الحرب. غير أنه تستهويهم لذة القراءة في الصحف عن الحملات التي تقوم بها أساطيلهم وجيوشهم. وهذه السلوى تمثل بالنسبة اليهم تعويضاً مقابلاً للفرق اليسيط بين الضرائب التي يدفعونها بسبب هذه الحرب، وتلك التي اعتادوا أن يدفعوها في زمن السلم»[٤٨].

يكفي أن تتمكن هذه الضرائب الإضافية من تغطية فوائد الدين العام كي يصبح تمويل الحرب أمراً ممكناً[٤٩]. وتغدو المسألة وكأن للضريبة «أثر عمل الرافعة (Un effet de lier) ـ كما نقول في علم الإقتصاد المعاصر ـ على مجموع الموارد التي يُمكن أن تتوافر للدولة. الفكرة هذه، عبر عنها سميث بكل وضوح حين ذكر بأن السلطات الحاكمة» تجد نفسها قادرة على رفع مداخيلها النقدية سنوياً الى أكبر مبلغ، عبر فرض أقلّ زيادة ممكنة من الضرائب»[٥٠]. عند ذلك يصبح مفهوماً تماماً كيف يمكن، بشكل مصطنع (Artificiellement)، تخفيف العبء الضريبي.

في كافة الأحوال، ينبغي أن يتم تسديد الدين يوماً ما بشكل أو بآخر...[٥١]، حتى لو كانت له صفة الاستمرارية. إذ إن الفوائد المترتبة والمتصاعدة باستمرار، سوف تشكّل في النهاية مبلغاً من الضرائب لا يستهان به. ومن الممكن عندئذ اعتبار هذه المدفوعات بدون تأثير «إقتصادي-كلي» (Macroéconomique) طالما أن ذلك عبارة عن تحويلات بين مجموعتين من قطاع العائلات في البلد نفسه (هذا بالطبع إذا اعتبرنا أنه لا يوجد دائنون من خارج الإقتصاد الوطني). بتعبير آخر، ليست الديون العامة، كما وصفها

ميلون (Melon)[٥٢]، «إلاّ نوعاً من الديون التي تدين بها اليد اليمنى لليد اليسرى»[٥٣]. إلا أن آدم سميث من جهته، ينتفض بعنف ضد وجهة النظر هذه، واصفاً إياها «بسفسطة» النظام المركنتيلي المضلِّلة[٥٤]؛ ففي رأيه، إن إنتزاع الأموال من الملاّكين وأصحاب الرساميل لصالح أصحاب الإيرادات (Rentiers) أو «المرابين»، يُعتبر مجازفةً بالثروة الوطنية: «إن أي إجراء، أو عملية انتزاع من أصحاب المصدَرين الكبيرين للدخل (الأرض ورؤوس الأموال)، أي من الطرفين اللذين لهما بشكل مباشر مصلحة بأن تكون كل قطعة أرض صالحة للزراعة بصورة دائمة وكل جزء من رأس المال موظفاً بأفضل وجه، إذ إن القسم الأكبر من المداخيل الوطنية تأتي من هذين الموردين[٥٥]؛ إن إنتزاع الأموال من هذين الموردين، أي دائني الدولة، لمصلحة طبقة من الناس، الذين لا يهمّهم مصادر الدخل الوطني؛ إن عملية من هذا النوع سوف تؤدي بالضرورة مع الوقت إلى إهمال الأراضي[٥٦] وإلى تشتت رؤوس الأموال وهروبها إلى الخارج»[٥٧].

وبالرغم من أن كتاب «ثروة الأمم» قد بات المرجع المقدس للمدرسة الإقتصادية الكلاسيكية[٥٨]، وأن آدم سميث قد إستمر منبعاً للتبصر لهذه المدرسة خصوصاً ولعلم الإقتصاد عموماً، فالحقيقة أن آدم سميث، في الواقع، لم يتنكر لأسس معينة من المدرسة المركنتيلية، إذ إعترض على بعض وسائلها أو أساليبها، ولكنه وافق على الأقل على واحدة من غاياتها هي الحاجة لتدخل الدولة في المسائل الإقتصادية إلى المدى الضروري اللازم للأمة. وكان أولئك الذين إتبعوه أكثر إيماناً بحرية التجارة من سميث نفسه، والمقصود المدرسة الليبرالية. وقد كتب سميث يقول: «إن الواجب الأول للملك هو حماية المجتمع من عنف وغزو وتسلط المجتمعات المستقلة الأخرى، ومن الممكن الوصول إلى هذا فقط بواسطة القوة العسكرية. ولكن تكاليف ووسائل إعداد هذه القوة في وقت السلم وإستخدامها في وقت الحرب تتباين وتتغير بتغير الأحوال المختلفة للمجتمع في كافة مراحل تطوره»[٥٩].

لقد باتت الحرب ـ وهي أنبل الفنون على الإطلاق ـ أكثر تعقيداً وأكثر نفقات تبعاً للتقدم الصناعي للمجتمعات[٦٠]، وتبعاً لإختلاف التنظيم العسكري ووسائل تدعيمه وإمداده في الدول التجارية والصناعية عن هذا التنظيم ووسائل تدعيمه في المجتمعات الأقرب الحال إلى البدائية[٦١]. بمعنى آخر، فإن صور التنظيم الإقتصادي هي التي تقرر ما يستخدم من آلات الحرب كما تقرر طبيعة العمليات الحربية، ومن أجل هذا لا يمكن تجنب القول إن القوة العسكرية تبنى على أسس إقتصادية.

سياسة القوة وقوانين الملاحة

بما يتعلق ببريطانيا، فان عقد السياسة المركنتيلية كان «قوانين الملاحة»[٦٢]؛ ولربما كانت السياسة المركنتيلية في مظاهرها الأخرى لازمة ضرورية في فترة مبكرة من تطورها الإقتصادي. ولكن في نهاية القرن الثامن عشر أصبحت إنكلترا متقدمة صناعياً بدرجة كبيرة، وكانت الإجراءات الوقائية أقل أهمية بالنسبة لها مما هي بالنسبة لفرنسا أو للولايات الإلمانية، وكانت تستطيع، إذا لزم الأمر، ألا تفرض أي رسوم على معظم الصناعات؛ ذلك لأنها لم تكن تواجه منافسة قوية لا في أسواقها المحلية ولا في أسواقها ما وراء البحار. والواقع أنها في ما بعد، واعتباراً لمصلحتها الخاصة، قد نفضت يديها من هذه السياسة الوقائية ؛ ذلك لأنها عرفت أن التجارة الحرة هي سلاح الأقوى، ولكن القوة البحرية شيء آخر، وكان من الواجب أن ينظر الى كل ما يتعلق بها تبعاً لمبادىء أخرى تكون هي الأساس للحكم والتقدير. كان أمن بريطانيا ثم أمن إمبراطوريتها يتطلبان أن تتوافر لها على كل خطوط الملاحة في المحيطات سيادة غير مهددة، بل وأن تعمل في غير هوادة ضد أية قوة تحاول تهديد هذه السيادة. وبالإضافة إلى هذا، فان التكوين الصناعي والمالي والتجاري قد قام على أسواقها وموارد تموينها من وراء البحار، وكانت البحرية التجارية تعتبر بالنسبة لبريطانيا رأس مال إقتصادياً كما أنها كانت عاملاً ضرورياً في أمنها العسكري وعلى الأخص في عصر كان من الممكن فيه أن تحول السفن التجارية إلى سفن حربية بسرعة. فالأسطول والتجارة البريطانية مرتبطان معاً بصلة وثيقة قوية ويؤثر كل منهما بالآخر تأثيراً تعاونياً كبيراً، ولا يمكن أن يُفصل أيهما عن الآخر. فتجارة بريطانيا كانت هي الأم التي ترعى رجال بحريتها، ورجال بحريتها هم عصب الحياة لأسطولها، وأسطولها هو وسيلة الأمن والوقاية لتجارتها، والاثنان معاً كانا الثروة والقوة والأمن لبريطانيا[٦٣].

ولهذه الأسباب فان الإختيار الحقيقي لوجهات نظر آدم سميث في السياسة المركنتيلية وسياسة القوة، انما يقوم على أساس موقفه من قوانين «الملاحة والمصايد»، وقد نص سميث : «ان الدفاع عن بريطانيا يتوقف بدرجة كبيرة على عدد سفنها وملاحيها (Its Sailors and Shipping)، ولهذا فان قانون الملاحة كان جهداً موفقاً لإعطاء بريطانيا وملاحيها حق إحتكار تجارة بلادهم»[٦٤]. ويتابع سميث فيقول: «عندما صدر قانون الملاحة، قام بين بريطانيا وهولندا عداء عنيف بالرغم من انهما لم تكونا في حالة حرب معاً، لقد بدأ هذا في حكومة البرلمان «الطويل الأجل»[٦٥] الذي وضع

الأسس الأولى لهـذا القـانون[٦٦]، ثم لم يلبث أمـر هذا العـداء أن اشـتد في عهـد كرومـويل[٦٧] وشارل الثاني، ولهذا فانه ليس من الخطأ بأن نقول بأن نظم هذا القانون قد جاءت نتيجة للكراهية والعداء الشعبي[٦٨]، انها مليئة بالروية والعقل وكأنها قد جاءت كلها من المعين الذي لا ينضب من الحكمة. ان الكراهية الشعبية قد هدفت في ذلك الوقت الى الغـرض نفسـه الذي لا بد وأن تكون الحكمـة قـد أوصت به، ألا وهو اضعاف القوة البحرية الوحيدة التي كانت تستطيع أن تعرّض أمن بريطانيا للخطر»[٦٩].

«ان قانون الملاحة ليس في جانب التجارة الخارجية، ولا الى جانب اطراد الرخاء أو الثراء الذي يمكن أن ينتج عنها، ولكن لما كان الدفاع أكثر أهمية من الرخاء فان قانون الملاحة ربما كان أكثر النظم التجارية البريطانيا حكمة»[٧٠].

وقد اتخذ بالتبعية الإتجاه ذاته بالنسبة للمصايد البحرية : «ولكن بالرغم من أن ضريبة الحمولة لسفن الصيد لا تتوافق مع رخاء الأمة الا أنها ربما تتوافق مع الدفاع عنها تبعاً للزيادة المستمرة في عدد السفن التي تعمل فيها، وعدد الملاحين الذين يعملون في هذه السفن»[٧١].

الحمائية بواسطة الرسوم الوقائية

وقد وافق آدم سميث على القوانين التي فرضت الرسوم على إنتاج المحطات البحرية في المستعمرات الأمريكية التي نصت على تحريم تصدير منتجاتها من أمريكا إلى أي بلد آخر عدا بريطانيا. وكان هذا التنظيم التجاري عادلاً من وجهة نظر آدم سميث، ذلك لأنه يُمكّن من جعل بريطانيا مستقلة عن جيرانها وغيرهم من البلاد الشمالية في الإمداد بالإحتياجات الحربيـة، كما أنه يسهم في الكفايـة الذاتية للامبراطوريـة (The Kingdom)[٧٢].

ولم يقف سميث موقف الإعتراض من الرسوم الوقائية عندما كانت ضرورية لازمة لأغراض الأمن العسكري، وقد قال : «انه من النافع والمفيد، من وجهة عامة، أن يُلقى جانب من العبء على الصناعات الأجنبية بقصد تشجيع الصناعات المحلية عندما تكون هذه الصناعات ضرورية للدفاع عن البلاد»[٧٣]. فقد منحت مثل هذه الوقاية لصناعة السفن بواسطة قوانين الملاحة[٧٤]، ولكن سميث كان راغباً في فرض رسوم ووضع حواجز جمركية لصالح الصناعات الأخرى ولغير هذا من الأغراض العامة، ذلك لأنه «من الاهمية بمكان ألا تعتمد الدولة الا لأقل ما يمكن على جيرانها من ناحية الصناعات

اللازمة لدفاعها عن نفسها، فاذا لم يكن هذا مستطاعاً في أرض الوطن فمن المنطق اذن أن تفرض الضرائب على كل الصناعات الأخرى لمعاونة هذه الصناعات الضرورية للدفاع»[٧٥]. أي أن المعاونة تكون عن طريق الحصيلة التي تتجمع من الرسوم المفروضة على الصناعات الأخرى[٧٦].

لقد كان سميث من أصحاب مبدأ «حرية التجارة» عن ايمان قوي بصدق نظريته، ولهذا فقد دحض تماماً بعض النظريات التي كانت من أسس السياسة المركنتيلية بالصورة التي عرفتها بريطانيا في أيامه، والتي كانت في نظره غير مقبولة. كان يشك في تدخل الدولة في أعمال وجهود الأفراد، ولم يكن محباً لسلطة الدولة من أجل اظهار هذه السلطة وحدها، ولكن السؤال لتقدير صلته بالمدرسة التي كانت تعنى برسم السياسة التجارية، هذه الصلة لم تكن في السؤال حول صحة نظريات التجاريين، بل في **هل يجب. عند الضرورة. استخدام القوة الإقتصادية للدولة كوسيلة سياسية؟**

ومن الواضح أن إجابة سميث على هذا السؤال، في «ثروة الأمم»، كانت بالإيجاب وأن القوة الإقتصادية يجب أن تُستخدم بين الوسائل السياسية التي تستخدمها الدولة.

هل كان سميث متناقضاً أم مخادعاً ؟

على أن التناقض الذي يُتهم به سميث لا يعود إلى فكره وحده، ولكن يعود إلى معاصريه وإلى من بعدهم الذين في كلتا الحالتين أجادوا في إستعمال نظرياته لمصلحتهم. فكما أن مريدي سميث - وبخاصة أولئك الذين عاشوا في انكلترا ابان القرن التاسع عشر - مسؤولون عن تقديمه كصاحب آراء في حرية التجارة، كان في الحقيقة يقف في منتصف الطريق فيتراجع عن جانب من اتجاهاته الأصلية تبعاً لظروف خاصة، وبهذا المعنى طغت الصرخات العالية المنادية بحرية التجارة على بقية تعاليم سميث. وهكذا كان سميث يُعتبر في بعض المحافل مخادعاً في حين كان في البعض الآخر مواطناً رأى بلاده تزيد من نمو ستراتيجية وتكتيكات السياسة المركنتيلية، هذه السياسة التي مكنتها من أن تكون قوة لا تبارى، فكان اذ ذاك على استعداد لأن يوصي بأن تنفض الدول الأخرى الأقل منها ثروة أيديها من هذه السياسة؛ أما أن سميث كان في قرارة نفسه مواطناً صالحاً فهذا مما لا يمكن إنكاره، وأما القول بأنه كان مخادعاً فهذا بلا شك إتهام لا يستحقه إطلاقاً. فهو ليس مخادعاً ولا متناقضاً، بل ما نقوله إنه كان مفكراً إقتصادياً بصيراً لقوة بلده وتقدمها، كرس كل فكره ونظرياته لخدمة تدعيم قوة بلاده الإقتصادية والسياسية والعسكرية.

وما هو صحيح وله القيمة نفسها في عالمنا المعاصر ويعكس الطبيعة الإنسانية وخصوصاً عند مفكر لا يُشك في إلتزامه لمصالح بلاده، فإن رأي سميث ونظرياته تعتبر عملية عادية مليئة بالمهارة، وهي أن أي فرد يصل الى ذروة العظمة لا يتردد في أن يدفع بعيداً بالسلم الذي ارتقى عليه، وذلك ليمنع غيره من الناس من الوصول الى درجته وليحرمهم من وسيلة للصعود في أثره ؛ وفي أعطاف هذه الحقيقة يكمن سر العقيدة العالمية التى كان آدم سميث يدعو إليها، كما تبدو حقيقة هذه الإتجاهات المماثلة التي جاء بها ويليم بيتي (William Petty)(٧٧) . مدافعاً بشراسة عن الحرية التجارية . ومن بعده خلفاؤه ممن عملوا في ادارات الحكومة الإنكليزية والذين رددوا ما قاله بيتي جاعلين من الإقتصاد السياسي المدافع عن حرية التجارة أدباً مبتذلاً يبرر التوسع الإستعماري البريطاني: وهذه الفلسفة ليست لزمن غابر ولم تفقد أهميتها ولكنها ما زالت تتمتع بحقيقة خالدة وتجد كل معانيها في معادلة حالية يختزلها الإقتصاديون والسياسيون بكلمة واحدة لا غير: العولمة(٧٨).

وما ينطبق على الأفراد بما يخص طبيعتهم الإنسانية ينطبق أيضاً على الأوطان والأمم في علاقاتها الإقتصادية الدولية الماضية والحاضرة، فإن أي وطن أو أمة استطاع بالتدابير والرسوم الوقائية وبالتحديد من حرية الملاحة، أن ينهض بقوته الصناعية وبحريته وملاحته الى الدرجة التي لا يمكن أن يصل إليها وطن آخر، فيستطيع منافسته منافسة حرة، مثل هذا الوطن ليس أمامه ما يفعله . ويكون حكيماً في عمله . الا أن يلقي بعيداً بالسلم الذي مكنه من الوصول الى العظمة ليحرم الدول الباقية من الصعود في أثره، بل وأن يبشر الأوطان الأخرى بفائدة ونفع التجارة الحرة وأن يعلن بنغمة مليئة بالشعور بالخطأ بأنه قد تخبط في الطرقات الخاطئة، وأنه قد نجح لأول مرة في إكتشاف الحقيقة المطلقة.

دفاع سميث عن بناء وتمويل جيش نظامي(٧٩)

في عهد «النظام القديم»، أي العهود الإقطاعية، كانت أوروبا، وخصوصاً إنكلترا ما قبل الثورة الصناعية، تتخبط في نقاش وصراع وتردد حول بناء جيوش من المحترفين أو من ميليشيا الإقطاعيين(٨٠). وكان التفكير السائد في القرن السادس عشر، ان قدرة الأمة على الدفاع عن نفسها تتوقف على ممتلكاتها المادية بدرجة أقل من توقفها على روح الأهلين، وأنها تعتمد على المدخرات من الذهب بأقل من اعتمادها على عزيمة

واصرار التنظيم السياسي فيها[٨١]. وقد كان هذا الرأي الذي جاء به فرنسيس بيكون[٨٢] هو السائد حين كان آدم سميث أُستاذاً للفلسفة الأخلاقيةMoral) (philosophyفي جامعة غلاسكو (١٧٥٢-١٧٦٤). ولكن سميث كتب رأيه بشكل واضح وعبر عن إعتقاده - في كتابه «ثروة الأمم» - بأن «أمن كل مجتمع يجب أن يتوقف بدرجة ما كبيرة أو صغيرة على الروح الحربية للأهلين، على أن الروح الحربية وحدها - دون أن يعاونها جيش قائم جيد الضبط والربط - ربما لا تكون كافية للدفاع عن أي مجتمع ولا لتأمين أمنه. ولكن حيثما تتوافر لكل مواطن روح الجندي فمن الضروري أن يتوافر أيضاً جيش صغير قائم يستند على هذا المجتمع»[٨٣]. وقد سار سميث الى أبعد من هذا في اعتقاده بأنه «وان كانت الروح الحربية للأهلين عديمة النفع في الدفاع عن المجتمع، الا أنه للحيلولة دون انتشار هذا النوع من التشتت العقلي والاضطراب الإجتماعي والتخاذل الذي يكون الجبن أو الخذلان متغلغلاً فيه، لمنع انتشار هذا كله وسط مجموعات الأهلين؛ يتطلب الأمر انتباه الحكومة، بل وأن تعنى الحكومة بهذا في الصورة نفسها التي تعنى بها لمنع انتشار الأمراض والأوبئة وان كان انتشار هذه الأمراض بين مجموعات الأهلين ليس خطيراً ولا قاتلاً ولا مدمراً»[٨٤]، وانما عن طريق «التدريب العسكري الذي تدعمه الحكومة يمكن الإحتفاظ بالروح العسكرية للأهلين بدرجة مؤثرة»[٨٥]، وعلى مدى القرن التاسع عشر، كان الكثيرون من مريدي سميث وأشياع مدرسته، أمثال كوبدن[٨٦] وبرايت[٨٧]، يدعون لحرية التجارة بإخلاص، كما أنهم كانوا مسالمين عن عقيدة غير راضين عن الحروب. وكان من الطبيعي أن هؤلاء كلهم ما كانوا - وهم أصحاب آراء متحررة - أن يتبنوا مثل هذه العقيدة التي جاء بها سميث عن التدريب العسكري للاحتفاظ بالروح العسكرية.

وقد كانت هناك مشاعر عميقة بين المجتمعات الأنجلو - أمريكية ضد «الجيوش العاملة الدائمة» وإنشائها والإحتفاظ بها ؛ فان الموقع البحري للجزر البريطانية مكن مجلس العموم البريطاني من أن يتخبط طويلاً في مناقشة موضوع الدفاع الأهلي. وقد أدى التنافس الطويل بين البرلمان والملك، «هذا التنافس الذي كان الجيش - على مداه - آلة في يد آل ستيوارت»[٨٨] من زيادة الإعتقاد بأن الجيش المحترف يعتبر خطراً على الحرية الأهلية. وقد احتفظت الدول الأوروبية التي تنافس بريطانيا بجيوش دائمة كبيرة كدعامة لقوتها، بل واستطاعت أن تصل بالجنود المحترفين الى تقدم كبير في التنظيم العسكري وفي «فن الحرب»[٨٩]، على أن البرلمان مع هذا استمر في وقت السلم يحتفظ بجيش كبير العدد، كما تبع هذا إستمرار النظام غير الصحيح المدمر للقوى

المعنوية، من اسكان الجنود مع الأهلين، والإعتماد على الميليشيا لإمداد الجيش بإحتياجاته من الرجال[٩٠].

وكان الجو السائد بين الطبقة السياسية الإنكليزية مشحوناً ضد إنشاء جيش نظامي إلى درجة أن أي من المسؤولين لم يكن يتصور أن السياسة التقليدية السائدة في إنكلترا يمكن أن تتعايش مع إنشاء جيش دائم (Standing Army). فمن جهة، كان «الأحرار» يرددون بأن الجيوش الدائمة قد دمّرت التعاليم الليبرالية التي جاءت بها الأمم الأخرى. ومن جهة ثانية، كان «المحافظون» يقولون دائماً إن الجيش الدائم العامل تحت إمرة كروموبل قد حارب الدين وإضطهد النبلاء وأعدم الملك (إعدام شارل الأول في عام ١٦٤٩)، ولم يتجرأ أي زعيم حزب ـ ما لم يعرض نفسه للإتهام بالخبل والجنون ـ أن يقترح بأن يكون الجيش من المؤسسات الدائمة في الحياة الإنكليزية[٩١].

كان هذا التفكير هو السائد عندما كان سميث أستاذاً للفلسفة الأخلاقية في جامعة غلاسكو (١٧٥٢-١٧٦٤) وألقى محاضراته القيمة عن «العدالة، البوليس والدخل والأسلحة»[٩٢]. وفي هذه المحاضرات، افترق سميث عن استاذه الشهير فرنسيس هتشنسون الذي عارض انشاء الجيوش العاملة على أساس أن الفنون والفضائل العسكرية قد باتت زينة الرجال الأشراف، وأن صناعة الحرب يجب ألا تكون حرفة دائمة لأي فرد، بل ان الجميع يجب أن يقوموا بها على التوالي، كل بدوره[٩٣]؛ وقد بدا هذا لسميث على أنه برنامج غير عملي، ووقف وقفة قوية للدفاع عن انشاء الجيش المحترف[٩٤].

ولم ينكر سميث أن الجيش العامل قد يكون تهديداً لحرية الأفراد؛ فإن كروموبل قد ألقى بالبرلمانيين من الباب مستنداً إلى الجيش[٩٥]، ولكن سميث كان يعتقد أنه من الممكن ـ بالإحتياطات الصحيحة السليمة ـ أن يكون الجيش عضداً للسلطة الدستورية لا وسيلة للقضاء عليها[٩٦]؛ وعلى أية حال فان الأمن يتطلب قوة مسلحة مدربة تدريباً عالياً وجيدة التنظيم، واذ ذاك فقط تستطيع الدولة أن تطمئن الى جَديتها في خوض المعارك، فلا يمكن للميليشيا ـ مهما دربت ومهما كان ضبطها جيداً ـ أن تحل مكان الجنود المحترفين، وبخاصة في عصر كان لتطور الأسلحة النارية أهمية كبيرة للتنظيم والنظام أكثر مما للمهارة الفردية والشجاعة[٩٧]. ولهذا فان المطالب الأولية للاحتياطيات العسكرية تتطلب أن يفسح كل من الشك التقليدي في الجيش المحترف والإستخدام التاريخي للميليشيا ـ الذي أثبت تفوق الجيوش النظامية عليها ـ[٩٨] الطريق

للحاجة الملحة التي وضحت في كل عصر؛ وهي ضرورة إنشاء جيش عامل، ثم ان المبادىء الإقتصادية الصحيحة تتطلب أن تكون الحرب صناعة وحرفة لا هواية[٩٩].

تقسيم العمل والتخصص العسكري

إذا كانت العبارة الأولى التي إستهل بها آدم سميث مقدمة كتابه «ثروة الأمم» بمعنى أن العمل هو مصدر الثروة أو حسب عبارته : «ان العمل السنوي لكل أمة هو المصدر الذي يمدها بكل ضرورات الحياة وإحتياجاتها التي تستهلكها سنويا»[١٠٠]، فإن العبارة الثانية - عنوان الفصل الأول من كتابه - هي «تقسيم العمل» بين الأفراد الذي يعتبر سر إنتاجية العمل[١٠١].

فكما أن تقسيم العمل بين أفراد المجتمع هو سر إنتاجيته، فإن تطور التكنولوجيا والفنون يفرض التقسيم والتخصص في الفنون العسكرية. وقد كتب سميث:[١٠٢] «لما كان فن الحرب بالتأكيد أنبل الفنون، فإنه من الضروري أن يجعله تطوره من أكثر الفنون تعقداً. فان الصورة الآلية التي من الضروري أن ترتبط به - والتي ترتبط أيضاً ببعض الفنون الأخرى - هي التي تحدد درجة الكمال التي تجعل "فن الحرب " صالحاً لأن تنفذ عملياته في زمن محدد معين؛ ولكن كي يمكن أن يصل إلى هذه الدرجة من الدقة، من الضروري أن يكون الصناعة الوحيدة والرئيسية لطبقة خاصة من المواطنين، والتخصص هنا لازم للتقدم الفني لصناعة الحرب، كما هو ضروري بالنسبة لأي فن آخر. إن التخصص في الفنون الأخرى يجيء تابعاً لإتجاهات الأفراد بكل جهودهم ونشاطاتهم إلى حرفة خاصة واحدة، فيصلون الى درجة من المهارة في هذا الفن أكثر مما يصلون اليه بتوزع جهودهم بين حرف وصناعات عدة. ولكن حكمة الدولة وحدها هي التي تجعل حرفة الجندية حرفة خاصة منفصلة إنفصالاً تاماً عن غيرها. ان المواطن الذي يقضي الجزء الأكبر من وقته ابان السلم في التدريب العسكري دون أي تشجيع من جمهرة الناس، يستطيع بلا شك أن يصل الى درجة كبيرة من التقدم في هذا التدريب وأن يشبع هوايته ورغبته، ولكنه بلا شك أيضاً لا يستطيع أن يتقدم بمصالحه الخاصة. وهنا تكون حكمة الدولة وحدها هي التي تجعل من مصلحتة أن يعطي الجزء الأكبر من وقته لهذه الصناعة الخاصة ؛ على أن هذه الحكمة لم تكن موفورة دائماً لكل الدول حتى وان كانت ضرورة وجودها تتطلب ذلك»[١٠٣].

المستعمرات ومساهمتها في القوة العسكرية والإقتصادية

من الملاحظ أن كتاب «ثروة الأمم» طُبع في عام ١٧٧٦، أي في السنة التي حدث فيها «إعلان الإستقلال»[١٠٤] للمستعمرات الإنكليزية في أمريكا الشمالية. وقد ناقش آدم سميث طويلاً علاقة بريطانيا بمستعمراتها[١٠٥]، وفي ما يختص بالسياسة الإستعمارية، فلقد إعتقد أن السياسة الإستعمارية لا ثمار لها من الناحية التجارية. ومع أنه فكر في أن الأمريكيين لم يقاسوا في الحقيقة بسبب التحديدات التي فرضتها الدولة الأم، أي بريطانيا[١٠٦]، مثل هذه التحديدات التي استهدفت منع اختراق الحقوق المقدسة للجنس البشري، كتحريم الإتجار بالرقيق، الأمر الذي فُرض على أمريكا بواسطة الطبقات الرسمية وطبقة التجار في إنكلترا؛ فقد رأى أن قيمة المستعمرات في التنظيم الإستعماري يجب أن تقاس على أساس القوات العسكرية والأموال التي يمكن لهذه المستعمرات أن تقدمها للدفاع عن هذه الإمبراطورية ولمعاونتها في نفقات الدفاع[١٠٧]. وعلى ضوء هذه الأراء فان المستعمرات الأمريكية لم تكن ذات نفع مادي لبريطانيا؛ بل أنها كانت تحتاج لقوات إنكليزية للدفاع عنها. وقد جعل هذا «الوطن الأم» يشتبك في حروب عديدة مكلفة الثمن أسماها سميث «حروب المستعمرات»[١٠٨]، ولو وضع الأمر على هذا الأساس موازنة مالية تجارية لكان من الأصلح أن تكون بلا مستعمرات.

وهذه وجهة نظر لها قيمتها في أمر الإمبراطورية البريطانية، ولكن سميث لم يقترح أن تتنازل بريطانيا عن مستعمراتها وأن توافق على الإستقلال الذي كان الأمريكان يطلبونه لبلادهم يومذاك، بل كان يرى «أن اقتراح مثل هذا الإجراء لم تتخذه من قبل ولن تتخذه في ما بعد أية أمة في العالم، إذ لم يحدث قط أن تنازلت أمة طوعاً عن سيادتها على أية أرض مهما كانت الصعوبات التي تواجهها لحكمها، ومهما قلّت القيمة المالية التي يمكن أن تقدمها هذه الأرض بالنسبة للنفقات التي تنفق عليها. ومثل هذه التضحيات قد تكون صالحة من ناحية التفكير في المصالح إلا أنها دائماً قاتلة لكبرياء الأمة، هذا فضلاً عن أنها تتعارض مع المصلحة الخاصة للطبقة الحاكمة في هذه الأمة، هذه الطبقة التي ستحرم إذ ذاك من الكثير من النفع والفائدة، بل ومن الفرص الكثيرة للحصول على الثروة والمكانة الأمرين اللذين لا تفشل حتى أقل المناطق نفعاً في تحقيقها»[١٠٩].

وقد تنبّأ سميث بأن الحرب لإستقلال أمريكا ستكون حرباً باهظة النفقات طويلة الأمد، بل انه تنبأ بأن من الممكن أن يحصل المستعمرون على النصر، أولئك الذين

سيتحوّلون من تجّار وعمّال حوانيت ومحامين إلى ساسة ومشرعين، والذين سيستخدمون لتكوين صورة جديدة لحكومة تخضع لها أرض واسعة، وستكون كما هو من الواضح واحدة من أعظم وأقوى الدول في العالم(١١٠).

خلاصة الدراسة

في العصر الحديث ـ مع نشأة الحكومات الوطنية Les Etats-Nations وإنتشار المدنية والحضارة في العالم، والإزدهار الذي جاء به العلم والتكنولوجيا، وهذا التقدم المتسارع في الفن العسكري والتكاليف المرتفعة التي يفترضها إنشاء جيش متطور تكنولوجياً ـ لا يمكن فصل القوة الإقتصادية عن القوة السياسية والعسكرية إلا في المجتمعات البدائية؛ ومن البديهي أنه في مجتمعنا المعاصر، نواجه علاقة متشابكة ومتداخلة للقوى التجارية والمالية والصناعية، من جهة، وللقوى السياسية والعسكرية من جهة أخرى، وهذه العلاقة واحدة من أعقد مشكلات السياسة، ذلك أنها تجعل سلامة الوطن هي التي تحدد مدى ما يتمتع به الفرد من الحياة والحرية والتملّك والسعادة.

ومهما كانت الفلسفة السياسية والإقتصادية للوطن، فإنها لا يمكن أن تتنكر ـ إلا بمخاطرة لها ضررها ـ لإحتياجات القوة العسكرية ومطالب أمن الأمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وهما أساس غيرهما من مشكلات الحكم. ولهذا فمما لا شك فيه أن هناك مبدأً أصبح من المسلمات في فن سياسة الدول ويفترض بأن الأمن والسلامة من الخطر الخارجي هما أقوى موجه للسلوك الأهلي. فحتى الحرية ـ إذا لزم الأمر ـ يجب أن تفسح الطريق لمطالب الأمن والسلامة، ذلك لأن الناس يرغبون أن يكونوا أكثر أمناً حتى لو خاطروا بأن يكونوا أقل حرية.

وكان آدم سميث ـ الذي آمن بأن الرخاء المادي للوطن يمكن أن يوجد بأقل تدخل من الحكومة ضد حرية الفرد ـ راغباً في أن يتقبل وجوب تنسيق هذا المبدأ العام مع غيره من المبادىء الأخرى عندما يكون الأمر متعلقاً بالأمن الأهلي، «ذلك لأن الدفاع أهم من الرخاء والإزدهار»(١١١). فالقوة على صعيد الوطن أكثر أهمية من الثروة. ذلك لأن نقيض القوة أي الضعف يؤدي إلى فقد كل ما نملك، لا من الثروة فحسب بل ومن القدرة على الإنتاج. وأن نفقد مدنيتنا وحضارتنا وحريتنا وحتى إستقلالنا، وأن نفقد كل هذا على أيدي أولئك الذين يفوقوننا في القوة.

بالطبع إن تفكير آدم سميث كان يقوم على أساس حقيقة أنه كان مواطناً للإمبراطورية البريطانية ومدافعاً عن مصالحها؛ وهذا لا يمنعنا مطلقاً أن نتبنى ما يناسبنا من أفكاره. وقد فهم ويُفهِم أن القوة العسكرية تبنى على أسس إقتصادية، ووقف إلى جانب تنظيم إقتصادي يواجه إحتياجات وطنه أكثر من أي نظام آخر ؛ ولكن إذا كان العالم قد وصل إلى ما وصل إليه نتيجة للسياسة المركنتيلية المعاصرة فليس من الضروري أن يكون هذا خطأ آدم سميث وغيره من المفكرين الإقتصاديين، لأنه ما دامت الأمم الكبرى ستظل تضع كل إيمانها في قومية غير محدودة وسيادة وتسلط غير مقيدين فإنها ستظل تعتمد على تدابير تكون في رأيها هي أفضل ضمان لمصلحتها وإستقلالها وأمنها.

المراجع

١- آدم سميث (Adam SMITH, 1723-1790) لم إقتصاد سكوتلاندي، مؤلف كتاب «ثروة الأمم»، عام ١٧٧٦، و«نظرية المشاعر الأخلاقية»، عام ١٧٥٩. مؤسّس علم الإقتصاد السياسي (بعد الفيزيوقراطية الفرنسية) على ركيزة الشغل، الكلية المجرّدة، فاعلية الإنسان الذاتية مجرّدةً عن موضوعاتها الخارجية.

٢ - الأمثلة حديثة جداً في هذا المجال: الحرب ضد يوغسلافيا أو صربيا، هذه الحرب دمّرت كلياً الإقتصاد اليوغسلافي من أجل تحقيق أهدافها السياسية ومن دون ان تشتبك او تقضي مباشرةً على الجيش اليوغسلافي. والمثل الثاني ليس بعيداً عنّا وهو الضربات الإسرائيلية المتلاحقة للمنشآت الكهربائية اللبنانية، هذه الضربات تهدف من الناحية الستراتيجية إلى فرض شروط السلام على لبنان رغم أن أهدافها المباشرة هي تدمير البنية الإقتصادية للبنان وشل القدرة العسكرية للمقاومة اللبنانية.

٣ - الجنرال كارل فون كلاوزفيتز، **«الوجيز في الحرب»**، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص. ٢٧.

٤ - كلاوزفيتز (Karl Von CLAUSEWITZ, 1780 - 1831) جنرال بروسي من عائلة متواضعة، شارك في حروب عدة وبرز في معركة واترلو، إشتهر بكتاباته عن الستراتيجية التي إسترشد بها قادة ألمانيا وروسيا في ما بعد، ويعد من مؤسسي علم الجيوستراتيجيا. يعتبر كتابه «في الحرب» إسهاماً فلسفياً كبيراً لفهم الحرب قدمه للأجيال التالية، فأثر في معظم العقائد العسكرية التي ظهرت بعده. ويعتبر الكتاب تحليلاً عميقاً لمختلف جوانب ظاهرة الحرب، هذه الظاهرة التي عاصرت المجتمعات منذ نشوئها وأثرت في تطورها أو إنقراضها. وهو كتاب حافظت معظم أفكاره على جدتها.

٥ - **كلاوزفيتز**، في الحرب، المرجع السابق، ص. ٨٩.

٦ - BLUM Oskar, "Die Weltpolitischen Lehrjahre von Marx and Engels", in Archiv fur Sozialwissenschaft und sozialpolitik, XLIV, (1917-1918), pp.530-566.

٧ - المقصود النظام الملكي قبل الثورة الفرنسية الكبرى، عام ١٧٨٩.

٨ - أنظر مقالنا : «تمويل مصاريف الدولة : ضرائب أم دين عام ؟»، في الحياة النيابية، المجلّد (٣٣)، كانون الأول ١٩٩٩، المديرية العامة للدراسات والأبحاث، المجلس النيابي اللبناني، بيروت، ص.ص.٦٥-٨٠، ص. ٦٦.

٩ - باربر بنجامين (عالم إجتماع من جامعة روتجرز). أنظر : أحمد مغربي، «فوكوياما : تبدد وهم نهاية التاريخ»، السفير، يومية لبنانية، بيروت، ٨ حزيران ٢٠٠٠، ص. ١١٠.

١٠ - «عقدة أبراهام» : تعني أن ثمة خوفاً مكبوتاً في اللاشعور يحكم تصرفات السلف في علاقاتهم بالخلف. إنه خوف جيل الأباء على مكاسبهم الجنسية والإقتصادية والسياسية من تطلعات جيل الأبناء إليها، الأمر الذي يستدعي لدى الآباء قلقاً يحرّك فيهم غريزة القتال، غير أن حنان الآباء على الأبناء يكبت هذه الرغبة في القتال وكي تتحول إلى عقدة نفسية تعبر عن ذاتها بسلوك خارجي ظهرت فكرة التضحية «بالعزيز» بما في ذلك الأبناء، من أجل القيم والمثل العليا. ومن هنا جاءت تسمية هذه العقدة النفسية «بعقدة ابراهام». (Gaston BOUTHOUL, Traité de polémologie, P.U.F., Paris, 1970, pp.375-377). بوتول جاستون، «**الحرب والمجتمع**»، ترجمة عباس الشربيني، الإسكندرية، دارالمعرفة الجامعية، مصر، ١٩٨٦.

١١ - هذه العبارات كانت تتردد في كتابات القرن السابع عشر :

"Whoever commands the ocean commands the trade of the world, whoever commands the trade of the world commands the riches of the world and whoever is master that commands the world itself. The balance of power can no other way maintained or continued but by the balance of trade". Cité par Raymond ARON, Paix et guerre, Armand Colin, Paris, 1968, p.250.

١٢ - آدم سميث (Adam SMITH 1723-1790)، إقتصادي سكتلندي مؤلف كتاب «بحث في طبيعة ودوافع ثروة الأمم»، والكتاب يعتبر مرجعاً قيماً لعدة مبادىء أهمها تحديد القيمات على أساس العرض والطلب، وتحرر التجارة من أي أشكال التحريم، وقيام التنافس الحر، وتقسيم العمل ...

١٣ - يعتبر عام ١٧٧٦، تاريخ نشر كتاب «ثروة الأمم» لآدم سميث بداية نشوء علم الإقتصاد كعلم قائم بذاته يُدرس أكاديمياً. وقد إستخدمنا في مبحثنا هذا الطبعة التي أصدرتها المكتبة الحديثة عام ١٩٩٤ التي هي إعادة لطباعة النسخة التي قدمها أدوين كانان عام ١٩٠٤. كذلك إستعملنا الترجمة الفرنسية التي ترجمها جيرمان غارنييه عام ١٨٠٢ حيث توفر لنا الجزء الأول منها الذي أعيد طبعه عام ١٩٩١ وهي طبعة غارنييه لعام ١٨٨١ (Cf. G-Flammarion, p61).

Adam SMITH, An Inquiry Into The Nature and Causes of THE WEALTH OF NATIONS, Edited by Edwin CANAAN, The Modern Library, New York, 1994.

Adam SMITH, Recherches sur la Nature et les Causes de la Richesse des Nations, 2 Tomes, Traduction par Germain GARNIER, revue par Adolphe BLANQUI, Garnier-Flammarion, Paris, 1991.

١٤ - يشكل المركنتيليون أول المذاهب الكبيرة في الفكر الإقتصادي، لإهتمامهم الكبير بقضية التبادل التجاري. ونستطيع أن نقول إن الكتاب الرئيسيين في هذا المذهب ساهموا بقدر هام في تحليل مشاكل التجارة الدولية. يوجد أربع مدارس للمذهب المركنتيلي (Le mercantilisme): «المعدنيون» (Le Bullionisme) وعرفت مدرستهم بهذا الإسم في شبه الجزيرة الإيبيرية، وتعرف في فرنسا بـ «الكولبرتيه» (Le Colbertisme) وفي بريطانيا بـ«التجارية» (Le Commercialisme) وفي كل من النمسا وألمانيا بـ «علم الخزانة» (Caméralisme) أنظر: عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص. ٥٦٤-٥٦٥.

A. SILEM et alii, Lexique d'économie, Dalloz, Paris, 1987, p. 313.

١٥ – مُنظر في الثورات الإجتماعية يشبه أيضاً التجارة بالحرب، فيقول: « ... ان الحرب مثلها في الغالب مثل التجارة، والقتال بالنسبة للحرب مثله مثل الدفع نقداً في التجارة، ومهما كان من النادر أن تقضي الضرورة بحدوث القتال فإن كل شيء إنما يتجه نحوه، ولهذا فأنه يجب أن يحدث وأن يكون حاسماً ...». فريدريك إنجلز. رسالة إلى كارل ماركس، بشأن كتاب كلاوزفيتز «في الحرب»، تاريخ ٢٥ أيلول، ١٨٥٧.

١٦ – DIAKTINE Daniel, Présentation de la Richesse des Nations, in A. SMITH, Recherches sur la Nature et les Causes de la Richesse des Nations, op. cit., Tome I, p.14.

١٧ – SCHMOLLER Gustav, "**The Mercantilism System and its Historical Significance**", London & New York, 1896.

١٨ – Friedrich LIST [1841], cité par G. SCHMOLLER, The Mercantilism System and its Historical Significance, op. cit., 293.

١٩ – حـــرب السـبع السنين (La guerre de Sept Ans, 1756-1763)، حاربت فيها بريطانيـا وبروسيا ضد فرنسا والنمسا والروسيـا، وإمتـازت هذه الحرب في البر بمعركة روسبـاخ وفي البحر والمستعمـرات بفقدان فرنسا لمستعمراتها في كنـدا والهند وقد إنتهـت الحرب بمعاهـدة باريس. (Cf/ petit ROBERT, Dictionnaire Universel des Noms Propres, p. 1651).

٢٠ – التشكيكية (Scepticisme) وتعني في الأصل العقيدة الفلسفية التي ترمي إلى أن حقيقة المعرفة يجب أن تكون دائماً موضع بحث يقوم على الشك.

٢١ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p. 527.

٢٢ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p. 663.

٢٣ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp. 615-692.

٢٤ – A. SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.657, pp.677-8, p.682, p.700, p.814, p.964.

٢٥ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS,op. cit., p.663.

٢٦ – Adam SMITH [1776],... THE WEALTH OF NATIONS,op. cit., p. 690.

٢٧ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS,op. cit., p.689.

٢٨ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.663.

٢٩ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.491.

٣٠ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.526-527.

٣١ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.458.

٣٢ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.469.

٣٣ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.747-765.

٣٤ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.457-458.

٣٥ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.468.

٣٦ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.472-473.

٣٧ - أنظر سابقاً، الهامش.

٣٨ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.473.

٣٩ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.475.

٤٠ - أنظر مقالنا: «تمويل مصاريف الدولة: ضرائب أم دين عام؟»، في الحياة النيابية، المجلّد (٣٣)، كانون الأول١٩٩٩، المديرية العامة للدراسات والأبحاث، المجلس النيابي اللبناني، بيروت، ص.ص.٦٥-٨٠.

٤١ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.996-998.

٤٢ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.1004.

٤٣ - «إن كل عجز - في موازنة الدولة - هام ومتواصل يؤدي بالضرورة إلى الفوضى فالإستعباد» حسب قول مستشار الجنرال ديغول والإقتصادي الفرنسي المعروف جاك رييف. Jacques RUEFF, **"L'ordre social"**, Ed. Génin, Paris, 1967, pp. 632-640). (أنظر : د. عبد الله عطية، «**مخاطر العجز والدين العام على الإستقرار والحريات في لبنان**»، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٨، ص.ص. ٥٢-٥٣.

٤٤ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS,op. cit., p.986.

٤٥ - كان جاك نيكر (Jacques NECKER) وزير دولة مكلفاً بالخزانة (أي ما يُناظر وزير المالية في يومنا هذا) عشية الثورة الفرنسية. وقد ساهمت إقالته بإنتشار الحركات الثورية داخل باريس والتي أدت في النهاية إلى الهجوم على الباستيل. أنظر مقالنا : «تمويل مصاريف الدولة : ضرائب أم دين عام ؟» ذكر سابقاً، ص.ص. ٦٧-٦٨، الهامش رقم ١٢.

٤٦ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p. 1007.

٤٧ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.984 &996.

٤٨ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.997.

٤٩ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.997.

٥٠ - Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.996.

٥١ - على الأقل جزء منه، لأنه، كما يقول آدم سميث : «عندما يتضخم الدين الوطني ويصل إلى حجم معيّن، ليس هناك حالة ولو مثل واحد، على ما أعتقد، تمّ فيه تسديد الدين بأمانة وبكامله» A. SMITH, op. cit., p.1008

٥٢ - جـ . ف . ميلون (J. F. MELON, 1675-1738)، كان مساعداً لجون لو (Jean LAW)، وصاحب مؤلف ناجح في مجال علم الإقتصاد السياسي (Essai Politique sur le Commerce, 1734). (David RICARDO [1817], **"Des Principes de l'Économie Politique et de l'Impôt"**, : انظر كتاب Flammarion, Collection Champs, Paris, 1977, Note 1 p. 216.)

٥٣ – هذه المعادلة يذكرهـــا آدم سـميث (في النسخة الأصلية لكتابـــه) مـــن دون أن يذكر المؤلف ولكن جون باتيست ســـاي ينسبها إلى ميلـون، انظر : (A. SMITH, op. cit., p.5001).

(J-B. SAY [1803], Traité d'économie politique, 5ème édition [1803], Calmann-Lévy, Paris, 1972, p. 549).

٥٤ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.1005.

٥٥ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.1006.

٥٦ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.1006.

٥٧ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.1006.

٥٨ – المقصود به ذلك الإقتصاد الذي يدرس الترابطات الداخلية لعلاقات الإنتاج.

٥٩ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.747 & p.764.

٦٠ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.753.

٦١ – Adam SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.747-765.

٦٢ – قـوانين الملاحـة (The Act of Navigation): سلسلة طويلة من القوانين ذات طابع وقائي صدرت على أوقات متفرقة لمنع التجارة الأجنبية من التنافس على قدم المساواة مع التجارة الإنكليزية. وبالرغم من أن هذه القوانين ترجع إلى عهد ريتشارد الثاني إلا أن أهمها صدر في عهد كروميل عام ١٦٥١ موجهاً بالأخص ضد هولنده ونص فيه على أن كل واردات بريطانيا يجب أن تنقلها سفن إنكليزية أو سفن الدولة المصدرة، وأن كل صادرات بريطانيا يجب أن تحملها سفن انكليزية، وذلك بقصد احتكار نقل السلع الإنكليزية للعالم كله. وقد طبقت هذه القوانين أيضاً في ممتلكات بريطانيا ما وراء البحار. وقد أثار هذا القانون المشاكل ضد بريطانيا في مستعمراتها الأمريكية وفي إيرلندا، ولم تعطل هذه القوانين إلا في منتصف القرن التاسع عشر. وقد نص في أمر التعطيل للقانون على وجوب العودة إليه إذا وضعت أية تحديدات على السفن الإنكليزية في المياه الإقليمية لأي من الدول .(New Standard Encyclopedia)

Sea Navigation Act of England, in A. SMITH [1776], ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.492-494, pp.644-6, p.648, p.664.

٦٣ – G. S. GRAHAM, Sea Power and British North America, Cambridge Press, 1941, pp. 15-17.

٦٤ – Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.492.

٦٥ – «البـرلمان الطويل الأجل»: هو البرلمان الذي دعى للإنعقاد بأمـر من شـارل الأول في الثالث من نوفمبر سنة ١٦٤٠، وقد كان هذا البرلمان هو الذي قام بالحرب الأهلية ضد شارل الأول، وقد بدأ الإصطدام عندما قرر البرلمان أن فرض الضرائب إنما يرجع إلى سلطة مجلس العموم وليس إلى الملك، وقد بدأت الحرب الأهلية في يناير سنة ١٦٤٢ عندما أبى النواب إطاعة الملك بتسليم زعماء المجلس «هامبرن وبايم وهوليس وهازلريغ وسترود» للمحاكمة؛ وقد أدى هذا إلى إلغاء مجلس اللوردات وتعيين المحكمة العليا التي حاكمت شارل الأول وحكمت بإعدامه، وقد استمر المجلس قائماً حتى سنة ١٦٥٣ عندما حلّه كروميل بقوة الجيش، وعاد المجلس نفسه للإنعقاد سنة ١٦٥٩ بعد موت كروميل وكان هذا المجلس هو الذي استدعى شارل الثاني للحكم وحُل هذا المجلس سنة ١٦٦٠ وبذلك كانت مدته قرابة العشرين السنة وهي أطول مدة بقي فيها مجلس نيابي في تاريخ بريطانيا .(New Standard Encyclopedia).

٦٦ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.493.

٦٧ - أوليفر كروموويل ولد سنة ١٥٩٩، كان عضواً في البرلمان الطويل الأجل. أعد للثورة وهزم قوات الملك باسم البرلمان في ناسيلي عام ١٦٤٠، وكون المحكمة التي قضت بإعدام شارل الأول في عام ١٦٤٩، حل البرلمان الطويل الأجل عام ١٦٥٣ وتولى الأمر مطلق السلطان مع لقب «حامي الجمهورية». ويعتبر كروموويل واحداً من أعظم الرجال في تاريخ بريطانيا طوال العصر الذي عاش فيه حتى عام ١٦٥٨. (Cf. R. MARX, "L'Angleterre des révolutions", Armand Colin, 1971. A. WOOLRYCH, Oliver Cromwell, University Press, Oxford, 1964. C. HILL, The Century of Revolution, 1603-1714, Nelson, London, 1961 & Sphere Book, 1969).

٦٨ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.493.

٦٩ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.493.

٧٠ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.494.

٧١ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.554.

٧٢ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.554-555, note 39, pp.554-559.

٧٣ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.492.

٧٤ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.492.

٧٥ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.554-555, note 39, pp.554-559.

٧٦ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.559.

٧٧ - وليم بيتي (Sir William PETTY, 1623-1687) طبيب وإحصائي إنكليزي بارز عمل طبيباً في الجيش الإنكليزي ثم مستشاراً لكروموويل ولشارل الثاني بعده. وقد دافع عن حرية التجارة وكان أول المعترفين بأن سعر السلع تحدده كمية العمل اللازمة لإنتاجه (Dictionnaire petit ROBERT, des Noms Propres). يعتبر بيتي أول من إهتم بعلم الإقتصاد على أسس حسابية، وكان إهتمامه الأساسي موجهاً إلى المالية العامة حيث قدم دراسات هامة في نظرية النقود والسياسة المالية (Essais d'arithmétique économique, 1680; Anatomie politique, 1691). -أنظر : د. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص. ٦٥٥. - ويعتبر بما كتبه في هذه المصطلحات مؤسس الإقتصاد السياسي الكلاسيكي في إنكلترا -المقصود به ذلك الإقتصاد الذي يدرس الترابطات الداخلية لعلاقات الإنتاج- أنظر كارل ماركس، رأس المال، المجلّد الأول، دار التقدم، موسكو، ص. ١١٩ & ص. ٧٥٧. كما أن ما كتبه في الإحصاء المقارن يعتبر أساساً لما كتبه الإقتصاديون المحدثون في حقل الإحصاء الإقتصادي المقارن. أنظر : د. فهمي هيكل، المرجع السابق، ص. ٦٥٥.

٧٨ - هانس بيتر مارتن & هارالد شومان، فخ العولمة، الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، الكويت، ١٩٩٨، ص. ٢٩.

٧٩ – نستعمل هنا عبارة جيش نظامي وجيش من المحترفين وجيش عامل وجيش قائم وجيش ثابت وجيش دائم المعنى نفسه.

٨٠ – أنظر : جون نيف، ترجمة محمد عبد المجيد رؤوف وآخرون، «**الحرب والتقدم البشري، دراسة في نشأة الحضارة الصناعية**»، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص. ٢٧٩.

٨١ – Francis BACON, Essais Civil and Moral, n°19, "Of the Greatness of kingdom and states", in The Works of Francis Bacon, Edited by James Speedding, Boston, 1840.

٨٢ – فرنسيس بيكون (Francis BACON, 1561-1626)، بارون ورجل دولة وفيلسوف إنكليزي بارز، أبو المادية الإنكليزية، عالم طبيعيات ومؤرخ. يعتبر بيكون رائد المذهب المادي التجريبي، ناقض ضلالات الذهن البشري أو الأصنام الأربعة (أصنام الطبيعة البشرية، أصنام الفرد، أصنام اللغة، أصنام المسرح أو المذاهب الفلسفية)، مؤسس "التقنية" ضد "السحر"، التقنية هي السحر الحقيقي، أي الفاعل والنافع والمجدي.

٨٣ – Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.844.

٨٤ – Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.845.

٨٥ – Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.845.

٨٦ – كوبدن ريتشارد (COBDEN, 1804-1865)، صناعي إنكليزي، شخصية سياسية، أحد أنصار حرية التجارة ومن مؤسسي الرابطة ضد قوانين الحبوب؛ عضو في البرلمان البريطاني.

٨٧ – برايت جون (BRIGHT, 1811-1889)، صاحب مصانع ورجل سياسة إنكليزي، واحد من زعماء أنصار حرية التجارة ومؤسسي الرابطة ضد قوانين الحبوب. إعتباراً من بداية الستينات، زعيم الجناح اليساري للحزب الليبرالي. شغل عدداً من المناصب الوزارية في حكومات الليبراليين.

٨٨ – آل ستيوارت : أسرة سكتلندية قديمة حكمت سكتلندا لفترة طويلة (1371-1714) ثم إنكلترا (1603-1714) وينتسب إليها كثيرون من ملوك انجلترا، منهم ماري ستيوارت وشارل الأول والثاني وجاك الأول والثاني وغيرهم.

٨٩ – Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.762-763.

٩٠ – هاجم الشاعر جون دريدن (John DRYDEN, 1700-1631) ـ وهو شاعر إنكليزي كلاسيكي أصبح الشاعر الرسمي للعرش الملكي في إنكلترا ـ الجنود من الميليشيا في قصيدة شهيرة (سيمون وأفيجينيا) بصور تنطبق على أوصاف شبيهة برجال الميليشيات في العالم الثالث في عصرنا الحالي. ورغم مضي ثلاثمئة سنة على القصيدة فإنها تتمتع بحقائق خالدة:

إن الأرض لتمتلىء بصرخات الفزع عالية
عندما ينساب جنود الميليشيا في الحقول
إنهم أفواه بلا أيد يتطلب إطعامها النفقات الطائلة
وهم في السلم يهاجمون ويهددون ...
فإذا جاءت الحرب كانوا ضعافاً في الدفاع عن البلاد
إنهم يسيرون مرة كل شهر خلف موسيقى صاخبة
وهم دائماً في المقدمة، إلا إذا كانت هناك حاجة ملحة لسواعدهم فإنهم يتقاعسون ...

٩١ - توماس بابينغتون ماكولي (١٨٠٠-١٨٥٩)، مؤرخ ورجل سياسة إنكليزي، عضو البرلمان عام ١٨٣٠. نجح ككاتب وإشتغل على كتابه تاريخ إنكلترا وقد غطى فيه المدة من ثورة كروموبل حتى موت جون الثالث. وقد صدر الجزء الخامس من هذا الكتاب بعد وفاته بعامين.

MACAULAY Thomas Babington, "History of England", vol. IV, Riverside Edition, Boston, pp.186-187.

٩٢ - SMITH Adam, "Lectures on Justice, Police, Revenue and Arms", delivered in the University of Glasgow. Reported by a student in 1763, and edited with introduction and Notes by Edwin Canan, 1896.

٩٣ - HUTCHESON Francis, "A short Introduction to Moral Philosophy", vol. II, Edited by Glasgow University, 1764, pp.348-349.

٩٤ - SMITH Adam, ... THE WEALTH OF NATIONS, p. XXVII & p.763.

٩٥ - SMITH Adam, ... THE WEALTH OF NATIONS, p.763.

٩٦ - SMITH Adam, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.845.

٩٧ - SMITH Adam, ... THE WEALTH OF NATIONS, pp.755-756.

٩٨ - أنظر تجربة كل من الجيش النظامي المقدوني (الذي أصبح نظامياً بإستمرارية المعارك) وتجربة جيش هنيبعل القرطاجي. كان تنظيم الجيشين كجنود محترفين هو السبب الرئيسي بإنتصار الأول على ميليشيا المدن اليونانية والفارسية ولإنتصار هنيبعل على روما (الإنتصار الأول). (A. SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.758-759)

٩٩ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.753 & pp.764-765.

١٠٠ - A. SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, Introduction and plan of the work, op. cit., p.Lix.

١٠١ - A. SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, Book I, Chapter I, op. cit., p.3.

بالرغم من أن «تقسيم العمل» لم يبدأ منذ البارحة، فإن المجتمعات، منذ القرن الثامن عشر فقط، بدأت تشعر بهذا القانون، الذي كانت، حتى ذلك الحين، تخضع له، بطريقة تكاد تكون غير واعية. ومما لا ريب فيه أن مفكرين كثيرين، منذ الزمن القديم، قد أدركوا أهميته - ARISTOTE, Ethique de Nicomaque, G-Flammarion, n°43, E. 1133a, 16). ولكن آدم سميث هو أول مفكر حاول أن ينشىء نظريته. وهو الذي إبتكر هذه الكلمة، التي أعارها العلم الإجتماعي في ما بعد إلى علم الحياة (البيولوجيا).

DURKHEIM Emile [1893], "De la division du travail social", P. U. F., Coll. Quadrige, Paris, 1986, p.1. & A. FERGUSON, "Qu'est-ce que la division du travail"?, Vrin, Paris, 1994, pp.5-6.

١٠٢ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.753.

١٠٣ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p. 754.

١٠٤ - أعلن إستقلال أمريكا في الرابع من يوليو عام ١٧٧٦، وشمل هذا الإعلان ثلاث عشرة ولاية تحت اسم «الولايات المتحدة الأمريكية» وقد اضطر الإنكليز لإعلان هذا الإستقلال بعد هزيمتهم أمام جورج واشنطن، واعترفت حكومة لندن بسيادة الولايات المتحدة في معاهدة ٣ أيلول سنة ١٧٨٣، وأصبح واشنطن أول رئيس جمهورية للولايات المتحدة.

١٠٥ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp. 599-691.

١٠٦ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.629.

١٠٧ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp. 640-641 & p.665.

١٠٨ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.665.

١٠٩ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.666.

١١٠ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., pp.672-673.

١١١ - Adam SMITH, ... THE WEALTH OF NATIONS, op. cit., p.494.

50 ans
Noura
1948-1998

Noura

1948-1998

Sioufi Tél. (01) 425533 - 398362 - 398392 - Salam Tél. (01) 215806 - 337599 - 200883

افران باراداىز

العنوان :
[illegible] كسور – لبنان

التلفون:
٠٥–٤١٠٣٠٦/٧
٠٣–٨١٠٤٩٣

Avec les compliments de

OMNIPHARMA

AGENT DE : - F. Hoffmann - La Roche - Bâle, Suisse
- I.C.I. Pharmaceuticals - Angleterre
- Diagnostica, Réactifs de Laboratoire.
- Oxford, Instruments de Laboratoire.
- Labo Ega, Tubes pour prèlèvements, etc ...

Adresses : Droguerie OMNIPHARMA - Badaro
Tél : 384641 - 382780 - 385080 - 387804
Tlx : 22149 LE - 43836 LE
B.P : 11- 7956 Beyrouth - Liban

شهاب

COMPONENTS

لبيع كافة قطع الكومبيوتر – مستوردون وموزعون
تجميع أجهزة كومبيوتر – مع كفالة وصيانة

- DVD - RAM TECHNOLOGY
- INTERNET VIA SATELLITE TECHNOLOGY
- INTERNET NETWORKING TECHNOLOGY
- PDA TECHNOLOGY

Corniche El-Mazraa - Facing Barbir Bridge
Tel.: 01/662636 - 01/659701 - 01/658370
Fax: 01/658370 - P.O.Box: 11-3184
E-mail: compo@cyberia.net.lb Web site: www.compoleb.com

SAVE THE PLANET

Hard Rock CAFE

Beirut - Ayn El Mreisse
Established in London 1971

Love All Serve All

Beirut - AYn El Mreisse - Tel. : 01/ 373023-4 - Fax.:01/369079
E.Mail:hrc@beirut.com.

WHY REGRET?

Make These Stories Of The Past

UNIMEC
INTERNATIONAL

Fire • Security • Communication

- FIRE PROTECTION SYSTEMS
- CCTV SYSTEMS
- NURSE CALL SYSTEMS
- SECURITY SYSTEMS
- VIDEO PHONES
- REMOTE SURVEILLANCE

ABC Building . Hamra Street . 5th Floor . P.O.Box: 113-7209 Beirut-Lebanon.
Tel: 01-355034 . Fax: 01-740054 . e-mail: info@unimec.com.lb

BUTEC

transformation industry

environment & pollution

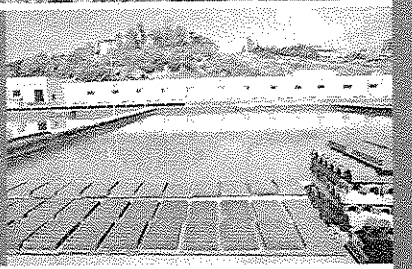

power plants

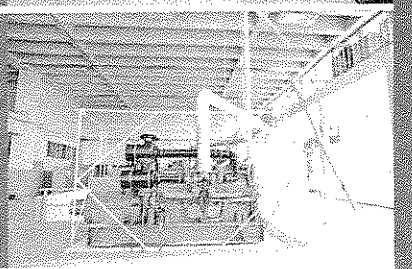

air conditioning

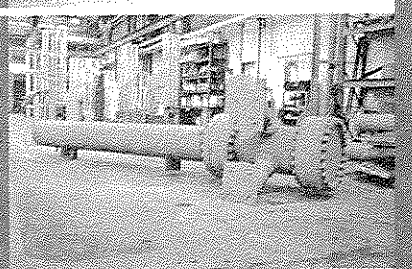

roads & bridges

LIBAN : TOUR BUTEC, ROND POINT MKALLES, TEL. (961-1) 512838, FAX. (961-1) 512444
P.O.BOX: 55326 SIN-EL-FIL, e-mail: butec@butec.com.lb
FRANCE : 22, RUE LA BOETIE 75008 PARIS, TEL. (33-1) 47 42 33 16, FAX. (33-1) 40 07 06 83
e-mail: butecfr@aol.com

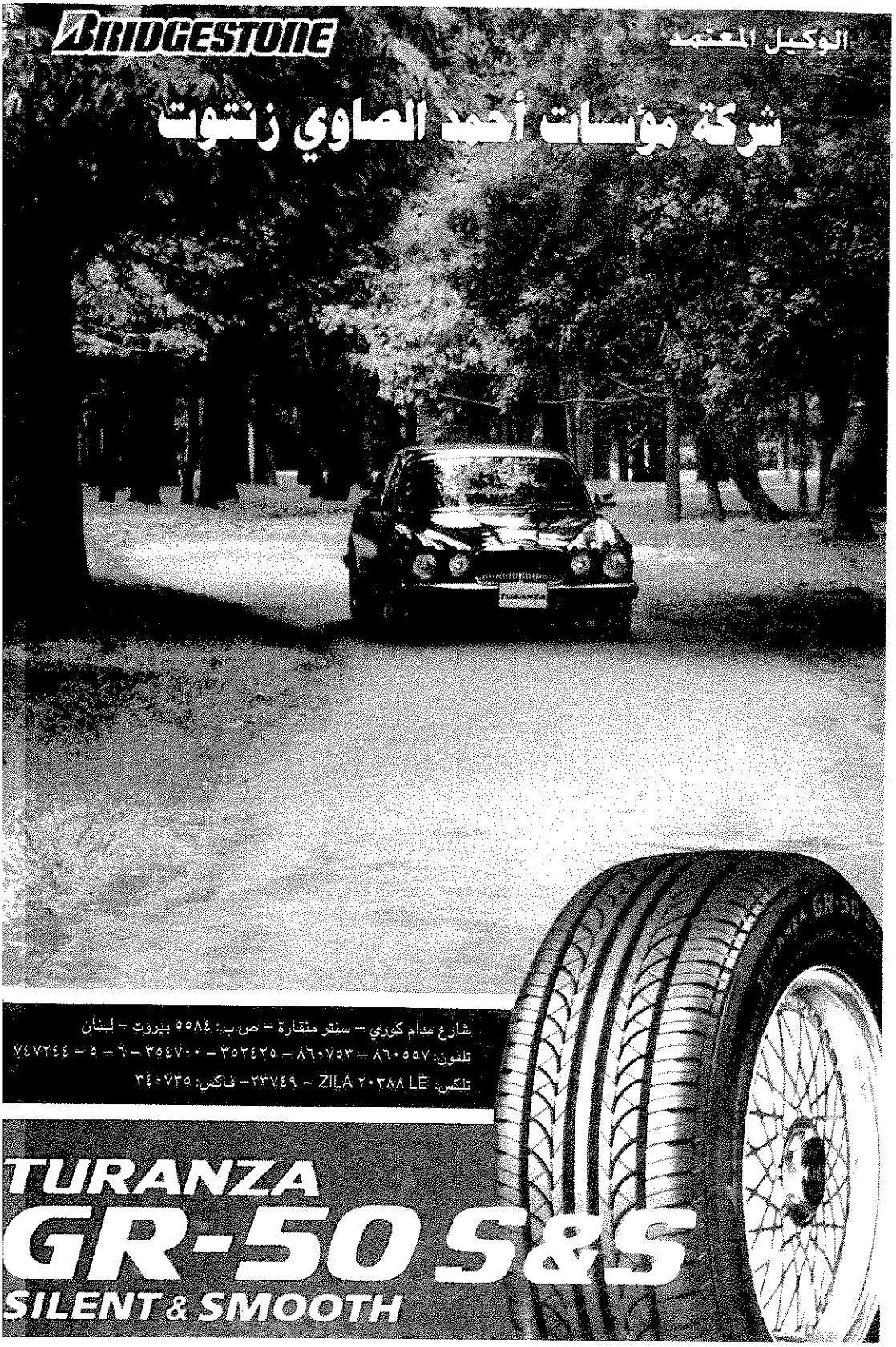
BRIDGESTONE
الوكيل المعتمد
شركة مؤسسات أحمد الصاوي زنتوت
شارع مدام كوري – سنتر منقارة – ص.ب: ٥٥٨٤ بيروت – لبنان
تلفون: ٨٦٠٥٥٧ – ٨٦٠٧٥٣ – ٣٥٢٤٢٥ – ٣٥٤٧٠٠ – ٦ – ٥ – ٧٤٧٢٤٤
تلكس: ZILA ٢٠٣٨٨ LE – ٢٣٧٤٩ – فاكس: ٣٤٠٧٣٥
TURANZA
GR-50 S&S
SILENT & SMOOTH

COMPUTER TRAINING & IT CONSULTING

Insure Your Success At Formatech, A Certified Educational Center.

Formatech

Computer Training & IT Consulting

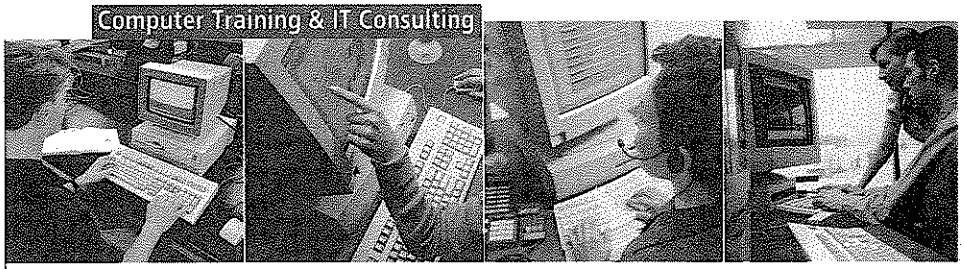

SPECIAL DISCOUNT 25%

tmi

Microsoft Certified Technical Education Center

Microsoft Certified Solution Provider

Authorized PROMETRIC TESTING CENTER

Training Centers •Beirut : Damascus Road - facing Sodeco Square CEC Bldg
•Mkalles : Mkalles Roundabout - dekwaneh Road CEC Bldg - Bloc A
P.O.Box 2949 Beirut - Lebanon Tel : 01-640 401/2/3 Fax: 01- 640 399
www.formatech.tmiedu.com e-mail : cfali@multihexa.com

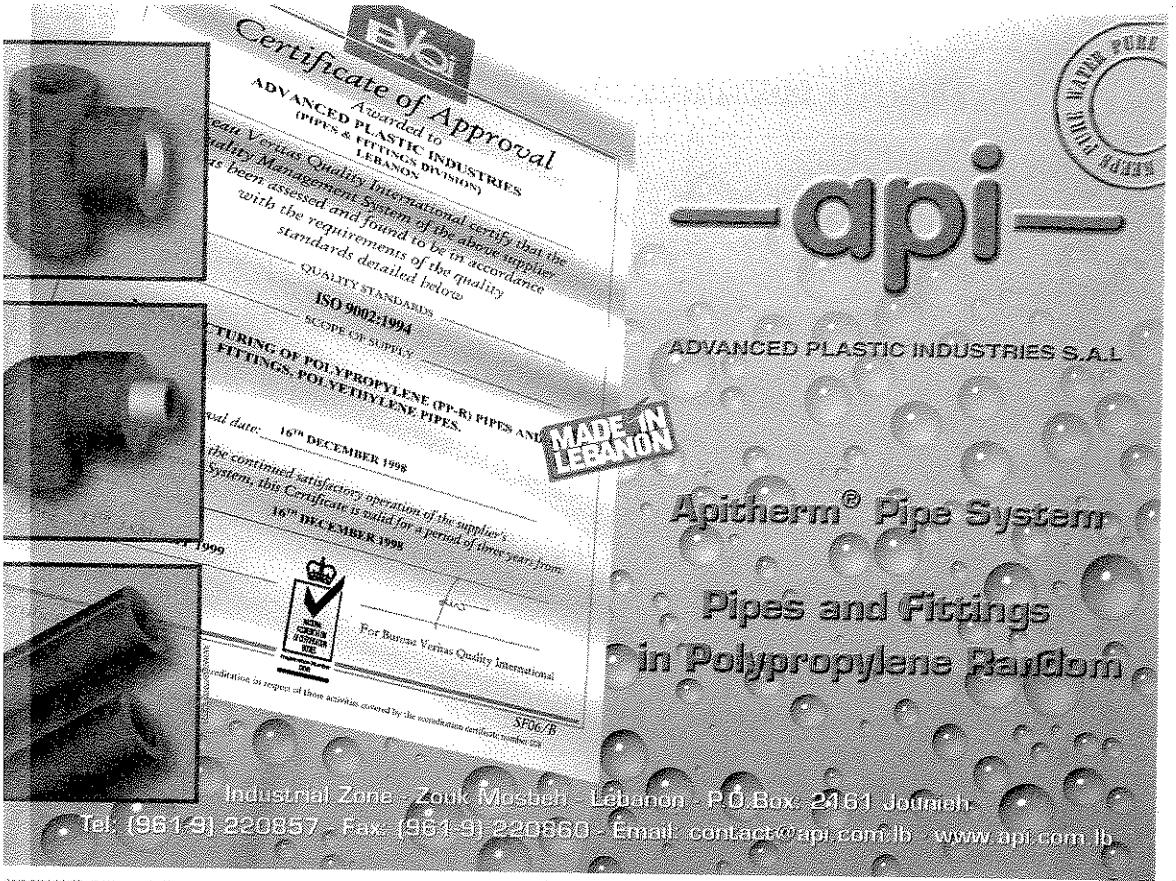

-api-

ADVANCED PLASTIC INDUSTRIES S.A.L

Apitherm® Pipe System

Pipes and Fittings
in Polypropylene Random

Industrial Zone - Zouk Mosbeh - Lebanon - P.O.Box: 2161 Jounieh
Tel: (961 9) 220857 - Fax: (961 9) 220860 - Email: contact@api.com.lb - www.api.com.lb

Spectro Ltd

ON THE RIGHT LEVEL

LEBANON ADDRESS: Tallet Al-Khayat, Emanuel 7 Street, Dar Al-Hanan Bldg., P.O.Box: 14-5204, Beirut - Lebanon
Tel: +961 1 616666 - Fax: +961 1 390644 - E-mail: spectro@cyberia.net.lb - Web Site: www.spectro.com.lb

التحديات الإقتصادية والتنموية التي تواجه سوريا ولبنان في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

د. ألبر داغر(*)

هل ثمّة ما يبرّر جعل لبنان وسوريا في موقع واحد تجاه التحدّيات الاقتصادية والتنموية التي تواجههما ، كما يوحي بذلك العنوان؟ أي هل يواجه البلدان التحديات ذاتها؟ وهل أهدافهما التنموية والاقتصادية هي واحدة؟

سوف ننطلق من هذا التساؤل لتحديد أين يختلف البلدان ، وأين يتشاركان في خصائصهما واهدافهما وسياساتهما ، ولتبيان أين يمكن أن يعتمدا مواجهة مشتركة للتحديات المطروحة .

سنكرس الجزء الاول من النص لعرض الخصائص البنيوية للاقتصادين ، التي اورثتهما اياها الطفرة البترولية . وكلّ من هذه الخصائص هو بمثابة عامل اضعاف ، أو قد يشكل عامل اضعاف للقدرة الانتاجية الوطنية فيهما ، يعول على السياسة الاقتصادية للحد من آثاره . أما الجزء الثاني من النص ، فهو بمثابة عرض للتطور الذي ميز كلا منهما خلال العقود الاخيرة ، وصولا إلى ما هما عليه اليوم . أما الجزء الثالث من النص ، فهو مكرّس لتعيين وتعريف التحديات التي يواجهها الاقتصادان . أما الجزء الرابع منه ، فهو مكرّس لعرض السياسات التي يفترض بالبلدين الأخذ بها ، لمواجهة التحديات التي سبقت الاشارة اليها .

وسوف نرى انه رغم الاختلافات في الخصائص البنيوية للبلدين ، فانهما يواجهان التحديات ذاتها ، وهي تفترض منهما اعتماد سياسات يمكن ان تستند إلى خلفية واحدة ، أو تنطلق من مقاربة واحدة .

(*) كلية الإقتصاد وإدارة الأعمال - الجامعة اللبنانية.

I ـ الخصائص البنيوية للإقتصادين : التعريفات المتداولة

ثمّة طريقة متداولة في المقارنة بين البلدين لا مردود علمياً لها. وهي تقتصر على عرض حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة في كلّ من الاقتصادين، ولا تنطوي على أكثر من تكرار لما يعرفه الكل.

أما الطريقة الاخرى الاكثر جدوى لجهة إثارتها النقاش حول التحديات التي يواجهها البلدان والسياسات المطلوبة لمواجهتها، فتتمثّل باظهار الخصائص البنيوية التى يتصف بها كلّ من الاقتصادين. وقد اكتسب كلّ منهما هذه الخصائص، أو اكتسب جزءا منها، خلال حقبة الفورة البترولية(١٩٧٣-١٩٨٤). ويمكن الحكم على هذه الحقبة سلبا أو ايجابا بالنظر لما انطوت عليه من نتائج على البلدين. فهي كانت ايجابية بمقدار ما اتاحت حفز القدرات الانتاجية فيهما. وكانت سلبية بمقدار ما اسهمت باضعافهما انتاجيا. ذلك ان البترول ومداخيله ظاهرتان موقتتان وزائلتان. أما ما يبقى، فهو ما اتيح بناؤه للمستقبل بهذه المداخيل.

الى أي مدى نجح البلدان في الاستفادة من الظرف الطارئ الذى مثلته الفورة البترولية. هذا ما تنبئ عنه الخصائص البنيوية التى ورثاها من تلك الحقبة.

١ - الإقتصاد شبه-الريعي Economie semi-rentière، أو التعويل على التدفقات المالية الخارجية

إستُخدم تعبير «الإقتصاد الريعي» أو «الدولة الريعية» على نطاق واسع منذ السبعينات للتعريف بالدول النفطية، العربية منها على وجه التخصيص.

والريع بحصر المعنى هو الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي ما، كالأرض والمناجم. لكن ثمّة تعريفاً اوسع لكلمة الريع، وهو الدخل الذي تؤمّنه منحة أو هبة من الطبيعة. وقد يؤمن احتلال موقع جغرافي ما مداخيل ريعية خارجية لبلد ما. ويحصل ذلك حين تكون أراضيه ممراً تجارياً دولياً (قناة السويس) أو حين تكون ممراً لانابيب البترول. ويميز الاقتصاديون بين الريح الرأسمالي وبين الريع. فالأول وليد العمل والمبادرة والمخاطرة، في حين ان الثاني لا يفترض كلّ ذلك. وبالتالي فلا حظوة كبيرة لاصحاب الريوع لدى الاقتصاديين. أما الانتقاد الاساسي الذي يوجهه الاقتصاديون للاقتصاد الريعي، فهو انه يوفّر مداخيل للسكان، من غير أن يتطلّب ذلك مشاركة منهم في النشاط الإنتاجي، أي خلق الثروة. وهو بالتالي إقتصاد غير إنتاجي.

أما الدول النفطية فهي دول ريعية بامتياز. وهي تحقق مداخيلها من تصدير مورد طبيعي إلى الأسواق الدولية، أي ان الريع الذي تحصل عليه ذو مصدر خارجي. كما ان ما يميز هذه الدول هو مشاركة نسبة ضئيلة من سكانها (٢ الى ٣٪ منهم) في تحقيق

هذا الريع، في حين ان مداخيله تمثل ٩٠٪ من إيرادات الخزينة في هذه البلدان. كما تشكل صادراتها منه ٩٥٪ من قيمة مجموع صادراتها، و ٦٠ إلى ٨٠٪ من قيمة ناتجها الوطني[١]. أيضاً تتميز هذه الدول بان الدولة هي التى تتولّى مركزة مداخيل النفط، مقدمة لتوزيعها على السكان. وبالتالي، فالإقتصاد الريعي اقتصاد ينشغل قسم ضئيل من سكانه بانتاج الثروة، في حين تهتم غالبيته الساحقة بتوزيع الريع واستخدامه.

ويحكم الإقتصاديون على تجارب الدول النفطية، على أساس المقدرة التى اظهرتها في الإستفادة من الفورة البترولية لتطوير قاعدتها الإنتاجية. وهو حكم ايجابي في حال أتاحت المداخيل الريعية التى توفرت لها، تنويع وتوسيع قاعدتها الإنتاجية. وهو سلبي حين تكون قد عجزت عن ذلك، وبقيت مرتهنة بالكامل في تحقيق مداخيلها لاستمرار تدفق الريع النفطي.

تتشارك كلّ البلدان العربية، نفطية وغير نفطية، بتأثرها بالفورة البترولية. ويمكن اعتبار الدول العربية غير النفطية دولاً شبه-ريعية، انطلاقاً من تأثّرها غير المباشر، أو استفادتها غير المباشرة من الريع البترولي. فقد شكل النفط مصدر دخل غير مباشر لها. وكانت أوجه استفادتها منه على الأخص، من خلال:

١) المساعدات التى قدمتها لها الدول النفطية؛

٢) المداخيل التى حققتها قواها العاملة من عملها في الدول النفطية، وانعكست تحويلات من قبلها لصالح دول المنشأ.

وإذا كان تصدير النفط يحدّد في الدول البترولية حجم الريع الخارجي أو التدفقات المالية الخارجية المتوفرة لتأمين اشتغال الاقتصاد الوطني، فان التدفقات المالية الخارجية التى تتوفر للدول شبه الريعية، تحدد هي الاخرى نمط اشتغال الاقتصاد الوطني وآفاقه.

أمّا سوريا، وهي التى تصدّر نفطاً بقيمة توازي ٢٠٪ من الناتج الوطني، فلا يمكن اعتبارها اقتصاداً نفطياً. ولكن يمكن اعتبارها اقتصاداً منجمياً économie minière، حيث ان حوالى ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من صادراتها يوفّرها القطاع المنجمي[٢]. كذلك يمكن اعتبارها اقتصادا شبه-ريعي، بمعنى تأثر نمط اشتغال الاقتصاد الوطني وآفاقه بالتدفقات المالية الخارجية المتأتية من مصادر اخرى غير تصدير النفط[٣]. وقد استفادت سوريا من الريع البترولي:

١) بسبب موقعها الجغرافي، أي مجاورتها للدول النفطية، الأمر الذي سمح لها بأن تكون ممراً لأنابيب النفط، والحصول على عائدات ترانزيت منه. وقد اقتصرت هذه العائدات على تلك التى كان يوفّرها مرور النفط العراقي إلى حين توقّفها، عام ١٩٨٢؛

٢) المساعدات العربية التى توفرت لها كدولة مواجهة، وتأمّنت لها بعد مؤتمرات الخرطوم (١٩٦٧) والرباط (١٩٧٤) وبغداد (١٩٧٨). وقد حصلت سوريا على ثلث مجموع المساعدات التى وزعتها الدول النفطية العربية على الدول غير النفطية، خلال حقبة ١٩٧٣-١٩٩١. وبلغت قيمتها خلال الحقبة المذكورة ١٢,٥ مليار دولار. وقد مثل هذا المبلغ حصة الاسد من المساعدات العربية للدول غير النفطية[٤]. وقد حصلت سوريا، على سبيل المثال، على ١,٨ مليار دولار عام ١٩٨١، و ١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣، و ١,٠٦ مليار دولار عام ١٩٨٦، تطبيقاً لمقررات مؤتمر بغداد لعام ١٩٧٨ الذي أقرّ لها منحة سنوية تساوي ١٨٥٠ مليون دولار لغاية عام ١٩٨٨[٥]؛

٣) تحويلات العاملين السوريين في الدول النفطية التى قدرها البنك الدولي بـ٦٠٠ مليون دولار لعام ١٩٩٣[٦].

أمّا لبنان، فيمكن اعتباره هو الآخر اقتصادا شبه-ريعي، بمعنى تأثره بالتدفقات المالية الخارجية المتولّدة عن الريع البترولي. وهو بالتالي يتماثل مع سوريا في هذا المجال. لكن وجه الإختلاف بينهما يكمن في الدور الثانوي الذى لعبته المساعدات العربية الرسمية في تمويل الإقتصاد اللبناني، خلال حقبة ١٩٧٥-١٩٩٠. وبالمقابل، شكّلت تحويلات القوى العاملة اللبنانية في الدول النفطية المصدر الرئيسي للتدفّقات المالية الخارجية التى استفاد منها الإقتصاد اللبناني خلال الحقبة المذكورة. وقد أظهرت تقديرات تناولت حقبة أواخر السبعينات واوائل الثمانينات، ان تحويلات العاملين اللبنانيين في الخارج بلغت في حينه ١٨٠٠ مليون دولار سنوياً، وانها مثّلت حوالى ٤٥٪ من الدخل الوطني في ذلك الوقت[٧]. وقد قدرت المصادر ذاتها عدد العاملين اللبنانيين في الخارج عام ١٩٧٩ بـ٢٠٠ ألف شخص، في حين قدرت مصادر أخرى اعدادهم خلال عام ١٩٨١، بـ ٢٤٠ ألف شخص[٨]. ويمكن الإشارة في مجال التأكيد على حفاظ التحويلات على دور مهم لها خلال كلّ حقبة الحرب اللبنانية، إلى أن عدد العاملين اللبنانيين الذين عادوا إلى لبنان بعد حرب الخليج بلغ ٢٦٠ ألف شخص، كانوا يمثّلون في حينه أكثر من ربع القوى العاملة اللبنانية[٩]. ويمكن بالتالي اعتبار ان الاقتصاد اللبناني أصبح «إقتصاداً قائماً على التحويلات» منذ النصف الثاني من

السبعينات، وانه لم يفقد تماماً هذه السمة خلال حقبة ما بعد الحرب اللبنانية، أي خلال التسعينات.

وقد درجت العادة مؤخراً في لبنان على استخدام تعبير الاقتصاد الريعي لتوصيف الاقتصاد اللبناني، والحكم على تجربته، بما في ذلك تلك التى سبقت الحرب اللبنانية. وجاء ذلك في إطار النقد الذي وجّه للسياسات العامة القائمة على ربط النمو الداخلي بالتدفّقات المالية الخارجية. لكن هذا التعبير لم يحصل على تفسير واضح له في الإطار اللبناني.

ويصح اعتبار الاقتصاد اللبناني اقتصاداً شبه-ريعي خلال حقبة ما قبل ١٩٧٥، إذا أخذنا بالاعتبار الدور النسبي المهمّ الذي لعبته التدفّقات المالية الخارجية على اختلاف مصادرها في تمويل الإستهلاك والاستثمار اللبنانيين خلال تلك الحقبة. لكن هذه الصفة تصح أكثر لتوصيف وضعه خلال حقبة ١٩٧٥-١٩٩٠، التى شهدت تحول التدفّقات الخارجية إلى مصدر رئيسي للدخل فيه. وتصح أيضاً لتوصيف وضعه بعد الحرب، وخصوصاً حقبة ما بعد ١٩٩٣، حيث جرى التعويل بقوة على الرساميل المحوّلة من الخارج لتمويل الإنفاق اللبناني، وخصوصاً الانفاق العام. وقد حلّ الاقتراض من الخارج خلال الحقبة المذكورة محل ذلك الجزء من التمويل للإقتصاد الذي كانت تؤمّنه في السابق تحويلات العاملين في الخارج.

- أما أهمية ابراز الطابع شبه-الريعي للاقتصادين بالنسبة لموضوع بحثنا، فهي في انها توضح دور المداخيل المحوّلة من الخارج في تحديد الاوضاع الاقتصادية أو الظرف الاقتصادي فيهما، أي انها توضح تبعيتهما النسبية لهذه المداخيل، وتأثرهما بالتغيّرات التى تطرأ عليها.

ويشكّل أي تغيير مهم يطرأ على مستوى المساعدات الخارجية أو مستوى التحويلات من العاملين في الخارج، نوعاً من صدمة خارجية external shock بالنسبة لكل من البلدين. ويمكن أن نضيف بالنسبة لسوريا، التقلّبات المناخية أو تقلّب أسعار النفط أو التغيير في القدرة على ولوج اسواق التصدير الخارجية، كعناصر اخرى تؤثر في مستوى التمويل الخارجي للاقتصاد.

وقد أدى تشابه الاقتصادين على هذا المستوى، إلى تشابه الظرف الاقتصادي فيهما. وكما شهد البلدان فورة اقتصادية قوية خلال العقد الذى تلا عملية رفع اسعار البترول عام ١٩٧٣، كذلك تعرّض كلّ منهما خلال الحقبة التى تلت عام ١٩٨٤ لتراجع في مستويات نموه، ولحركة هروب للرساميل منه. وثمة تشابه ايضا في اشكال التعبير التي

اتخذتها الازمات فيهما. فقد بلغ معدل التضخم في لبنان خلال حقبة ١٩٧٩-١٩٨٢، ٢٢٪ سنوياً. وبلغ خلال الحقبة ذاتها حوالى ٣٠٪ سنوياً، في سوريا[١٠]. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع الطلب الممول بالتدفقات الخارجية. كما بلغ معدل التضخم ١٠٠٪ في سوريا سنوياً، خلال فترة ١٩٨٦-١٩٨٧، وبلغ ٢٩١٪ سنوياً في لبنان خلال الفترة ذاتها، ونتج ذلك في كلّ من البلدين عن عجز ميزان المدفوعات ونقص العملات الاجنبية وهروب الرساميل والاقتراض من المصرف المركزي لتمويل عجز الموازنة.

٢ - نموذج الدولة التوزيعية، أو الحصول على مداخيل من دون مقابل

إنّ العنصر الآخر الذى أثار اهتمام الاقتصاديين في دراستهم للاقتصاد الريعي هو ان هذا الاخير هو اقتصاد توزيعي Economie d'allocation، وانه يقف على طرفي نقيض مع الاقتصاد الانتاجي Economie de production. والبعض اعتبر ان الاقتصاد الريعي هو حالة نموذجية للاقتصاد التوزيعي[١١]. وما يميز الدولة التوزيعية هو انها لا تستوفي ضرائب، وتغدق دعما باشكال مختلفة لصالح المواطنين. ويؤدي اقتصارها على ممارسة هذا الدور إلى حصول شريحة واسعة من السكان، بشكل مباشر أو غير مباشر، على مداخيل من دون مقابل. ويتم ذلك في حين يبلغ مستوى انخراط المجتمع في النشاطات الإنتاجية حدّه الأدنى[١٢].

كما ان ما يميز الدولة التوزيعية هو ان لا حاجة فيها لسياسة اقتصادية خارج إطار تلك التى تتناول توزيع الريع النفطي، وذلك لانبناء مداخيلها على ما تحصّله من الخارج. في حين ان الدولة المنتجة تحتاج لاعتماد سياسة اقتصادية تعزّز الإنتاج فيها، ليتاح لها استخراج موارد ضريبية من زيادة الإنتاج المتحققة.

أمّا الدولة شبه الريعية، فتكتسب من الموقع الذى تحتله ومن التطور الذى يطرأ عليها تعديلا في وظائفها:

١) لجهة تخفيض قدرتها على استخراج الضرائب؛

٢) لجهة اعتمادها سياسة اغداق حكومي، تعبر عنها الاشكال المختلفة من الدعم الذي تقدمه للاستهلاك الوطني. وما يتيح ممارسة سياسة الاغداق هذه، هو توفر مداخيل من مصدر خارجي، تتجاوز ما يمكن ان يوفره الجهد الانتاجي الداخلي.

وقد اعتبر Luciani ان الدول التوزيعية هي تلك التي تتأمّن مداخيلها بنسبة ٤٠٪ على الاقل من البترول أو من مصادر اخرى خارجية، ويمثّل إنفاقها جزءاً مهمّاً من الناتج الوطني[١٣]. وصنّف سوريا في خانة الدول التوزيعية، لانطباق هذا التعريف عليها في بعض السنوات على الاقل[١٤]. وتعتمد سوريا اشكالا مختلفة من الدعم للاستهلاك الوطني. وعلى سبيل المثال، فقد رصدت سوريا عام ١٩٧٧ مبالغ لدعم السلع

الاستهلاكية الاساسية وغيرها (سكر، أرز، شاي، قهوة، زيوت نباتية، طحين، معلبات مستوردة، ماد بناء) مساوية لقيمة الرواتب الحكومية كلها[١٥]. أيضاً، أشارت وزارة الكهرباء السورية عام ١٩٩٦ إلى ان أسعار الكهرباء التى يدفعها المستهلكون لا تتجاوز ثلث كلفة انتاجها[١٦].

وتنطبق صفة الدولة التوزيعية على سوريا أكثر مما تنطبق على لبنان. فالاهمية النسبية للتحويلات من العاملين في الخارج التى عرفها هذا الاخير، مقارنة بغيرها من مصادر التمويل الخارجي للاقتصاد تجعل من الاصح اعتباره اقتصادا ريعيا لا دولة ريعية توزيعية. ففي الاقتصاد الريعي، تتضمن المداخيل الريعية جزءا مهما لا تستفيد الدولة منه مباشرة. وهذا الامر بالذات يبرر اقامة تمييز بين الاقتصاد الريعي وبين الدولة الريعية التوزيعية.

٣ - آفة «المرض الهولندي»، أو ارتفاع الكلفة كعامل إحباط للنمو

في معرض دراستهم للفورة البترولية وتقويمهم لآثارها، حاول الباحثون رصد مفاعيلها على التنمية في الدول البترولية. واظهرت هذه الدراسات ان الاثر السلبي الاهم الذي تكشّفت عنه هذه الفورة، هو مسؤوليتها عن عرقلة النمو الطويل الأمد للبلدان التى تأثرت بها، وجعل هذا الاخير "وهمياً".

وقد أظهرت التجربة التاريخية حالات دول كان لاكتشاف مناجم فيها واستغلال مواردها كسلع للتصدير، أثر سلبي على تطوّر قدرتها على إنتاج وتصدير سلع اخرى غير منجمية، أي على تطوير صناعاتها التحويلية. وفسر ذلك بأن إيرادات تصدير سلع القطاع المنجمي أمّنت موارد للتمويل من مصدر خارجي وقدرة على الانفاق الداخلي رفعتا مستوى الاسعار بوجه عام. وترافق ذلك مع تحسن في سعر الصرف الاسمي للعملة الوطنية. وقد أصاب ارتفاع الأسعار على وجه الخصوص، السلع غير القابلة للتبادل الدولي أو للتصدير، بالمقارنة مع اسعار السلع القابلة للتصدير. وذلك لان الاولى لا تتعرّض لمزاحمة السلع الأجنبية المشابهة. أمّا ارتفاع أسعار السلع من الفئة الثانية وارتفاع كلفة انتاجها، فقد افقداها قدرتها على مزاحمة السلع الأجنبية المشابهة، ان في السوق المحلية أو في السوق الدولية. الأمر الذي كانت تعبر عنه زيادة حجم الواردات خلال الحقبة ذاتها، وزيادة حصتها في الاستهلاك الوطني.

وبكلام آخر، يؤدّي الإنفاق المترتب على تدفق موارد تمويل خارجية إلى ارتفاع نسبة التضخم التي يعرفها الاقتصاد الوطني. لكن هذا الارتفاع يصيب بالاذى على نحو أكبر، القطاعات الإنتاجية المعنية بالتصدير. فيتراجع الانتاج في القطاع الزراعي، إذا كانت السلع المصدّرة تقليدياً سلعاً زراعية. ويتراجع الإنتاج الصناعي حين تكون السلع القابلة

للتصدير سلعا صناعية. ويشهد البلد المعني بالتالي، ضمورا لطاقته الانتاجية وهبوطا لمستوى نموه.

وحين يتعرّض بلد ما لتطور من هذا النوع، يقال عنه انه مصاب بحالة «مرض هولندي». ويعبر ارتفاع مؤشر هو «سعر الصرف الحقيقي»[١٧] عن نشوء الحالة المذكورة.

وقد شهدت الدول البترولية بدرجات متفاوتة الحدة مظاهر «المرض الهولندي»[١٨] فيها. لكن نتائج الفورة البترولية التى يدلل عليها بتعبير «المرض الهولندي» لم تقتصر عليها، وانما عرفت الدول العربية غير النفطية التجربة ذاتها. فقد عزّزت المداخيل المحوّلة من الخارج، أكانت تحويلات من العاملين في الخارج، أم كانت مساعدات وهبات حكومية، أم الاثنين معاً، الإنفاق الداخلي فيها. الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع مستويات التضخم التى عرفتها، والى تضرّر قطاعاتها المنتجة، وتراجع حصتها في الناتج الداخلي.

وقد عرف الاقتصاد اللبناني خلال حقبة ١٩٧٥-١٩٩٠، تراجعاً كبيراً لقدرته الانتاجية عبّر عنه التغيير البنيوي الذي طرأ عليه. فقد تحوّل من اقتصاد منتج للخدمات والسلع إلى «اقتصاد معتمد على التحويلات». ولا يصح ارجاع هذا التردي في قدرته الانتاجية فقط إلى الدمار المادي الذي تعرضت له بنيته الانتاجية بسبب الحرب، بل أيضاً إلى التحويلات التي اسهمت مباشرة في إضعاف القدرة الانتاجية اللبنانية. فقد رفعت هذه التحويلات مستوى الإنفاق الإجمالي، ورفعت في الوقت عينه الاجور والأسعار، أي انها رفعت كلفة الانتاج اللبناني إلى درجة بات معها هذا الاخير غير قادر على منافسة السلع الاجنبية المماثلة، لا في السوق الداخلية ولا في الاسواق الخارجية. وبدل ان تكون الحقبة التي تلت حرب السنتين (١٩٧٥-١٩٧٦) حقبة استرجاع للطاقة الإنتاجية التى اصابها الدمار، فإنها كانت حقبة تأكيد لسيرورة تحوّل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد غير منتج.

أمّا حقبة ما بعد الحرب، وخصوصا سنوات ١٩٩٣-١٩٩٨، التي شهدت تزايدا كبيرا للإنفاق العام المموّل بشكل رئيسي عن طريق الاستدانة، فبدت كما لو انه استعيض خلالها عن نقص التحويلات بالاقتراض من الخارج. وافضى ذلك إلى النتائج ذاتها التي أدّت اليها هيمنة التحويلات خلال حقبة الحرب. وهي كانت بهذا المنظار حقبة تأكيد لدور عناصر زيادة كلفة الانتاج التي ورثها لبنان من حقبة الحرب. بكلام آخر، بقيت الكلفة المرتفعة، العائق الرئيسي أمام تطوّر القدرة التنافسية للقطاعات المنتجة الوطنية وتطوّر طاقاتها خلال الحقبة المذكورة[١٩].

أما بالنسبة لسوريا، فقد اعتبر الدكتور عبد القادر سيد أحمد[٢٠] ان الاقتصاد السوري لم ينزلق إلى فخ «المرض الهولندي»، وانه أمكن له ان يتلافى تراجع الصناعة وتراجع الزراعة وارتفاع التضخّم، وهي الآثار التقليدية لـ «المرض الهولندي» المرتبطة بالتمويل الخارجي للاقتصاد. وقد تأمن له ذلك من خلال تطبيق رقابة حازمة على اسعار السلع غير القابلة للتبادل الدولي وأسعار السلع القابلة للتبادل الدولي وأسعار المدخلات input الصناعية الستراتيجية. أي ان مسار النمو الذي عرفه بقي بعيداً عن أشكال «النمو الوهمي» التي خبرتها دول بترولية أخرى.

II - تطور الاقتصادين اللبناني والسوري خلال العقود الماضية

١ - سوريا، كاقتصاد انتقالي

أ - تطور الاقتصاد السوري وواقعه الحالي

أُطلق تعبير الاقتصاد الانتقالي على الإقتصادات التي كانت تعتمد نظام الاقتصاد المدولن والتخطيط المركزي، وبات عليها ان تدخل، أو انها دخلت في مرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق، من خلال الإصلاحات البنيوية التي اعتمدتها. والدول المعنية بهذا التعبير هي دول أوروبا الشرقية بشكل أساسي. ويصنّف الاقتصاد السوري بدوره كاقتصاد انتقالي.

وتنطبق على الاقتصاد السوري صفة الاقتصاد المدولن. لكن الحديث عن اقتصاد مخطّط أمر غير دقيق. أوّلاً، لان الخطط التي اعتمدتها سوريا منذ الستينات لم تكن تملك صفة الإلزام، وثانياً، لانها توقفت عن اعتماد خطط رسمية منذ العام ١٩٨٥، بحيث بقيت الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٦-١٩٩٠) مجّرد مشروع خطة.

تنظيم الاقتصاد

أمّا دولنة الاقتصاد السوري، بمعنى تملّك الدولة لأجزاء أساسية من القطاعات الانتاجية، وتوجيه النشاط الاقتصادي العام من قبلها، فقد بدأت مع تجربة الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨. وفي حين لم يكن ثمة قطاع عام في سوريا عام ١٩٥١، فان نهاية الخمسينات شهدت تأميم قطاعي الكهرباء والسكك الحديدية. وشهدت حقبة الوحدة مصادرة الدولة لثلث الاراضي الزراعية من الملاّكين الكبار وتوزيع جزء منها على الفلاحين لاحقاً[٢١]، وحصول تأميمات في القطاعين المصرفي والصناعي، نقلا عن التجربة المصرية.

لكن القطيعة الفعلية مع نظام تسود فيه المبادرة الخاصة انتظرت حتى عام ١٩٦٤ لكي تستفد. وهو العام الذي شهد تأميم مؤسسات صناعية تبلغ حصتها ثلثي الانتاج وثلاثة أرباع الاستثمار الصناعي. وكان عام ١٩٦٣ قد شهد تأميم المصارف الخاصة التي دمجت في مؤسسة مصرفية واحدة هي المصرف التجاري السوري. وكان سبق ذلك تأميم التجارة الخارجية وإرساء نظام رقابة على القطع.

ويمكن اعتبار انه مع بداية عام ١٩٦٥ باتت الدولة تتحكم بمحركات النشاط الاقتصادي من خلال:

١) الدور الرئيسي للقطاع الإنتاجي المؤمم في الإنتاج والإستثمار؛

٢) احتكار القطاع العام لغالبية تجارة الاستيراد والتصدير. فاستيراد السلع الأساسية بات من اختصاص مؤسسات تجارية حكومية. كما ان تصدير السلع (البترول والفوسفات ابتداء من عام ١٩٦٨) والحاصلات الأساسية (حبوب وقطن) باتت تتولاه مكاتب حكومية؛

٣) التسعير، الذي تتولاه وزارة التموين. وقد اعتمدت سوريا نظاما كاملا من الرقابة على الأسعار يغطي غالبية السلع الاستهلاكية والخدمات وكل المدخلات الاساسية المستعملة من قبل القطاعين العام والخاص، والسلع المنتجة من القطاعين العام والخاص؛

٤) الرقابة على القطع، من خلال مكتب القطع الذي يتناول نشاطه كلّ الصفقات على الخدمات والرساميل؛

٥) إعتماد سياسة تجارية تقوم على تقييد الإستيراد والتصدير. وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة تقوم بمنح إجازات الإستيراد. كما اعتمدت سوريا رسوماً جمركية مرتفعة، وقيودا اخرى من غير فئة الرسوم تتناول طرائق الدفع لتقييد الإستيراد. كذلك وُضعت قيوداً على تصدير السلع الزراعية، كالرسوم علي صادرات القطن والزيوت النباتية وغير ذلك.

الستينات

إلا ان حقبة الستينات التي اعقبت التأميمات كانت حقبة ركود اقتصادي. وذلك بسبب انخفاض الفوائض التي حققتها المؤسسات الصناعية العامة التي كانت تتولى انتاج اكثر من ثلثي الانتاج الصناعي، ولضعف نمو القطاع الزراعي(١٪ بالاسعار الثابتة خلال ١٩٦٦-١٩٧٠). فقد تم تركيز استثمارات القطاع العام خلال الحقبة المذكورة على مشروعين كبيرين:

١) إنشاء سد الفرات لانتاج الطاقة والري، وهو الذي استقطب ثلاثة ارباع الاستثمار العام في الزراعة في حينه؛
٢) إنتاج البترول، الذي استنفد حتى عام ١٩٦٨ نصف الاستثمار الصناعي لتحقيقه. علماً ان الحقبة ذاتها شهدت هروبا للرساميل الخاصة إلى الخارج وظروفا مناخية غير مؤاتية وتضاؤلاً لحجم الإستيراد وانخفاضاً لمستوى الاستثمار بوجه عام. أما التدفقات المالية الخارجية، فلم يكن متاحا لسوريا منها في حينه غير عائدات ترانزيت النفط العراقي[٢٢].

السبعينات

وقد جرى عام ١٩٧١، الأخذ بمجموعة إجراءات لمواجهة حالة الركود الاقتصادي. واعتبرت هذه الاجراءات اول تجربة «إنفتاح» للاقتصاد السوري. وكان الهدف منها فتح مجال أكبر أمام القطاع الخاص للمشاركة في حركتي الإستيراد والإستثمار. وقد صدر عفو عن الرساميل التي هربت سابقا، وأجيز استيراد سلع من قبل القطاع الخاص كانت ممنوعة، وجرى تخفيض سعر صرف العملة السورية لتشجيع التصدير.

إلا ان التغيير الأهم الذي سوف يتأثّر به الاقتصاد السوري خلال السبعينات، هو زيادة اسعار النفط عام ١٩٧٣. وسوف يتيح ذلك رفع حجم التدفقات المالية الخارجية من مساعدات حكومية (٥٥٠ مليون دولار سنوياً، أقرّها مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤) وتحويلات من العاملين في الخارج (٧٥٠ مليون دولار سنوياً في اواخر السبعينات) وعائدات ترانزيت (للنفط العراقي)، أضيفت إليها عائدات تصدير النفط السوري(٥٨٪ من الصادرات عام ١٩٧٧). وقد عبر تطور حجم الانفاق العام خلال الحقبة عن هذا التغيير. وقد ارتفعت ارقام الموازنة بالاسعار الثابتة تسع مرات بين عامي ١٩٧٠ و.١٩٧٨ وارتفعت الاستثمارات الانمائية المبرمجة من ٣,٩ مليار ل.س. في خطة (١٩٦٦-١٩٧٠) إلى ٥٠,٥ مليار ل. س. في خطة (١٩٧٦- ١٩٨٠). ايضا كانت حقبة السبعينات في الوقت عينه حقبة نمو كبير للاستهلاك والاستيراد. وقد زادت الواردات خلاله من ١,٣ مليار ل. س. عام ١٩٧٠ إلى ١٦,٢ مليار ل. س. عام ١٩٨٠.

وبنهاية العقد، كانت قد تحققت تغييرات كبيرة في مجالات عدة. فقد حصلت الصناعة على حصة الاسد من الاستثمار في النصف الثاني من السبعينات. أما حصتها في التكوين الراسمالي الثابت فقد بلغت ٤٥٪ منه خلال فترة ١٩٧٢ - ١٩٧٨. وبلغ اسهام الدولة في الاستثمار الصناعي ٨٠٪ منه. وقد نما القطاع الصناعي بمعدل ١٠٪ سنويا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨١، تبعاً لأرقام البنك الدولي. فقد الحق بالخطة الثالثة

برنامج كبير لانتاج المدخلات الصناعية. وتم شراء مصانع عديدة على طريقة «مفتاح باليد» منها ١٠ مصانع ترابة و٣ مصانع أسمدة ومصفاة بترول و٤ مصانع سكّر ومصنع ورق ومعمل لإنتاج الطاقة ومصانع الومنيوم وكابلات ومواد بناء وزجاج ، والعديد من معامل النسيج والصناعات الغذائية[٢٣]. وجرى تنفيذ هذه المشاريع خلال الخطتين الرابعة والخامسة. وقد هدفت الاستثمارات المحققة إلى:

١) دمج واستخدام الموارد المحلية، بخلق صناعة اسمدة تستخدم الفوسفات والبترول، وبتطوير صناعة النسيج والصناعات الغذائية التي تستخدم موارد الزراعة؛

٢) خلق صناعة تعدين؛

٣) تأمين حاجات الطلب المحلي وبدائل عن الاستيراد (مواد بناء، سلع استهلاكية معمرة، أدوية). وفي عام ١٩٨٣، أتت الصناعة الكيماوية (اسمدة وترابة بناء) في المرتبة الأولى من حيث حصتها في الإنتاج الصناعي (٣٧٪) وتبعتها صناعة النسيج (٢٥٪) ثم الصناعات الغذائية (٢١٪). وقد أسهم القطاع الخاص في خلق مصانع صغيرة لتجميع الأدوات الكهربائية والميكانيكية. وفي بداية الثمانينات كان قد امكن الاستغناء عن الاستيراد في مجال مواد البناء ومجال السلع الميكانيكية والكهربائية[٢٤]. وقد اعتبر البعض في معرض تقويمهم للسياسة الصناعية التي طبقت حينذاك، انها لم تكن سياسة صناعة ثقيلة، كما لم تكن سياسة تصنيع بديل للاستيراد، وانها استندت إلى «فرص» أو خيارات بالصدفة اكثر مما عبرت عن ستراتيجية فعلية[٢٥].

أما الزراعة، فلم تتجاوز حصتها نسبة ١٠٪ من الإنفاق المبرمج في الخطتين الثالثة والرابعة. ومثلت هذه الحصة مبلغاً يساوي ١/٧ من الذي حصلت عليه الصناعة خلال فترة ١٩٧٤-١٩٨٠. وقد عزا المراقبون بطء نمو القطاع الزراعي، أوّلاً إلى تأخر انجاز مشاريع الاستصلاح، وثانياً إلى إفراط الدولة في التدخّل في نشاط هذا القطاع، عبر تحديد انواع المحاصيل، وتوفير المستلزمات، وشراء المحاصيل، الخ[٢٦].

وقد زاد اسهام القطاع الخاص في النشاط الانتاجي في ظل الوضع الجديد. وزاد الاستثمار الخاص بمعدّل ٤٠٠٪ بالاسعار الثابتة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠. وقد شكلت الواردات التي موّلها القطاع الخاص مباشرة خلال السبعينات ربع مجموع الواردات. كما اسهمت الاستثمارات العامة التي تحققت في القطاع الصناعي بتوسيع السوق الداخلية، الامر الذي أمن أسواقاً للتصريف استفاد منها القطاع الخاص السوري[٢٧]. كذلك استفاد القطاع الخاص من المجال الذي افسح له للاستثمار في القطاع السياحي

عبر المشاركة مع الدولة في مؤسسات مشتركة تمتلك فيها هذه الأخيرة حصة محدودة، وذلك بموجب القانون رقم (٥٦) لعام ١٩٧٧، والقانون رقم (٤١) لعام ١٩٧٨.

وقد استمرّ قطاع البنى التحتية باستقطاب جزء مهم من الاستثمار العام. وقد انطبع الاقتصاد السوري منذ ١٩٦٠ بطابع إعطاء الافضلية للبنى التحتية. وبين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٦، كانت شبكات الطرقات قد زادت بنسبة ٢٥٪ والسكك الحديدية بنسبة الثلث وطاقة المرافيء بنسبة ٢٠٪. ومع الشروع باستخدام سدّ الفرات ابتداء من عام ١٩٧٣، كان إنتاج الطاقة الكهربائية قد تضاعف حتى عام ١٩٧٧. لكن هذا الانتاج بقي في حينه مقصرا عن الاستجابة للحاجات المتزايدة، ولم يعد قادراً في نهاية العقد على تأمين اكثر من ٦٠٪ من هذه الحاجات[٢٨].

إلاّ انه وبمقدار ما كانت حقبة السبعينات حقبة نمو كبير للاستثمار في القطاعات الانتاجية، فانها كانت ايضا حقبة نمو للتوظيفات في قطاع البناء وتوسع لقطاعات الخدمات. وسوف تنمو بعد عام ١٩٧٣ حصة البناء والتجارة والادارة الحكومية[٢٩] بسرعة كبيرة. والبعض يعتبر ان نموّ السبعينات كان عائدا في جزء كبير منه لأداء قطاعي البناء والخدمات، الذي فاق مثيله في القطاعات المنتجة للسلع[٣٠]. وقد فاق الاستثمار في قطاع البناء مثيله في قطاع الزراعة بثلاثة اضعاف. وكان قطاع بناء المساكن هو الاكثر ديناميكية خلال الحقبة، واتى مباشرة بعد الصناعة من حيث حجم الاستثمار العام والخاص فيه. كذلك نما استهلاك القطاع العام بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٦ بنسبة ١٥٪ في السنة، مقابل نمو للاستهلاك الخاص بمعدل ١٠٪ ونمو للاستهلاك الاجمالي بمعدل ١١,٥٪ خلال الحقبة ذاتها. أي ان هذه الأخيرة شهدت توسعا اكبر من المتوقع للنشاطات التجارية والمالية والحكومية[٣١]. وقد بلغ معدل التضخم السنوي لحقبة ١٩٧٠-١٩٧٦، ١٨,٨٪ وفقاً للبنك الدولي، وارتفع إلى مستوى ٣٠٪ خلال فترة ١٩٧٩-١٩٨٢، كما سبقت الاشارة، علماً انه لم يتجاوز الـ ١,٨٪ خلال الستينات.

الثمانينات

أما عقد الثمانينات، فيعتبره المراقبون عقداً ضائعاً بالنسبة للتنمية في سوريا. وسيشهد الناتج الداخلي للفرد تراجعا بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ بمعدّل ٢٠٪. وسيلعب تراجع المداخيل المحوّلة من الخارج دوره في خلق ازمة عملات صعبة خلال العقد، كما انه سيكون العنصر المحدد لمستوى النشاط الاقتصادي خلاله. وسوف يترتب على ذلك

تراجع لمستوى الإنفاق العام وتشدد من قبل الدولة في تعاطيها مع نشاط القطاع الخاص خلال السنوات الأولى من العقد.

وابتداء من عام ١٩٨١، ستعمد الدولة للحدّ من الاستيراد ولاعتماد موازنة تقشفية. كما ان المصرف التجاري السوري سيخفف ابتداء من عام ١٩٨٢ التسهيلات الممنوحة للمستوردين بالعملات الصعبة. وابتداء من عام ١٩٨٤ ستتعمق ازمة العملات الصعبة في البلاد. الأمر الذي سيجعل المصرف التجاري السوري يتوقّف عن فتح اعتمادات للمستوردين.

أما أزمة العملات الصعبة، فانها تعود إلى:

١) توقف تصدير البترول السوري وتوقف عائداته؛

٢) انقطاع المساعدات الحكومية العربية، بسبب حرب إيران والعراق؛

٣) عدم قدرة القطاع الصناعي العام على توفير إيرادات كافية من العملات الصعبة تتيح تعويض تراجع حجم التدفقات المالية الخارجية وتتيح قطف ثمار الاستثمارات الهائلة التي توفرت لهذا القطاع منذ عام ١٩٧٣. وسيتبين ان المشاريع التي جرى ابتياعها على طريقة «مفتاح باليد» ستبقى عاجزة تماما عن تحقيق النتائج المتوخاة منها. فالى كونها ذات درجة ترسملية عالية في غالبيتها، وافتقارها لليد العاملة المحلية المؤهّلة لتشغيلها، فان مستوى نشاطها كان مرتبطا كليا بما يتاح استيراده لها من المواد الأولية والمدخلات الصناعية وقطع الغيار. ذلك ان نشاط الغالبية منها كان يقتصر على تحقيق المرحلة الاخيرة من الانتاج، الامر الذي يعني تبعية مفرطة من قبلها تجاه الخارج لاستيراد ما تحتاجه من مدخلات[٣٢]. وسيبرز عنصران رئيسيان في أداء هذه المؤسسات:

١) ضعف استخدام امكاناتها؛

٢) ضعف انتاجيتها. وسوف يؤدي نقص العملات الصعبة لاحقا لعدم التمكن من توفير العناصر التشغيلية لها، ولتوقف البعض منها عن الإنتاج بشكل كامل، وهو ما سوف يعبر عنه تراجع مؤشر الإنتاج في الصناعة التحويلية من ١٠٩ عام ١٩٨٤ إلى ٩٣ عام ١٩٨٨.

مراحل «الانفتاح الثاني»

وفي حين سيتوقف المصرف التجاري السوري عن فتح اعتمادات للمستوردين عام ١٩٨٤، فانه سيسمح للقطاع الخاص بالاحتفاظ بجزء من ايراداته بالعملات الصعبة واستخدامها لشراء مستورداته. وسيكون ذلك اول الغيث من سلسلة اجراءات لتحرير

الاقتصاد سوف تتوالى حتى عام ١٩٩١، ضمن مراحل اربعة، مشكّلة ما يسمى بتجربة «الانفتاح الثاني» في الاقتصاد السوري. وستتضمن تدابير:

١) لتوسيع نشاط القطاع الخاص؛
٢) لتحرير التجارة الخارجية؛
٣) لتصحيح سعر الصرف؛
٤) لتشجيع التصدير؛
٥) لتحرير الاسعار؛
٦) لتخفيض الدعم[٣٣].

وبمقدار ما سوف تتخلى الدولة خلال الفترة المذكورة عن نشاطات كانت تقوم بها لصالح القطاع الخاص، بمقدار ما سوف تستمر بالعمل على تطوير مصادر خارجية للعملات الصعبة، عبر تطوير انتاج البترول بالاشتراك مع شركات اجنبية اوروبية واميركية.

وستمتد أوّل مرحلة من الانفتاح حتى عام ١٩٨٧-١٩٨٨، وتتضمن:

١) السماح للقطاع الخاص باستيراد السلع التي يحتاجها لنشاطه؛
٢) اصدار القانون رقم (١٠) الذي يبيح انشاء مؤسسات مشتركة بين القطاع الخاص والقطاع العام في القطاع الزراعي، أي فتح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة على شاكلة ما تحقق في مجال السياحة خلال السبعينات؛
٣) إصدار القانون رقم (٢٤) حول التداول بالعملات الاجنبية، كاجراء زجري امام تفاقم المضاربة ضد العملة السورية وما نتج عنها من ضغوط جعلت سعر صرفها يتراجع من ١٠ ل. س. إلى ١٨ ل. س. مقابل كلّ دولار، خلال عام ١٩٨٥.

أما المرحلة الثانية من الانفتاح فستشهد تخفيض سعر الصرف الرسمي للعملة السورية من ٣,٩٥ ل. س. إلى ١١,٢ ل. س. مقابل كلّ دولار بنهاية عام ١٩٨٧، وتخفيض عدد اسعار الصرف المعمول بها من ٨ إلى ٤ تراوحت بين حد ادنى هو ١١,٢٥ ل.س. كسعر صرف رسمي و٤٢ ل. س.، هو سعر صرف "الدول المجاورة"، وهو الذي سوف تعتمده وزارة التموين في معاملاتها. وبوازاة تخفيض سعر الصرف للعملة السورية والذي حصل تدريجيا أخذا بالاعتبار لآثاره التضخمية، جرى تحرير التجارة الخارجية، أي ازالة احتكار القطاع العام لاستيراد العديد من السلع والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد لصالح بعض المؤسسات العامة. كما ألغي احتكار الدولة لشراء المحاصيل، في حين ابقت هذه الاخيرة على احتكارها لتجارة السلع المسماة ستراتيجية(قطن وقمح خصوصاً).

أما الحقبة الثالثة من الانفتاح فتضمنت اجراءات لتحرير الاستثمار وتشجيعه. وبعد ان كانت الحكومة قد وسعت لائحة الصناعات التي يحق للقطاع الخاص الاستثمار فيها عام ١٩٨٦، عادت عام ١٩٨٨ وحددت ٣٠ صناعة ينبغي ان تبقى احتكارا للقطاع العام، معتبرة اياها ستراتيجية، ينبغي حمايتها من المنافسة. كما فتحت المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في كلّ الصناعات الباقية. وترافق ذلك مع:

١) الأخذ بمبدأ «التعددية الاقتصادية» الذي حلّ محل مبدأ «الدور المسيطر للقطاع العام»، للتعريف بالستراتيجية الحكومية الجديدة؛

٢) إعتماد مبدأ تشجيع الصادرات. واعتمدت أيضاً خطوات في مجال تحرير الأسعار، بحيث تعكس على نحو أفضل أكلاف الانتاج، وتتغيّر تبعاً لتغير هذه الأخيرة. وقد بات واضحاً منذ أواسط الثمانينات ان الأسعار الإدارية التي تعتمدها الدولة للسلع الزراعية على وجه الخصوص، لم تعد تغطي أكلاف الانتاج. وسيتناول التغيير أسعار الكهرباء والماء والتلفون وأسعار السلع الصناعية والزراعية. كما ستخفض كميات السلع التي تشملها إجراءات دعم الاستهلاك المطبقة.

أما الحقبة الرابعة، فستبدأ بعد ثلاثة أعوام، مع إصدار قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١. وسيدخل هذا الأخير تغييرا نوعيا على اوضاع الاستثمار في سوريا، من خلال فتحه المجال امام الاستثمارات الخاصة للمشاركة في المشاريع الخاصة والمشتركة في كلّ ميادين الاقتصاد السوري. وسيسبق إصدار هذا القانون، اقرار قانون يخفض ضريبة الدخل على الشريحة العليا منه، من ٩٢٪ إلى ٦٠٪. كما سيترافق اصداره مع إقرار قانون آخر يخفض الضريبة على أرباح الشركات.

حقبة ١٩٨٨-١٩٩١

وسوف تشهد نهاية العقد، وبالتحديد حقبة ١٩٨٨-١٩٩١، تحسنا كبيرا في الوضع الاقتصادي عبر عنه الفائض الذي سجله ميزان المدفوعات خلالها. ويمكن ارجاع هذا التحسن إلى:

١) الشروع بتصدير الانتاج الجديد من البترول ابتداء من عام ١٩٨٨ الذي سيوفر للدولة مداخيل مهمة، علما ان سوريا كانت قد تحولت إلى بلد مستورد للنفط ابتداء من عام ١٩٨٣؛

٢) تزايد صادرات القطاع الخاص الذي سيستفيد من فتح اسواق الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بشكل عام امام منتجاته، والذي عززته اتفاقية المدفوعات التي وقعت بين سوريا والاتحاد السوفياتي. وبين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٩٢، سترتفع حصة

القطاع الخاص من الصادرات السورية غير البترولية من الربع إلى الثلثين. كما سوف يتجاوز حجم الرساميل الخاصة المستثمرة عام ١٩٩٠ حجم الرساميل العامة، وذلك للمرة الاولى منذ عام ١٩٦٣. وبنهاية عام ١٩٩٠ ستكون حصة القطاع الخاص في مختلف النشاطات قد باتت، تبعا لغرفة تجارة دمشق، على النحو التالي: ٩٨٪ في الزراعة، ٧٢٪ في النقل،٦٢٪ في التجارة، ٥٩٪ في القطاع المالي، ٥٠٪ في البناء، ٣٧٪ في الصناعات التحويلية. أما حصته في القوى العاملة فستبلغ ٧٥٪ من المجموع عام ١٩٩١[٣٤]. وبالتالي فانه يمكن اعتبار ان تجربة الانفتاح الثاني بمراحلها الاربعة قد أدت لتخفيض وجود الدولة في الاقتصاد، ان في الانتاج أو في التجارة الخارجية لصالح القطاع الخاص، كما ادت لتخفيض درجة تدخلها فيه. كذلك تبين ان هذه الإجراءات التي بدأ الأخذ بها حين كانت الظروف صعبة، قد تم دفعها إلى الأمام لا النكوص عنها حين تحسنت الأوضاع.

وقد اتيح للدولة من جهة أخرى، ان تستمر على امتداد الفترة كلها بمتابعة الجهد المبذول لتطوير البنى التحتية. الأمر الذي أتاح زيادة شبكة الطرقات بنسبة الثلثين خلال فترة ١٩٧٩-١٩٨٦، وزيادة السكك الحديدية بنسبة السبع خلال الفترة ذاتها[٣٥].

بداية حقبة التسعينات

أما حقبة التسعينات فسوف تشهد بدايتها تطورا سلبيا لجهة تراجع دور احد مصادر التدفقات المالية الخارجية. فقد اقفلت اسواق اوروبا الشرقية امام الصادرات السورية ابتداء من عام ١٩٩٢. وقد بلغت حصتها خلال السنة المذكورة ٦٪ من مجموع الصادرات السورية. في حين انها كانت تستوعب ٤٢٪ منها عام ١٩٩٠، بقيمة ٢,٢ مليار دولار[٣٦].

وسوف يأتي إصدار الحكومة لقانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، الذي يفتح القطاعات الاقتصاديّة كافّة أمام الاستثمار الخاص كخطوة مكمّلة لعمليّة توسيع نطاق نشاط القطاع الخاص التي شرعت بها الحكومة منذ منتصف الثمانينات. وقد جاء إصدار هذا القانون قبل حرب الخليج، وفي ظلّ عدم القدرة على التنبّؤ بنتائجها[٣٧].

إلاّ أنّه سيترتّب على حرب الخليج الثانية نتائج إيجابيّة بالنسبة للاقتصاد السوري، لجهة عودة المساعدات الرسميّة العربيّة كمصدر تمويل للاقتصاد. وسينتج عن هذه التطورات الثلاث، أي ارتفاع حجم صادرات البترول وعائداته، وزيادة الاستثمار من قبل القطاع الخاص، وزيادة المساعدات الرسميّة العربيّة، نموّ قوي للاقتصاد السوري خلال النصف الاول من التسعينات.

مصادر التمويل للاقتصاد خلال النصف الأول من التسعينات

وقد بيّنت السنوات الأولى من التسعينات الدور المحوري للبترول وصادراته كمصدر رئيسي للعملات الصعبة، وكعنصر تحقيق لتوازن ميزان المدفوعات السوري. وقد أمّن هذا القطاع ٦٠٪ من الصادرات عام ١٩٩٦، ووفر ١,٥ مليار دولار في العام ذاته. علما ان هذا الوضع غير مرشّح للاستمرار اكثر من فترة عشر سنوات، في حال عدم العثور على آبار جديدة.

وجاءت المساعدات العربية ابتداء من عام ١٩٩٢ لتكمل دور المداخيل النفطية. وقد حصلت سوريا بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧ على ٤ مليارات دولار كمساعدات تنمية أمنتها صناديق التنمية العربية المختلفة. وقد أنفقت هذه المساعدات لتحقيق مشاريع تطوير للبنى التحتيّة على وجه الخصوص[٣٨].

وقد انضافت إلى هذين المصدرين من التدفّقات الماليّة الخارجيّة مداخيل قطاع السياحة التي بلغت وفقًا لصندوق النقد الدولي ١ مليار دولار عام ١٩٩٥. أما المصدر الرابع للتدفقات المالية الخارجية فمثّلته تحويلات العاملين في الخارج، أي في الخليج تقليديا، وفي لبنان لاحقًا. وقد قدّرها البنك الدولي ب ٦٠٠ مليون دولار لعام ١٩٩٣. وقدرتها الإحصاءات الرسميّة بـ ٦٢٩ مليون دولار لعام ١٩٩٤. أمّا الصادرات من السلع والخدمات فأمّنت أقل من ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦.

تطور القطاعات المختلفة

وقد أتاحت مصادر التمويل المختلفة هذه تمويل نشاطات القطاعين العام والخاص، وتطوير البنى التحتيّة. وقد تحقّق في ميدان البنى التحتية، رفع مستوى إنتاج الطاقة من٢ ألف ميغاواط عام ١٩٩١ إلى ٦ آلاف ميغاواط عام ١٩٩٩، وزيادة عدد خطوط الهاتف من ٥٠٠ ألف خط عام ١٩٩١ إلى ١,٦ مليون خطّ عام ١٩٩٨، وزيادة شبكة الطرقات من ٣١ ألف كلم عام ١٩٨٨ إلى ٤٢ ألف عام ١٩٩٨[٣٩].

وزادت حصّة القطاع الخاص في مجالات الخدمات أيضًا. ففي مجال الخدمات الطبية على سبيل المثال، بلغت حصّة القطاع الخاص ١/٣ عدد الأسرة عام ١٩٩٥[٤٠].

وقد ارتفع الاستثمار والإنتاج في القطاع الزراعي:

١) بسبب زيادة المساحات المرويّة بنسبة ٥٨٪ بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥، وهي الّتي تحقّقت إلى حدّ كبير، بفضل إنشاءات الري التي أقيمت في مختلف المناطق؛

٢) بسبب ارتفاع الإنتاج ضمن إطار المؤسّسات الزراعيّة الجديدة (القانون رقم ١٠ لعام ١٩٨٦والرقم ١٠ لعام ١٩٩١) التي تنتمي إلى القطاع المختلط وتشارك فيها الدولة بالأرض التي تقدّمها، وبما يوازي ٢٥٪ من قيمة رأسمالها؛

٣) بسبب الأسعار التشجيعيّة التي وفّرت للمزارعين، وكنتيجة لتخلي الدولة عن التسعير في قطاعات الخضار والفواكه والمواشي لصالح القطاع الخاص. وإذا أخذنا بالاعتبار إنتاج القطاع الخاص وإنتاج القطاع الخاص التعاوني، فان حصّة القطاع الخاص باتت تمثل نسبة ٩٨٪ من الوحدات الانتاجية في القطاع الزراعي، كما سبقت الاشارة[٤١].

القطاع الصناعي

أمّا الصناعة فقد باتت في منتصف التسعينات موزّعة بين خمسة أنشطة رئيسيّة. وقد جاء قطاع الغزل والنسيج والحلج والجلود في المرتبة الأولى من حيث إسهامه في القيمة المضافة للقطاع، عام ١٩٩٤. وهو يعتبر الأهمّ بين الأنشطة الصناعيّة من حيث عدد وحداته والعاملين فيه. كما يعتبر الأهمّ بين القطاعات النسيجيّة في دول الاسكوا، ويمثّل ٤٥٪ من القيمة المضافة للصناعة النسيجيّة في المنطقة كلها. ويأتي بعده قطاع الصناعات الغذائيّة والمشروبات والتبغ. ويؤمن هو الآخر ثلث القيمة المضافة للصناعات الغذائيّة في منطقة الاسكوا. ثمّ يأتي قطاع الصناعات الكيماويّة (أسمدة ومنظفات وأدوية وبلاستيك...) وتكرير النفط في المرتبة الثالثة، ويمثّل ٢١٪ من القيمة المضافة في الصناعات التحويليّة. ويأتي قطاع الصناعات المعدنيّة المصنّعة (محرّكات كهربائيّة، برادات، تلفزيونات، ...) في المرتبة الرابعة من حيث حصته في القيمة المضافة. ويتبعه أخيرًا قطاع المنتجات غير المعدنيّة (إسمنت، زجاج، خزف جص...).

القطاع الصناعي الخاص

وقد ارتفعت استثمارات القطاع الخاص في الصناعة بمعدّل ٣ مرّات بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٥. وارتفع عدد المنشآت الصناعيّة الخاصّة من ٣١ ألف وحدة إلى ٣٦ ألف وحدة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥. وبات العاملون في القطاع الصناعي الخاص يشكّلون ٣/٤ اليد العاملة الصناعيّة البالغين ١,١ مليون شخص يعملون في القطاع الخاص والمشترك ويؤمّنون ٧٢٪ من الناتج الصناعي[٤٢].

وقد بات إسهام القطاع الخاص في القيمة المضافة للقطاع الصناعي موزّعًا على النحو التالي: ٦٥٪ منها في قطاع الغزل والنسيج والحلج والجلود، و٧٤٪ منها في

الصناعات المعدنيّة المصنّعة أو الهندسيّة، و٦١٪ منها في قطاع المنتجات غير المعدنيّة، و٣٥٪ منها في الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ و١٦٪ منها في الصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتكرير النفط. وقد استأثرت الصناعات النسيجية بـ ٤٦٪ من المنشآت التي أضيفت خلال الحقبة، وتلتها من حيث الأهمية، الصناعات الهندسية ثم الكيميائية ثم الغذائية. هذا علمًا أن هذه المنشآت كانت صغيرة وذات مستوى تكنولوجي منخفض، حيث تراوح وسطي عدد العاملين بالمنشأة بين ٣ و٥ عمّال[٤٢].

القطاع الصناعي الحكومي

أما بالنسبة للقطاع الصناعي الحكومي، فان الدولة لم تنفكّ تعلن تمسّكها به، ولو أن حقبة ١٩٩٠- ١٩٩٥ شهدت تراجع حصّة الصناعات التحويليّة في الاستثمار الحكومي بسبب إعطاء الأولويّة لتمويل نشاطات أخرى. وقد تابعت الحكومة انشاء المشاريع الصناعية المموّلة بقروض عربية وأجنبية. ومن بين هذه المشاريع، الشروع عام ١٩٩٧ ببناء أكبر مصنع نسيج في الشرق الأوسط عهد بتنفيذه للصين. كما ان الحكومة أظهرت إرادة تنظيمه بطرق جديدة بغية تفعيل دوره. وتجسد ذلك بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٠ لعام ١٩٩٤ الذي نصّ على إعطاء مزايا وتسهيلات وصلاحيّات أوسع لإدارات القطاع العام، واضفاء الطابع التجاري على تعاملها مع الغير. علمًا أن التعليمات التنظيميّة العائدة له لم تعمّم رغم مرور سنوات عدّة على صدوره. وقد جاءت حصّة القطاع العام في القيمة المضافة لمختلف النشاطات الصناعية عام ١٩٩٤، على النحو التالي: ٨٢٪ منها في الصناعات المعدنيّة الأساسيّة و٨١٪ منها في الصناعة الكيماويّة ومنتجاتها وتكرير البترول و٧٧٪ منها في المواد الغذائيّة والمشروبات والتبغ و٥١٪ منها في الغزل والنسيج والحلج والجلود. كما بلغت حصّة القطاع العام ٥٦٪ من مجموع القيمة المضافة في الصناعات التحويلية.

وتظهر هذه الأرقام ان القطاع العام يحتفظ بالغلبة ليس فقط في قطاعي التعدين والكيماويات وهي صناعات «ثقيلة»، بل انه موجود بقوة في قطاعي انتاج السلع الغذائية والنسيج. في حين أن القطاع الخاص موجود بقوّة في الصناعات الهندسية والمنتجات غير المعدنية، وبدرجة أقل في قطاعي النسيج والصناعات الغذائية.

ضعف القدرة التصديرية لقطاع الصناعات التحويلية

إلا أن نمو القطاع الصناعي خلال النصف الاول من التسعينات لم يكن بالمستوى الذي يتيح زيادة حصّته في الناتج وفي الصادرات السوريين. فمن جهة، تراجعت حصّة

قطاع الصناعة والتعدين (صناعات استخراجيّة + تحويليّة + كهرباء وماء) من ٣٠٪ من الناتج عام ١٩٩٠ إلى ٢٨٪ منه عام ١٩٩٥، وتراجع إسهام القيمة المضافة لهذه الصناعات في الناتج خلال الحقبة ذاتها. ومن جهة أخرى، زاد معدل انكشاف الاقتصاد السوري في الفترة ذاتها، بسبب الزيادة الكبيرة للواردات خلال الحقبة، وبسبب ضعف نمو صادرات الصناعات التحويليّة، التي انخفضت نسبتها إلى مجموع الصادرات من ٦٣٪ عام ١٩٨٩ إلى ٢٩٪ عام ١٩٩٥.

ويشكّل صغر حجم السوق الداخلية السورية ومحدودية قدرتها على الاستيعاب عائقًا أمام نمو القطاع الصناعي السوري. إلا أن العائق الأكبر أمام هذا النمو يتمثل بعدم قدرة المنتجات السورية على المنافسة في الأسواق الخارجية، وبعدم قدرة هذا القطاع على التصدير.

وتأتي الكلفة المرتفعة للمنتجات السورية في رأس لائحة الأسباب التي تفسر ضعف مقدرة القطاع الصناعي على التصدير. ويعود ارتفاع الكلفة هذا إلى:

١) انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الانتاجية القائمة لأسباب عدّة من بينها، التبعيّة للخارج لتوفير مستلزمات الإنتاج. ومعظم المؤسّسات في القطاع العام وفي القطاع الخاصّ تعمل دون طاقتها. وعام ١٩٩٥، كانت هذه النسبة في القطاع الصناعي العام تتراوح بين حد أدنى يساوي ٨٪ في صناعة الورق وحد أقصى يساوي ٧١٪ في الغزول القطنية، في حين كان متوسّط التشغيل في ١٤ فرع صناعي آخر يساوي ٤١٪. ولا تقتصر هذه الظاهرة على مؤسسات القطاع العام بل تعاني مؤسسات القطاع الخاص من المشكلة ذاتها، وتتراوح نسبة التشغيل فيها بين ٢٥٪ و٥٠٪[٤٤]؛

٢) إرتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج؛

٣) إرتفاع الكلفة الذي يرتبه التضخم الإداري والعمالة الزائدة وضعف إنتاجية العمل في القطاع الصناعي العام، الخ. وتجعل هذه العوامل مجتمعة الإنتاج الصناعي السوري غير قادر على المنافسة بالسعر في الأسواق الخارجية. كما أن مستوى تأهيل القوى العاملة في الصناعة والمستوى التكنولوجي للصناعات السورية يجعلانها غير قادرة على المنافسة بالنوعيّة.

الصادرات النسيجية

وقد أتت المنسوجات في رأس قائمة الصادرات الصناعيّة السوريّة عام ١٩٩٠ مشكلة نسبة ٣٥٪ منها. وبالنظر لكون هذا القطاع الأهمّ بين الأنشطة الصناعيّة من حيث حجم الرساميل المستثمرة وعدد العاملين فيه وإمكانيّات التطوير والتصدير التي

يوفّرها، اضافة لكون سوريا تظهر في موقع مسيطر بهذه الصناعة في منطقة الأسكوا من حيث حصّتها في مجموع القيمة المضافة للمنطقة، فقد اعتبره تقرير اليونيدو القطاع الأكثر قابليّة للتطوير والحلول محلّ النفط كسلعة رئيسيّة للتصدير بعد نضوب هذا الأخير[٤٥]. والحكم نفسه يتكرّر لدى مراقبين آخرين، إذ يعتبر الدكتور عبد القادر سيد أحمد أن الستراتيجية الصناعية السورية يجب أن تركز على هذا الأمر[٤٦].

ويظهر العرض السابق أن حقبة النصف الأوّل من التسعينات كانت حقبة نمو قوي نسبيًا للاقتصاد السوري، عبر عنه معدل النمو الذي سجله الناتج خلالها، والذي بلغ ٧٪ سنويا. لكنه يظهر أيضًا نموا محدودا لقطاع الصناعات التحويلية خلال الحقبة ذاتها، وذلك بسبب ضيق السوق المحلية من جهة، ولضعف القدرة على التصدير، من جهة ثانية.

النمو خلال النصف الثاني من التسعينات

لكن النصف الثاني من التسعينات سيشهد تراجعًا لمعدل النمو الاقتصادي في سوريا. وهناك توافق على اعتبار هذه الحقبة، حقبة "ركود وانكماش". وقد أشارت بعض التقديرات إلى تراجع معدل النمو في سوريا من ٦,٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢,٢٪ عام ١٩٩٦ و ٠,٥٪ عام ١٩٩٧ و- ١,٥٪ عام ١٩٩٨[٤٧]. في حين أظهرت أرقام المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٨ أن معدل نمو الناتج المحلي بلغ عام ١٩٩٧، ١,٨٪ بالأسعار الثابتة. وعزي هذا التراجع إلى:

١) انخفاض مستوى الاستثمارات؛

٢) انخفاض إنتاج القطاعين العام والخاص؛

٣) إنخفاض الصادرات.

الاستثمار والانتاج

وقد نمت الاستثمارات بأقلّ ممّا كان متوقعًا خلال الحقبة المذكورة. وحتى عام ١٩٩٩ بلغت التكلفة التقديريّة

لـ ١٦١٣ مشروع استثماري جرى ترخيصها على أساس قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١، ٨,٥ مليار دولار، توفّر ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة. وبلغت حصّة المشاريع الصناعية منها ٨٥٪، وحصّة قطاع النقل ١٢٪ وحصّة الزراعة ٣٪ [٤٨]، لكن الاستثمارات الفعلية لم تتجاوز الـ ٣ مليارات دولار[٤٩].

أمّا الإنتاج فقد تراجع أوّلاً بسبب تراجع الإنتاج الزراعي. ذلك أن مستوى هذا الأخير مرتبط بالتقلبات المناخية. وقد شهدت سوريا حقبة جفاف لأكثر من سنة. وثانيًا بسبب تراجع الإنتاج الصناعي.كذلك شهد قطاع البناء توقفا لنموه منذ عام ١٩٩٥.

أزمة الصادرات

أمّا الصادرات فقد تراجعت بدرجة كبيرة خلال الحقبة المذكورة. وقد أشارت الصحف السوريّة إلى أنّ الصادرات قد تراجعت في مطلع عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٠٪ عمّا كانت عليه في الفترة نفسها من العام السابق، بعدما كانت تراجعت بنسبة ٢٩٪ عن العام الذي سبقه[٥٠]. كذلك شهدت الحقبة ذاتها أزمة تصريف للإنتاج السوري. وفي نهاية الفصل الاول من العام ٢٠٠٠، بلغت قيمة منتجات الغزول والنسيج غير القابلة للتصريف ١٢ مليار ل.س، وقيمة المنتجات الغذائية المكدسة ٨٠٠ مليون ل.س[٥١].

وقد أثار ممثّلو القطاع الخاص السوري مسألة ضعف قدرة السلع السوريّة على منافسة السلع العربية المنشأ في أسواق التصدير، أو في السوق المحليّة[٥٢]. وانحو باللائمة على الأعباء والتكاليف التي يتحملها الانتاج السوري. كما اعتبروا أن رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وإعادة بنائه على أسس أكثر تنافسية يمثلان التحدّي الأهم الذي يواجهه هذا الأخير. أما تباطؤ النمو بوجه عام خلال النصف الثاني من التسعينات فقد عزاه المراقبون إلى سببين رئيسيين:

١) عدم كفاية المناخ الاستثماري القائم، الأمر الّذي جعل القطاع الخاص يحجم نسبيا عن الاستثمار؛

٢) عدم إصلاح القطاع العام[٥٣]. وبدا أن ثمّة قناعة لدى الجميع بان مهمّة الحكومة تكمن في اعتماد اجراءات على هذين المستويين، تتخذ على وجه الخصوص شكل تعديل وتجديد القوانين والأنظمة القائمة المحددة للنشاط الاقتصادي.

اجراءات الاصلاح المقترحة

ومع مجيء الحكومة السورية الجديدة في أوائل نيسان ٢٠٠٠ كان ثمّة ورشة تعديلات على القوانين والأنظمة القائمة المتعلقة بالاستثمار والتجارة الخارجية والقطع والضرائب والقطاع المالي ونشاط القطاع العام والتسعير، قد باتت قائمة. وهي تتناول: تعديل قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ٩١ باتّجاه منح إعفاءات وتسهيلات إضافية للمشروعات التي تقام في الأرياف، وإحداث هيئة عليا للاستثمار لدراسة ومتابعة المشروعات الاستثمارية، تعديل الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة باتجاه

خفضها، إلغاء الضرائب والرسوم على الصادرات كالتفاح والحمضيات، علمًا أنّه كان قد صدر في تموز ١٩٩٩ قانون أعفيت بموجبه صادرات القطن والغزول من رسم التصدير والإنتاج، توحيد أسعار صرف العملات الأجنبية، إلغاء قانون القطع رقم ٢٤ لعام ١٩٨٦، إحداث سوق للأوراق الماليّة، إعادة النظر بقانون ضريبة الدخل لجهة خفضها على نحو إضافي، إصدار التعليمات التنظيميّة للمرسوم رقم ٢٠ الصادر عام ١٩٩٤، إعادة تحديد الشرائح المستفيدة من الدعم للسلع الاستهلاكية، تعديل قانون التموين والتسعير رقم ١٢٣ لعام ١٩٦٠، تعديل قانون الغشّ والتدليس رقم ١٥٨ لعام ١٩٦٠، تعديل قانون التجارة السوري لعام ١٩٤٩، حصر التسعير بجهة واحدة، اعتماد آليّة تتيح إدخال مرونة أكبر على حركة الأسعار، تطوير جهاز الرقابة التموينية[٥٤].

وقد صدرت بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠٠٠ ثلاثة مراسيم اشتراعية، اهمها المرسوم الاشتراعي رقم ٦، الذي حل محل القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٨٦، وجعل حيازة العملات الاجنبية امرا لا يعاقب عليه القانون، بعد ان كانت حيازتها غير قانونية[٥٥].

ب - التجربة السورية بالنظر لمفهوم الاقتصاد الانتقالي ولتجربة أوروبا الشرقية في هذا المجال:

يتضمّن العرض السابق مجموعة من الوقائع تسمح بتعريف وتصنيف التجربة السوريّة في الانفتاح أو التحرير الاقتصادي، بالاستناد إلى مفهوم الاقتصاد الانتقالي وإلى تجارب دول أوروبا الشرقية في هذا المجال.

وقد تميّزت تجربة الانتقال من الاقتصاد المدولن والمخطط إلى اقتصاد السوق في دول أوروبا الشرقيّة إبتداءً من عام ١٩٨٩ بخصائص أسهمت في تحديدها عناصر الواقع الدولي في حينه والتصوّر الّذي أخذت به نخب هذه الدول لمسألة الانتقال. وقد تميّزت حقبة الثمانينات بهيمنة صيغة متطرّفة من الليبراليّة في حقلي النظرية والسياسة الاقتصاديتين، وتأثر مؤسّسات بروتون وودز، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهذا الأمر، وانعكاس ذلك في سياسات التثبيت الاقتصادي وسياسات التصحيح الهيكلي التي وضعتها هاتان المؤسستان برسم التطبيق في الدول المحتاجة، ومنها دول أوروبا الشرقية. ويمكن اختصار المقاربة الليبراليّة لموضوع الانتقال إلى اقتصاد السوق هذه بنقطتين:

١) التعويل بالكامل على قوى السوق في النشاط الاقتصادي، وفي إعادة هيكلة هذه الاقتصادات ورفض أي دور تدخلي للدولة في هذا المجال؛

٢) اعتماد مبدأ حريّة التبادل في علاقات هذه الدول مع بقيّة العالم، وتحرير علاقاتها مع الخارج من أية عوائق كانت قائمة.

أما مقاربة الانتلجنتسيا في دول أوروبا الشرقة لموضوع الانتقال إلى اقتصاد السوق فقد تأثرت هي الأخرى بهذا الجو، وتميزت بخاصيتين أساسيتين:

١) الانطلاق من موقف مسبق يقوم على رفض الأرث السابق بكامله؛

٢) إعتماد تصوّر لاقتصاد السوق الذي ينبغي بناؤه يستوحي نماذج الرأسمالية السائدة خلال القرن التاسع عشر، وإنبناؤه بالتالي على تصوّر أسطوريّ لنظام "دعه يعمل" الذي عرفه القرن الماضي[٥٦].

وقد عكست السياسات التي طبقتها هذه الدول هذين الأمرين:

١) من خلال رفض الإبقاء على كلّ ما يذكّر بالماضي الاشتراكي، بما في ذلك مؤسسات القطاع العام الناجحة، ومراكز الأبحاث التابعة لهذا القطاع والتي كانت ذات مستوى مشابه لمثيلاتها في الغرب؛

٢) من خلال اجترارها للشكل البدائي والمتطرّف لاقتصاد السوق الذي يمثّله نظام «اليد المرفوعة» الذي ساد في أوروبا القرن الماضي.

وقد اعتمدت هذه الدول طريقة فوريّة وشاملة في وضع الإجراءات التي أخذت بها موضع التنفيذ، سمّيت طريقة "العلاج بالصدمة" Thérapie de choc. وتناولت الإجراءات المطبّقة:

١) تحرير الأسعار وإزالة كلّ أشكال الرقابة عليها؛

٢) تحرير التجارة الخارجية، وخصوصًا تجارة الاستيراد؛ ٣) فتح المجال أمام الخصخصة الشاملة للمؤسسات الإنتاجية القائمة. وتوقعت هذه الدول أن يتيح الأخذ بهذه الإجراءات تدفقًا للإستثمارات الاجنبية يحمل معه التكنولوجيا الحديثة التي تحتاجها مؤسّساتها لاعادة هيكلة نفسها، الامر الذي يعزّز طاقتها الإنتاجيّة ويجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدوليّة.

لكن النتيجة جاءت في كلّ الدول المعنيّة على عكس المتوقّع. وبدل أن تؤدي المقاربة المعتمدة لزيادة الاستثمار ورفع مستوى النمو في هذه الاقتصادات، فانها على العكس، تسبّبت بنشوء حالات ركود وانكماش اقتصادي فيها، وأدّت لتراجع مستويات التصنيع التي تعرفها. وترافق ذلك مع ارتفاع لمستويات التضخم، ولمعدلات البطالة فيها، ومع ترد هائل لمستويات المعيشة لمواطنيها. وقد اعتبر الكثيرون أن المشكلة كانت في اعتماد «العلاج بالصدمة» بدل الأخذ بالمقاربة «التدريجية» gradualisme في التحرير لهذه الاقتصادات. لكن التجربة أثبتت أن الدول التي أخذت بالمقاربة التدريجية (هنغاريا)، عرفت هي الأخرى تراجعًا في نموّها وتراجعًا لمستوى التصنيع فيها. وبالتالي فإن المشكلة كانت في مكان آخر، أي في:

١) تعويل هذه الدول المفرط على قوى السوق لإعادة هيكلة اقتصاداتها؛
٢) رفض أي تدخّل للدولة لمساعدة المؤسسات الإنتاجية على إعادة هيكلة نفسها.

والحقيقة أن هذه الاقتصادات كانت قد هيّأت نفسها لاستقبال الاستثمارات من خلال التخفيضات الكبيرة التي طرأت على الأجور الفعليّة فيها، على وجه الخصوص. إلا أن تخلّف هذه الاستثمارات جعل المؤسسات الإنتاجية لهذه الدول غير قادرة على تحسين مستوى إنتاجيتها وتحسين قدرتها التنافسيّة وزيادة قدرتها على التصدير. وجعلها انعدام الدعم لها من قبل الدولة عاجزة عن إعادة هيكلة نفسها بإمكاناتها الذاتية. وقد أدّى انهيار القدرة الشرائية للمداخيل الذي أدى إليه انخفاض الأجور الفعلية، وانكشاف المؤسسات المحلية أمام المنافسة الأجنبية بسبب إزالة العوائق على الاستيراد، إلى تراجع مبيعاتها وتراجع إنتاجها بشكل كبير، وإلى انحسار موقع الصناعة في كلّ الدول المعنية. وإذا كان ثمّة دروس يمكن استخلاصها من هذه التجربة، فهي باختصار:

١) خطورة التعويل المفرط على قوى السوق لتحقيق إعادة الهيكلة للاقتصاد؛ ٢) الحاجة للإبقاء على دور أساسيّ للدولة في مجال تقديم العون للمؤسسات الإنتاجية لمساعدتها على إعادة هيكلة نفسها.

لقد صنف المراقبون تجربة التحرير الاقتصادي التي عرفتها سوريا منذ "الانفتاح" الثاني على أساس أنها تمثّل مقاربة «تدريجيّة مراقبة» في مجال التحرير الاقتصادي. كما اعتبروا أن التحول القائم منذ سنوات يتجه بالاقتصاد السوري نحو نظام من الاقتصاد الحر، وأنه يمثل سيرورة لم تعد معرّضة للنكوص عنها[٥٧].

كما جرى تعريف الاقتصاد السوري بأنه اقتصاد انتقالي انطلاقًا من الدور المحدود للسوق فيه، ومن اعتماده سابقًا للتخطيط المركزي، ومن الإصلاحات التي يتوجّب عليه اعتمادها والتي من شأنها تعزيز اقتصاد السوق فيه وتعزيز انفتاحه على الخارج. ومن هذا المنظار، اعتبر المراقبون أن الإصلاح الذي يجب أن يعتمده يشابه ذلك الذي أخذت به الاقتصادات ذات الطبيعة المشابهة، أي الدول الاشتراكية سابقًا[٥٨].

لكن أوجه الشبه التي سبقت الإشارة إليها بين الاقتصاد السوري وبين اقتصادات أوروبا الشرقية لا تنفي وجود تمايز أساسي بينهما. فدول أوروبا الشرقيّة كانت حين ولوجها المرحلة الانتقالية اقتصادات نصف صناعية بالفعل. وتميزت في حينه بهيكلية انتاجية متطورة وبرأسمال بشري من مستوى أرقى من ذلك الذي توصّلت إليه دول أميركا اللاتينية وحتى دول جنوب شرقي آسيا[٥٩]. الأمر الذي كان من شأنه تسريع إعادة هيكلتها وتسريع سيرورة لحاقها بالدول المتقدّمة في ميدان تحقيق القدرة التنافسيّة

الدوليّة، لو توفرت لها السياسة الاقتصادية المناسبة. أما بالنسبة لسوريا، فان الامر مختلف بعض الشيء. ويترتب على ذلك نتائج بخصوص السياسة الصناعية التى يتوجب عليها ان تأخذ بها، وخصوصا السياسة التكنولوجية وسياسة تأهيل رأس المال البشري، والتى ينبغي ان تتناسب مع موقعها كدولة نامية.

٢ - الاقتصاد اللبناني ، كاقتصاد سوق

أ - تطوّر الإقتصاد اللبناني وواقعه الحالي

تنظيم الاقتصاد

لم ينتظر التباين في الخيارات الاقتصادية بين لبنان وسوريا أواخر الخمسينات لتتضح معالمه. بل ان حقبة الاربعينات والخمسينات، حيث كان نظام المبادرة الحرة قائماً في كلّ من البلدين، شهدت هذه الاخرى ظهور هذا التباين. وقد أدى الاختلاف في وجهات النظر بين البلدين خلال حقبة الاربعينات بشأن سياسة الاستيراد التي يتوجب اعتمادها إلى انهيار الوحدة الجمركية التي كانت قائمة بينها، والتي عبرت عنها القطيعة الشهيرة عام ١٩٥٠. وقد تأكدت خلال عقدي الاربعينات والخمسينات ملامح النظام الاقتصادي اللبناني كنظام يؤمن حرية المبادرة للقطاع الخاص ويجعله قيماً على تحديد وتوجيه النشاط الاقتصادي. وفي أوائل الستينات كان لبنان يطبق نظاماً يقع على طرفي نقيض مع ذلك السائد في سوريا. ومن ذلك أنه كان يقوم على:

١) التعويل بالكامل على القطاع الخاص في النشاط الانتاجي وفي نشاطات التصدير والإستيراد. فلقد بقيت نشاطات انتاجية محدودة تصنف في فئة الخدمات العامة، في عهدة القطاع العام. وأهمها انتاج الطاقة وتوزيعها، وتوفير مياه الشفة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ألخ. وقد اشترت الدولة أغلبها من الشركات الاجنبية التي تخلت عن إمتيازاتها بعد انقضاء عهد الإنتداب.

٢) إمتناع الدولة عن الإستيراد مباشرة الا بشكل ثانوي ومحدود. وقد تكفلت الدولة باستيراد القمح والمشتقات النفطية خلال الحقبة كلها حتى عام ١٩٧٥. وفشلت محاولات خلال حقبة السبعينات لجعلها تستورد سلعاً أخرى كالأدوية وغير ذلك. أما في مجال التصدير فقد اقتصر دور القطاع العام على تصدير مادة التبغ الخام.

٣) منح القطاع الخاص حرية كاملة في مجال تسعير السلع والخدمات. علما أن التشريعات اللبنانية الموروثة من حقبة الحرب العالمية الثانية كانت تعطي الدولة، ممثلة بوزارة الاقتصاد التي حلت محل وزارة التموين، الحق بتسعير عدد كبير من السلع والخدمات. لكن الدولة اللبنانية لم تشأ ممارسة هذا الحق. ولم تؤدي

إجراءات محدودة اعتمدت خلال حقبة ١٩٧٠-١٩٧٥ لأي تغيير على هذا الصعيد.

٤) أخذ الدولة اللبنانية بمبدأ حرية التعامل بالعملات الأجنبية. وبالرغم من وجود سعر صرف رسمي للعملة اللبنانية، بنتيجة انضمام لبنان إلى إتفاقيات بروتون وودز لعام ١٩٤٤، فإن سعر الصرف الذي اعتمد خلال فترة ما قبل الحرب اللبنانية كلها، كان يعكس حركة العرض والطلب في سوق القطع، كما لو كان لبنان يعتمد نظام الصرف المعوم. وعام ١٩٧٣، وجد المسؤولون أن لا حاجة لتحديد سعر صرف رسمي جديد للعملة اللبنانية، واعتمد سعر صرف متحرك، يصار لتحديده بنهاية كلّ شهر، ويعكس حركتي العرض والطلب للعملات الاجنبية في سوق القطع اللبنانية.

الخمسينات

أمّا حقبة الخمسينات التي أعقبت القطيعة مع سوريا فكانت حقبة نمو للاقتصاد اللبناني عززت مواقع القطاعات المنتجة للخدمات فيه. وقد تحققت الفورة الاقتصادية لحقبة الخمسينات بفضل التدفقات المالية الخارجية التي استفاد منها الاقتصاد اللبناني، وتمثلت على وجه الخصوص بالرساميل الوافدة من باقي الدول العربية. كذلك تميزت هذه الحقبة بالدور الرئيسي للقطاع الخاص في تحقيق فورة النمو المعنية. في حين أن الانفاق العام، والتنموي منه على وجه الخصوص، بقي محدودا وضعيفا، بدليل ظهور فوائض في الموازنات السنوية للدولة، على امتداد حقبتي الأربعينات والخمسينات كلها. وقد انتهت فورة الخمسينات مع نشوب أحداث صيف عام ١٩٥٨.

حقبة الرئيس شهاب

أما الحقبة التالية التي بدأت مع تبوء الرئيس شهاب سدة الحكم، وامتدت بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٤، فقد شهدت تطوراً مهماً على مستويين:

١) وضع أسس إصلاح وتحديث الادارة العامة والقطاع العام، عبرت عنه المراسيم الإشتراعية حول الإصلاح الإداري لعام ١٩٥٩. وقد أخذت هذه المراسيم طريقها للتطبيق خلال السنوات اللاحقة، عبر المؤسسات الجديدة التي نشأت بناءً عليها، وأهمها المؤسسات الرقابية والمصرف المركزي ووزارة التصميم العام التي وسعت مهامها وصلاحياتها، واعادة تنظيم المؤسسات العامة المنتجة للخدمات، كمصالح الكهرباء والمياه، ألخ.

٢) الشروع إبتداءً من عام ١٩٦٢ بتطبيق سياسة إنفاق عام تنموي توسعية، تحققت عبر إصدار سلسلة من القوانين-البرامج التي رصدت مبالغ للانفاق على امتداد سنوات

عدة، في مجالات إنمائية شتى. وتناول الاستثمار الإنمائي العام على وجه الخصوص مجالات تطوير وتوسيع شبكات الري والطرق والطاقة الكهربائية ومياه الشفة والأبنية العامة، ألخ. أما الموارد التي استخدمت لتحقيق هذا الإنفاق فقد تأمنت من الفوائض المتراكمة التي حققتها الموازنات السنوية للدولة منذ الأربعينات[٦٠].

حقبة الرئيس حلو

إلا أن سياسة الإنفاق العام التوسعية ستشهد تراجعاً جزئياً عنها إبتداءً من عام ١٩٦٤ نتيجة نفاذ المبالغ المأخوذة من احتياطي الموازنة، ولعدم اقتناع الحكومة بضرورة اللجوء للإستدانة لمتابعة إنفاقها الإستثماري بالوتيرة نفسها. وسيجري الإقتصار خلال عهد الرئيس حلو (١٩٦٤-١٩٧٠) على متابعة تنفيذ المشاريع التنموية التي تمت بلورتها وبدأ تنفيذها خلال العهد السابق.

الإنجازات في مجال البنى التحتية

ولقد أتاح الإنفاق العام خلال حقبة الستينات تحقيق جملة من الإنجازات في عدد من الميادين. وعلى سبيل المثال، كان قد تم عام ١٩٧٠ ربط ٦٠٠ قرية نائية بشبكة الطرق العامة وإضافة ٨١٠ كلم جديدة إلى هذه الأخيرة، مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٥٨. كذلك باتت ١٤٩٦ قرية وبلدة لبنانية تمثّل ٩٧٪ من قرى وبلدات جبل لبنان و٨٩٪ من قرى وبلدات البقاع موصولة بالشبكة العامة للكهرباء عام ١٩٧٠. وأوصلت في التاريخ ذاته مياه الشفة إلى ١٣٠٠ قرية وبلدة لبنانية تمثل ٩١٪ من مجموع القرى والبلدات اللبنانية. أيضا زاد عدد المشتركين بالهاتف من ٣٠ ألف عام ١٩٥٨ إلى ١٣٢ ألف عام ١٩٦٩[٦١]...

الستينات كحقبة نمو ضعيف

لكن حقبة الستينات كانت من جهة ثانية، حقبة نمو متواضع لتأثرها بانهيار مصرف إنترا عام ١٩٦٦، الذي جرّ معه في إفلاسه مجموعة من المصارف. ونتج عن ذلك خروج للرساميل من لبنان للتوظيف في الخارج، الأمر الذى جعل من حقبة الستينات بمجملها حقبة نمو منخفض للاستثمار الخاص.

التشريعات الخاصة بالقطاع الصناعي

إلا ان الحقبة التى اعقبت ازمة عام ١٩٦٦، شهدت صدور سلسلة من التشريعات لتنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي ولتشجيع الصادرات الصناعية. وقد حدد المرسوم

الاشتراعي رقم ٣٠، الصادر بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧ أطر وشروط ممارسة النشاط الصناعي. وصدرت تشريعات عقب أزمة إنترا حددت شروط إنشاء مصارف متخصصة بالتسليف الصناعي. وأعيد خلال عام ١٩٦٧ إقرار قانون سابق ينص على إعفاءات من ضريبة الدخل للمؤسسات الصناعية الجديدة. كما صدر المرسوم الإشتراعي رقم ٣١، بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧ محدّداً شروط فرض رسوم إضافية على الواردات لحماية السلع المحلية من الممارسات الإغراقية. كذلك صدر المرسوم الإشتراعي رقم ٦٣، بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧ بهدف تشجيع الصادرات النسيجية. ونص على إنشاء «صندوق دعم للصادرات النسيجية» يمول بعائدات رسم إضافي على الواردات النسيجية.ولاحقا، أي في عام ١٩٧٢، صدر المرسوم ٣٢٤٩، بتاريخ ١٧ أيار ١٩٧٢، الذي منح أفضلية للسلع الوطنية على السلع الأجنبية في المشتريات الحكومية، بنسبة ١٠٪.

بداية السبعينات كحقبة فورة نمو

أما بداية عقد السبعينات فقد جرى وصفها بأنها حقبة "عودة الثقة" بالاقتصاد اللبناني. فهي شهدت عودة للرساميل التي كانت موظفة في الخارج. وتعزز تدفق هذه الرساميل خلال السنوات اللاحقة. وكانت أول نتائجه حدوث فورة إعمارية قوية بلغت مداها خلال أعوام ١٩٧٢-١٩٧٤. كذلك أتاحت وفرة الرساميل زيادة التسليف المصرفي إبتداءً من عام ١٩٧٣ بشكل لم يسبق له مثيل. واستفاد القطاع الصناعي بدوره من نمو التسليفات المصرفية، خصوصاً وأن عام ١٩٧٣ شهد نشوء عشرة مصارف متخصصة بالتسليف القطاعي والصناعي، عملاً بقوانين تنظيم القطاع المصرفي التي صدرت عام ١٩٦٧. وحقق القطاع الصناعي نمواً كبيراً خلال النصف الأول من السبعينات. وجاء نموه تلبية لحاجات أسواق الخليج بشكل رئيسي. وقد عبر ارتفاع معدل نمو الصادرات عن هذا الواقع. ففي حين كان معدل النمو السنوي للصادرات اللبنانية يساوي ١١٪ وسطياً خلال حقبة ١٩٥١-١٩٧٠، فإنه بلغ ٤٠٪ كمتوسط سنوي خلال حقبة ١٩٧٠-١٩٧٤. واستوعبت أسواق الخليج عام ١٩٧٣، ٥٠٪ من الصادرات اللبنانية، بعد أن كانت حصتها منها لا تتجاوز الـ ٧. ٥٪ عام ١٩٥١[٦٢].

تعامل الدولة مع الفورة القائمة

إلا أنه وبمقدار ما ستكون حقبة ١٩٧٠-١٩٧٥ فترة فورة إقتصادية وارتفاع لمعدل النمو، بمقدار ما ستترتب على الدولة أعباء هي وليدة هذا الواقع بالذات. وستبدو الدولة عاجزة عن مواكبة التطور الحاصل خلال الحقبة بالفعالية اللازمة. وسيظهر

نقص الفعالية هذا في التخبط الذي ميز إدارتها للأعباء الناشئة عن الفورة الإقتصادية. فالحقبة المذكورة، بقدر ما كانت حقبة «عودة للثقة» وعودة للرساميل وارتفاع لحجم الودائع المصرفية وتوسع للتسليف، فإنها كانت أيضاً فترة إرتفاع لمعدل التضخم وزيادة لغلاء المعيشة. وستعمد الدولة لاتخاذ إجراءات متنوعة لمواجهة غلاء المعيشة يمكن وضعها تحت ثلاثة عناوين:

١) دعم السلع الإستهلاكية،

٢) اتخاذ تدابير مختلفة لضبط ارتفاع الأسعار،

٣) محاولة إيجاد موارد إضافية للدولة اللبنانية تتيح لها تحمل الأعباء المنوطة بها.

وسوف يشكل إرتفاع أسعار المحروقات عبئاً على الدولة بحكم كونها المستورد الوحيد لهذه المواد ولتحملها بدلاً عن المستهلكين عبء زيادة الأسعار. كذلك ستتحمل الدولة عبء سياسة تثبيت أسعار عدد من السلع الأساسية كالسكر والقمح. وستعمد لرفع الأجور والمرتبات أكثر من مرة لتعويض تراجع القدرة الشرائية لهذه الأخيرة بسبب ارتفاع معدل التضخم.

أيضاً ستلجأ الحكومة إبتداءً من عام ١٩٧٢ لاعتماد إجراءات مختلفة في ميدان تحديد الأسعار لمواجهة واقع الغلاء المتفاقم. وسيعبر تنوع هذه الإجراءات عن حجم الضغط الذي كانت تتعرض له الحكومات المتعاقبة لمواجهة مشكلة الغلاء. وستتناول الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في هذا المجال: تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات لتخفيض أسعارها، وإيقاف العمل بإجازات الإستيراد لبعض السلع للهدف ذاته، وتحديد سقوف أسعار ونسب أرباح للسلع الإستهلاكية الأساسية، وتجميد أسعار بعض السلع المصنعة محليا، وإنشاء "المجلس الوطني لسياسة الأسعار"، وبلورة مشروع يخضع التجارة الداخلية لرقابة لا سابق لها من قبل وزارة الإقتصاد، واعتماد نظام البطاقة التموينية بالنسبة لبعض السلع، ألخ.. وستبدو هذه الإجراءات إما عديمة الفعالية، أو غير قابلة للتطبيق. وسينتج عن ذلك حكم سلبي من قبل المواطنين على دور الدولة في هذا المجال.

كذلك ستكون حقبة ١٩٧٠-١٩٧٥ حقبة نقاش حافل بخصوص السياسة الضريبية التي ينبغي ان تعتمدها الدولة والتي من شأنها توفير موارد إضافية لها. وستحصل المحاولة الأولى في هذا المجال عام ١٩٧١، في ظل الحكومة الأولى للعهد الجديد. وستتمثل بمحاولة رفع الرسوم الجمركية على الواردات (المرسوم رقم ١٩٤٣). وستواجه برفض حاد من قبل القطاع التجاري، بقيادة جمعية تجار بيروت. الامر الذي سيجعل الحكومة تعدل عن مشروعها. وستبرر محاولة الحكومة هذه بأنها جزء من مشروع

أشمل لتحديث الإطار التشريعي والإداري للدولة اللبنانية ولتعزيز موقع القطاعات الإنتاجية، وخصوصاً الصناعة في الناتج المحلي. أما التعديلات الضريبية التي سيصار لاقتراحها لاحقا، فستكون محكومة بهاجس توفير موارد إضافية للدولة لتمويل الأعباء المتزايدة الملقاة على عاتقها. لكن الحقبة كلها لن تشهد أي تعديل على النظام الضريبي القائم.

وستشهد السنتان اللتان سبقتا إندلاع الحرب اللبنانية إرتفاعاً في الأعباء التي تتحملها الدولة والتي رتبتها عليها طريقتها في التصدي لمسألة غلاء المعيشة. وإزاء العجز عن إقرار ضرائب مباشرة إضافية سيصار في نهاية الحقبة لرفع الرسوم الجمركية لتأمين موارد تكفي لسد عجز الموازنة. وفي أي حال، ستشكل قضيتا الأسعار والضرائب محوري تجاذب بين أطراف النخبة السياسية إبان الحرب اللبنانية.

أما الإنفاق التنموي للدولة فسوف يكون محكوماً بهذا الواقع الداخلي خلال الحقبة المذكورة. وقد شهدت بدايتها بلورة خطة تنموية سداسية (١٩٧٢-١٩٧٧). لكن تنفيذها سيكون محدوداً لعدم توافر الموارد الحكومية اللازمة لهذه الغاية، ولاستمرار العمل بقاعدة الحفاظ على مستويات عجز ضعيف في الموازنة. وقد حققت ثلاث من الموازنات العامة الست للحقبة فائضاً مالياً.

الحقبة الأولى من الحرب والهجرة وتحوّل الاقتصاد إلى «إقتصاد قائم على التحويلات»

وإلى الدمار المادي الذي سوف تتسبب به الحقبة الأولى من الحرب اللبنانية، فإن نتيجتها الكبرى الثانية ستتمثل بالإرتفاع الكبير في حجم القوى العاملة اللبنانية المهاجرة إلى الخارج الذي أدت إليه. وقد عززت الزيادة الثانية لأسعار البترول عام ١٩٧٨، قدرة الإقتصادات الخليجية على استيعاب اليد العاملة المهاجرة.وبحسب إحصاء لمكتب العمل الدولي، فإن عدد اللبنانيين العاملين في الخارج بلغ عام ١٩٧٥، ٩٨ ألف شخص، ٥٢٪ منهم في الدول العربية. وأظهر تحقيق أجري عام ١٩٧٩، أن عدد اللبنانيين العاملين في الخارج كان يتراوح خلال السنة ذاتها بين ١٨٧ ألف و ٢٢٥ ألف شخص[٦٣]. وإذا قارنا الرقم الأخير بمجموع القوى العاملة اللبنانية لعام ١٩٧٥، البالغ ٥٣٨ ألف شخص، يتبين لنا أن العاملين في الخارج مثلوا نسبة قد تصل إلى ٤٢٪ من مجموع القوى العاملة اللبنانية في حينه.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن تحويلات العاملين في الخارج كانت تمثل في مطلع الثمانينات نسبة قد تصل إلى ٤٥٪ من الدخل الوطني في حينه. وسيترتب على هذه

التحويلات رفع لمستوى الطلب الداخلي سيكون لمصلحة الواردات بشكل رئيسي. كما ستستفيد منه بعض القطاعات الداخلية، كالقطاع التجاري وقطاع البناء. أيضا ستستفيد منه الزراعات المعدة لتلبية حاجات الإستهلاك المحلي كالخضار والفاكهة، وبعض الصناعات الخفيفة التقليدية المعدة هي الأخرى لتلبية حاجات السوق المحلية، كالصناعات النسيجية والغذائية ومواد البناء. وقد أظهر المسح الصناعي الذي أجري عام ١٩٨٦، أن عدد العاملين في الصناعة في منتصف الثمانينات، والذي بلغ ٦٢٤٦٤ ناشط، تراجع بنسبة ٣٤٪ عما كان عليه عام ١٩٧٠. كما أظهر أن الصناعات الغذائية جاءت في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث حصتها في عدد العاملين (٢٤٪). وتبعتها صناعات النسيج والجلد (٢٢٪)، ثم صناعة الخشب والمفروشات (١٣,٥٪).

أيضاً سبقت الإشارة إلى كون التحويلات قد تسببت برفع كلفة الإنتاج المحلي القابل للتصدير، أي خلقت حالة «مرض هولندي»، خصوصاً وأن هذا الإنتاج بات معرضاً أكثر من السابق للمنافسة الخارجية، بفعل ضمور دور الدولة وانهيار إمكاناتها. وبالتالي، فقد تأكدت خلال حقبة ١٩٧٥-١٩٨٤ سيرورة تحوّل الإقتصاد اللبناني إلى «إقتصاد قائم على التحويلات»، أي إلى إقتصاد شبه-ريعي غير منتج.

الحقبة الثانية من الحرب والانهيار الاقتصادي

أما الحقبة الثانية من الحرب، التي بدأت عام ١٩٨٢، وتزامنت مع التغيير الذي طرأ على الظرف الإقليمي، وتمثل بتراجع المداخيل النفطية، فقد كانت حقبة انهيار اقتصادي حاد. وقد تضافرت عوامل عدة، بدءاً بتراجع حجم المداخيل المحولة من الخارج وازدياد الإنفاق العام ونشوء موجة من هروب الرساميل إلى الخارج دفع إليها إنسداد أفق الحل السياسي، لجعل عام ١٩٨٣ بداية حقبة انهيار اقتصادي عميق الأثر. وقد سجل ميزان المدفوعات اللبناني عام ١٩٨٣ عجزاً بلغ ٩٣٣ مليون دولار، هو الأول من نوعه خلال حقبة الإستقلال كلها. وتفاقم العجز خلال عام ١٩٨٤، بحيث بلغ ١٢٦٢ مليون دولار.

وسيكون إنهيار سعر صرف العملة اللبنانية خلال حقبة ١٩٨٢-١٩٩٠، أداة ومسببا للإنهيار الإقتصادي الذي ميزها. وسينتقل من ٣,٨١ ل.ل لكل دولار أميريكي في آخر عام ١٩٨٢ إلى ٨,٨ ل.ل/د عام ١٩٨٤ و٨٧ ل.ل/د عام ١٩٨٦. وسيتفاقم هذا الإنهيار خلال عام ١٩٨٧، إذ سيبلغ سعر الصرف بنهاية كانون الأول منه ٤٥٥ ل.ل/د، بعد أن كان بلغ مستوى ٦٠٠ ل.ل/د في آخر شهر تشرين الثاني من العام ذاته. وسوف يستمر هذا التراجع لسعر صرف العملة اللبنانية خلال السنوات التالية، لكن بوتيرة أخف.

وسيبلغ ٥٣٠ ل.ل/د بنهاية عام ١٩٨٨ و ٥٠٣ ل.ل/د بنهاية عام ١٩٨٩ و ٨٤٢ ل.ل/د بنهاية عام ١٩٩٠.

وإذا كان يصح إعتبار ندرة العملات الأجنبية والتنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص على حيازتها سبباً لتراجع سعر صرف العملة اللبنانية خلال السنوات الأولى للحقبة، فإن استمرار موجة الهروب من النقد اللبناني خلال السنوات اللاحقة هي التي تفسر ترسخ هذا الإتجاه.

وبصرف النظر عن الإعتبارات الموضوعية التي يمكن سوقها لتبرير "التصحيح الإنكماشي"[٦٤] ajustement de recession الذي اعتمد للإقتصاد اللبناني، فإن سيرورة التراجع الكبير لسعر صرف العملة اللبنانية على امتداد الحقبة كلها أظهرت محدودية الإمكانات الحكومية في التعاطي مع الأزمة، مقارنة بما أتاحه نظام القطع المعوم للقطاع الخاص في هذا المجال.

نتائج «التصحيح الإنكماشي» على الميزان التجاري والأجور والانفاق العام

ويمكن الإكتفاء ببضعة مؤشرات لإظهار الآثار التي نتجت عن "التصحيح الإنكماشي" للإقتصاد اللبناني خلال الحقبة المذكورة. فقد تراجعت قيمة الواردات، التي بلغت ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٣، إلى النصف تقريباً عام ١٩٨٧. وبلغت المستوى ذاته عام ١٩٩٠. في حين لم يطرأ تغير كبير على حجم الصادرات خلال الحقبة نفسها، إذ بلغت قيمتها ٥٧١ مليون دولار عام ١٩٨٣ و٤٩٥ مليون دولار عام ١٩٨٩. كذلك تراجع عجز الميزان التجاري بين السنتين نفسيهما بمقدار النصف[٦٥]. أيضاً بلغ معدل التضخم الوسطي لحقبة ١٩٨٦-١٩٩٠، ١٦٨٪ سنوياً. وتراجع الحد الأدنى للأجور من ٢٤٢ دولار عام ١٩٨٢ إلى ١٩ دولار بنهاية عام ١٩٨٧ و ٥٧ دولار بنهاية عام ١٩٩٠.

أما بالنسبة للإنفاق العام، فبعد ان كان قد بلغ ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٨٢، لم يعد يمثل عام ١٩٨٥ سوى ٥٨٪ من مستواه لعام ١٩٨٢. اما خلال اعوام ١٩٨٦-١٩٨٨، فلم يعد يتجاوز نسبة ١٧٪ من مستواه لعام ١٩٨٢. وقد مثلت الإيرادات الجمركية نسبة ٥٪ من مصادر تمويله خلال حقبة ١٩٨٥-١٩٩٠، وبلغت نسبة العجز إلى الانفاق العام خلال الحقبة ذاتها، ٨٥,٥٪. وتوزعت غالبية هذا الإنفاق على ثلاثة بنود رئيسية: الأجور والرواتب، وخدمة الدين العام، وتمويل شراء المحروقات لمؤسسة كهرباء لبنان. وكانت حصة كلّ منها على التوالي: ١٨,٥٪ و ٢٦,٩٪ و ٢٠,٢٪، خلال الحقبة نفسها.

وإلى كونها تبرز مدى جسامة الكلفة الإجتماعية التي ترتبت على اعتماد "التصحيح الإنكماشي" لحقبة ١٩٨٤-١٩٩٠، فإن الأرقام السابقة تظهر مدى الوهن الذي أصاب

القدرات الحكومية خلال الحقبة المذكورة، وما ترتب على ذلك من فرص جرى تفويتها في مجال الإنفاق الإستثماري وتطوير البنى التحتية للإقتصاد الوطني.

التسعينات

أما حقبة ما بعد الحرب في لبنان، أي عقد التسعينات، فيمكن تجزئته لجهة السياسات الاقتصادية التى اتبعت خلاله إلى ثلاثة فترات متمايزة، أولها فترة ١٩٩٠-١٩٩٢، ثم فترة ١٩٩٣-١٩٩٨، وفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠.

انهيار سعر صرف العملة اللبنانية بنهاية حقبة ١٩٩٠-١٩٩٢

وقد تميّزت الحقبة الأولى منها بجمود النشاط الإعماري للدولة خلالها، وبحفاظ الحكومة على مستويات نمو للإنفاق العام محدودة نسبيا. إلا أن نهاية الحقبة المذكورة ستشهد نشوء ازمة إقتصادية حادة تسبب بها إنهيار سعر صرف العملة اللبنانية مجدداً وبشكل كبير خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٢. وقد انتقل سعر صرف العملة اللبنانية من ٨٤٢ ل.ل/د بنهاية عام ١٩٩٠، إلى ٨٧٩ ل.ل/د بنهاية عام ١٩٩١، وإلى ١٨٣٨ ل.ل/د بنهاية عام ١٩٩٢، بعد أن كان قد بلغ أعلى مستوى له، أي ٢٨٢٥ ل.ل/د خلال شهر أيلول من العام ذاته.

أما بداية انهيار سعر صرف العملة اللبنانية إبتداء من شهر شباط من العام ذاته فقد تسببت بها موجة هروب من النقد اللبناني نشبت في ذلك الحين. وقد واجه المصرف المركزي هذه الموجة بالإعلان عن توقفه عن التدخل في سوق القطع، أي بتسليمه بعجزه عن تلبية موجة الطلب العاتية على الدولار التي كان يتعرض لها. الأمر الذي ترك تحديد سعر صرف العملة اللبنانية بالكامل في عهدة قوى السوق. ويمكن وضع الأزمة التي نشأت في سياق عملية احتجاج قادها القطاع الخاص على السياسة الأجرية للحكومة. وكانت هذه الأخيرة قد أقرت عام ١٩٩١ زيادة على أجور العاملين في القطاع العام بنسبة ١٢٠٪. واعتبر القطاع الخاص أنه غير معني مباشرة بهذا الأمر. وتمكنت الحكومة بالفعل من تسديد كامل المبلغ للمستحقين في بداية عام ١٩٩٢. لكنها عادت واتخذت قرارا في بداية شهر شباط بإلزام القطاع الخاص على دفع زيادة على أجور العاملين فيه بنسبة ٤٠٪. وهو ما رفضه هذا الأخير. وعبر عن رفضه هذا من خلال افتعال موجة طلب على الدولار لم يكن المصرف المركزي قادرا على مواجهتها. وقد ادى ارتفاع سعر الدولار إلى مستوى ١٧٢٥ ل.ل/د خلال شهر نيسان و ٢٠١٠ ل.ل/د خلال شهر أيار إلى ارتفاع كبير في الأسعار ونشوء موجة احتجاجات أدت لذهاب الحكومة المعنية.

ركني السياسة الاقتصادية لحكومات الرئيس الحريري والتعويل على التدفقات المالية الخارجية

وقد اعتبرت الحكومة الأولى التي شكلها الرئيس الحريري بعد إجراء الإنتخابات النيابية لصيف ١٩٩٢، أن تحسين سعر صرف العملة اللبنانية وتثبيته وتحديث البنى التحتية وتطويرها يشكلان ركني السياسة الإقتصادية التي تأخذ بها. كما اعتبرت أن النجاح في إجتذاب رؤوس أموال من الخارج على شكل ودائع وقروض، هو المدخل لتحقيق هذين الهدفين.

رفع أسعار الفائدة لاجتذابها

وبالفعل فقد أتاح الإرتفاع في معدلات الفوائد الذي عرفته حقبة ١٩٩٣-١٩٩٨ تأمين تدفق قوي للتمويل الخارجي. أي أن ارتفاع متوسط معدلات الفوائد على الودائع في لبنان قياساً إلى الخارج فسر هذا التدفق. وقد ارتفع متوسط معدلات الفوائد على الودائع بالدولار بدرجة قوية بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨، كما فاقت الفوائد على الودائع بالليرة تلك المعتمدة على الودائع بالدولار بـ ٧ نقاط مئوية، عام ١٩٩٨[٦٦].

وقد استطاعت المصارف أن تجتذب ما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار إبتداءً من عام ١٩٩٢ على شكل ودائع وقروض من الخارج. كما استطاعت الدولة أن تقترض من الخارج خلال الحقبة ذاتها نحو ٥,٥ مليارات دولار. وقد أتاحت التدفقات المالية الخارجية التي أفاد منها لبنان خلال الحقبة:

١) تحسين سعر صرف العملة اللبنانية؛

٢) إفتعال فورة بناء قام بأعبائها القطاع الخاص؛

٣) تمويل الإنفاق العام.

أثر الرساميل المجتذبة في تحسين سعر صرف الليرة اللبنانية

وقد انتقل سعر صرف العملة اللبنانية من ١٨٣٨ ل.ل/د بنهاية عام ١٩٩٢ إلى ١٥٩٦ ل.ل/د بنهاية عام ١٩٩٥ و ١٥١٦ ل.ل/د بنهاية عام ١٩٩٨. وقد عبر هذا التحسن البطيء والمحدود لسعر الصرف عن اعتماد السلطات النقدية لنظام القطع المعوم الزاحف في إدارتهم لسعر صرف العملة اللبنانية.

أثرها في افتعال فورة البناء

أما فورة البناء التي تحققت، فقد استنفدت مبالغ قدّرت بـ ٨ مليارات دولار. وأتاحت التوظيفات في هذا القطاع إضافة ما لا يقل عن خمسة عشر ألف مبنى جديد في

نطاق بيروت الكبرى فقط، بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٥[٦٧] وشكل إعمار وسط بيروت من قبل شركة خاصة هي شركة سوليدير، معلماً رئيسياً من معالم إعادة الإعمار التي يتولاها القطاع الخاص.

أثرها في تمويل الانفاق العام

كما وفّرت الإكتتابات في سندات الخزينة الجزء الأهم من مصادر تمويل الإنفاق العام خلال الحقبة ذاتها. وقد تبين أن حجم الإنفاق العام قد بلغ خلال فترة ١٩٩٣-١٩٩٨، ٢٨ مليار دولار. وقد أسهمت في تمويله الإيرادات الجمركية التي ارتفعت بقوة بفعل ارتفاع حجم الواردات، والمساعدات الخارجية، والإكتتابات في سندات الخزينة. علما ان هذا الانفاق اعتمد بنسبة ٥٩٪ منه على الإستدانة.

الانفاق الاستثماري والانجازات المتحققة

وقد اعتبرالمراقبون أن الإنفاق العام انقسم إلى شقين: الشق الإستثماري والشق التوزيعي. وقد أشارت القراءة لحقبة ١٩٩٣-١٩٩٨ التي انطوت عليها الدراسة التي أعدتها الحكومة الحالية، تحت عنوان «برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي»، أنّ جزءاً محدوداً للغاية من الإنفاق العام خلال الحقبة المذكورة تنطبق عليه صفة الإنفاق الإستثماري. وقد بلغت نسبة هذا الأخير إلى مجموع النفقات العامة، من داخل الموازنة ومن خارجها ١٢,٥٪ فقط[٦٨]. علماً أن الحقبة ذاتها شهدت تحقق عدد من الإنجازات على صعيد إعادة إعمار وتطوير البنى التحتية. وقد ظهرت هذه الإنجازات على وجه الخصوص في مجالات الطاقة والإتصالات والنقل والأبنية العامة والصحة والتعليم. وبالضافة لاعادة تأهيل المنشآت القائمة، أضيفت منشآت جديدة في مجال إنتاج الطاقة، في البداوي وبعلبك والزهراني وصور، أتاحت زيادة الطاقة الكهربائية الموزعة[٦٩]. وتمت إضافة مليون خط هاتفي ثابت، وعهد للقطاع الخاص بتأمين ٥٥٠ ألف خط خليوي. وتمّ تحديث وتطوير مطار بيروت الدولي. واستكملت أجزاء إضافية من الأتوستردات والجسور. كما أجريت عملية توسيع وتطوير لشبكة الطرق القائمة. أيضاً اعيد تأهيل كلّ المباني الحكومية وعدد من المباني الرسمية، كالجامعة اللبنانية والمتحف وقصر الأونيسكو. وتمّ تأهيل ١٢٨٠ مدرسة. وأنشئت ١٥ مستشفى جديدة و ٢٦ مركز صحي[٧٠].

الإنفاق التوزيعي

إلا أن غالبية الإنفاق الذي تم خلال الحقبة المذكورة جرى تصنيفه في خانة الإنفاق التوزيعي[٧١]. وهو الذي أريد به إرضاء مختلف أطراف الطبقة السياسية. أي أنه خضع لمنطق تأمين المنافع والمغانم على أسس سياسية وطائفية ومناطقية، لأطراف الطبقة السياسية. وهو ليس فقط كان إنفاقا غير منتج، بل أنه فاقم أزمة القطاعات الإنتاجية بمفعول الإنفاق Effet de dépense الذي أدى إليه. ويمكن بالتالي اعتباره سببا لتباطؤ النمو الذي شهده لبنان منذ منتصف التسعينات.

الانفاق العام وارتفاع الطلب وارتفاع الكلفة

فقد تسبب هذا الإنفاق بارتفاع مستوى الطلب الداخلي. وهو ما انعكس إرتفاعاً لأسعار المنتجات اللبنانية. ولقد شهدت حقبة ١٩٩٣-١٩٩٨ إرتفاعاً لأسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً، بمعدل ١٦٨٪، أي بمعدل ١٧,٩٪ سنوياً[٧٢]. وقد عبرت زيادة الأسعار هذه عن ازدياد أكلاف الإنتاج اللبناني. ولعب هذا الازدياد دوراً مباشراً في منع القطاعات الإنتاجية من زيادة صادراتها، ومن الإحتفاظ بحصتها في السوق الداخلية، خصوصا وان هذه الأخيرة هي سوق مفتوحة أمام منافسة السلع الأجنبية. ويمكن اختصارا القول بأن الإنفاق العام، بمفعول الإنفاق الذي ترتب عليه، أدى لزيادة أكلاف القطاعات المنتجة اللبنانية، وجعلها غير قادرة على النمو، بل وأدى إلى تقهقرها. ويعبر عن هذا الواقع، كما سبقت الإشارة لذلك، بتعبير «المرض الهولندي».

لكن إظهار مسؤولية سياسة الإنفاق العام عن إرتفاع كلفة الإنتاج وتباطؤ النمو هو جزء من الحقيقة. فالمعطى البنيوي، أي تحول الإقتصاد اللبناني إلى «إقتصاد قائم على التحويلات» منذ حقبة الحرب، وحفاظه على هذه السمة خلال حقبة ما بعد الحرب[٧٣]، يمثل هو الآخر عامل ارتفاع لأكلاف الإنتاج الداخلي. ذلك ان المداخيل المحولة من الخارج، برفعها لمستويات الإنفاق والإستهلاك والأسعار في الداخل تجبر العاملين في مختلف القطاعات الإنتاجية على المطالبة بأجور قد تتجاوز إنتاجيتهم. الأمر الذي يرتب إرتفاعاً في كلفة الإنتاج الداخلي. وقد تضافر دور السياسة الإقتصادية من جهة، مع دور المعطى البنيوي من جهة أخرى، للتسبب بارتفاع أكلاف الإنتاج اللبناني وتباطؤ نموه.

الإنكماش الاقتصادي لحقبة ١٩٩٦-١٩٩٩

وقد اعتبر المراقبون أن سيرورة تباطؤ نمو الإقتصاد اللبناني بدأت في مطلع النصف الثاني من التسعينات. وفي حين عرف النصف الأول من العقد نمواً ملحوظاً عبرت عنه

معدلات النمو المسجلة خلال سنوات ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥، والتي كانت على التوالي ٧٪ و ٨٪ و ٦,٥٪، فإن النمو انخفض بعد ذلك إلى مستوى ٤٪ خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، و ٣٪ عام ١٩٩٨. ثم عاد وانخفض مجددا إلى مستوى ١٪ عام ١٩٩٩، وفقا لأرقام مصرف لبنان.

كما اعتبر المراقبون أن أزمة القطاع العقاري هي المسبب الأول لتباطؤ النمو إبتداء من عام ١٩٩٥. ذلك أن العقارات المبنية التي اضافتها الفورة المتحققة لم تجد طلبا كافيا عليها. والأمر الذي جعل أزمة القطاع العقاري أكثر حدة، هو أن الإستثمارات التي حصلت فيه انبنت بشكل رئيسي على الطلب الآتي من الخارج، أو بالأحرى على توقعات متفائلة بشأن هذا الطلب. وقد ترتب على إخفاق هذه التوقعات بقاء نحو ٢٢٠ ألف شقة فارغة. كذلك هبطت أسهم سوليدير لأن هذه الأخيرة انطلقت من المراهنة نفسها على دور الطلب الخارجي، وتبين أن هذا الرهان لم يكن صائبا.

وقد لعب عدم التمكن من الإستمرار بسياسة الإنفاق العام التوسعية إبتداء من عام ١٩٩٧، دور العامل الثاني في تعميق أزمة تباطؤ النمو. وشكلت أزمة القطاعات الإنتاجية العامل الثالث في تعميق هذه الأزمة.

وهكذا، ففي حين شهدت حقبة ١٩٩٥-١٩٩٨ بلوغ حجم الواردات ما يوازي ٦٥٤٤ مليون دولار سنوياً[٧٤]، بقي متوسط حجم الصادرات في حدود ال ٨٠٠ مليون دولار وسطيا كلّ سنة. أي أن معدل تغطية الواردات بالصادرات كان بحدود الـ ١٢٪ سنوياً. علماً أن هذا المعدل لم يتجاوز الـ ١٠٪ خلال فترة ١٩٩٠-١٩٩٨ كلها، بعد أن كان يوازي ٦٠٪ خلال النصف الأول من السبعينات. وقد أظهرت التصنيفات التي تصدرها المؤسسات الدولية أن لبنان احتل عام ١٩٩٦ المرتبة ١٥١ من بين ١٥٢ بلداً فيما يخص تغطية الواردات بالصادرات.

وإذا شئنا إبداء رأي مختصر بشأن العقد بكامله، فإنه يمكننا القول بأن الإنفاق العام الذي ميزه لم يكن معنيا بتطوير القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني. في حين استقطب القطاع الرئيسي للسلع الغير قابلة للتصدير، أي القطاع العقاري، معظم استثمارات القطاع الخاص. وقد نشأت عن ذلك أزمة لعدم قدرة الطلب الداخلي على شراء السلع المعروضة، وذلك لضعف الإنتاج الداخلي وعجز القطاعات الإنتاجية المحلية عن توفير قدرة شرائية كافية تتيح ملاقاة العرض المتحقق. ويمكن وضع هذا الواقع تحت عنوان كبير واحد، هو سوء استخدام الموارد المتاحة.

سنة ١٩٩٨، كسنة مفصلية

أما نهاية العقد فستشهد تأكدا للسيرورة الإنكماشية للإقتصاد اللبناني. وقد شكلت سنة ١٩٩٨ نقطة مفصلية في سيرورة تباطؤ نمو الإقتصاد اللبناني. فهي من جهة، شهدت بلوغ الدين العام نسبة ١١٣٪ من الناتج الوطني، وتجاوزه بالتالي وبفارق كبير، السقوف المقبولة من وجهة نظر المؤسسات الدولية المعنية بإصدار أحكام على الأداء الإقتصادي للدول المختلفة والتي تلعب أحكامها دوراً مؤثراً في تمكين هذه الدول من استدراج التدفقات المالية الخارجية. وسيكون عام ١٩٩٨ عاما مفصليا أيضا، لجهة ظهور عجز في ميزان المدفوعات اللبناني. وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠. وقد بلغ هذا العجز ٤٨٨ مليون دولار، وجاء على وجه الخصوص، نتيجة تراجع حجم التمويل الخارجي للإقتصاد.

الحكومة الجديدة و«التصحيح الإنكماشي»

وقد فرض واقع تفاقم الدَّين العام، وما اصطلح على تسميته بال"تركة" على الحكومة الجديدة تعاطيا مع الوضع الإقتصادي يغلب عليه هاجس تدارك المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تزايد الإنفاق العام وتفاقم عجز الموازنة. وهي بالتالي عمدت لتطبيق سياسة تقشفية لا تترك مجالاً لأي توسع لهذا الإنفاق.

وقد ترادف تطبيق هذه السياسة مع تراجع إضافي لحجم الواردات أدت إليه حالة الإنكماش القائمة. الأمر الذي سمح بظهور فائض في ميزان المدفوعات بنهاية عام ١٩٩٩. إلا أن معدل نمو الإقتصاد اللبناني لم يتجاوز خلال السنة المذكورة نسبة الـ ١٪. أي أنه بات مدعوا مرة أخرى لاختبار مرحلة «تصحيح انكماشي» كالتي عرفها إبتداء من عام ١٩٨٤، وإن يكن ثمة اختلاف بين الحقبتين لجهة حدة الإنكماش الحاصل وكلفته الإجتماعية.

ويظهر تكرس واقع الإنكماش منذ عام ١٩٩٨ أن ما ينقص السياسة الحكومية هو الجانب الآخر منها، أي جانب تحفيز الإنتاج. ويظهر هذا النقص على وجه الخصوص، من خلال عدم قدرتها على وضع سياسة إقتصادية فعالة موضع التنفيذ، تحقق هذا الهدف. وتبدو المشكلة الأساسية لدى الحكومة في المقاربة التي تعتمدها لموضوع السياسة الإقتصادية بوجه عام، والسياسة الصناعية على وجه الخصوص، أي في المقاربة الليبرالية المعتدلة التي تعتمدها، أو المقاربة «الودية تجاه السوق».

III - التحدي المشترك : النمو والتصدير والاندماج الستراتيجي في السوق الدولية

إنّ العرض الذي سبق للخصائص البنيويّة للبلدين ولتطورهما ولوضعهما الراهن، يظهر أنهما يعانيان من مشكلة رئيسية مشتركة تتمثّل بضعف صادراتهما. وهو ضعف ينبيء عن ضعف قطاعاتها الإنتاجية المنتجة لسلع قابلة للتصدير، كما ينبيء عن عدم امتلاكهما للميزات التنافسية التي تجعلهما قادرين على الخروج بقوّة إلى الأسواق الدولية. وتكفي الاشارة هنا إلى ان الصادرات السورية خارج البترول، لم تتجاوز عام ١٩٩٦ على سبيل المثال، مبلغ ٦٠٠ مليون دولار، كما ان الصادرات اللبنانية لم تتجاوز الـ ٧١٦ مليون دولار عام ١٩٩٨، في حين بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية للعام ذاته ٢٢ مليار دولار.

ويجد المتتبع للنقاش العام أن الكل يتحدث عن تحدّيات كثيرة، داخلية وخارجية، عالمية وإقليمية، الخ. الأمر الذي من شأنه إضاعة الهدف الذي يفترض أن تنصب كلّ الجهود لتحقيقه، **وهو كيفية بناء الطاقة الصناعية القادرة على فرض نفسها في الأسواق الدولية، وكيفية بناء الميزات التنافسيّة المطلوبة لتحقيق هذا الغرض. هذا هو التحدّي الأساسي المطروح على البلدين.**

وتتطلّب مواجهة هذا التحدي، اعتماد ستراتيجية تقوم على التوجه نحو الخارج والتصنيع بغاية التصدير. وتقف هذه الستراتيجية على طرفي نقيض مع ستراتيجيات التصنيع باستبدال الواردات التي راجت سوقها خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الدول النامية. كما تتطلب مواجهة هذا التحدي اعتماد مبدأ الاندماج الستراتيجي في السوق الدولية، بما يؤمن انخراطا افضل للاقتصادين في الاقتصاد الاقليمي والعالمي، وبما يتيح لهما الاستفادة إلى الحد الاقصى من المنافع التي يوفرها التبادل الدولي. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف، إعتماد سياسات محدّدة في مجالات خمسة، هي مجالات: السياسة الصناعية، والسياسة التجارية الستراتيجية، والاصلاح المالي، وإعادة تحديد دور الدولة والقطاع العام، والاتفاقيات التجارية مع الخارج.

وإن أفضل الحجج التي يمكن تقديمها لصالح ستراتيجية التصنيع بغاية التصدير هي:

١) إظهار الطريق المسدود الذي أدّت إليه ستراتيجيات التصنيع باستبدال الواردات؛

٢) إظهار منافع ستراتيجية التصنيع بغاية التصدير بحدّ ذاتها.

أ - مأزق التصنيع باستبدال الواردات

إن القاسم المشترك الذي جمع بين الكثير من تجارب التنمية خلال حقبة ما بعد الحرب في العالم الثالث، هو اعتمادها ستراتيجيات تصنيع باستبدال الواردات. وقد اتخذت هذه الستراتيجيات تعبيرات مختلفة باختلاف البلدان التي اعتمدتها، لكنها قامت في كلّ الأحوال على تملّك الدولة لجزء مهم من وسائل الإنتاج، وعلى التخطيط واعتماد التسعير الإداري ووضع عوائق على المبادلات الخارجية واعتماد أشكال عدّة من الدعم للإنتاج والتسليف، وعلى التنظيم المفرط من قبل الدولة للنشاط الاقتصادي، الخ[٧٥]. وكان عنوانها الأساسي التصنيع بالاعتماد على السوق الداخلية.

وقد وجدت هذه الستراتيجيات جذورا لها في الحقبة المركنتيلية ما قبل الرأسمالية في اوروبا والغرب. وعبّرت عن مقاربة ترفض مبدأ حرية التبادل على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، وترفض الركون لقوى السوق بمفردها في الداخل لتحقيق النشاط الاقتصادي، وتعطي بالتالي للدولة دورا أساسيا في تحديد وقيادة النشاط الاقتصادي. ويمكن اعتبار الألماني فريدريش ليست List من أهم المنظرين لهذه المقاربة المعادية لحريّة التبادل والمحبّذة لتدخّل الدولة في آن، خلال القرن التاسع عشر. وكان الروماني ميخائيل مانوليسكو Manoïlesco أحد كبار منظّريها خلال حقبة ما بين الحربين.

إلا أن اعتمادها على نحو واسع خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان مردّه بشكل رئيسي إلى ما يسمّى بـ "التشاؤم بخصوص الصادرات"، أي التشاؤم بخصوص قدرة الصادرات على الإسهام بعملية التنمية. وكان هذا التشاؤم وليد الاستنتاج:

١) بأن ثمة تدهور كبير لحدود التبادل للدول النامية في علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة[٧٦]، ضمن شروط التقسيم الدولي للعمل لذلك الوقت، حيث كانت الأولى تنتج وتصدر سلعًا مصنّعة، في حين كانت الثانية تنتج وتصدر موادًا أولية، منجمية وزراعية؛

٢) بأن الأسواق الغربية ستبقى مقفلة أمام السلع المصنّعة من قبل الدول النامية. وشكل هذا التشاؤم المعمّم منطلقا لاعتماد ستراتيجيّات التنمية المستندة إلى السوق الداخلية.

وسوف تجد هذه الستراتيجيّة أكمل تعبير عنها في أعمال الأرجنتيني راوول بريبيش Prebisch، وأعمال لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لدول أميركا اللاتينية ECLA/CEPAL التي ستمحض تبريراً نظرياً متكاملاً لتدخّل الدولة من أجل تشجيع عملية التصنيع المستندة إلى السوق الداخلية[٧٧]. كما ستجد دعمًا لها عند مجموعة من مشاهير اقتصاديي القرن العشرين.

وفي غالبية الأحيان، كان اعتمادها ينطلق من موقف مواجهة مع السوق الرأسمالية ومن إقامة تعارض حاسم بين دول «المركز» ودول «الأطراف». وسوف يدفع التركيز على هذا التعارض ممثلي التيارات الأكثر راديكاليّة في ميدان العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة، من مثل المفكر الاقتصادي سمير أمين، إلى اقتراح ستراتيجيات تنمية تقوم على فك - الارتباط Déconnexion مع السوق الدولية من قبل دول الأطراف. وقد وجد هؤلاء في تعاطي دول المركز تاريخياً مع تجارب التصنيع في دول الأطراف ما يبرر موقفهم. وليس أقلّ هذه التجارب ما نطقت به محاولة محمد علي للتصنيع في مصر في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر. وقد اجبر هذا الاخير على النكوص عنها بضغط مباشر من المتروبولات الغربية.

وستجد هذه الستراتيجية من جهة أخرى، دعمًا لها ابتداء من حقبة خروتشوف في الاتحاد السوفياتي. وسيعبر هذا الدعم عن نفسه من خلال الاتفاقيات التي كان يعقدها هذا البلد مع دول العالم الثالث. وهي تقوم على دعم ستراتيجيات التصنيع فيها، على أن تسدّد أثمان هذا الدعم بواسطة السلع المنتجة.

وسوف تتيح قروض المصارف الغربية الخاصة خلال السبعينات تمويل الاستمرار بهذه الستراتيجية لدى الأكثر تصنيعًا بين دول العالمُ الثالث، ومنها على الاخص دول اميركا اللاتينية. لكن الاستمرار بها سيصل بسرعة إلى طريق مسدود كانت تعبر عن نفسها بالطريقة ذاتها في كلّ الدول التي اعتمدتها، من خلال تفاقم أزمة ميزان المدفوعات، الناتجة عن عدم القدرة على التصدير مقابل تبعية كبيرة تجاه السلع المستوردة، وصولاً إلى الوقوع في أزمات مديونية خارجية مرتفعة، وتوقف للنمو يترافق مع ارتفاع كبير في معدلات التضخم لدى الدول التي اعتمدتها. وسوف تبرر حدة هذه الأزمات اعتماد سياسات تصحيح هيكلي، طبقت على نحو واسع خلال الثمانينات، واستندت للمقاربة النيو-ليبراليّة، الّتي أخذت بها مؤسّسات بروتون وودز، واختصرت بتعبير توافق واشنطن Washington Consensus.

ب - «التوجّه نحو الخارج» outward orientation والتصنيع بغاية التصدير

لقد سبقت الإشارة إلى ان «التشاؤم بخصوص الصادرات» هو الذي حكم تجربة دول العالم الثالث في علاقتها مع الدول الصناعية خلال حقبة ما بعد الحرب، وأملى عليها الأخذ بسياسات استبدال الواردات. إلا ان حقبة السبعينات والثمانينات أفسحت المجال لتحقيق دراسات اظهرت العكس، أي الاسهام الايجابي للصادرات في نمو الدول المتخلفة. ونجد على رأس هذا التيار مفكرين اقتصاديين ليبراليين كـ بلاّ بلاسا Balassa، الذي اعتبر ان تراجع حصة دول العالم الثالث في التجارة الدولية

خلال حقبة ما بعد الحرب يعود للسياسات الحمائية التي اتبعتها هذه الاخيرة، وعبرت عنها الرسوم الجمركية والعوائق المختلفة التي فرضتها على الواردات كما على الصادرات. ويحمّل بلاسا المفكرين الاقتصاديين من أمثال نوركسه Nurkse وبريبيش Prebisch وميردال Myrdal مسؤولية ذلك، لأن الدول المعنية اعتمدت اقتراحاتهم في هذا المجال[٧٨] .

أيضاً، وفي حين أكدت الدراسات التي قام بها بريبيش وغيره ان ثمة تغيّراً يصيب في المدى الطويل حدود التبادل بين الدول الصناعية وبين الدول النامية، ويكون لمصلحة الاولى منها، نقضت دراسات أخرى أجريت خلال السبعينات والثمانينات هذه التأكيدات، وأظهرت عكس ذلك، أي تحسّن حدود التبادل للدول النامية في مبادلاتها مع الدول المتقدمة خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية[٧٩] .

وقد اعتمد الاقتصاديون الليبراليون تعريفاً محدداً لستراتيجية التوجه نحو الخارج والتصنيع بغاية التصدير. وهو ينطوي وفقا للمقاربة الليبرالية على اعتماد نظام حوافز حيادي، أي غير متحيّز ضد نشاطات التصدير، لمصلحة النشاطات القائمة على استبدال الواردات. وهذا يعني أنه لا يكفي وجود نشاطات تصديرية في بلد ما ليصح الاعتبار انه انما يعتمد ستراتيجية تشجيع للصادرات. ويمكن الاشارة على سبيل المثال، إلى ان ستراتيجية «تصدير الفائض» التي أخذت بها بلدان عديدة من العالم الثالث خلال حقبة ما بعد الحرب كانت جزءاً لا يتجزأ من ستراتيجية استبدال الواردات التي كانت تعتمدها. وهي انطوت على موقف مناهض لنشاطات التصدير، أذ انها غالبا ما تعمّدت الإبقاء على اسعار منخفضة للسلع الوطنية لتوفير حاجات الاستهلاك المحلي. الأمر الذي كان يجعل المنتجين المحليين يتمنّعون عن زيادة إنتاجهم لهذه السلع ويجعلهم غير قادرين على تصديرها.

وقد أكدت الدراسات، على اختلاف المنهجيات التي اعتمدتها، الأثر الايجابي على النمو الذي يرتبه اعتماد ستراتيجية «التوجه نحو الخارج». ويمكن جمع الحجج المختلفة التي قدمت في هذا الاطار تحت عنوانين:

١) إظهار قدرة الستراتيجيات القائمة على التوجه نحو الخارج على تحسين انتاجية الاقتصاد الوطني، في حين ان ما يحصل هو العكس في ظل اعتماد سياسة استبدال الواردات؛

٢) التخفّف من الأعباء التي يرتبها اعتماد الحماية للاقتصاد الوطني[٨٠] .

ويتيح «التوجّه نحو الخارج» زيادة الفعالية الانتاجية للمؤسسات الانتاجية. فهو يجعلها تعزز تخصصها وانتاجها على قاعدة الميزات النسبية التي يفترض انها تمتلكها

أساساً. كما يتيح لها تحقيق وفورات الحجم التي يؤمنها التعويل على السوق الدولية، بدل الانحصار ضمن حدود السوق المحلية. ونعني بوفورات الحجم، انخفاض كلفة الإنتاج المترتبة على زيادة حجم المنشأة. ويتيح لها من جهة ثالثة، استخداما اوفى لطاقاتها الانتاجية. ويتيح لها أخيرا، ادخال تغييرات تكنولوجية على عملياتها الانتاجية بوتيرة أسرع.

ويمكن باختصار القول ان اهمية ستراتيجية التوجه نحو الخارج والتصنيع بغاية التصدير تكمن في انها تلزم المنتجين على العمل على الدوام، لتحسين انتاجيتهم ولتحقيق قدرة تنافسية دولية تسمح لهم بالبقاء في الاسواق الدولية. الامر الذي يفترض منهم العمل على استيعاب التكنولوجيا الجديدة وتحسين الانتاجية المستمر وعدم الاكتفاء بحيازة مواقع احتكارية في الاقتصاد الوطني تؤمن لهم اقتطاع اجزاء من الدخل الوطني بدون تعب.

واذا كانت كلفة الأخذ بستراتيجية استبدال الواردات بدت باهظة، فلانها اعتمدت مبدأ الانتاج "بأي ثمن"، أي قبلت بوجود مؤسسات انتاجية ضعيفة الفعالية تدين باستمرارها للحماية القوية التي تستفيد منها. ولأن هذه الستراتيجية كانت بشكل ما، تدعو المنتجين للاغفاء في ظل الحماية. وغالبا ما جيّرت الحماية غير المشروطة التي انطوت عليها لمصلحة احتكارات بليدة غير تحديثية وغير مبالية بالمنافسة، أو قادرة على المنافسة في الاسواق الدولية.

وقد أوصلت هذه الستراتيجية كلّ البلدان التي طبقتها إلى طرق مسدودة والى توقف النمو فيها، لانها حصرت نفسها بالاسواق المحلية، واشاحت عن قبول تحدي المنافسة والعمل لتحقيق الغلبة في الاسواق الدولية.

وإذا أخذنا سياسة التصنيع التي اتبعت في سوريا ابتداء من الستينات، وأخذنا الشعار المعمول به فيها، القائل بالتصدير «بعد تأمين الحاجات الداخلية»، نصل إلى نتيجة، وهي ان التصنيع البديل للاستيراد هو الذي حكم تجربتها طوال العقود الأربعة الماضية، وان التأكيد على الرغبة بتشجيع التصدير ابتداء من منتصف الثمانينات لم يغيّر كثيراً في واقع الحال.

أما بالنسبة للبنان، وبالرغم من عدم وجود سياسة عامة معلنة منحازة ضد الصادرات، فان عدم نمو الصناعات التصديرية فيه، يعود إلى حد كبير لغياب سياسة تدخلية من قبل الدولة اللبنانية لصالح الصناعة.

ج - الاندماج الستراتيجي في السوق الدوليّة

يمثّل الاقتصاد اللّبناني والسوري كلّ بمفرده، أو حتّى مجتمعين، ما يصح اعتباره اقتصادات صغيرة. ولا يمكن لبلدان من هذا الحجم أن تحقّق نموا فعليا إلاّ باختراق الأسواق الخارجيّة. لكن إذا انطلقنا من الإقرار بأنّ التوجّه نحو الخارج والتصنيع بغاية التصدير يجسّدان الستراتيجيّة الّتي يفترض بهما الأخذ بها لتحقيق هذه الغاية، أفهل يفترض ذلك منهما انفتاحًا كاملاً على السوق الدوليّة، على النحو الّذي تعبّر عنه المقاربة اللّيبراليّة في هذا المجال؟

إنّ الأمر الأكيد هو أنّه يتوجّب على البلدين اعتماد ستراتيجيّة إيجابيّة للمشاركة في حركة العولمة، أي ستراتيجيّة تتيح لهما الاستفادة من الإمكانات الّتي توفّرها هذه الأخيرة، وتتيح لهما في الوقت عينه تجنّب الأخطار الّتي تنشأ عنها[٨١].

كما ينبغي أن يتمّ هذا الاندماج على قاعدة إجراءات تتيح تعزيز ديناميكيّة داخليّة للنموّ. الأمر الّذي من شأنه تخفيف التبعيّة القائمة تجاه الخارج، وتخفيف قابليّة التعرّض للأذى بسبب التغيّرات الّتي يمكن أن تطرأ على الظرف الإقليميّ والدولي.

كذلك ينبغي أن تتبنى المشاركة على قاعدة اندماج ستراتيجي يتوافق مع المشروع التنموي لكلّ من البلدين. وقد أثبتت التجربة أن ليس ثمّة علاقة مباشرة بين اعتماد دولة بعينها لنظام قائم على حريّة التبادل وبين ارتفاع مستوى الفعاليّة الاقتصاديّة فيها. وقد جاء نموذج الانفتاح الّذي اعتمدته دول أوروبا الشرقيّة ليؤكّد هذا الأمر. وفي مطلق الأحوال، فإنّ اعتماد ستراتيجيّة «التوجّه نحو الخارج» لا يعني بالضرورة الأخذ بحريّة التبادل الكاملة. وهو ما أثبتته تجربة دول شمال-شرقي آسيا، وخصوصًا كوريا الجنوبيّة وتايوان. وهي دول باتت قدوة ونماذج تحتذى لجهة نجاحها في تحقيق تنمية وطنيّة فعليّة جعلتها ترتقي إلى مصاف الدول الصناعيّة الحديثة. وهي دول اعتمدت ما يتفق على تسميته بالاندماج الستراتيجي، أي المتوائم مع أهداف النمو والتنمية الوطنية التي وضعتها. وقد استعاضت بذلك عن الاندماج الضيّق وغير المشروط في السوق الدوليّة[٨٢].

وبالنسبة للبنان، فإنّ المهمّة المطروحة عليه هي إعادة النظر بانفتاحه، نحو اعتماد انفتاح ستراتيجي غير سلبي، أي غير متلق فحسب.

أمّا بالنسبة لسوريا، فالمطروح أيضًا بالنسبة لها هو اعتماد اندماج ستراتيجي، يخرج الاقتصاد من القوقعة، ويعزّز إمكانات الاستفادة من السوق الدوليّة. وبالتالي فنحن نرى، أنّه رغم الخصائص البنيويّة المختلفة الّتي يتميّز بها البلدان، فإنّهما يواجهان التحدّيات ذاتها. وهي تفترض منهما اعتماد سياسات تستند إلى خلفيّة واحدة، أو تنطلق من مقاربة واحدة.

د - السياسات المطلوبة

سنكتفي في هذه الفقرة باستعراض الأسئلة الّتي سيصار لطرحها والإجابة عليها في الجزء الرابع والأخير من هذه الدراسة. وهي تتناول المجالات الخمسة الّتي سبقت الإشارة إليها. ويتناول العرض أهداف السياسة التي يفترض اتّباعها في كلّ من المجالات الخمسة المذكورة، ودور الدولة والمقاربة التي تقف وراء هذه السياسات وتبرير هذه المقاربة والإجراءات التي ينبغي الأخذ بها.

ويمكن أن نعترف سلفًا، بأنّ السياسات المقترحة للتطبيق لا تستوحي المقاربة اللّيبراليّة الصرف في العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة. بل إنّها تستوحي المقاربات المسمّاة غير أرثوذكسيّة hétérodoxes، الّتي تقوّم نقديا المقاربة اللّيبراليّة الصرف، والمقاربة اللّيبراليّة المعتدلة الّتي يعمل على هديها البنك الدولي. كما أنّ هذه السياسات المقترحة تستوحي إلى حدّ كبير، نموذجًا بعينه مثّلته دول شمال-شرق آسيا، أي اليابان أساسًا، ثمّ كوريا الجنوبيّة وتايوان. وهي تنطلق من مقاربة نقديّة ومتحفّظة تجاه سياسات التحرير الاقتصادي التي أخذت بها دول أوروبا الشرقيّة.

١ - وبالنسبة للصناعة، فإنّ السؤال المطروح يتناول ماهيّة السياسة الصناعيّة الّتي ينبغي الأخذ بها ضمن إطار ستراتيجيّة قائمة على "التوجّه نحو الخارج" والتصنيع بغاية التصدير. وتتناول الإجابة عليه دور السياسة الصناعيّة في خلق ميزات تفاضليّة للصناعة الوطنيّة، أو الأصح خلق قدرة تنافسيّة بنيويّة ديناميكيّة للاقتصاد الوطني، أي قابلة للتكيّف مع الوقت وتغيّر الظروف. وهكذا، فان أهداف السياسة الصناعيّة ضمن إطار ستراتيجيّة التصنيع بغاية التصدير تختلف حكمًا عن تلك التي تميّزها ضمن إطار ستراتيجيّة التصنيع باستبدال الواردات. كما تبدو الدولة ضمن هذا الإطار معنيّة قبل كلّ شيء بتعزيز قوى السوق، لا الحلول مكانها.

أيضًا تطرح إشكاليّة السياسة الصناعيّة ضمن إطار ستراتيجيّة التصنيع بغاية التصدير مسألة المقاربة الّتي تعبّر عنها هذه السياسة. ويتطلّب الأمر التمييز بين مقاربات ثلاث في هذا الإطار: المقاربة اللّيبراليّة الصرف والمقاربة اللّيبراليّة المعتدلة أو «الوديّة تجاه قوى السوق»، والمقاربة البنيويّة. وتبدو المقاربة البنيويّة للسياسة الصناعيّة الأكثر تكيّفًا مع واقع وظروف الدول النامية، لأنّها الأكثر قدرة على تحديد إخفاقات السوق market failures والتعاطي معها بنجاح. ويؤدّي الأخذ بهذه المقاربة لاعتماد خيار الانتقائيّة sélectivité، أي تشجيع صناعات بعينها بهدف جعلها قادرة على ولوج ميدان المنافسة الدوليّة، كبديل عن الأخذ بالمقاربة الحياديّة، التي تكون غير منحازة، وتتعامل مع كلّ القطاعات الصناعيّة بالمنطق ذاته.

وانطلاقًا من اعتماد خيار الانتقائية، يصبح دور السياسة الصناعيّة تشجيع الصناعات التصديريّة والصناعات الناشئة والعمل على "خلق رابحين"، أي على خلق صناعات ذات فعاليّة تسمح لها بمواجهة تحدّي المنافسة الدوليّة.

وبما أن هدف السياسة الصناعيّة هو خلق صناعات ناشئة تصديريّة، فإن الأمر يتطلّب اتّخاذ إجراءات مناسبة تتناول عوامل الإنتاج، أي التكنولوجيا ورأس المال البشري. ويفترض بالسياسة الصناعيّة ألاّ تكون متلقية على صعيد نقل التكنولوجيا، أي ألاّ تكتفي بأن تكون منفتحة أمام نقل التكنولوجيا الّذي تتكفّل به الشركات المتعدّدة الجنسيّة. بل يطلب منها أن تكون أكثر تطلبًا على هذا الصعيد، فتعمل لخلق مقدرة تكنولوجيّة وطنيّة، أو ما يسمّى بـ "نظام وطني للتكنولوجيا"، على شاكلة ما حصل في كوريا الجنوبيّة وتايوان، وقبلهما في اليابان، مع ما يرتبه ذلك من جهود في مجال دعم نشاطات الأبحاث والتطوير، وما يرتبه أيضًا من إجراءات انتقائية في مجال تكوين وتأهيل رأس المال البشري.

وإلى المبادئ الّتي سبق ذكرها والّتي تحدّد ماهيّة السياسة الصناعيّة ضمن إطار ستراتيجيّة تصنيع بغاية التصدير، فإنّ السير بهذه السياسة يفترض أيضًا تعيين القطاعات الأولى بالعناية والتشجيع والدعم، وتحديد المعايير الّتي اعتمدت للأخذ بهذه الخيارات.

وبالنسبة لسوريا بالتحديد، فإنّ المسألة المركزيّة الّتي يتوجّب التركيز عليها في مجال التنمية الصناعيّة تتناول فعاليّة الإنتاج الصناعي، والشروط الّتي ينبغي توفّرها لزيادة هذه الفعاليّة.

أمّا بالنسبة للبنان، فإنّ المسألة المركزيّة الّتي يتوجّب طرحها تتناول مدى صحّة وكفاية المقاربة اللّيبراليّة المعتمدة لحفز النشاط الصناعي.

٢ - أمّا بالنسبة للسياسة التجاريّة، فإنّ المقاربات بصددها ضمن إطار ستراتيجيّة توجّه نحو الخارج وتصنيع بغاية التصدير تنحصر في الاختيار بين اعتماد نظام حريّة تبادل كاملة، أو اعتماد سياسة تجاريّة ستراتيجيّة ناشطة، تنطوي على تحرير جزئي وانتقائي للمبادلات مع الخارج.

وفي الحالة الأولى، يقتضي الأمر إزالة كلّ العوائق القائمة على التجارة الخارجيّة، وإرساء إطار من حريّة التبادل الكاملة. وتستوحي السياسة التجاريّة في هذه الحالة النظريّة اللّيبراليّة التقليديّة في العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة. وتقول لنا هذه النظريّة

أنّ هذا الإطار هو الأمثل للعلاقات التجاريّة الدوليّة، لأنّه يتيح للميزات المقارنة أن تعبّر عن نفسها دون عوائق، ولأنّه يوفّر للمشاركين فيه أعلى مستوى من المنفعة.

أمّا في الحالة الثانية، فإنّ السياسة التجاريّة تكون موضوعة في خدمة السياسة الصناعيّة وترفد جهودها لتحقيق القدرة التنافسيّة الدوليّة للصناعة الوطنيّة. وتنطلق السياسة التجاريّة الستراتيجيّة من الإقرار بارتباط السياسات التجاريّة للدول المختلفة ببعضها البعض، وبأنّ كلّ سياسة تعتمد ضمن هذا الإطار تجد صدى لها وتستثير ردّات فعل لدى الآخرين، أي الدول والمؤسّسات الأجنبيّة، وإنّ الإطار الدولي للمبادلات هو إطار شبه-احتكاري، أي أنّ المنافسة على المستوى الدولي تتمّ بين احتكارات أو أقطار محدودي العدد.

وتبرّر هذه القراءة للواقع الدولي تدخّل الدولة عبرالسياسة التجاريّة الستراتيجيّة لدعم القدرة التنافسيّة للصناعات الوطنيّة المعدّة للتصدير. ويكون هذا التدخّل عبر أشكال مختلفة، اهمّها حماية الصناعات الناشئة والصناعات التصديريّة، وتوفير الدعم للصادرات، الخ. وتتيح أشكال التدخل المختلفة هذه تعديل أسعار السلع الوطنيّة بغاية جعلها أقدر على تحمّل المنافسة الدوليّة.

والى هدفي حماية الصناعات الّتي يشكّل تعزيزها هدفًا وطنيا وتشجيع الصادرات، فإنّه يعوّل على السياسة التجاريّة الستراتيجيّة لتأمين مداخيل للدولة تسمح لها بتمويل نشاطها هذا.

٣ - تتمحور إشكاليّة الإصلاح المالي المطلوب ضمن إطار ستراتيجيّة توجّه نحو الخارج وتصنيع بغاية التصدير، حول كيفيّة جعل القطاع المالي يسهم على نحو أفضل في جهود التصنيع بغاية التصدير.

ونعني بالإصلاح المالي جملة الإجراءات الّتي تؤثّر على نشاطات التسليف ومعدلات الفوائد وتتناول خلق المؤسّسات المتخصّصة بالتسليف القطاعي. كما تتناول جملة القواعد الّتي تحكم علاقة القطاع المالي المحليّ بالرساميل الأجنبيّة والتمويل الخارجيّ للاقتصاد، وكيفيّة التعاطي مع موضوع الانفتاح المالي على الخارج، أو التحرير المالي.

وهناك مسألتان في موضوع الإصلاح المالي يمكن أن تختصر بهما عمليّة التشخيص للوضع المالي المحليّ واقتراحات الحلول المترتبة على ذلك. وتتناول المسألة الأولى دور القطاع المصرفي المحلي وكفايته في تعبئة الادّخار الوطني لتمويل الاستثمار الإنتاجي. أمّا المسألة الثانية فتتناول العلاقة الّتي ينبغي أن تقوم بين القطاع المالي المحليّ وبين

الخارج، أي بكلام آخر مدى انفتاح الأسواق الماليّة المحليّة على الأسواق الخارجيّة وتأثّرها بها.

وتنطلق الإجابة على هذه الأسئلة من تقويم مدى قابليّة الجهاز المصرفي الوطني للعب دوره في تمويل الجهد الإنتاجي. وتتفاوت أسباب عدم القابليّة أو عدم القدرة على لعب هذا الدور بين بلد وآخر. فهي قد تعود لتخلف بناه، ولاعتماد سياسة القمع المالي أو سياسة الفوائد المنخفضة التى يأخذ بها، ما يجعله غير قادر على جذب المدّخرات الوطنيّة مقدمة لوضعها بتصرف المؤسّسات الإنتاجيّة. كما قد يكون السبب عدم رغبة القطاع المصرفي في تحمّل مخاطر التمويل الطويل الأجل الذي تتطلّبه الاستثمارات الإنتاجيّة، وتفضيله الاقتصار على العمليّات المصرفيّة ذات المردود السريع ونسبة المخاطر الأقل.

ويتّفق الكثيرون على أن الحاجة في سوريا هي للخروج من سياسة القمع الماليّ، أي من سياسة الفوائد السلبيّة على المدّخرات، وعلى الحاجة إن لم يكن لتخصيص القطاع المصرفي السوري أو أجزاء منه بهدف تحسين فعاليّته، فعلى الأقلّ لتحديثه وزيادة فعاليته، ليتاح له مواكبة حاجات نموّ الاقتصاد السوري. كما يتّفق على أن الحاجة هي أيضًا لخلق مؤسّسات جديدة تغطّي النقص القائم في مجال تعبئة الادّخار الوطني لتأمين حاجات الاستثمار.

أمّا بالنسبة للبنان، فالمسألة لا تتناول كفاءة القطاع المصرفي بقدر ما تتناول دوره الناقص في تعبئة الادّخار الوطني والأجنبي لتحقيق مهام الاستثمار الإنتاجي. ويجسّد هذا النقص حالة إخفاق للسوق بالفعل. وعلى عكس سوريا، فإنّ المشكلة فيه تختصر بارتفاع الفوائد، المرتبط بانفتاح كبير على الأسواق الماليّة الخارجيّة وعلى تدفّقات الرساميل من الخارج. لكنّه يتماثل مع سوريا في الحاجة إلى تطوير مؤسّسات وأدوات ماليّة تجعل القطاع المصرفيّ الوطني يلعب دوره في تمويل الاستثمارات الإنتاجيّة.

ومن جهة ثانية، فانه إذا كان التساؤل بالنسبة لسوريا يطرح من وجهة نظر مدى فاعليّة التحرير الماليّ، وهل يكون جزئيا أو انتقائيا، أو يكون بالتحرير الكامل للأسواق الماليّة، وإلى أيّ مدى يحقّق هذا أو ذاك مهمّة التمويل للتنمية على الوجه الأفضل، فإنّ الأمر يطرح في لبنان من وجهة مغايرة تمامًا، أي من وجهة الدور الغائب للدولة في تأمين التسليف الإنتاجي، كجواب على إخفاق السوق في هذا المجال. والسؤال الّذي يطرح بالنسبة للبنان أيضًا هو هل سيبقى من دون مصرف حكومي لتمويل الاستثمار

والاستثمار الصناعي بوجه خاص. علمًا أنّ بعض الدول التي نجحت بتحقيق تنمية صناعيّة فعليّة ذهبت إلى أبعد من ذلك بكثير، أي بدأت بتأميم قطاعاتها المصرفيّة.

وفي مطلق الأحوال، فإنّ المطلوب من الإصلاح المالي في لبنان هو الوصول إلى حالة يعمل فيها القطاع المالي تحت مظلّة السياسة الصناعيّة.

٤ - يمكن الاستفادة بشأن إعادة تحديد دور الدولة والقطاع العام ضمن إطار ستراتيجيّة تصنيع بغاية التصدير من النماذج الموجودة. ويمكن عرض المقاربات المختلفة لهذا الدور مقدّمة لاستخلاص أيّ منها هو الأفضل لجهة إنجاح عمليّة التنمية. وتتناول المقارنة ثلاثة مقاربات لهذا الدور، على الأقلّ.

وأوّل هذه المقاربات هي مقاربة البنك الدولي لدور الدولة في التنمية. وقد شهدت هذه المقاربة تطوّرًا خلال العقدين الأخيرين. وقد أخذ البنك الدولي ومؤسّسات بروتون وودز بالمقاربة الاقتصاديّة النيو-ليبراليّة خلال عقد الثمانينات وطبّقوها في إطار سياسات التصحيح الهيكليّ الّتي اقترحت لدول العالم الثالث. وكانت النقطة الرئيسيّة فيها تحجيم دور الدولة وتخفيض تدخّلها في النشاط الاقتصادي، انطلاقًا من التقويم السلبي لهذا الدور ومن التشخيص والمعاينة لإخفاقات الدولة Government failures. ثمّ شهدت مقاربة البنك الدولي لدور الدولة تطوّرًا منذ بداية التسعينات. وكان الدافع لذلك، القراءة الجديدة التي أخذ بها لدور الدولة في النموذج الشرق-آسيوي. وقد نتج عن هذه القراءة إقرار بفعاليّة دور الدولة الشمال-شرق آسيوية في التنمية. وسمح ذلك باعتماد صيغة نظرية معدّلة للمقاربة الّتي يعتمدها البنك الدولي، بشأن دور الدولة في التنمية، أطلقت عليها تسمية المقاربة اللّيبراليّة المعتدلة، أو المقاربة «الوديّة تجاه قوى السوق».

إلاّ أنّ هذا التطوّر على صعيد النظريّة لم يتبعه تغيير في الاقتراحات التي يصوغها البنك الدولي في ميدان السياسة الاقتصاديّة. وقد بقيت هذه الأخيرة تنصّ على التعويل بالكامل على قوى السوق ورفض تدخّل الدولة. وإذا كان البنك الدولي بقي يفضّل الحلّ اللّيبرالي، ولو أنّ تجربة دول شمال-شرق آسيا تثبت العكس، فذلك لعدم ثقته بإمكانات الدولة في العالم الثالث وعدم ثقته بقدرتها على القيام بأعباء التنمية. وقد بيّن إصراره على اعتماد المقاربة اللّيبراليّة في مجال السياسة الاقتصادية، عن قناعته بأنّه إذا كان لا بدّ من الاختيار بين السوق أو الدولة، فالأوّل يبقى أقلّ الخيارين سوءًا. وضمن هذا الإطار بقي البنك الدولي يقترح عدم اعتماد سياسات صناعيّة، والاقتصار على منافع اقتصاد السوق لعدم ثقته بالدولة.

أمّا المقاربة الثانية لدور الدولة فهي تلك الّتي اعتمدتها دول أوروبا الشرقيّة إبّان المرحلة الانتقاليّة إلى اقتصاد السوق في نهاية عقد الثمانينات. وقد سبقت الإشارة إلى أنّ هذه المقاربة جسّدت الطرح النيو-ليبرالي السائد في ذلك الحين، والّذي يقوم على اعتماد حريّة التبادل بالكامل ورفض أيّ دور تدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي. وكانت النتيجة أنّ الدول المعنيّة فشلت في تحقيق ما تصبو إليه، أي في إعادة هيكلة اقتصاداتها، مقدّمة للحاق بالدول الصناعيّة الغربيّة ومشاركتها في منافع الاندماج في السوق الدوليّة.

وتبقى المقاربة الثالثة وهي الّتي يمكن تصنيفها تحت عنوان الدولة التنمويّة developmental state. ويمكن أن نجد في الدولة الشمال-شرق آسيويّة نموذجها الأكثر اكتمالاً. وتتميّز بخاصيتين رئيسيتين يجسّدهما أوّلاً، اعتناقها لمبدأ الكفاية في اختيار النخب الإداريّة المولجة بإدارة مشروع التنمية méritocratie، وثانيهما أخذها بحدّ من السلطويّة autoritarisme.

ويعتبر أصحاب الطرح البنيوي أنّ اعتماد نموذج الدولة التنمويّة يتطلّب توفّر عناصر ثلاثة، يتناول أوّلها ميدان الأفكار، أي وجود قناعة مشتركة لدى النخب الاجتماعيّة بأنّ الحل لا يكون بالتعويل كليا على قوى السوق، وثانيها، استقلاليّة الدولة عن القوى الفاعلة ومجموعات الضغط في المجتمع، ليتاح لها لعب دورها التنمويّ خارج تأثير هذه الأخيرة، وثالثها، توفّر المقدرة التقنيّة لديها لصياغة مشروعها التنمويّ ووضعه موضع التنفيذ.

أمّا بالنسبة للقطاع العام ومؤسّساته، فقد ركّزت المقاربة اللّيبراليّة على ضرورة تخصيصه كشرط لتفعيله. في حين اظهرت تجارب أخرى، امكانية تفعيل مؤسّسات القطاع العام الإنتاجيّة عبر إعادة تحديد أهدافها وإيجاد حوافز لدى القائمين عليها ومنحها استقلاليّة في القرار تترافق مع رقابة عليها وتقويم لكفاءتها، ينطويان على المعاقبة أو المكافأة، تبعًا للنتائج المحققة.

وتشكّل جملة هذه العناصر ما يفترض توفّره لإعادة تحديد دور الدولة والقطاع العام في كلّ من لبنان وسوريا، ضمن إطار ستراتيجيّة «توجّه نحو الخارج» وتصنيع بغاية التصدير.

٥ - ويمكن أن نختم العرض حول السياسات المطلوبة ضمن إطار ستراتيجيّة التصنيع بغاية التصدير، بالإشارة إلى المبادئ الّتي يفترض أن تحكم تعاطي كلّ من

البلدين مع الاتفاقيّات الاقتصاديّة الخارجيّة المعروضة عليهما. وأوّل هذه الاتّفاقيّات تلك الّتي يتطلّبها الانضمام إلى منظّمة التجارة العالميّة. وثانيها اتّفاقيّة الشركة مع الاتّحاد الأوروبي. وثالثها الاتّفاقيّات الّتي تؤسّس لقيام تكتّلات اقتصاديّة بين دول الجنوب، ومنها مشروع التكتّل الاقتصادي اللّبناني-السوري.

وتشكّل عمليّة الانضواء في إطار منظّمة التجارة العالميّة تحدّيًا لأيّ بلد من بلدان العالم الثالث. فهي تستلزم منهم تخفيض التعريفات الجمركيّة الّتي يعتمدونها وإزالتها في وقت لاحق، وإزالة القيود من غير فئة الرسوم على مبادلاتهم، والقبول بقواعد أكثر إلزامًا لهم في مجالات الخدمات وأنظمة الاستثمار والملكيّة الفكريّة. وهي باختصار تفرض نظمًا انضباطيّة قاسية على دول العالم الثالث تجعلها غير قادرة على اعتماد سياسات صناعيّة وتجاريّة ناشطة تتيح لها تنفيذ ستراتيجيّات التصنيع بغاية التصدير خاصّتها.

أمّا بالنسبة لسوريا ولبنان، فثمّة أمر مؤكّد، وهو أنّ انضواء سريعًا من قبلهما في المنظّمة يرتّب عليهما أعباء وكلفة صافية أكبر من المنافع المنتظرة. وذلك لضعف البلدين أمام المنافسة العالميّة.

لكن ما ينبغي أن يحدّد علاقة البلدين بالغات الجديدة، هو تمكّنهما من الاستمرار باستخدام كلّ الوسائل الممكنة في ميداني السياسة الصناعيّة والتجاريّة لإنجاح ستراتيجيّة التصنيع بغاية التصدير خاصّتهما.

أمّا بالنسبة لاتّفاقيّة الشركة مع أوروبا المعروضة على البلدين، فهي تبدو، وبكلّ المعايير، أكثر إثارة للاهتمام بالنسبة لهما. ويشكّل الاتّحاد الأوروبي الشريك التجاري الأوّل لسوريا كما للبنان. أي أنّ أسواق الاتّحاد الأوروبي تأتي في المرتبة الأولى كمصدر لواردات كلّ من البلدين وكسوق يستوعب جزءًا من صادراتهما.

لكن موقف كلّ منهما من اتّفاقيّة الشراكة لا ينبغي أن يستند إلى واقع المبادلات الحالي المشار إليه، بمقدار ما ينبغي أن يحدّده مدى ما توفّره هذه الشركة من إمكانات لتعزيز وترسيخ نموّهما القائم على "التوجّه نحو الخارج" والتصنيع بغاية التصدير. ويشكل هذا النموذج من الاندماج شمال-جنوب، الّذي يعبّر عنه مشروع الشراكة عنصرًا جديدًا في الواقع الدولي. وهو في الحقيقة مطلب لدول الجنوب، لأنّه يعزّز قدرتها على اجتذاب الاستثمارات من دول الشمال، ويعزّز صادراتها إليها.

أمّا بالنسبة للتكتّلات الاقتصاديّة بين دول الجنوب، التي يمثل مشروع التكتّل اللبناني-السوري قيد الإنشاء واحدًا منها، فإن النظرية التقليدية والمحدثة للتكتلات الإقليميّة تتيح حصر منافعها لكلّ من المشتركين فيها.

وتتيح النظريّة التقليديّة إبراز المنافع الديناميكيّة لهذه التكتلات. وتتجسّد هذه المنافع أولاً، بتعزيز المنافسة ضمن إطار هذه التكتلات. الأمر الذي يشكل دافعًا لدى المؤسسات الإنتاجية القائمة لتطوير تقنياتها وتحسين فعاليتها كرد على ازدياد المنافسة التي تتعرّض لها. وتأتي هذه المنافع ثانيًا من زيادة الاستثمار الّذي يؤدّي إليه قيام التكتلات. وهي تأتي ثالثًا، من وفورات الحجم الّتي تتأمّن للمؤسّسات بسبب توسّع الأسواق الناشيء عن قيام التكتل. وتشكّل وفورات الحجم هذه أحد العناصر المحدّدة للقدرة التنافسية الخارجيّة للمؤسّسات المعنيّة.

أمّا المقاربة المحدثة فتركّز على دور التكتلات جنوب-جنوب في تعزيز قدرة أعضائها مجتمعين على التفاوض مع التكتّلات الكبرى لدول الشمال للدخول في اتّفاقيّات شراكة معها. والأمر المهمّ بالنسبة لسوريا ولبنان، هو ضرورة إخضاع مشروع التكتّل جنوب-جنوب خاصتهما لأهداف ومتطلّبات ستراتيجيّة التوجّه نحو الخارج والتصنيع بغاية التصدير، ولمتطلّبات تكوين «قطب صناعي مشترك» قادر على المنافسة في الأسواق الدوليّة.

المراجع

١ – أنظر Hazem Beblawi, "The rentier state in the Arab world", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 0, n. 4, 1987.

أنظـــــر أيضـــــاً: Michel Chatelus, "Revenus pétroliers et développement: leçons de l'expérience du monde arabe", *Revue Tiers-Monde, n. 107*, juin-septembre 1986.

٢ – أنظر، "Economist Intelligence Unit, Country profile: Syria", 2000, p (22).

٣ – أنظر، Abdelkader Sid Ahmed, *Economie politique de la transition dans les pays en développement*: le cas de la Syrie, éd. Publisud, Paris, 1996, p. (177).

٤ – المصدر نفسه، ص (١٧٩).

٥ – أنظر المصدر نفسه، ص (١٧٩) و Huda Hawwa, "Linkages and constraints of the syrian , in economy"

Choueiri N. (ed.), *State and society in Syria and Lebanon*, univ. of exeter press,1993 p.(146)

٦ – نقلا عن Economist Intelligence Unit, "Country report: Syria", 1998-1998, ص (31).

٧ – وهي تقـديرات اوردتهـا *النشرة الفصلية لمصرف لبنان*، عـدد كـانون الاول١٩٨١، ص (٨) و(٩)، وتناولت عـام ١٩٧٩. ويمكن مقـارنة هـذا الرقم بحجم المسـاعدات الرسـمية التي استفـادت منها سوريا خلال السنة ذاتها.

٨ – أنظر، *An Nahar Arab Report and Memo*, 26 april, 1982, p. (5).

٩ – أنظر بخـــصـــوص أرقـــام العـــائدين: Diwan I., Squire L., "Economic development and cooperation in the middle east and north africa", World Bank, *Discussion Papers Series*, Nb. ,9, nov. 1993 أما عدد الناشطين في لبنان، فقد بلغ عام ١٩٨٧، ٩٣٢ ألف شخص، بحسب دراســـــــــة: R. Kasparian, A. Baudoin, La population déplacée au Liban 1975-1987, Beyrouth, univ. St Joseph, 1992.

١٠ – أنظر: Kasparian R., "L'inflation est-elle importée?", *Bulletin Trimestriel de la Banque du Liban*, n. 13, 1982.

أنظر أيضـــــاً، Volker Pertes, "The syrian economy in the 1980s", *Middle East Journal*, Vol. 46, N. ,1, winter 1992, p. (39).

١١ – أنظر، M. Chatelus, "Revenus pétroliers... المذكور سابقا، ص (٦٦١).

١٢ – أنـــــظـــــر، J. Delacroix, "The distributive state in the world system", in *Studies in Comparative International Development*, fall ,1980, p. (14).

١٣ – Giacomo Luciani, "Allocation versus production states: a theoretical framework", in Beblawi, Luciani (eds.), *The rentier state in the arab world*, Croom Helm, 1987, p. (70).

١٤ – المصدر نفسه، ص (٧٢). عام ١٩٧٩، مثلت الهبات ٩,٤٠٪ من مجمل الدخل، ومثل انفاق الدولة ٨,٣٨٪ من الناتج الداخلي. أما عام ١٩٨١، فكانت النسب على التوالي: ٣٠٪ و ١,٣٨٪.

١٥ – أنظر، M. Chatelus, "La croissance économique: mutation des structures et dynamisme du déséquilibre", in *La Syrie d'aujourd'hui*, éd. du CNRS, Paris ,1980, p. (256).

١٦ – نقلا عن EIU, Country report:Syria المذكور سابقا، ص (٢٠).

١٧ – وهو يساوي: سعر الصرف الاسمي للعملة (أي ١٥٠٠ ل. ل. مقابل كلّ دولار، أو ٥٣ ل. س. مقابل كلّ دولار) × مؤشر اسعار السلع غير القابلة للتبادل الدولي ÷ مؤشر اسعار السلع القابلة للتبادل الدولي. وحين يرتفع هذا المؤشر خلال حقبة ما، فذلك يعني: ١) ان اسعار السلع غير القابلة للتبادل الدولي قد ارتفعت أكثر من اسعار تلك القابلة للتبادل الدولي؛ ٢) ان سعر الصرف الاسمي للعملة الوطنية قد شهد تحسنا، أو انه قد جرى رفعه.

١٨ – أنظر، W. M. Corden, "Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation", *Oxford Economic Papers*, 36, 1984.

و A. Sid Ahmed, "Du Dutch disease à l'OPEP disease: quelques considération théoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole", *Revue Tiers-Monde*, n. 112, oct.-dec. 1987.

و M. Roemer, "Dutch disease in developing countries: swallowing bitter medicine", in Matts Lundhal(ed.), *The primary sector in economic development, London,* Croom Helm, 1985.

١٩ – أنظر بخصوص مسؤولية سياسة الانفاق العام عن نشؤ حالة "مرض هولندي" في لبنان خلال حقبة ما بعد الحرب: البر داغر، "مقاربة بنيوية للسياسة الصناعية في لبنان"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٣٠، تشرين الاول ١٩٩٩.

٢٠ – أنظر، A. Sid Ahmed, Economie politique... المذكور سابقا، ص (٢٠٥) و (٢٠٦).

٢١ – أنظر، Bichara Khader, "Structures et reformes agraires en Syrie", *Magreb/Machrek*, sep.-oct., 1974.

٢٢ – أنظر، عبد القادر النيال، "الانفتاح الاقتصادي في سوريا لماذا؟ .. والى أين؟" دراسات عربية، ١٩٩٨، ص (٧١)؛ أنظر ايضا، H. Hawwa, "Linkages and..." المذكور سابقا، ص (٨٦).

٢٣ – أنظر، H. Hopfinger, "Step by step to an open economic system: Syria sets course for liberalization", *British Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. 23, nb. 2, 1996, p. (185)

٢٤ – أنظر، E. Longuenesse, "Syrie, secteur public industriel: les enjeux d'une crise", *Magreb/Machrek*, jui.-sep. 1985.

٢٥ – أنظر، M. Chatelus, المصدر المذكور سابقا، ص (٢٥٠).

٢٦ – أنظر، عبد القادر النيال، "الانفتاح ..." المذكور سابقا، ص (٧٠).

٢٧ - أنظر، Volker Perthes, "The syrian private industrial and commercial sectors and the state", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 24, 1992, p. (215).

٢٨ - أنظر، H. Hawwa, المصدر المذكور سابقا، ص (٩٠).

٢٩ - بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، سيزداد عدد العاملين في الادارة العامة والقطاع العام من ١٣٦ ألف إلى ٤٧٥ ألف شخص. أنظر، Volker Perthes, "Stages of economic and political liberalization in Syria" in Eberhard Kienle (ed.), *Contemporary Syria: liberalization between cold war and cold peace*, British Academic press, Univ. of London, 1994, p. (158).

٣٠ - أنظر، عبد القادر النيال، المصدر المذكور سابقا، ص (٧٣).

٣١ - أنظر، M. Chatelus، المصدر المذكور سابقا، ص (٢٤٥).

٣٢ - أنظر، V. Perthes, "The Syrian..." المذكور سابقا، ص (٤٦).

٣٣ - أنظر، Nabil Succar, "The crisis of and syria's plan for reform" in E. Kienle(ed.), Contemporary Syria... المذكور سابقا، ص (٣٢).

٣٤ - أنظر، V. Perthes, "Stages..." المذكور سابقا، ص (٦١).

٣٥ - أنظر، H. Hawwa المذكور سابقا، ص (٨٩).

٣٦ - أنظر، A. SidAhmed, المذكور سابقا، ص (١٨٩).

٣٧ - أنظر، Sylvia Pölling, "Investment law no 10: Which future for the private sector?" in E. Kienle, Contemporary Syria... p. (19).

٣٨ - EIU (97-98) المذكور سابقًا ص (٣١).

٣٩ - أنظر، EIU, Country profile, 2000 المذكور سابقا، ص (١٢) و(١٣).

٤٠ - EIU (97-98)، ص (١٧).

٤١ - أنظر بخصوص تنظيم القطاع الزراعي، F. Métral, "Le monde rural syrien à l'ère des reformes (1958-1978)", in *la Syrie d' aujourd' hui*, CNRS, 1980 وعدنان شومان، "الاقتصاد السوري وآليات السوق" دراسات عربية، أيلول، ١٩٩٨.

٤٢ - أنظر، EIU (97-98) ص (٢٢) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، "الصناعة السورية والمستقبل"، ورقة عمل للمناقشة في ندوة الصناعة السورية والمستقبل، دمشق، ١٣-١٤/٤/١٩٩٧، ٥٥ صفحة، ص (١٥).

٤٣ - المصدر نفسه، ص (٧) و(٨).

٤٤ - المصدر نفسه، ص (٢٢).

٤٥ - المصدر نفسه ص (٤١). تجدر الإشارة أيضًا إلى أن ٢٣٪ من سكّان سوريا يعملون في قطاع الغزل والنسيج وفي زراعة القطن.

٤٦ - أنظر، A. SidAhmed المذكور سابقًا ص (٢٢٠).

٤٧ – نقلاً عن Images économiques du monde ص (٢٨٢)، انظر *النهار*، بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣١.

٤٨ – نقلاً عن مدير مكتب الاستثمار في رئاسة الوزراء، *المستقبل*، ٢٠٠٠/٢/٢٦.

٤٩ – تقرير لـ A.F.P.، *نداء الوطن*، ٢٠٠٠/٣/١٤.

٥٠ – تشرين، بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٣.

٥١ – تشرين، بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٨.

٥٢ – أنظر، راتب الشلاح، " القطاع الخاص في سوريا: الواقع والآفاق"، محاضرة في كليّة الاقتصاد بجامعة دمشق في ١٩٩٩/١١/٢٤، ٢٥ صفحة، ص (١٠) و (١١).

٥٣ – أنظر، نبيل سكّر، "الإصلاح الاقتصادي في سوريا"، *ندوة الثلاثاء الاقتصاديّة*، ٢٠٠٠/٣/٢٣، نشرت مقتطفات منها في *البعث* بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٤.

٥٤ – أنظر، "قراءة في المحور الاقتصادي والإداري في كلمة الرئيس الأسد أمام مجلس الشعب"، *البعث الاقتصادي*، بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٧.

٥٥ – انظر، النهار، بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠٠٠.

٥٦ – أنظر، A. Amsden, J. Kochanowics, L. Taylor, *The market meets its match: restructuring the economies of eastern Europe*, Havard univ. press, 1994, p. (2).

٥٧ – أنظر، H. Hopfinger المذكور سابقًا، ص (١٩٠).

٥٨ – أنظر، A. Sid Ahmed، ص (٢٨٧).

٥٩ – أنظر، A. Amesden, The market... المذكور سابقا، ص (٧).

٦٠ – انظر بخصوص المعطيات المتعلقة بحقبة ١٩٥٠–١٩٧٥ : Albert Dagher, *L'Etat et l'économie au liban: action gouvernementale et finances publiques de l'Indépendance à 1975*, Centre d'Etudes et de Recherches sur le Moyen-Orient Contemporain. Beyrouth 1995. 222 pages.

٦١ – المصدر نفسه، ص (٧٧–٨١).

٦٢ – انظر، André Chaïb, "Determinants of lebanese exports, 1951-1974", *Bulletin Trimestriel de la Banque du Liban*, n. 17, 1980.

٦٣ – انظر، N. Khalaf, G. Rimlinger, The response of Lebanese Labour Force to Economic Dislocation, *Middle Eastern studies*, vol. 18, July, 1983, p (803).

٦٤ – انظر، Albert Dagher, "Instabilité monétaire et stratégies spéculatives: l'exemple de la livre libanaise", *Cahier Monnaie et Financement*, Lyon, 2, n 21, 1992, pp (175-195).

٦٥ – كلّ الأرقام الخاصة بحقبة ١٩٨٢–١٩٩٠، مأخوذة من التقرير السنوي لمصرف لبنان، ١٩٨٩، و Eco-chiffres (١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٩)، والتقرير السنوي لغرفة تجارة بيروت لعام ١٩٩٠، ومنشورات صندوق النقد الدولي: I.F.S و D.O.T.S لأعوام ١٩٨٨ و١٩٩١.

٦٦ - اسكندر مكربل ومكرم صادر، "مشكلات الإقتصاد اللبناني الرئيسية : وجهة نظر في الأسباب وإتجاهات الحلول، النهار ٢٤ و ٢٥ آذار، ١٩٩٩.

٦٧ - انظر، Charbel Nahhas, "Economie financiére et immobiliére au Liban", *Lettre d'information* - CERMOC, n. ,12 ,2000, p (33).

٦٨ - انظر، "برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي"، وزارة المالية، ربيع ١٩٩٩، ص (٥).

٦٩ - وقد باتت المنشآت القائمة تتيح انتاج ٢,٣١٥ ميغاواط عام ١٩٩٨. أنظر، EIU, Country profile:Lebanon, 1999-2000, p (13).

٧٠ - أنظر، رفيق الحريري، الحكم والمسؤولية : *الخروج من الحرب والدخول في المستقبل*، الشركة العربية المتحدة للصحافة، ١٩٩٩، ص (٣٠).

٧١ - انظر، " برنامج عمل ..." المذكور سابقاً، ص (٢٣).

٧٢ - المصدر نفسه، ص (٢١).

٧٣ - قدر حجم تحويلات العاملين في الخارج عام ١٩٩٨ بـ ٢٦٥٣ مليون دولار. أنظر، EIU, Country profile: Lebanon المذكور سابقاً، ص (٢٩).

٧٤ - ينبغي مقارنة هذا الرقم بحجم الواردات في سوريا، الذي بلغ اعلى مستوى له عام ١٩٩٤، ومثل ما يوازي ٤,٦ مليار دولار. أنظر، EIU, Country...., 2000 المذكور سابقا، ص (٢٦).

٧٥ - أنظر، John Waterbury, "The long gestation and brief triumph of import substituting industrialization, World development, vol. 27, no,2 ,1999 p (335).

٧٦ - ويعبر عنها بالمعادلة التالية: قيمة الصادرات ÷ قيمة الواردات. ويعني التدهور ان على الدول النامية ان تزيد صادراتها باستمرار ليتاح لها الحصول على نفس الكمية من الواردات.

٧٧ - أنظر، H. Guillen Romo, De la pensée de la CEPAL ou néo-libéralisme, du néo-libéralisme au néo-structuralisme: une revue de la littérature sud-américaine, *Revue Tiers-Monde*, no 140, oct.- dec., 1994.

٧٨ - أنظر، B. Balassa, "Outward orientation", in H. Chenery, T.N. Srinivasan (eds.), *Handbook of development economics*, Elsevier science publishers, B.V., 1989 p. (1649).

٧٩ - المصدر نفسه، ص (١٦٥٩).

٨٠ - H. Burton, "Import substitutrion", in H. Chenery, T.N. Srinivasan (eds.), *Handbook...* المذكور سابقاً، ص (١٦١٤).

٨١ - Sid Ahmed ص (٥٣).

٨٢ - أنظر، Sid Ahmed المذكور سابقاً، ص (٢٤)، و Amsden, Taylor, The market... المذكور سابقاً، ص (٥).

Goodies

When it's this good, it's Goodies

yrouth: (01) 861056 - 862156 - 603641/2
Dbaieh : (04) 416000

LEIFEL

KHALDEH - LEBANON
Tel. (01) 433139 / 142

d Office
ut - LEBANON
w Room
ssed Center - Mar Elias
(01) 310717 - 312219
00 961 1 311192
Box: 11/1890

Steel & Wood Furniture for Offices & Schools

DOMO

Cool, Fresh and Tasty.

CIRCUS

Banqueting services

WE ARE PLEASED TO PRESENT
CIRCUS' INSTITUTIONAL AND BANQUETING SERVICES

OUR HIGHLY FLEXIBLE SPACE WILL ACCOMMODATE ANY OF YOUR EVENTS

PRESENTATIONS & WORKSHOPS
PRIVATE FUNCTIONS, WEDDINGS
PRODUCT LAUNCHES
TRAINING SESSIONS
YEAR-END PARTIES...

WE PROVIDE

Cloakroom service
Custom-made menus
Personalised signs at the entrance
Lighting and dimming effects
Follow spot
Video projector (data port link)
Built-in sound system
Parking facilities (200 cars)

Kindly contact our management team to arrange for a site visit and plan your forthcoming event.
Phone: (01) 332 823 - (03) 566 200 - Fax (01) 338 954 - e-mail: info@circus.com.lb - http://www.circus.com.lb

SINERG

Hamra Street, near Meridien Hotel,
Phone: 01.354956 - 342277 - 03.720740/1 - 01.739636, Fax: 01.354956

Computer $pecial Offer

INTEL ORIGINAL PENTIUM III 600 Mhz

TX MID TOWER CASE
ITEL ORIGINAL MOTHERBOARD CC820 IN BOX
ITEL ORIGINAL **PIII** PROCESSOR **600 Mhz** IN BOX
I MB SDRAM 168PIN Pc133 TARGET USA
TI **8MB** RAGE II C SVGA 3D CHARGER AGP ORIGINAL
).2 GB IDE HARD DISK WESTERN DIGITAL
LOPPY DRIVE 3.5" 1.44MB SONY
F" COLOR MONITOR DIGITAL LR/NI/ **ViewSonic** E651
EYBOARD ARAB/ENG GENIUS + MOUSE A4 TECH Ps2
EAC IDE CD-ROM DRIVE **40 SPEED**
) SOUND CARD PCI 32 BIT
ULTIMEDIA SPEAKERS 200 WATTS AMPLIFIED
LTER SCREEN, DUST COVER, HEADPHONES
SROBOTICS INTERNAL MODEM **56 Kbps**
MONTHS UNLIMITED INTERNET
P DESKJET **840 COLOR** PRINTER
PS **600 VA** PCE 15 MINUTES
)MPUTER TABLE **1m**

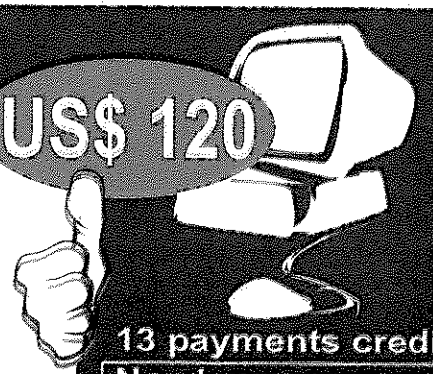

13 payments credit
No down payment
one year warranty
Best service

COMPUTERS S.a.r.l
New Vision 2000

...What's inside that counts!

New Vision - Zalka - Notre Dame Road
Tel/Fax: (01) 878191 - 879190 - 879193
e-mail: nvision@cyberia.net.lb

Medilab

Equipement de Laboratoire / Education et Audiovisuel / Verrerie et Produits chimique

JEULIN

Demain ne sera pas comme hier...

*ESAO - T.P. informatisés
*Equipements multimédia
*Edition
*Matériel d'observation
*T.P. sciences de la terre
*Sciences de la vie
*Métrologie
*Equipement de Laboratoire
*Produits chimiques
*Aménagement de l'espace pédagogique
*T.P. de physique
*Instrumentation de mesure
*T.P. de chimie
*Laboratoire
*Espace-Techno
*Outillage
*Mobillier de Laboratoire

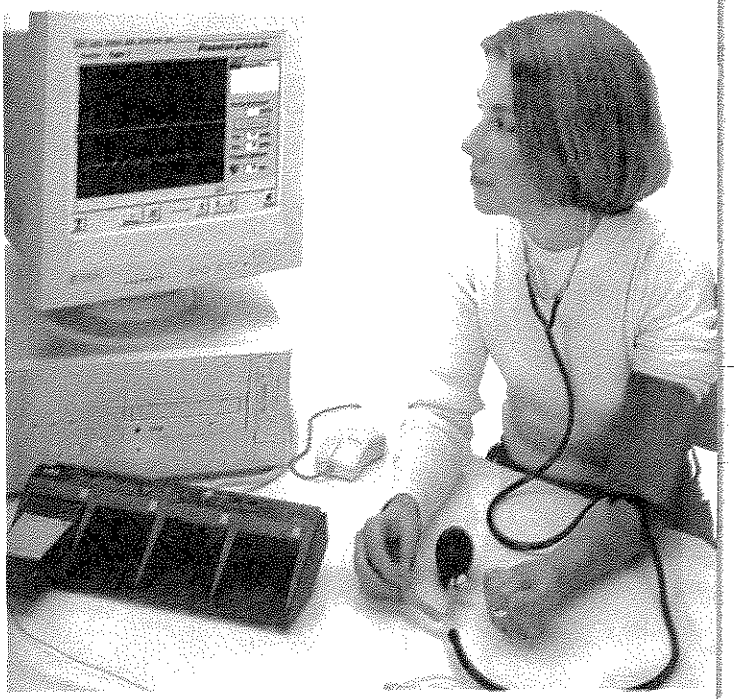

"Tous nos appareils sont garantis deux ans, pièces et main d'oeuvre."

What ever the future holds we hold

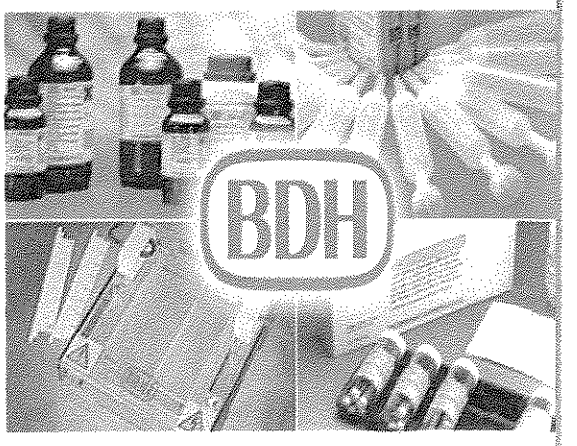

Pour tout conseil avant achat, appelez nos spécialistes:

Rue Mar-Elias
New center 6ème étage
http://www.medilablb.com
e-mail: info@medilablb.com
Tél: 00 961 1 701712
Fax: 00 961 1 305110
B.P.: 14-6407
Beyrouth - Liban
Branche Zahlé: 08 802925

XXème siècle

Les sciences et les arts étaient pourtant prometteurs : en 1900, Freud avait lancé l'exploration de l'inconscient, Einstein formule en 1905 la théorie de la relativité, Picasso peint "Les Demoiselles d'Avignon". Blériot avait en 1911 traversé la Manche en avion et Amundsen atteint le Pôle Sud, achevant l'exploration de la terre. Mais la guerre devait mettre en question ce mouvement de la civilisation.

Les passions nationales ne résistaient pas au virus de dissolution de l'Empire austro-hongrois après l'attentat de Sarajevo. 65 millions d'hommes seraient mobilisés, 9 millions y perdraient la vie. L'arrivée de Lénine au pouvoir en novembre 1917 isolait très vite la Russie. Le retour des Américains à l'isolationisme, rendait le traité de Versailles inefficace. L'Italie, mécontente de Versailles, apppelait au pouvoir Mussolini en 1922. La république de Weimar ne résistait pas à la crise de 1929 et se donnait légalement à Hitler en 1933.

Les dictatures aidaient Franco à gagner la guerre d'Espagne, de 1936 à 1939. A Munich, en 1938, la France et la Grande-Bretagne avaient déjà capitulé. Allié de Staline en août 1939, le Führer écrasait à loisir la Pologne et la France. Seule la Grande-Bretagne résistait. L'entrée en scène des Etats-Unis, agressés par le Japon en 1941, la campagne de Hitler contre Staline permettait aux alliances de se reconstituer, La résistance de Stalingrad en 1942 sonnait le glas du nazisme.

La bombe de Hiroshima mettait, après l'Allemagne, le Japon à genoux en 1945. On entrait dans la guerre froide, qui durerait cinquante ans. Les deux superpuissances atomiques, bientôt spatiales, avaient admis l'indépendance de l'Inde en 1947 et la création de l'Etat d'Israël en 1948. Les Etats-Unis ne pouvaient pas empêcher Mao Zedong de proclamer la République populaire de Chine en 1949. La France achevait de perdre son empire après l'indépendance de l'Algérie en 1962. Comme l'Allemagne, elle était entrée dans l'Europe.

Les Soviétiques contestaient la domination des Américains, qui envoyaient Armstrong dans la Lune en 1969. L'empire communiste detérioré dévoilait ses goulags. La Chute du mur de Berlin en 1989, anonçait un monde uni, bientôt entaché par les pulsions sanglantes nationales et religieuses. L'explosion d'Internet dans les années 90 était elle une promesse de paix dans l'unité.

XIXème siècle

Une bataille pour la domination du monde s'engage entre la Grande-Bretagne, qui domine les mers depuis que la France a renoncé, en 1763, à ses colonies, et l'empire français de Napoléon, vainqueur à Austerlitz en 1805 et qui décrète en 1806 le blocus continental. Waterloo, en 1815, ouvre à l'Angleterre un siècle de maîtrise commerciale.

Elle soutient en Amérique Latine l'indépendance des colonies espagnoles: le Mexique libéré dès 1821 par Iturbide et toutes les autres, peu de temps après, par les généraux Bolivar, Sucre, San Martin. Le Brésil rompt avec le Portugal en 1825. L'Angleterre accepte la révolution belge et soutient l'indépendance de la Grèce. Elle abolit l'esclavage dès 1833 et met en difficulté les Etats-Unis, dont les esclaves noirs cultivent le coton du Sud. Couronnée en 1837, la reine Victoria, impératrice des Indes règne sur le monde.

L'Angleterre a cinquante ans d'avance industrielle. Depuis 1825, elle a lancé pour les voyageurs sa première ligne de chemin de fer. Elle produit les vapeurs, amorce la conquête commerciale de la Chine à Nankin en 1842 et pousse ses établissements coloniaux sur tous les continents.

A Londres est publié en 1848 le "Manifeste du parti communiste", de Marx et Engels. La révolution naît à Paris en février et gagne l'Europe, sans résultats immédiats. Darwin publie en 1859 un ouvrage sur la sélection naturelle. Une guerre civile dévaste le Sud des Etats-Unis de 1861 à 1865, pour aboutir à l'abolition de l'esclavage.

Les Etats-Unis multiplient les chemins de fer et s'industrialisent. Le Japon les imite après le début de l'ère Meiji, en 1868. La France du second Empire se lance à son tour dans l'industrie, elle peut soutenir l'indépendance italienne, mais non l'allemande.

Bismarck, après sa victoire sur la France, en 1870, fait couronner empereur d'Allemagne Guillaume II à Versailles en 1871. La France rejoint l'Angleterre dans les conquêtes coloniales et surpasse l'Allemagne dans l'industrie: si Daimler fabrique en 1886 la première voiture à essence, l'Eole du Français Ader vole en 1890, le cinéma des frères Lumière tourne en 1895. Mais on invente aussi la mitrailleuse et la poudre sans fumée, ce qui annonce des lendemains cruels.

XVIIIème siècle

Grâce aux découvertes de Galilée, Toricelli, Kepler et d'autres, la supériorité des peuples engagés dans la recherche scientifique et technique s'affirme. Le Tsar de Russie Pierre le Grand installe d'ailleurs sa capitale à Saint-Pétersbourg en 1703, pour être plus proche de l'Occident novateur. A Londres, en 1717, les francs-maçons de la Grande Loge commencent à diffuser leurs idées dans l'élite.

Si, en 1720, la peste tue encore la moitié de la population de Marseille, c'est pour la dernière fois. On peut croire à une ère nouvelle, au bonheur de l'humanité, sur les violons des "Concertos brandebourgeois" composés par Bach en 1721.

La machine à vapeur de Watt fait surgir en 1763 l'espoir fou d'une d'une révolution de l'industrie par l'énergie; partout, des usines de houille sont creusées. Les innovations dans le textile, les découvertes scientifiques suscitent un engouement considérable pour l'Encyclopédie de Diderot et d' Alembert, dont le premier volume a paru en 1751. Edward Jenner travaille depuis 1775 à la découverte du vaccin contre la variole. Ainsi la science n'accroît pas seulement la puissance des Etats, elle peut protéger les hommes contre les épidémies mortelles.

Ceux-ci peuvent se grouper librement en nations, sans la tutelle d'un roi. Le 4 juillet 1776, les Pères fondateurs des treize colonies anglaises d'Amérique se réunissent à Philadélphie pour faire savoir au monde qu'une grande nation indépendante est née. C'est une révolution.

Elle franchit l'Atlantique pour inspirer le mouvement national qui porte les Français à faire accepter au roi Louis XVI une constitution. La prise de la Bastille, le 14 juillet 1789, l'y contraint. La fuite à Varennes, le 20 juin 1791, conduit, la guerre aidant, à la Terreur jacobine et à l'exécution du roi le 21 janvier 1793. La France républicaine avance au pas des volontaires de l'an II vers la prise du pouvoir par le général vainqueur Napoléon Bonaparte, auteur du coup d'Etat du 9 novembre 1799 (18 Brumaire) qui le fait consul.

XVIIème siècle

L'Europe étouffe dans des frontières fortifiées et s'épuise dans les guerres entre Etats. Elle cherche de l'oxygène dans les premières conquêtes coloniales initiées par des explorateurs. Le Français Champlain fonde Port-Royal (1604) et Québec (1608) au Canada.

La civilisation s'affine, malgré la sauvagerie des guerres. Le "Don Quichotte" de Cèrvantes, blessé à Lépante, et publié en 1605, alors que Shakespeare fait jouer Macbeth, pièce tragique annonçant les violences dont l'Europe sera victime. La guerre de Trente Ans commence en 1618: 12 millions d'Européens trouveront la mort dans cet affrontement des Etats religieux.

Pour fuir la persécution, les puritains anglais du "Mayflower" débarquent en 1620 dans le Massachussets, où ils poursuivent les dindes sauvages et les Indiens. En 1625, les Hollandais fondent La Nouvelle - Amsterdam dans l'île de Manhattan. Ils s'y livraient au commerce de la fourrure alors que Rembrandt, en 1632, osait peindre "La Leçon d'anatomie". Les progrès de la navigation à voile rendaient l'Inde et la Chine plus proche. Les Anglais avaient installé leurs premiers comptoirs dans le golfe du Bengale quand en 1631, le Grand Mogol Chah Djahan, descendant de Tamerlan et maître d'une grande partie de la péninsule indienne avait édifié le Taj Mahal. En Chine, on portait la natte depuis que la dynastie mandchoue, en 1644, avait repris le rêve de conquête des empereurs, portant les limites de l'empire à la Mongolie, au Tibet et même à la Corée. On y recevait vololontiers les missionaires chrétiens et les jésuites. Louis XIV (régnait pleinement depuis 1661) acceuillait à Versailles les ambassadeurs du Siam et soutenait Colbert, qui installait des comptoirs dans l'Océan Indien et poussait des pointes en mer de Chine, alors que Vauban hérissait la frontière française de forts.

L'indépendance des Provinces-Unies, reconnue en 1648, avait incité Louis XIV à renforcer l'absolutisme. La révocation de l'édit de Nantes en 1685, par le Roi Très Chrétien, devait provoquer l'exode de 200000 protestants français qui s'installeraient en Hollande et en Prusse.

XVIème siècle

Rome, et non plus Jérusalem, était désormais le centre spirituel menacé de la chrétienté. Le pape Jules II faisait reconstruire Saint-Pierre et orner la Sixtine par Michel-Ange en 1508. Si Rome avait perdu la bataille de l'unité avec l'Orient, du moins pouvait-elle espérer, avec la découverte de l'Amérique et l'exploration de l'Afrique, étendre le christianisme au monde entier. Le pape excommuniait le 3 Janvier 1521 l'importun moine augustin Martin Luther, dont les 95 thèses prétendaient réformer l'Eglise. Il n'avait pas besoin d'un perturbateur.

Pizarro le conquistador s'était emparé du Pérou en 1532. Quand la Renaissance battait son plein à Venise, Florence, Pise et Gênes, grâce à la richesse d'Orient retrouvée, les Espagnols avient enfin découvert des mines qui permettaient à Charles Quint, élu à la tête du Saint Empire romain germanique en 1579, d'utiliser l'or et l'argent des Amériques pour armer la plus puissante infanterie d'Europe, repousser les Turcs et combattre leur allié inattendu, François 1er roi de France. Mais Charles ne pouvait pas empêcher les princes allemands, à l'exemple des rois du nord de l'Europe, d'embrasser la réforme et de rompre avec Rome. Henri VIII créait l'Eglise anglicane en 1534 et Genève acceuillait le Français Calvin. L'Eglise, pour les banquiers protestants d'Allemagne, de Hollande et d'Angleterre semblait hostile à tout progrès et ne voulait pas croire l'astronome de Cracovie Copernic, quand il affirmait en 1543 que la Terre tournait autour du Soleil. Du moins Philippe II, successeur de Charles Quint, pouvait-il arrêter l'expansion turque à la bataille navale de Lepante en 1571.

La France s'engageait dans une guerre de religion de près de quarante ans. La saint - Barthélemy (1572) donnait le signal des tueries, après le massacre organisé de la noblesse protestante au Louvre. Le roi d'Espagne, défendeur du pape, ne pouvait venir à bout des pays protestants. Sa flotte, l'invincible Armada, était défaite devant Plymouth en 1588. Les corsaires anglais poursuivaient leurs attaques contre les galions d'Amérique, porteurs d'or et d'argent.

La seule satisfaction de ces dernières années du siècle était la fin des guerres de Religion en France grâce à l'édit de Nantes signé par Henri IV, qui organisait en 1595 la coexsistence des confessions.

XVème siècle

De Chine parvenaient en Italie par l'Orient, les trésors de la route de la soie. La dynastie des Ming s'était installée à Pékin en 1409, où elle avait fait de la Cité interdite un paradis pour empereurs. Elle avait chassé les Mongols et retrouvait son ancienne civilisation de lettrés confucéens, de peintres de paysages, d'architectes de jardins sacrés. Seuls les marchands italiens pouvaient profiter du retour de la paix. Anglais et Français s'entretuaient de plus belle et la noblesse française périssait sous les flèches des archers anglais sur le champ d'Azincourt en 1415. En 1429, quand Jeanne d'Arc libérait Orléans et marchait sur Reims pour y faire sacrer le petit "roi de Bourges" Charles VIII, les banquiers Medicis dominaient Florence, où Cosme était cette année-là gonfalonnier, pendant que les marchands génois et vénitiens s'ouvraient les routes d'Augsbourg et de Lyon. La richesse autorisait une renaissance des lettres et des arts. Brunelleschi, de 1420 à 1436, construisait le dôme de Florence, première architecture moderne qui ne doit sa solidité qu'aux mathématiques. On ne rêvait pas encore en Europe de l'or du Pérou, où l'empereur inca Pachacutec Yupanqui régnait en 1438 de l'Equateur jusqu'au lac Titicaca. Les cartes de l'Océan n'existaient pas encore, pas plus que les traités de géographie, même si Gutenberg avait inventé l'imprimerie à Strasbourg en 1440.

Tout à leurs querelles nationales, les Occidentaux étaient insensibles aux événements du monde. Quand la victoire française de Castillon mettait enfin un terme à la guerre de Cent Ans en 1453, on apprenait que Mehémed II avait conquis Constantinople et transformé Sainte-Sophie en mosquée.La route d'Orient était interdite aux Chrétiens, qui défendaient Vienne et Venise. Nul ne pensait plus à la reconquête de Jérusalem.

La chute de Grenade le 2 Janvier 1492 mettait fin à la Reconquista des Chrétiens espagnols et les exaltait plus que les voyages de Christophe Colomb qui avait planté l'étendard des Rois Catholiques dans les îles des Antilles. On était déçu qu'il n'y avait trouvé ni or ni épices. Colomb ne s'est jamais douté qu'il avait découvert un nouveau continent.

XIVème siècle

L'Europe était aux états. L'unité de la chrétienté n'existait plus. Le pape Boniface VIII avait en vain lutté contre Philippe le Bel, le roi de France, pour affirmer sa suprématie. Son successeur Clément V, installé à Avignon en 1309, devait accepter la dissolution de l'ordre des Templiers, exigée par Philippe le Bel, et le supplice du grand maître Jacques de Molay, brûlé vif en place de Grève en 1314.

Les grandes explorations océaniques des Européens n'avaient pas encore commencé. Ainsi ignoraient-ils l'existence en Amérique d'un deuxième empire indien, celui des Aztèques, qui avait construit Tenochtitlan (l'actuelle Mexico) dès 1325 pour y adorer leur dieu unique Huitzilopochtli. Les royaumes chrétiens étaient très occupés à se faire la guerre pour lancer des expéditions maritimes. A peine nés, les états chrétiens recherchaient dejà des hommes et des moyens pour se livrer aux guerres nationales. Il était fini, le temps des croisades.

En 1346, l'armée anglaise d'Edouard III avait anéanti la noblesse française à Crécy, inaugurant ainsi la guerre de Cent Ans qui devait accabler les provinces françaises, moins pourtant que la Grande Peste de 1348 qui fit 25 millions de victimes en Europe et autant en Asie.

Le royaume de France était accablé. La guerre obligeait les rois à trouver des ressources. Jean II le Bon, vaincu à Poitiers en 1356 et captif à Londres, libéré contre une énorme rançon de trois millions d'écus d'or, avait créé le Franc, pièce d'or fin de la valeur d'une livre, en 1360 pour payer sa libération, pendant que le Prince noir ravageait l'Aquitaine avec ses soldoyeurs soldés.

Anglais et Français étaient parfaitement indifférents à l'avance patiente et obstinée des armées turques dans les Balkans, en Grèce et le long de la vallée du Danube. L'empire d'Orient moribond ne pouvait les arrêter. En 1389 personne n'avait secouru les Serbes, population chrétienne orthodoxe écrasée par les armées du sultan Mourad 1er au Kosovo. Les turcs pouvaient construire des minarets à Nis et à Skopje, et lever des janissaires dans les villages d'Albanie.

XIIIème siècle

Pendant que l'Occident s'enrichissait des relations commerciales avec l'Orient et que prospéraient les villes italiennes, la quatrième croisade, aux ordres des Vénitiens, s'emparait de Constantinople en 1204, pour en faire, après trois jours de pillage, la capitale d'un Empire latin d'Orient. On pouvait croire aux Indes à la pérennité de la civilisation bouddhique. Mais le chef Turco-Afghan Mohammed de Ghor devait conquérir le Pendjab en 1206, puis le bassin du Gange, et fonder le sultanat de Delhi, où serait construit le plus haut minaret du monde. Mais, au nord du continent, le chef des Mongols était reconnu comme roi universel (Gengis Khan). Il régnait sur la Chine du nord, le Turkestan et la haute Asie.

L'Extrême-Orient se ruinait en guerres. L'Europe reprenait alors la tête du développement mondial. Vénitiens et Génois développaient le commerce maritime en Occident, où prospéraient les foires de Champagne. L'enrichissement favorisait la construction des cathédrales.

Vainqueur à Bouvines en 1214, Philippe Auguste se sentait assez fort pour laisser ses barons pillards s'emparer des terres du Midi dans la croisade contre les Albigeois, des hérétiques qui ne voulaient plus payer les impots du pape. Le roi de France Louis IX (futur Saint Louis), en 1229, hériterait du Languedoc. En 1271, le comte de Toulouse serait rattaché à la couronne.

Moins heureux furent les chevaliers Teutoniques, conquérants de la Prusse, qui, sous prétexte de croisade, voulaient annexer les terres slaves. Alexandre Nevski, grand-prince orthodoxe de Novgorod, écrase en 1242 les chevaliers Porte-Glaive au lac des Tchoudes. En Espagne, les barons catholiques, engagés dans la croisade de la Reconquista, réussissaient en 1262 à reprendre Cadix. En 1270, les musulmans ne conservaient guère que Grenade. Souverain d'un Etat puissant, Saint Louis mettait un terme aux croisades en mourant sous les murs de Tunis en 1270.

L'Empire latin d'Orient avait vécu. Mais les relations commerciales subsistaient, et s'étendraient jusqu'en Chine avec le voyage du Vénitien Marco Polo, reçu chaleureusement à Pékin par le souverain Kubilay Khan en 1275.

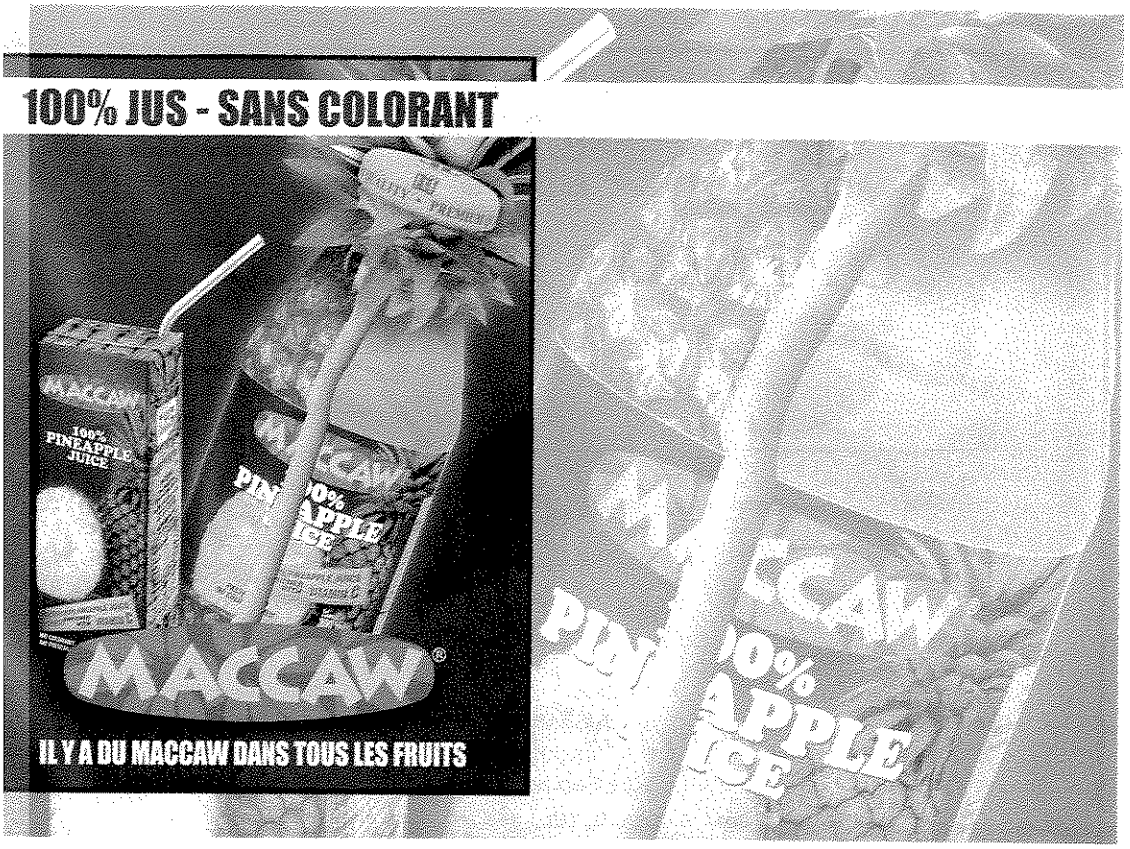
100% JUS - SANS COLORANT
MACCAW
100% PINEAPPLE JUICE
MACCAW
IL Y A DU MACCAW DANS TOUS LES FRUITS

HOPITAL VETERINAIRE
Dr. VET. M. KASSAB
mamalia
HOPITAL VETERINAIRE - Rte. Haddath, Mt LIBAN - Tél: 961-5-951164 - Cel: 961-3-287170
CLINIQUE VETERINAIRE - Rue Alfred Naccache, imm. Simon Fersan,
Tél: 961-1-323347 - 333585 -Fax: 961-1-202415, b.p. 16-6511 - Achrafieh, Beyrouth-LIBAN

OPTIKOS KABBANI

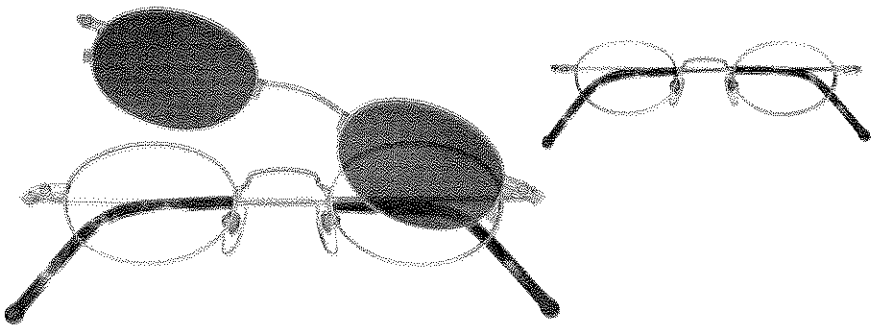

1 - Thierry Mugler
2 - Renegade
3 - Avenger
4 - Winchester
5 - Floyd
6 - Isn't
7 - Due
8 - Leonardo D.
9 - Gérald Genta
10 - Eagles
11 - Morabito
12 - Collection 2000
13 - Twin Twist
14 - Alberta Ferretti
15 - Club Diplomatic

RUE HAMRA, IMM. ESTRALE, TÉL.: 353 253 - 346 163 ET AGENTS

محطة الأرز

مرعب وفغالي

طريق وادي شحرور – تلفون: ٠٥/٤٦٢٤٩٦

Tricot BASMADJIAN

Fashion & Industry

Import - Export

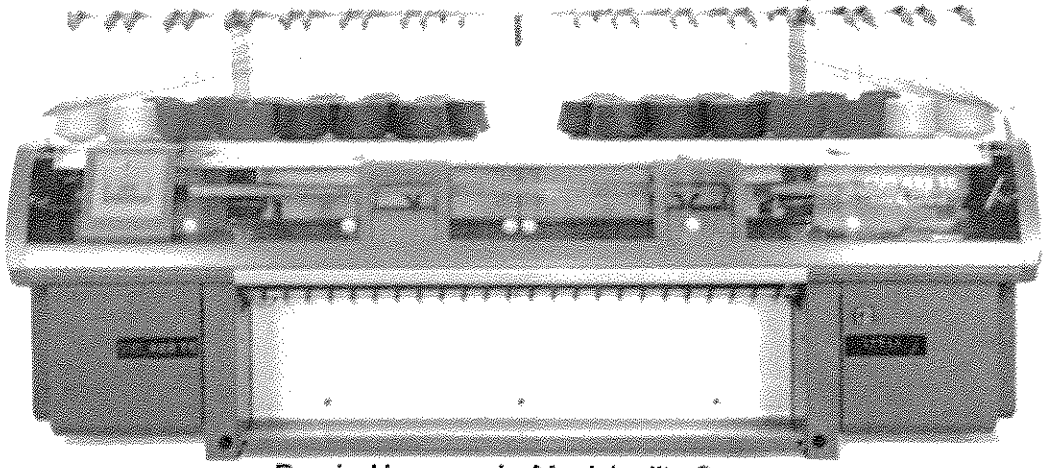

Bourj - Hammoud - Municipality Square
Tel.: 01. 584304 - 260916 - 242646, Cel.: 03. 838521
Fax: 961-1- 260916 P.O.Box: 80508 www.tricotbasmadjian.com
E-mail: info@tricobasmadjian.com.lb E-mail: lisa@terra.net.lb

BARLEY

Fashion Wear

BARLEY

مؤسسة بارلي

Bourj Hammoud
Giligia Street
Barley Bldg
Tel: 01/261666 - 255354 - 263654
Fax: 00 961-1-261666

COLLANT
Marie
France

Coquine
jusqu'au bout

SELL FAST S.A.R.L.
سال فاست ش.م.م.
أدوات منزلية
بيع جملة ومفرق

برج ابي حيدر – بناية شابلا – قرب بنك لبنان والمهجر بيروت
ص.ب. ٢٧٠٧-١١ – تلفون: ٣١٢٧٤٤/٥-٠١ – فاكس: ٣١١٧٨٨-٠١

S.a.r.l.

MEGA Computer City

Leader in customer satisfaction

CR# 67376 Baabda
Laura D. Center, Block B
Byblos - Lebanon
tel/fax 09-547854
p.o.box 13 Byblos - Lebanon
email megacity@terra.net.lb

Cutting edge
technologies

All products are
Y2K compliant

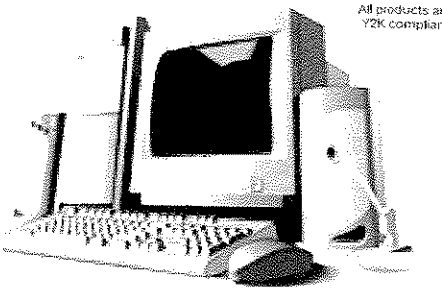

Come and visit us to :

- get a custom built computer
- get the best Internet services
- get reliable hardware and software services
- get plotting and blue print services
- get copying and binding services
- get a large variety of office supplies
- get a state-of-the-art graphic design service

... and much more to get satisfaction

Technology

Power

Complete
Solution

Future

Computers - Printers - Accessories - Scanners - Tables - Chairs - Modems - Networking - Plotting - Copy center - Hardware services - Consultancy - Internet access

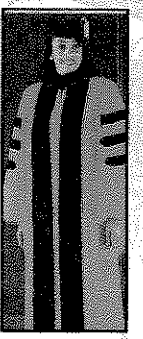

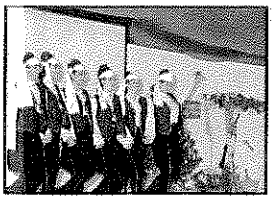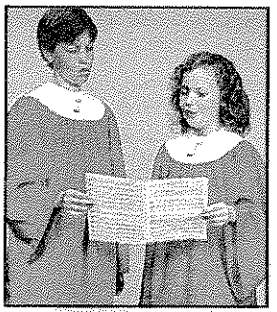

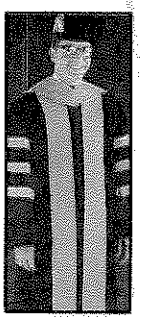

CONFECTION
GROBER
BY
S.MALLAH

مؤسسة
الملاح التجارية

تطريز وطباعة حريرية على القماش
برانيط، قمصان، تي شيرت، بادج..

معمل خياطة وجميع انواع الأقمشة

التزامات خياطة:
المدارس، الجامعات، الفنادق، والمطاعم
بلات تخرج للجامعات، بدلات محامات، بلات المناولة
الاولى، بدلات مسرحيات، بدلات خاصة للمستشفيات،
بلات للعمل، جاكيت تايور، بنطلون، قمبص، مريول،
افرهول، انوراك...

مزرعة يشوع – المتن، لبنان
تلفون وفاكس: المعمل والمكتب: ٩١١٦٨٠ – ٠٤/٩٢٧١١٧
خليوي: ٠٣/٣٨٦٠٧٧ المنزل: ٠٤/٩٢٨١٨٩

تأسست ١٨٩٠

Est. 1890

مؤسسة

درويش طباره

للالعاب والاسهم النارية

العاب ولادية

فرع اول: كورنيش المزرعة – بناية ريفييرا سنتر تلفون: ٠١/٣١٢١٧٣

نزيه شرتوني وشركاؤه ش.م.م.

Sté. NAZIH CHARTOUNI

et Cie s.a.r.l.

أجواخ – لوازم خياطة

الدورة – برج حمود – محطة خوري – شارع أرمينيا – ص.ب. ٨٠٥٧٥

بيروت – لبنان – هاتف اخل ٠١/٢٦٣٨١٠ – ٠٣/٢٩٤٨١٠ – المنزل ٠١/٢٨٤٨١٠

فرع ثاني – الدورة شارع الأخطل الصغير – هاتف ٠١/٢٦٣٩٧٦

XIIème siècle

Saint Bernard prêchait la deuxième croisade à Vézelay pour garder les lieux saints et reconstituer la chrétienté d'Orient. Ce moine bourguignon, fondateur de l'abbaye de Clairvaux, après avoir mis en oeuvre la réforme cistércienne en 1115, avait lancé en 1128 l'ordre du Temple pour entretenir des relations avec l'Orient et financer la croisade. Conseiller des papes et des rois, Bernard voulait substituer la guerre chrétienne des moines-soldats et les "chevaliers de Dieu" aux guerres féodales. En 1142 serait construit en Orient le Krak des Chevaliers, pour garder la terre sainte et les fiefs des barons.

Les croisés ne disposaient pas de la poudre à canon, inventée en Chine en 1161, pour combattre les Turcs. L'étendard de Saint-Denis, gardé dans la nouvelle église gothique, ouverte aux fidèles en 1144, quand le roi Louis VII accompagnait en Orient l'empereur Conrad III. La création à Venise de la première banque, en 1171, devait permettre au pape, après l'échec de la troisième croisade, celle des rois de l'Europe devant Jérusalem, reconquise par Saladin en 1187, d'en préparer une quatrième, financée par les Vénitiens.

Fils d'un guerrier Kurde au service des Seldjoukides, Saladin avait chassé d'Egypte les Fatimides. Maître de l'Arabie et de l'Egypte, proclamé sultan en 1171, il avait conquis la Syrie des Abbassides et reconstitué l'unité de l'Islam. Traitant bien les prisonniers chrétiens, il avait permis les pélerinages à Jérusalem et empêché les fanatiques de raser le Saint-Sepulcre.

La tolérance était-elle de retour sur la scène du monde? Pas au Japon, où le clan des Minamoto l'avait emporté sur celui des Taina, imposant à l'empereur, affaibli, la suprématie du shogun, qui disposait de la force militaire des samouraïs en 1192. Le shogun Yoritomo, installé à Kamakura, près de l'actuelle Tokyo, menait le pays d'une main de fer, engageant des guerres perpétuelles contre les féodaux. En Chine, les derniers Song faisaient la guerre au royaume Khitan de Pékin, qui devait succomber sous les coups des Keir. L'heure n'était plus au raffinements de la civilisation.

On attendait les mongols.

XI e siècle

En 1009, l'incendie s'allumait en Orient, quand le calife fatimide et chiite al - Hakim, ayant persécuté les chrétiens de la vallée du Nil, détruisait le Saint Sépulcre et tuait les habitants de Jérusalem. Même si le calife sunnite de Bagdad condamnait ce massacre, 50 millions de catholiques apprendraient partout dans le monde que les lieux saints avaient été bafoués. Le poète, philosophe et mathématicien Omar Khayyam, né en 1050 en Iran, passait sa vie à subir l'intolérence religieuse.

L'Asie comptait alors 65 % des 300 millions d'hommes peuplant la planète. Après le Cambodge et le Japon, où s'épanouissait la religion bouddhiste et la civilisation chinoise à la cour de Heian, la "cité de la paix" (la future Kyoto), la Birmanie devenait un état, avec le roi Anawratha, en 1044 et s'enrichissait des relations entre l'Inde et la Chine, où l'imprimerie était inventée dès 1050 dans le Sud, dominé par les Song.

Les rapports de l'Orient avec l'Occident étaient interrompus. En Méditérranée, les Chrétiens se séparaient en 1054. Un schisme opposait au pape de Rome le patriarchat orthodoxe. Les Chrétiens d'Orient n'observaient jamais le rite latin. Les cavaliers turcs du sultan seldjoukide Alp Arslan mettaient les plaideurs d'accord en envahissant l'Anatolie en 1071, après la victoire de Mantzikert sur les Byzantins. Ces guerriers appartenaient à la corporation des "ghazi", les combattants de la foi, décidés à relancer la guerre sainte.

Les Chrétiens d'Occident répondraient-ils aux angoisses de leurs frères d'Orient? Le pape Urbain II avait lancé la croisade en France, à Clermont, en 1095, parcequ'il ne pouvait rentrer dans Rome, où régnait un antipape aux ordres du souverain du Saint Empire. Les croisés qui partaient pour Jérusalem assister au retour du Christ et à la fin des temps, avaient pris la ville en 1099, massacrant les habitants. La croix d'or de Toulouse flottait sur la tour de David, mais le chef des croisés, Godefroi de Bouillon, se gardait d'accepter une couronne qui ne pouvait appartenir qu'au Christ. Il s'instituait seulement "avoué du Saint-Sépulcre". Plus tard, les croisés se découperaient en Orient fiefs et royaumes, au grand dam du Basileus, exclu du partage.

Xe siècle

Trois villes lancent un signal lumineux sur la carte du monde méditérranéen au Xème siècle: Cluny d'abord, dont l'abbaye fondée en 910 selon la règle bénédictine, essaime en Europe jusqu'à constituer un empire de 14000 maisons peuplées de 10000 moines. Les abbés, Odon, Mayeul, plus tard Hughes et Pierre le vénérable, ne dépendent que du pape et s'attachent à répandre la foi, la prospérité, et la beauté de l'art roman.

Deuxième ville signalée, Rome, où les européens venus d'Allemagne prétendent faire les papes. Les invasions normandes ont reporté les hommes de science, de foi et d'entreprise vers l'est du Rhin, où la dynastie saxonne des rois de Germanie obtient, avec Othon 1er, le sacre du pape en 962. Le souverain du Saint Empire romain germanique prétend alors imposer sa tutelle au pape et même le nommer lui même; c'est le début d'une longue querelle entre l'empereur et le pape.

Troisième ville remarquable: Le caire, fondée par le calife fatimide al - Mouizz en 969. Les califes chiites avaient d'abord régné en Afrique du nord (al - Mansour à Kairaouan), avant de conquérir la vallée du Nil. Ils devaient fonder l'université d'al- Azhar, qui ferait du Caire l'un des centres de la foi musulmane. Le philosophe Avicenne, un Iranien musulman, initiateur d'une philosophie gréco - judéo - musulmane, né en 980, serait lu plus tard dans la bilbliothèque ouverte par le calife al-Aziz, d'un million et demi d'ouvrages.

Le roi de France n'avait pas de capitale. Hugues Capet, fondateur de la dynastie des Capétiens, maître des plaines à blé de l'Ile de France, se faisait couronner dans le bourg de Noyon. Kiev, un autre bourg situé à l'autre extrémité de la chrétienté, devenait, grâce au blé des terres noires, la capitale heureuse et riche des chefs varègues et le foyer de la première civilisation russe, au bord du Dniepr. Le grand - prince Vladimir était assez puissant, en 988, pour épouser, après s'être converti, la soeur de l'empereur de Byzance, appelé désormais Basileus. Le lointain successeur de Constantin, Basile II, un macédonien, cherchait des alliés contre le tsar bulgare, Samuel, qu'il devait vaincre à la Strumica. Le "Bulgaroctone" avait fait crever les yeux de 15000 prisonniers.

IXe siècle

Il est temps de faire le gros dos en Europe: depuis 787 les Vikings attaquent. En Angleterre, Egbert, roi de Wessex, soumet le pays en 829 et l'emporte avec ses Anglo-Saxons sur les envahisseurs danois à Hingston Down en 837. Mais les évêques de Normandie ne sont pas sauvés par leurs guerriers. Depuis 835, les Vikings Normands y débarquent sans difficulté.

Plus d'empire franc pour leur résister. Depuis le serment de Strasbourg, prêté par Charles le Chauve et Louis le Germanique contre leur frère, Lothaire, en 842, on sait que les gens de l'Ouest s'exprimaient en roman, ceux de l'Est en tudesque. Les langues francaises et allemandes étaient nées. Selon l'accord signé à Verdun en 843, Charles le Chauve régnait à l'Ouest des quatres fleuves (l'Escaut, la Meuse, la Saône et le Rhône), Louis à l'est du Rhin. On avait laissé à Lothaire une bande nord-sud entre les deux royaumes. La chrétienté était de nouveau divisée.

Les guerres entre héritiers n'empêchaient pourtant pas l'Eglise de progresser: à l'Est, les missionaires évangélisaient les Slaves, auxquels saint Cyrille et son frère Méthode prêchaient en slave. En 860, pour être sûrs d'être efficaces, au risque de heurter le pape, ils inventèrent l'alphabet "cyrillique" toujours en usage dans le monde slave.

Les Vikings Normands étaient plus rebelles au christianisme que les Slaves. Descendant la Volga, ils pillaient les églises d'Orient et n'hésitaient pas à remonter la Loire où la Seine, celles d'Occident. En 885, ils assiégeaient Paris avec 700 drakkars. Le roi Charles le Gros, pour se débarasser d'eux, les laisse piller la Bourgogne. Si l'occident subit les raids des Vikings, l'extrême-Orient souffre de l'agonie de la dynastie Tang, en Chine. Les guerres ont réduit la population de 50 à 30 millions. La prospérité du Cambodge, proche de la chaotique Chine, mais aussi de l'Inde morcelée, tenait à ses routes unissant les deux grandes civilisations. Les rois Khmers, diminués, avaient oublié leur origine mongole pour partager les valeurs et la langue de leurs voisins de l'Inde du Sud. En 889, le roi Yaçovarman 1er s'était installé à Angkor, où devaient fleurir temples et palais.

VIIIe siècle

Le monde sera-t-il musulman? Tolède vient de tomber en 711. La ville où l'on forge les meilleures épées de la chrétienté, dont la forme rappelle celle de la croix latine, est aux mains des Arabes. On ne peut compter sur l'empereur pour protéger la chrétienté. A grand peine Léon III l'Isaurien sauve-t-il Constantinople assiégée en 717-718. Afin de réformer l'Empire et d'affirmer sa maîtrise sur l'Eglise, il interdit en 730 aux moines de vendre et de faire adorer des images. Grégoire III excommunie les iconoclastes. La querelle est portée à l'échelle du monde.

Les royaumes barbares se chargent de contenir les chevauchées arabes. A Poitiers, en 732, le mur des Francs casqués et bardés de fer, arc-boutés sur leurs étriers d'acier, a raison du grappin double et du cimeterre des cavaliers d'Abd al-Rahman Ghafiki, dit le "compagnon du Prophète", et contraint les sarrasins en deuil de leur chef à faire retraite sur le "pavé des pleurs". Ils occuperont Narbonne et pilleront Marseille, les Alpes et la Bourgogne, mais ils n'ont pas pu s'emparer des sanctuaires riches en or de Poitiers et de Tours, défendus par Charles Martel.

Voici donc les Francs devenus les sauveurs de la chrétienté. Pépin le Bref, en 751, a été désigné à Soissons comme celui à qui le Seigneur a confie le soin de gouverner. Pour obtenir la consécration du pape, le Franc fondateur de la dynastie des Carolingiens s'engage à écarter de Rome les Lombards. Etienne II reconnaissant s'en vient à Saint-Denis sacrer le roi des Francs, sa femme Bertrade et leurs enfants le 28 juillet 754.

Arrêtés à l'Ouest, les musulmans sont repartis vers l'Est depuis 751, arrachant l'Asie Centrale aux Chinois de l'empereur Xuanzong. Révolution sanglante sur leurs arrières: la dynastie des Omeyyades est éliminée, sauf en Espagne où un rescapé du massacre fonde le califat de Cordoue. Au pouvoir depuis 750, les Abbassides vont connaître un siècle d'or à Bagdad.

A l'Ouest ils doivent affronter le nouvel empereur d'Occident, Charlemagne, fils de Pépin le Bref et de Berthe au Grand Pied, sacré à Rome en 800 par Léon III dans la Basilique Saint-Pierre.

VIIe siècle

La lumière vient d'Orient. Du Japon où règne depuis 593 l'empereur Shotoku Taishi, qui importe de Chine l'écriture, l'art, les techniques et la religion bouddhiste mêlée au shinto des ancêtres. De Chine où Li Yuan fonde la dynastie des Tang, qui va reconquérir l'Asie centrale, la Mongolie, dominer le Japon et l'Asie du Sud-Est, restaurer le confucianisme officiel malgré les progrès continus du bouddhisme. D'Arabie, enfin, d'où part une religion nouvelle, l'Islam, prêchée par le prophète Mahomet, qui fuit La Mecque pour se réfugier à Médine en 622, ouvrant l'ère de l'hégire.

L'Islam guerrier envahit tout l'Orient, pousse ses pointes jusqu'en Asie centrale et en Inde, dans l'Océan Indien. L'étendart vert du Prophète est tenu en échec par l'empire d'Orient mais il conduit les cavaliers jusqu'aux portes de Maghreb. La Gaule, reconquise par Dagobert qui annexe l'Aquitaine en 631, se croit encore à l'abri de l'ouragan.

De fait, l'Islam conquérant d'Omar marque une pause après l'assassinat d'Ali, gendre du Prophète en 661. Ses partisans les chiites, s'opposent désormais au califat sunnite des Ommeyades, établi à Damas. La domination musulmane était tolérée par les peuples "possesseurs du Livre", chrétiens et juifs, qui pouvaient pratiquer librement leur religion pourvu qu'ils passent leur tribut aux califes. Mais les mosquées fleurissaient à côté des églises. A Jérusalem avait commencé en 691 la construction de la mosquée dite d'Omar sur l'esplanade du temple détruit jadis par les Romains.

Les musulmans affirmaient que la ville était aussi pour eux un lieu saint, fréquenté par Mahomet qu'ils inscrivaient dans la suite des prophètes annoncés par la Bible. Mais ils refusaient la doctrine chrétienne de l'homme - Dieu. Ils comptaient seulement Jésus au rang des prophètes.

En 683, la conquête avait repris vers l'Ouest: la victoire clé de Tahuda avait ouvert l'Afrique du Nord aux cavaliers d'Allah et mis fin à la résistance berbère incarnée par une femme,la Kahina. L'Islam arrivait bientôt à Tanger. L'Occident chrétien était menacé.

VIe siècle

Dans l'Inde encore prospère de la dynastie des Goupta, les docteurs bouddhistes, les poètes, les sculpteurs répandaient une civilisation du bonheur dont le kamasutra, rédigé en sanskrit à partir de 500, donne encore une idée heureuse. Des niches de résistance aux grandes invasions se dessinaient ainsi sur la carte du monde. La Gaule de Clovis était en Occident le seul espoir du pape et de l'Eglise. La loi salique, adoptée en 507, réglait les rapports avec les occupants et excluait les femmes des successions.Cela n'empêchait pas le royaume de Clovis d'être divisé à sa mort entre ses héritiers.

Les régions montagneuses devenaient souvent des refuges. Qui pouvait alors savoir que dans les montagnes d'Amérique centrale, les Mayas développaient une civilisation de cités-Etats et faisaient au Yucatan, en 514, la conquête de Chichen Itza,où ils devaient dresser des temples?

Dans l'Italie ravagée, les montagnes du sud constituent un refuge pour les hommes de foi. Saint Benoît de Nursie s'installe en 530 à l'abbaye de Mont-Cassin pour y fixer la règle du futur ordre des Bénédictins. Chaque monastère, en ces temps troubles, devait se suffire à lui même, moudre son pain, forger ses outils. Les moines travaillaient, créeaient de la richesse, offraient une sécurité aux "pagani" qu'ils se chargeaient de convertir au-delà de la Manche et du Rhin. Avec Benoît, l'église partait à la conquête du continent, ce qui n'empêcherait pas le monastère du Mont- Cassin d'être pillé par les Lombards.

Seul l'Empire d'Orient semblait pouvoir survivre. Le dôme de l'église Sainte-Sophie - inaugurée en 537 par l'empereur Justinien, qui se disait élu de Dieu par le consentement de l'Eglise d'Orient dont il nommait le patriarche - resplendissait sur le Bosphore, et donnait désormais le signal d'une reconquête de l'Occident jusqu'en Afrique du Nord et en Italie.

Mais Rome - menacée par les Lombards, où le pape Grégoire le Grand, élu en 590, entreprit la réforme de l'Eglise - s'engageait dans une politique de conversion des Barbares et refusait l'allégeance à l'empereur de Constantinople et au césaro-papisme mâtiné d'hérésie. Ainsi s'esquissait la division entre les deux Eglises d'Orient et d'Occident.

Ve siècle

Les envahisseurs germains forcaient le "limes" à partir de 410, sur le Danube. Ils n'ignoraient pas le christianisme, mais le prêtre Alexandrin Arius, leur convertisseur, leur avait inculqué une foi hérétique, puisqu'ils refusaient la divinité du Christ. Aussi le Wisigoth Alaric n'avait-il pas hesité à piller Rome en 410, sans égard pour son éveque, Innocent 1er.

Attila et ses Huns, venus d'Asie, avaient encore moins d'égards. S'ils ne parvinrent pas à prendre Orléans, sauvée par son évêque Aignan, en 451, ni Paris, défendue par sainte Geneviève, ils ravagèrent la Gaulle et l'Italie.

Attila aurait pris Rome si le pape Léon le Grand n'avait réussi à le payer pour qu'il regagne la Pannonie, où il eût le bon esprit de mourir pendant sa nuit de noces, alors qu'il s'apprêtait à envahir de nouveau l'Orient. Seuls les évêques protégaient désormais les fidèles, organisant la résistance miraculeuse des villes contre les Burgondes, les Goths, les Vandales et les Francs, qui se découpaient des royaumes en Occident. Les évêques étaient la sauvegarde des citoyens et même des "pagani", ces paysans païens qui adoptaient la foi nouvelle pour être protégés. Ainsi les Bretons refugiés d'Angleterre adoraient-ils le Christ dans leur "plous". Ainsi les Lyonnais avaient-ils élevé en 470 une église à saint Jean dans la capitale religieuse des Gaules, ce qui ne leur avait pas épargné l'invasion des Burgondes ariens.

Rome avait cessé d'être la capitale de l'empire. Le dernier empereur d'Occident, Romulus Augustule, s'était calfeutré dans son palais de Ravenne, port militaire qui permettait de se réfugier à Constantinople. Odoacre, un barbare arien, le déposa en 476 et renvoya les insignes impériaux à l'empereur d'Orient Zenon. Etait-ce la fin des empires? La Chine dechirée de 480 était menacée par les Turco-Mongols. Le peuple se convertissait à l'Hindouisme. Le royaume de Funan, au Cambodge, était ainsi hindouisé. Le prestige de la civilisation Indienne avait effacé le souvenir des grands empereurs confucianistes. L'Occident était également livré à l'anarchie des royaumes barbares, dont un seul, celui du Franc Clovis devait être récupéré par l'Eglise.

L'évêque Remi avait obtenu, peut-être en 496, le baptême du roi, futur maître de la Gaule qui poussait la civilité jusqu'à se parer du titre romain de "consul".

IVe siècle

Devant les progrès constants du christianisme dans toutes les cités impériales, la solution logique pour l'empire était de se christianiser, afin de maintenir son unité. Ainsi Constantin, en 312, admit-il le christianisme.

L'édit de Milan, en 313, organisait officielement la tolérance. En 325, l'empereur, qui avait éliminé ses rivaux et rétabli l'unité impériale, convaincu que la croix (In hoc signo vinces) lui avait donné la victoire, présidait le premier concile oecuménique à Nicée, qui installait l'Eglise dans l'Etat et l'Etat dans l'Eglise. Hélène, sa mère, devait fonder les lieux saints, mettre au jour le Saint-Sépulcre de Jérusalem. Constantin faisait de la ville grecque de Byzance la capitale impériale, Constantinople, en 330, grâce à 40.000 terrassiers goths.

Installée au carrefour des grandes routes commerciales de la mer Noire à l'Egypte, de l'Asie à l'Europe, la capitale était assurée d'être prospère. Pourtant, c'est à Rome que l'Eglise installait Jules 1er comme premier évêque de la chrétienté en 343, parcequ'il défendit l'orthodoxie contre les hérésies. A la primauté temporelle de l'empereur Constantin, protecteur de sa nouvelle Eglise, s'opposait déjà, à Rome, un pouvoir spirituel désireux d'étendre la chrétienté aux limites du monde connu.

Si l'évêque de Rome connaissait l'existence de l'Extrême-Orient, son univers se limitait encore à la Méditérranée. Il ignorait les navigations du pacifique et celles de l'Océan Indien, qui expliquaient sans doute la fortune du Zimbabwe, civilisation sud-africaine capable d'édifier, dès 350, des monuments de pierre.

La fête de Noël, célébrée à Rome en 354 pour remplacer le culte solaire de l'empereur Aurélien, lors du solstice d'hiver, ne concernait plus que les chrétiens et rappelait la naissance du Christ. Elle gagnait peu à peu l'Orient, séparé de nouveau de l'Occident en 395, quand, devant la menace des invasions, Honorius et Arcadius se partagèrent l'empire, à la mort de Théodore le Grand, véritable organisateur du catholicisme comme religion d'Etat. Il avait abandonné aux chrétiens les anciens temples et reconnu la supériorité du pouvoir spirituel en s'inclinant devant le bouillant évêque de Milan, saint Ambroise.

IIIe siècle

Le puissant mouvement de conversion du IIIe siècle rend la poussée chrétienne irrésistible autour de la méditerranée. Le monothéisme mettait l'équilibre idéologique de l'empire en question. La religion de la non-violence résistait aux légionnaires et aux bourreaux, pis elle recrutait. Les Chrétiens de Rome, en 210, décoraient déjà les catacombes, où ils disaient la messe avant de s'y faire enterrer.

Le principe de l'assimilation romaine était l'adoption de dieux étrangers. Depuis l'édit de Caracalla (212), tous les habitants de l'empire pouvaient devenir citoyens romains, même s'ils adoraient Isis ou Mithra, entre autres divinités. Les Romains eux-mêmes recherchaient le salut dans le mystère des cultes orientaux. L'empereur Hadrien n'avait-il pas donné l'exemple en installant dans sa villa de Tivoli un sanctuaire de Sérapis, un dieu originaire de la Grèce d'Asie adopté par les Egyptiens?

Les sectes pullullaient. Mani, né en Perse (l'actuel Iran) vers 216, devait mettre par sa doctrine dite "manichéenne" les religions installées, même à Rome, où les manichéens seront persécutés parce qu'ils condamnaient la corruption, le mal occidental. L'empereur Dèce avait cherché à unifier les religions autour du culte officiel de l'empereur et de Rome. Il proposait aux chrétiens l'apostasie, un certificat protecteur, s'ils acceptaient de renoncer à leur religion et de participer au culte impérial. Leur refus provoquera la violente persécution de 250-251.

La frontière fortifiée pouvait-elle contenir les peuples affamés venus du nord, qui se pressaient sur les rives du Danube? Les Goths envahirent la Thrace, tuèrent l'empereur Dèce. En 268, ils pillaient Athènes, Corinthe et Sparte. Aurélien sauva l' empire en les arrêtant dans les Balkans. Il est impossible de contenir hors des frontières d'un pays riche des peuples affamés. Ils renouvellent leurs incursions alors que les Parthes attaquent en Orient. Pour mieux résister, l'énergique Dioclétien, né à Salone, sur l'Adriatique, divise, en 285, l'empire en deux, puis en quatre, quand les deux "augustes" s'adjoignent deux "césars". Mais les légionnaires peuvent-ils sauver, sous l'autorité des tétrarques, l'immense empire, miné par les chrétiens?

IIe siècle

Les Chinois ne savent pas encore imprimer. En l'an 100 ils ont déjà inventé le papier. La dynastie des Han règne depuis trois siècles, à l'abri de la grande muraille et du confucianisme qui unifie l'empire chinois en lui donnant ses intellectuels.

La conquête de la Corée, du Tonkin et surtout du Turkestan lui permet d'ouvrir la route de la soie vers l'Occident et d'envoyer des ambassadeurs à Rome.

Paix chinoise en Orient, paix romaine du IIe siècle en Occident: Rome recouvre toute sa splendeur sous Trajan en 116, en exploitant l'or et le blé de Dacie (l'actuelle Roumanie) en s'assurant en Orient des routes vers l'Inde et la Chine, en établissant une solide frontière sur le Rhin.

Trajan le soldat empereur, fils d'un légionnaire d'Espagne, fit de Rome l'éblouissante capitale de l'Occident, dont la colonne Trajane en 113, célébrait la puissance.

L'Empereur Marc-Aurèle, d'origine espagnole, en 161, poursuivit la conquête de l'Orient, mais repris la persécution contre les chrétiens, que Trajan, au sommet de sa gloire, avait abandonnée.

L'Empereur philosophe, stoïcien féru de Sénèque, considérait le christianisme comme un virus dangeureux ruinant les bases religieuses du pouvoir. Sa statue, érigée de son vivant à Rome en 173, rappelait aux romains que l'Empereur, tout-puissant, n'admettait pas, même en province, la contagion chrétienne. A Lyon, où les chrétiens venus d'Orient avaient constitué une communauté ardente, l'evêque Pothin, originaire d'Asie, fut martyrisé en 177, avec la tendre Blandine, déchirée par un taureau.

L'Empereur avait deux ennemis, les Chrétiens et les Barbares, dont il se protégeait en construisant du Rhin au Danube, la frontière fortifiée appelée "limes". Les chinois aussi devaient se garder des voisins trop remuants: sur la côte Sud-est de l'actuel Vietnam, les CHAM, convertis à l'hindouisme, prétendaient contrôler la route fructueuse des épices et de la soie de la Chine vers l'Inde. Ce royaume de CHAMPA, constitué en 192, devait mener la vie dure aux Chinois.

20 siècles d'Histoire
1er siècle

Lt. Col. Augustin D. Tegho (*)

Le 7 Avril de l'an 30, Ponce Pilate, gouverneur de la province romaine de Judée, ordonne la mise à mort sur la croix, du Christ qui se disait le fils et l'envoyé de Dieu. Ils ont tort les Romains, au lieu d'une religion à livre unique, ils en auront deux à combattre. Jean-Baptiste baptise Jésus dans le Jourdain et l'annonce comme le nouveau Messie. Sa mort et sa résurrection donnent naissance à une religion nouvelle, répandue par ses apôtres qui gagne d'abord l'Orient, puis le port d'Ostie,les faubourgs de Rome, et provoque en l'an 64 l'incendie de la ville qui sert de prétexte à l'atroce pérsecution de Néron.

L'apôtre Pierre, ancien pêcheur du lac de Génésareth, premier évêque de Rome, "pasteur universel"martyrisé, et l'apôtre Paul décapité sur la route d'Ostie,annonçaient la volonté d'imposer le monothéisme, un danger pour l'institution impériale romaine. Les légionnaires romains massacraient les familles juives enfants compris, après la révolte des zélotes hostiles à l'occupation romaine. En l'an 70, après 3 ans de campagne, l' armée de Titus vint à bout de la résistance de Jérusalem. Le temple fut détruit, les juifs vendus comme esclaves. Ils resistèrent dans la place forte de Massada, dont les défenseurs se donnèrent eux-mêmes la mort.

Ainsi juifs et chrétiens, ces frères ennemis avaient obligé les empereurs romains à une politique de répression cruelle, qui condamnait dès le 1er siècle la domination de l'empire polythéiste sur les bords de la méditérranée. L' éruption du volcan le Vésuve en l'an 79, semblait annoncer avec la destruction de Pompéi, la fin des temps anciens.

(*) Magistère en Gestion des Entreprises de L'U.L.- Deug Photographie de L'Usek.

demande dans les grands fonds marins. Cet accord qui est entré en vigueur à la date de sa signature le 17 décembre 1984, a été publié au journal officiel du 21 avril 1985, p. 4658. cf. Los / P.C.N./ S.C.N.3/ W.P.7 du 15 mars 1985 ; voir égalment , Los / P.C.N/ S.C.N.3/ W.P. 6 Add. 1 , du 4 avril 1986 ; Los / P.C.N./ L, du 5 septembre 1986 ; Los / P.C.N/ Bur/ R2 , R3 et R4 ; L.O.S/ P.C.N. / 117; L.O.S/ P.C.N/ 122 ; L.O.S/ P.C.N/ 97, 98 et 99 respectivement.

(64) cf. Plan à moyen terme pour la période 1984-1989, Assemblée générale, Docu-ments officiels, 37ème session, supplément n° 64, A/37/6/Add. 1, op. cit., pp. 16-23.

(65) Ce bureau fera office «d'organe central» pour toutes les responsabilités confiées au Secrétaire Général de l'O.N.U. par la Convention sur le droit de la mer que celui-ci propose d'incorporer dans le cadre du grand programme intitulé «Affaire de la mer». Ce programme a été inclu dans le plan à moyen terme de l'Organisation pour la période 1984-1989 (cf. A/38/570).

(66) cf. Mario Bettati, «Réflexions sur la portée du code international de conduite pour le transfert de technologie: éloge de l'ambiguité»; in, Etudes offertes à C.A. Colliard, Editions Pedone, 1984, p. 99.

(67) Voir Annuaire de l'Institut de D.I.; 1934, vol. 38, pp. 711-713. (Dans sa Résolution de Paris, du 19 octobre 1934, relative à la création d'un office international des eaux, l'Institut du droit international reprenant l'essentiel des idées de Gidel, proposait de confier au Bureau international de la mer une mission d'étude, de constatation et d'examen. Cet organe n'ayant, en principe que des fonctions d'investigation et de documentation).

(68) cf. A/Res/48/263. Accord relatif à l'application de la Partie XI de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer du 10 décembre 1982. (Annexe, section 2 &1)..

(50) cf. Document A/39/647, 16 novembre 1984, paragr. 96. L'exercice par le Secrétariat de responsabilités liées au dépôt des cartes marines et des listes de coordonnées, avant l'entrée en vigueur de la Convention, conduit également à anticiper sur les travaux préparatoires de la mise en place de la Commission des limites du plateau continental, prévue à l'Annexe II de la Convention.

(51) Voir Résolutions, 38/59A et 39/73.

(52) Par une lettre du 7 septembre 1982, le Président de la Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer avait attiré l'attention du Président de l'Assemblée Générale sur les fonctions que le Secrétaire Général était censé exercer en vertu de la Convention et sur le fait que l'Assemblée Générale devrait prendre les décisions nécessaires pour l'Autoriser à assumer ces fonctions (Document A/37/441, 14 septembre, 1982, et Add. 1, 11 octobre 1982). Le 3 décembre 1982, l'Assemblée Générale a approuvé la prise en charge par le Secrétaire Général des responsabilité que la Conférence sur le droit de la mer avait prévu de lui confier (Résolution 37/66).

(53) Voir, Document A/Conf. 62/L. 76, 18 août 1981, p. 81, paragraphe 41.

(54) Voir, J.P. Queneudec, colloque de Nice, op. cit., p. 329.Voir également Djamchid Montaz : " La Commission préparatoire de l'Autorité internationale des fonds marins et du Taribunal international du droit de la mer", A.F.D.I; 1984 , p. 872

(55) A/37/L. 13/Rev. 1 et Add. I. par. 7; ou Résolution 37/66 depuis son adoption le 3 décembre 1982 par l'Assemblée Générale.

(56) A/37/L. 13.

(57) A/37/L. 13/Rev. 1, paragr. 7.

(58) A/ 37/P.V. 91.

(59) A/C. 5. 37/58/Rev. 1, du 25 novembre 1982: «Incidences administratives et financières du projet de résolution paru sous la côte A/37/L. 13/Rev. 1», Etat présente par le Secrétaire Général.

(60) Doc. Los/P.C.N./27, 8 septembre 1983; et Los/P.C.N./ W.P. 16, 23 février 1984.

(61) La France a ainsi formulé, le 3 août 1984, par l'entremise du Secrétaire Général des Nations Unies, une demande officielle d'un secteur d'activités préliminaires au bénéfice de la Société Française A.F.E.R.N.O.D.

(62) cf. Déclaration du Président de la Commission préparatoire concernant l'accord sur le règlement des différends entre personnes demandant à être enregistrées en qualité d'investisseur pionnier. Document Los/PCN/L. 18, 31 Août 1984.

(63) Ces quatre Etat ont conclu, à cette occasion, un accord sur la préservation du caractère confidentiel des données relatives aux sites faisant l'objet d'une

(38) cf. Doc. A/Conf. 62/L. 22, 10 avril 1978 (Documents officiels, vol. IX, pp. 190-191); voir également les propositions conjointes du Pérou et de Portugal (Document, G.L.E./F.C./8, 14 août 1979).

(39) Voir également, les articles 306-307, 317 et 320 de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer.

(40) Voir, Article 319 paragr. 2; alinéa e); article 312; Annexe II, Article 2 et Annexe VI, article 41 ry 42.

(41) Voir, Article 287 et 298; Annexe V articles 2, 3, 7 et 8; Annexe VII, article 2 et Annexe VIII, article 3.

(42) cf. Doc. A/Conf. 62/L. 76, 18 août 1981, paragr. 24.

(43) cf. Additif au plan à moyen terme pour la période 1984-1989, Assemblée Générale, Doc. officiels; 37ème session, supplément n° 64 (A/3716/add. 1) pp. 8-16; voir également, Résolution 1984/48 du Conseil économique et social adopté par l'Assemblée Générale dans sa Résolution 38/227 A, sur les objectifs poursuivis par le Secrétariat dans la mise en œuvre du nouveau droit de la mer.

(44) cf. J.P. Queneudec, Colloque de Nice, op. cit.

(45) La même exigence de publicité est énoncée en ce qui concerne les voies de circu-lation et dispositifs de séparation du trafic établis dans la mer territoriale (art. 22) dans les détroits internationaux (art. 41) et dans les eaux archipélagiques (art. 53).

(46) La Convention de Genève sur la mer territoriale et la Zone contiguë de 1958 se bornaient à mettre à la charge de l'Etat riverain l'obligation d'assurer «une publicité suffisante» aux cartes marines indiquant les lignes de base droites (art. 4) et les limites des rades foraines (art. 9).

(47) Voir le Rapport du Secrétaire Général sur le droit de la mer en date du 16 novembre 1984; Document A/39/647, p. 27, paragr. 96.voir également l'article 76,&9 en vertu duquel "l'Etat côtier" remet au Secrétaire Général de l'organisation des Nations Unies les cartes et renseignements patinents , y compris les données géographiques , qui indiquent de façon permanente la limite extérieure de son plateau continental. Le Secrétaire Général donne à ces documents la publicité voulue". Sans doute les cartes ou listes de coordonnées indiquant l'emplacement de la limite extérieure du plateau continental devront-elle être également déposées auprès du Secrétaire Général de l'Autorité internationale des fonds marins , mais c'est le secrétariaat de l'O.N.U. qui est chargé de leur publication , car l'article 134 de la Partie XI fait expressement renvoi à la Partie VI pour ce qui concerne la publicité à donner aux cartes ou listes de coordonnées indiquant l'emplacement des limites de la juridictions nationale.

(48) Résolution 39/37 du 13 décembre 1984.

(49) Voir, Rapport du Secrétaire général sur la 3ème Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer, Document A/38/570, du 10 nov. 1983, para. 22, c).

répartition géographique équitable (voir, Extraits de la Déclaration dans l'ouvrage de B. Stern: «Un Nouvel ordre économique internation?» op. cit., p. 402).

(23) Voir sur ce point, D. Plantey: «Droit et pratique de la fonction publique internationale» op. cit., pp. 400-456.

(24) Voir article 167, par. 1, repris textuellement par l'art. 7, par. 4 de l'Annexe IV.

(25) Voir, «La neutralité du fonctionnaire international» (Supra...). Voir également, l'art. 101 de la Charte de l'O.N.U. qui est dans le même sens.

(26) cf. P.M. Dupuy, Droit international public, Dalloz 1992, p. 137. (voir, plus particulièrement les articles de: O.N.U., 97, 100 et 101; UNESCO, art. VI, par. 4 à 6; O.U.A., art. XVIII; ligue arabe art. 12). Voir, également dans ce sens, M. Bettati, "Recrutement et carrière des fonctionnaires internationaux," RCADI, 1987, III, pp. 175-443.

(27) Les fonctionnaires internationaux employés à l'O.N.U. ne peuvent accepter d'un gouvernement une distinction honorifique, une décoration, une faveur, un don, ni une rénumération si ce n'est pour service de guerre (cf. D. Ruzié, in, La Charte des Nations Unies; Commentaire article par article, op. cit., p. 1327).

(28) cf. par exemple, art. 4 des différents accords de siège passés par l'O.M.S., l'O.I.T. ou l'O.M.M. avec la Suisse; art. 5 et 6 de l'accord du 2 juillet 1954 passé entre la France et l'UNESCO.

(29) A.C.D.I., 1967, II, pp. 249-250.

(30) par exemple Convention générale de l'ONU, section 2.

(31) cf. P.M. Dupuy, op. cit., p. 136 - On ne peut à cet égard, dit-il, "que déplorer un arrêt rendu en 1982 par la Cour de cassation italienne refusant à la FAO l'immunité de juridiction à propos d'un différent relatif au contrat de location d'un immeuble de bureaux" (RDP 1983, pp. 187-193).

(32) Voir, par exemple, Accord UNESCO - France, art. 15; OMS - Suisse art. 10.

(33) cf. C.J.C.E., Affaire Humblet, 16 décembre 1960, Rec. VI/2, 1960.

(34) cf. Avis rendu dans l'Affaire Mazily, le 15 décembre 1989, rec. 1989, pp. 177-199; voir, E. David, AFDI, 1989, p. 298 et s.

(35) Voir, Th. Meron, «L'indépendance de la fonction publique internationale et son avenir, in, L'avenir des organisations internationales, I.N.E.D.I.P., Paris, Economica 1984, p. 221 et s. et S.F.D.I. colloque 1985 précité.

(36) Voir dans ce sens, J.L. Mathieu: «Les institutions internationales spécialisées», op. cit., p. 126. Les problèmes rencontrés par le Directeur Général de l'UNESCO, M.M. M'bow avec les Etats-Unis témoignent de ce phénomène.

(37) cf. R.J. Dupuy, «L'organisation internationale et l'expression de la volonté générale», in, R.G.D.I.P. 1957, p. 576.

(16) Voir l'expérience de la C.N.U.C.E.D: Résolution 87 (IV) du 30-05-1976; voir également les résolutions adoptées lors de la 4ème Conférence des ministres des pays membres de l'O.U.A., la Conférence des ministres africains de l'éducation à Lagos en février 1976, des pays non alignés à Lima.

(17) cf. Convention, article 167, 2). op.cit

(18) Il convient de rappeler ici, que le critère de la répartition géographique n'intervient que pour les postes élevés. en 1976, sur les 10.000 postes permanents relevant du Secrétariat Général des Nations Unies, 2600 seulement étaient soumis au principe géographique.

(19) Voir sur ce point M. Bettati, «Recrutement et carrière des fonctionnaires internationaux», RCADI, 1987, III, pp. 175-443, voir également Th. Meron, «L'indépendance de la fonction publique internationale et son avenir» in, L'avenir des organisations internationales, INRDIP, Paris, Economica, 1984. Voir, en outre, «chronique mensuelle de l'O.N.U., vol. XVII, janvier 1980, p. 84». L'étude effectuée par le Secrétariat de l'O.N.U. à la demande de l'Assemblée Générale, indiquait que 64% des postes étaient attribués selon le critère des contributions budgétaires, 24,8% en fonction du critère - Etat membre et 8,8% d'après la population, celle-ci étant déterminée sur une base régionale. La Résolution 35/210 adoptée difficilement par consensus en 1980 par l'Assemblée Générale a accru la valeur du facteur de participation qui passe à 36%, alors que le facteur, contributions, demeure prépondérant puisqu'il compte pour 57%. Voir à ce propos, M. Bertrand, «La politique de recrutement des fonctionnaires de l'O.N.U.», in, «Les Agents internationaux», op. cit., p. 193; Th. Meron, «staff of the United Nations Secretariat: Problems and directions», in, A.J.I.L., october, 1976, n° 4, p. 665.

(20) cf. T.A.N.U., n° 130, Estabial C/SG. O.N.U.

(21) Ainsi, les pays développés à économie de marché excepté le Japon, occupaient en 1980, 1294 postes à l'O.N.U., soit 46% des 2814 postes; voir, «les organisations internationales: problèmes de l'efficacité et de l'universalité» op. cit., p. 135. A l'U.N.E.S.C.O. la situation n'était guère meilleure: 62,8% du personnel est originaire des pays occidentaux, 4,1% des pays socialistes, 8,3% d'Amérique Latine et des Caraïbes, 8,2% d'Asie et du Pacifique et 16%? de l'Afrique et des pays Arabes. Voir la lettre de M.H. lopes, sous-directeur pour le soutien du programme, publiée dans le Monde du 05 décembre 1985. Voir également, le Monde diplomatique, «Les Nations Unies peuvent-elles être démocratisées» M. Nerfin dit, que «jusqu'à ce jour, même si les exceptions deviennent nombreuses, il n'y a guère de postes dans les secrétariats qui ne soient soumis à l'influence du Département d'Etat ou d'une puissante mission des Etats-Unis».

(22) Dès la première Conférence des chefs d'Etats et de gouverments des pays non-alignés, tenue à Belgrade, les pays en développement ont revendiqué l'instauration d'un meilleur équilibre en leur faveur sur la base du critère de la

(1) cf. Article 97 de la Charte des Nations Unies.

(2) cf. Article 166.paragraphe 2 de la Convention sur le droit de la mer.

(3) cf. Rapport préliminaire du Secrétaire Général de l'O.N.U. (Doc. A/Conf. 62/82; in, N.U., Doc. off. vol. XII, pp. 57 à 67).

(4) Doc. A/Conf. 62/C1/L19, in; N.U. Doc. off. vol.VII, p. 58, «coûts de fonctionnement de l'Autorité et moyens contractuels de financer ses activités».

(5) cf. Doc./AC. 138/23.

(6) cf. Doc. A/AC. 138/24.

(7) Voir notamment le «Projet d'articles sur le développement et le transfert des techniques» op. cit., «le Projet d'articles sur le développement et le transfert des techniques» déposé par les pays suivants: Brésil, Colombie, Congo, Egypte, Mexique, Gambie, Iran, Jamaïque, Libéria, Maroc, Nigéria, Oman, Pakistan, Panama, Pérou,..., (Doc. A/Conf. 62/C3/L12, in; N.U. Doc. off. vol.III), le «Projet révisé d'articles sur le tranfert des techniques présenté par l'Irak. les projets des pays développés: Japon: (Doc. A/Conf. 62/C1/L9, op. cit.); Etats Européens (Doc. A/Conf. 62/C1/L8), URSS: (Doc. A/Conf. 62/C1/L12).

(8) cf. (Doc. off. vol. XI, p. 7 in N.U.), 8ème session, 110ème séance plénière.

(9) Voir les déclarations de la France: 8ème session, 116e séance plénière; de la R.F.A., de l'URSS. des Etats-Unis, in. N.U. Doc. off. vol.XI, p. 29.

(10) cf. Doc. off. vol. XI, p. 28, déclaration du délégué britannique: 8ème session, 115ème séance plénière.

(11) Rapport préliminaire du Secrétaire Général, Doc. A/Conf. 62/82 in N.U. off. vol.XII. «Les besoins en personnel de l'Autorité et les besoins de formation s'y rattachant», op. cit.

(12) Voir l'expérience de la F.A.O. avec le Programme de coopération industrielle.

(13) L'article 13 du projet d'articles élaboré par la 1ère Commission comportait quatre variantes qui toutes prévoyaient la formation du personnel des pays en développement (Doc. A/Conf. 62/C1/L3). Tous les textes de négociation contiennent des dispositions quasi-identiques en ce sens. (voir, art. 10 et 11 de la 1ère partie et de la 3ème partie du T.U.N. et du T.U.N.R., art. 143, 144, 269 et 275 du T.N.C.O.).

(14) cf. Rapport du Secrétariat: «les besoins en personnel de l'Autorité et les besoins de formation qui s'y rattachent...» op. cit. La doctrine est partagée sur les avantages et inconvénients respectifs des contrats à durée déterminée et des contrats à durée indéterminée. Les tenants de ces derniers font valoir la sécurité de l'emploi et l'attrait que peuvent constituer les perspectives de carrière pour les candidats de qualité, l'expérience acquise rend le fonctionnaire plus efficace, enfin la réduction des coûts de recrutement et d'installation.

(15) cf. N.U. Doc. off. vol. X, p. 226; cf. également la déclaration du délégué français: 2ème session, 3ème Commission, 7ème séance, in. N.U. Doc. off. vol. II, p. 381.

un indice suffisant conférant au Secrétariat Général un rôle plus important que par le passé? N'y a-t-il pas là une sorte de «soft control» du même genre que celui mis en place par le «code de conduite» pour le transfert de technologie?(66). Le Secrétariat de l'O.N.U. ne tendrait-il pas aujourd'hui à remplacer la «mission» que G. Gidel souhaitait assigner au Bureau International de la mer» dont il avait proposé la création(67) Un demi-siècle plus tard, l'idée est-elle devenue une réalité?

Le Secrétariat constitue ainsi l'un des principaux organes exécutifs de l'Autorité. Il présente, comme nous l'avons démontré, des éléments nouveaux qui le distingue des secrétariats classiques des institutions spécialisées tant en ce qui concerne le statut du personnel administratif et du Secrétaire Général, que le rôle nouveau dévolu à ce dernier dans ses rapports avec les autres organes de l'Au-torité - rôle médiateur - qu'avec le Secrétariat Général des Nations Unies où la coopération et la spécialisation s'avèrent très développées pour la mise en marche de l'Administration de l'Autorité internationale des fonds marins.Il s'y ajoute que le Secrétariat de l'Autorité doit s'aquitter, en vertu de l'Accord 1994, des fonctions de l'Entreprise jusqu'à ce que celle-ci commence à fonctionner de façon indépendante. Le Secrétaire général de l'O.N.U. nomme parmi le personnel de l'Autorité un Directeur général par intérim pour superviser fonctions attribuées au Secrétariat(68).

2° - Fonction nouvelle d'observation et de contrôle technique et scientifique.

Dans le cadre du Département des affaires économiques et sociales, et, en vue d'intégrer les ressources de l'espace marin et leur utilisation dans le processus du développement(64), le service de l'économie et de la technologie des océans fut particulièrement chargé de mener des travaux de recherche et d'analyse portant sur le perfectionnement des méthodes de planification et de gestion de l'exploitation des ressources marines afin d'assurer leur mise en valeur dans le cadre de l'économie mondiale, de fournir aux gouvernements des analyses et des informations à jour sur les ressources marines notamment, les minéraux et l'énergie des océans, et d'établir les cartes indiquant le potentiel minéral des fonds marins dans plusieurs régions. De même, en matière de technologies marines côtières, le Secrétariat de l'O.N.U. doit entreprendre des études portant sur l'évaluation des techniques marines sur les innovations technologiques et sur l'utilisation et la mise au point de techniques adaptées à des conditions spécifiques.

Or, dans ces domaines nouveaux du droit international de la mer, on s'est vite rendu compte qu'il ne suffit pas de réunir une quantité considérable de documents, mais il faut surtout pouvoir engager des travaux très poussés de recherche et d'analyse dans les domaines juridique, scientifique et financier. Ceci appelle un degré très élevé de spécialisation et de formation technique et scientifique adéquate; d'où la nécessité de recourir à des consultants ou à des groupes d'experts hautement qualifiés. Par conséquent, le rôle du Secrétariat ne peut plus se limiter à un rôle classique d'étude et de recherche; car vu l'importance de la compétence technique dans ce domaine océanique nouvellement découvert grâce à une technologie très sophistiquée, c'est un rôle nouveau que doit assumer le Secrétariat, qui consiste dans une fonction d'observation et de contrôle. N'est-il pas chargé par la Commission préparatoire de surveiller et d'analyser les activités des consortia internationaux et autres entités qui s'intéressent à l'exploitation minière des fonds marins?.

La proposition de maintenir le Bureau du représentant spécial du Secrétaire Général pour le droit de la mer, comme unité centrale assurant le service de la Commission préparatoire en collaboration avec tous les secteurs du système des Nations Unies(65) doté en même temps des plus hautes qualifications et de la capacité d'observer et de contrôler les activités portant sur l'exploitation minière des fonds, n'est-elle pas

b - Fonctions particulières relatives au régime des investissements préliminaires.

Deux sortes de fonctions: l'une portant sur l'inscription des demandes d'enregistrement des investisseurs-pionniers, c'est-à-dire un rôle de greffier; l'autre sur l'observation et le contrôle technique et scientifique. Il s'agit, ici, d'un nouveau domaine océanique découvert récemment par une haute technologie sophistiquée et qui doit être surveillé et contrôlé par de grands experts techniques.

1° - Rôle de «greffier»: inscription des demandes d'enregistrement des investisseurs-pionniers.

Il est prévu dans les procédures et directives concernant l'enregistrement des investisseurs-pionniers en application de la Résolution II adoptée provisoirement par la Commission préparatoire depuis le 8 septembre 1983(60) que les demandes d'enregistrement en qualité d'investisseur-pionnier devaient être soumises par l'Etat certificateur au Secrétaire Général à charge pour celui-ci d'inscrire les demandes dans un registre spécial et d'en accuser réception, puis d'aviser le Président de la Commission préparatoire de la réception des demandes(61).

Sur la base de cette décision, et en application d'un accord qui est intervenu entre eux le 31 août 1984 et qui a été tacitement entériné par la Commission pré-paratoire(62), la France, l'Inde, le Japon et l'URSS ont tenu une réunion à Genève le 17 décembre 1984 pour procéder à l'échange des coordonnées concernant les secteurs d'activités pour lesquels ils avaient préalablement déposé des demandes d'enregistrement(63). Les diverses enveloppes contenant ces coordon-nées, qqui étaient conservées sous plis scellés par le Secrétaire général des Nations Unies, ont donc été ouvertes à cette date en présence du Représentant spécial du Secrétaire Général qui a dressé un procès-verbal de l'échange intervenu.

Les fonctions transitoires exercées par le Secrétaire Général des Nations Unies au service de la Commission préparatoire ont connu, de la sorte, une légère extension, dans la mesure où, la simple mission de support administratif et logistique que le Secrétariat est censé apporter à la Commission à été dépassée. Ainsi, le Secrétaire Général a pu être «étroitement associé à la mise en œuvre des règles sur la protection des investissements préliminaires, dont la portée économique est évidente.

préparatoire. Son rôle consiste donc à lui procurer un appui indispensable pour l'exercice de ses fonctions.(54)

1° - Support administratif.

L'Assemblée Générale adopta ainsi comme première mesure, le maintien du personnel du Secrétariat de la 3ème Conférence sur le droit de la mer, tout en autorisant le recrutement du personnel temporaire suplémentaire. Par ailleurs, et afin de mieux assurer sur place les services de la Commission préparatoire, elle autorisa l'affectation à la Jamaïque d'un nombre suffisant de fonctionnaires(55). Il s'agit là d'une formule de compromis entre la proposition du groupe des Etats latino-américains tendant à établir immédiatement à Kingston un important Secrétariat et le refus des pays industrialisés d'accepter les implications financières d'une telle proposition(56). La Commission préparatoire, n'ayant commencé son travail de fond qu'en 1984, le Secrétaire Général décida, par mesure d'économie, de ne pas utiliser toutes les ressources dont il disposait pour développer le bureau de kingston qui demeura modeste.

Un projet de résolution fut alors présenté par lui, proposant «l'affectation à la Jamaïque d'un nombre suffisant de fonctionnaires du Secrétariat pour assurer le service de la Commission préparatoire compte tenu des besoins découlant de ses fonctions et de son programme de travail(57).

2° - Support logistique.

Aux termes dudit compromis qui a été définitivement adopté par une résolution de l'Assemblée Générale du 3 décembre 1982(58), la moitié des administrateurs du Bureau du droit de la mer de New York, (c'est-à-dire 9 sur 18) seraient transférés à la Jamaïque pour assurer les services fonctionnels de la Commission. Le Secrétaire Général présenta dès novembre 1982 un bilan(59) dans lequel il proposait que soient justement maintenus en l'état, les effectifs du Secré-tariat de la Troisième Conférence chargés des services fonctionnels, en y ajoutant toutefois le personnel nécessaire pour coordonner l'administration des services de la Conférence et fournir des services d'appui au personnel qui lui serait affecté.

juridiction nationale des Etats côtiers, en consultation avec la Commission océanographique intergouvernementale et l'Organisation hydrographique internationale(49).

Il examine actuellement les techniques permettant de rationaliser non seulement le classement des diverses échelles de cartes marines, mais aussi les méthodes utilisées par les Etats pour tracer les lignes de base ou les lignes de délimitation et établir les listes de coordonnées(50). Il répond également à un besoin souligné par l'Assemblée Générale dans ses résolutions du 14 décembre 1983 et du 13 décembre 1984: «Dans leur processus de développement, les Etats, en particulier les pays en développement, ont besoin d'un volume croissant d'information de services consultatifs et d'assistance pour être à même de profiter pleinement des avantages du régime juridique complet établi par la Convention"(51).

C'est dans la même perspective qu'il convient de placer la fonction spéciale dévolue au Secrétaire général en vertu de l'article 319 paragraphe 2, alinéa a) qui le charge de faire «rapport à tous les Etats parties, à l'Autorité et aux organisations internationales compétentes sur les questions de caractère général qui ont surgi à propos de la Convention». On a considéré, dès le départ, que cette fonction "devait intégrer l'aspect économique des incidences du nouveau régime des mers et des océans»(52). Le Secrétariat estimait qu'elle lui permettait de «faire ressortir l'impérative nécessité de lier les activités de fond prévues par la Convention à l'effort global de développement économique et social des pays en développement et aux activités déployées par le système des Nations Unies à l'appui de cet effort»(53).

B -Quand au régime intérimaire.

Le Secrétaire Général de l'O.N.U. est chargé en vertu de la Résolution I portant création de la Commission préparatoire d'assurer à cette dernière les services du secrétariat ainsi que quelques fonctions particulières portant sur l'application du régime juridique des investissements pionniers dans les activités préliminaires relatives aux nodules polymétalliques tel que celui-ci est défini par la Résolution II de la Conférence.

a) - Assurer les services de Secrétariat.

Le Secrétariat des Nations Unies est, en effet, investi de la mission d'adapter un support administratif et logistique à la Commission

de délimitations correspondantes[45]. Il doit, conformément às ces mêmes articles, déposer un exemplaire de ces cartes ou listes de coordonnées auprès du Secrétaire Général de l'O.N.U.[46] Ce dernier sert ainsi de dépositaire pour la réception, l'enregistrement et l'archivage de ces divers documents, mais il est également en mesure d'intervenir, dans leur diffusion.

Ainsi, de nombreux Etats côtiers qui n'ont pas les moyens d'assurer par eux-mêmes la publicité internationale requise pour les limites de leurs Zones maritimes, peuvent considérer l'O.N.U. comme un moyen approprié à cet effet. Il s'agit, en d'autres termes de l'interprétation que le Secrétaire général des Nations Unies donne à ces dispositions. Dès lors, et après avoir commencé à recevoir en dépôt des cartes marines et des listes de coordonnées fournies notamment par les gouvernements qui ont déjà ratifié la Convention, il envisage, à présent, les moyens de publier ces matériaux ou de les communiquer aux Etats sur leur demande[47]. Il remet au Secrétaire Général de l'Organisation des Nations Unies les cartes et renseignements pertinents, y compris les données géographiques, qui indiquent de façon permanente la limite extérieure de son plateau continental. Le Secrétaire général donne à ces documents la publicité voulue. Sans doute, les cartes ou listes de coordonnées indiquant l'emplacement de la limite extérieure du plateau continental devront-elle être également déposées auprès du Secrétaire Général de l'Autorité internationale des fonds marins, mais c'est le Secrétariat de l'O.N.U. qui est chargé de leur publication, car l'article 134 de la Partie XI fait expressément renvoi à la Partie VI pour ce qui concerne la publicité à donner aux cartes ou listes de coordonnées indiquant l'emplacement des limites de la juridiction nationale.

b) - Assurer l'application uniforme et cohérente des règles de la Convention.

L'Assemblée générale l'a officiellement investi de cette mission en demandant au Secrétaire général le 13 décembre 1984 «de continuer à aider les Etats à appliquer la Convention et à adopter une conception cohérente et uniforme du nouveau régime juridique qu'elle a établi»[48]. Le Secrétariat tend ainsi à renforcer le caractère coutumier qui s'attache à certaines règles énoncées dans la Convention, voire même à préciser le contenu et la portée de ces règles. Il a, en effet, entrepris, depuis 1983, d'étudier les aspects techniques de l'établissement des limites de la

compétentes de traiter des questions qui se posent selon une approche multidisciplinaire, afin de présenter l'arrière-plan de chaque question et de la situer dans son contexte(42).

Si l'on observe, d'ailleurs, la manière dont le Secrétariat de l'O.N.U. perçoit sa responsabilité en la matière, et plus particulièrement à partir des Rapports présentés à l'Assemblée Générale, où sont longuement recensés les faits nouveaux relatifs à la Convention on se rend bien compte qu'il y a là une esquisse des éléments d'une politique globale du Secrétariat visant à régir tous les aspects de ses activités relatives à la mise en œuvre du nouveau droit de la mer, notamment en ce qui concerne l'application uniforme et cohérente de la Convention, l'évolution du nouveau régime et la coopération au sein du système des Nations Unies.

A ces fonctions attribuées par la Convention et renforcées par l'optique globalisante du Secrétariat de l'O.N.U. quant à son appui à sa mise en œuvre, viennent s'ajouter quelques fonctions nouvelles ignorées jusque là des secrétariats classiques.

&2- Fonctions nouvelles.

Il s'agit d'abord, de certaines fonctions résultant de la nouvelle situation juridique engendrée par la 3ème Conférence(43) avant même l'adoption du texte de la Convention et qui sont relatives à l'établissement des limites de la juridiction des Etats côtiers ensuite, des fonctions qui ont été confiées au Secrétariat de l'O.N.U. par les Résolutions I et II de l'Acte final signé en 1982.

A) - Relatives à l'établissement des limites de la juridiction des Etats côtiers.

a) - Fixer le cadre spatial des droits économiques des Etats côtiers.

Ces fonctions sont en "relation directe avec le droit international économique dans la mesure où elles concernent principalement la fixation du cadre saptial des droits économiques des Etats côtiers sur les ressources marines»(44). L'Etat côtier, conformément aux articles 16,47,75 et 84 de la Convention, est tenu «de donner la publicité voulue aux cartes maritimes ou listes de coordonnées géographiques qui font ressortir les lignes de base de sa mer territoriale, les limites de sa zone économique exclusive et de son plateau continental ainsi que les lignes

«d'une Commission internationale du droit de la mer en tant qu'organe intergouvernemental chargé d'étudier les problèmes qui pourraient découler tant de l'application de la Convention que des situations non prévues dans cet instrument»(38).

Vu l'importance conférée au rôle du Secrétariat de l'O.N.U. par l'Accord de juillet 1994 qui lui confie la tâche de remplacer le Secrétariat de l'Autorité dans ses fonctions en attendant que l'Autorité puisse démarrer, nous nous proposons d'analyser les fonctions dévolues au Secrétaire Général soit classiques (&1) soit nouvelles (&2).

&1 - Fonctions classiques de dépositaire.

En vertu de l'article 319 de la Convention, le Secrétaire Général de l'O.N.U. est chargé des fonctions de dépositaire au sens de l'article 77 de la Convention de Vienne sur le droit des traités(39) auxquelles s'ajoutent quelques fonctions administratives concernant les réunions des Etats parties à la Convention(40), ou relatives au mécanisme du règlement des différends mis sur pied par la Convention sur le droit de la mer(41). Celles-ci peuvent, néanmoins, être considérées comme des fonctions occassionnelles présentant un rapport étroit de connexité avec le rôle de dépositaire proprement dit. Il s'agit en somme de fonctions relatives à l'instrument conventionnel lui-même et qui sont plus ou moins intimement liées à la vie même de la Convention. En elles-mêmes, elles ne présentent aucune particularité et n'ont d'autre originalité que leur importante étendue, à raison du volume et de la fréquence des notifications et communications prévues par la Convention et ses Annexes.

Néanmoins, le caractère extrêmement vague de la formule «rapport sur les questions de caractère général à propos de la Convention» laisse évidemment indéterminés l'objet et la portée des rapports établis sur la base de l'article 319. Le Secrétaire général des Nations Unies a tenté, à cet effet, d'identifier les principales nécessités auxquelles ces rapports pourraient répondre; Ainsi la nécessité d'informer la communauté internationale des faits nouveaux propres à promouvoir les buts et les objectifs de la Convention; d'évaluer de façon suivie l'information, les Conseils et l'assistance dont les Etats ont besoin en application de la Convention; de poursuivre la coopération internationale sur les questions maritimes auxquelles s'applique la Convention et d'examiner les questions intéressant directement les organisations internationales

rien entreprendre (étude, recherche, rapports etc...) sans leur appui et même leur autorisation.

Que signifie donc l'indépendance des agents internationaux dans un domaine qui ne peut fonctionner qu'avec une technologie très avancée et un personnel très qualifié chose qui ne peut se faire qu'avec l'autorisation de ceux qui détiennent cette technologie.? D'autant plus que «les techniciens ne sont pas des robots»(36), et le fonctionnaire international est issu d'un milieu social donné, qu'il est imprégné d'une certaine idéologie et que l'on ne peut le contraindre à renoncer à ses convictions politiques. La thèse de l'homme «neutre» a, d'ailleurs été totalement rejetée.(37)

Toutefois, et malgré la fragilité de son impact, la théorie de l'indépendance des fonctionnaires ne saurait être abandonnée. Elle constitue un «garde-fou» contre les ingérences des Etats, surtout en ce qui concerne le personnel de l'Autorité.Il ne suffit pas, pour assurer l'équlibre dans le recrutement, d'augmenter le personnel administratif en provenance des pays en développement, l'important est que l'organisation elle-même (ici l'Autorité des fonds marins) puisse réellement constituer un instrument de lutte contre le sous-développement et que les Etats d'origine, qu'ils soient développés ou sous-développés, s'engagent dans une voie qui permette la réalisation concrète de cet objectif.

Par conséquent, c'est une prise de conscience sincère et réelle qu'il faut exiger, le «pouvoir du nombre» s'est révélé impuissant à régler des problèmes qui ne trouvent leur vraie solution que dans le développement technique et scientifique, non loin, toutefois, de la coordination politique. La société internationale d'aujourd'hui devrait se fonder sur les principes techniques et économiques doublés du critère fondamental de l'interdépendance entre les détenteurs de cette arme nouvelle: la technologie, et les «héritiers» du «patrimoine commun de l'humanité», afin de promouvoir la justice et le bien-être général de tous les hommes de la terre. La coordination avec le Secrétariat de l'O.N.U. rendrait plus efficace la mise en oeuvre de ces principes en aidant le Secrétariat de l'Autorité à fonctionner dans le réel et non seulement au niveau des textes.

Section II - Coordination avec le Secrétariat de l'O.N.U.

L'origine de la fonction confiée au Secrétaire Général des Nations Unies à l'égard du nouveau droit de la mer doit être recherchée dans une proposition faite par la délégation du Pérou qui prônait la création

Etats hôtes renoncent à percevoir sur elles tous impôts directs voire indirects, losque cela est possible(32). Elles sont de même exonérées des droits de douane. Enfin, toutes facilités leurs sont accordées pour que puissent se réunir en leur siège les représentants de tous les Etats membres (octroi rapide de visa d'entrées, exemption du contrôle des conditions de séjour de ses représentants, etc...).

2) - *Quant aux agents de l'organisation.*

= Immunités judiciaires.

Inspirés tant par ceux qui sont reconnus aux personnels diplomatiques en poste à l'étranger que par ceux que possèdent leur propre organisation, ils sont surtout constitués par l'immunité judiciaire à l'égard des tribunaux locaux, du moins en raison des actes accomplis dans l'exercice de leur fonctions, immunité d'ailleurs susceptible d'être levée par l'organisation elle-même.

= Immunité fiscale.

Ils possèdent aussi l'immunité fiscale les dispensant de payer l'impôt sur leur salaire, dont ils n'ont pas à déclarer le montant à l'administration locale(33). Dans le cadre universel, la Cour Internationale de Justice a eu récemment l'occasion d'interpréter une disposition de la Convention sur les privilèges et immunités des Nations Unies (section 22 de l'article 6,) pour savoir si une personne n'étant pas fonctionnaire de l'organisation mais agissant en qualité d'expert désigné par l'un de ses organes subsidiaires (la sous-Commission de la lutte contre les mesures discriminatoires et la protection des minorités) pouvait bien bénéficier du régime de protection qu'elle établit. Sa réponse fut positive(34).

Malgré cet arsenal de mesures adoptées afin d'assurer aux agents internationaux l'exercice effectif et indépendant de leurs fonctions on ne peut que constater dans la pratique les menaces sérieuses pesant sur cette indépendance du fait des ingérences gouvernementales sur le recrutement, la pression financière exercée sur certains d'entre eux, quand ce n'est pas (comme c'est le cas du directeur d'origine romaine de l'Institut des Nations Unies pour le désarmement), la contrainte physique et l'interdicton persistante de regagner son poste(35). Ces pressions ne peuvent que rendre plus vulnérable le Secrétaire Général et son personnel à l'égard des Etats principaux contributeurs car, il ne peut

juridique pour un exercice indépendant dans leurs fonctions internationales.

b) - Privilèges et immunités.

Ils concernent l'organisation, les représentants de ses membres, ses fonctionnaires.

1) - Quant à l'organisation, il s'agit surtout de l'inviolabilité des locaux, de l'immunité de juridiction ainsi que des privilèges financiers et fiscaux.

= Inviolabilité des locaux.

Il s'agit, en effet, d'assurer aux bénéficiaires des organisations internationales l'indépendance nécessaire à l'exercice de leurs fonctions. L'un des principaux privilèges est constitué par l'inviolabilité des locaux de l'organisation, généralement reconnue par les accords de sièges[28], aux termes desquels, les autorités de l'Etat du siège ne peuvent pénétrer sans autorisation du Directeur ou du Secrétaire général de l'organisation dans tous les locaux qu'elle occupe, qu'ils soient ou non sa propriété[29]. En contrepartie, l'organisation s'engage généralement à veiller à la sécurité et au maintien de l'ordre au sein des locaux, qui ne pourront servir de refuge aux personnes tentant d'échapper à une arrestation.

= **L'immunité de juridiction** est également très importante, puisqu'elle permet aux organisations, sur le modèle du privilège reconnu aux Etats souverains, d'échapper aux poursuites judiciaires devant les tribunaux nationaux de l'Etat du siège[30]. Valable à l'égard de toute juridiction, l'immunité l'est également, en principe, pour tous les actes de l'organisation. Contrairement à la tendance prévalant en matière d'immunité de juridiction des Etats, de plus en plus restreinte par les droits nationaux aux actes accomplis dans le seul exercice de la puissance publique (jure imperii), il apparaît raisonnable de «maintenir à l'immunité de juridiction des organisations internationales le champ d'application le plus large, eu égard à leur nécessaire implantation sur le territoire d'un Etat»[31].

= Privilèges financiers.

Les organisations internationales se voient reconnaître des privilèges financiers et fiscaux. Il leur est généralement accordé la liberté de détention de fonds et de transfert de toutes devises étrangères et les

les dispositions relatives à l'indépendance dudit personnel sont effectives.

C) - Garantie du personnel administratif.

Cela suppose l'exclusion de toute immixtion des Etats dans le fonctionnement de l'Administration internationale qui doit garantir la vie de son personnel contre toute atteinte à sa dignité et à sa liberté d'action dans l'exercice de sa carrière.

a) - Exclusion de toute ingérence des Etats.

Le Secrétariat de l'Autorité est un organe «intégré». La mission générale de son personnel consiste donc à participer à la préparation des décisions (fourniture de renseignements, rapports, préparation des délibérations) et à leur exécution. Ils agissent sous l'autorité des organes politiques délibérants et leur part d'initiative est en principe limitée. Ils bénéficient, comme dans toutes les organisations internationales d'un statut de fonctionnement international(23). Or, pour assurer le respect de se statut, il est prévu dans la Convention que le «Secrétaire général et le personnel ne sollicitent, ni acceptent d'instructions d'aucun gouvernement»(24). Ce qui exclut, a priori, toute ingérence des Etats dans leur recrutement et dans l'exercice de leur carrière(25). D'où la nécessité de clauses de protection et de garanties de ces agents internationaux: l'indépendance tant à l'égard de leur Etat d'origine que de l'Etat hôte et de tout autre Etat membre constitue l'objectif majeur du droit de la fonction publique internationale. Cette obligation est faite aux chefs des administrations internationales comme à leurs fonctionnaires dans à peu près toutes les chartes constitutives des organisations internationales et constitue, à n'en pas douter, un «principe général de droit»(26) en ce domaine.

De plus, le traitement des fonctionnaires est prélevé sur les ressources de l'Organisation(27), et l'évolution de leur carrière dépend de l'organisation dont ils relèvent. Par conséquent, le personnel qui ne s'acquitte pas de ses obligations en application des textes,celui qui manifeste une insuffisance professionnelle ou se rend coupable de faute disciplinaire, est passible de sanctions diverses, allant de l'avancement à la révocation de la part de l'Autorité investie du pouvoir de nomination. Toutefois, ils bénéficient de privilèges et immunités comme garantie

aussi être mieux informés de ce qui se passe dans le Secrétariat et certains, sans aucun doute, y voient encore un moyen d'exercer une influence plus grande sur les travaux de l'Organisation. La valeur de ce dernier calcul est toutefois discutable: l'expérience a montré que les fonctionnaires internationaux suspectés d'entretenir des relations trop étroites avec leur gouvernement, en violation de leur statut, se trouvaient souvent mis à l'écart de nombreux circuits administratifs auxquels leur poste aurait dû les intégrer, ou perdaient une bonne part de leur crédibilité, dont la place est si considérable dans les relations de service.

Cette attitude des Etats a entraîné un durcissement du principe de la répartition géographique équitable. Celui-ci exclut une répartition basée sur des critères non géographiques (politiques ou idéologiques par exemple). Il n'implique pas la prise en considération du facteur national: celle des régions sous-régions eût pu suffire. Les difficultés d'application du critère géographique(18) ont conduit les membres de l'O.N.U. par exemple à réclamer, ce qui était encore moins évitable, une application «quantifiée» du principe. On fut donc conduit à l'adoption d'un système de "quota" national. La base essentielle de calcul de ce quota est la contribution budgétaire qui a finalement pris le dessus sur la répartition par Etat membre(19). Tel est l'état de la Jurisprudence internationale qui a précisé que le critère de compétence l'emporte sur celui de la répartition géographique sur la base de quota attribué à chaque Etat membre, selon des modes de calcul variables(20). Or, il résulte de cette procédure une inégalité flagrante dans la répartition du personnel au sein des ogranisations internationales(21) malgré les nombreuses résolutions de l'Assemblée Générale appelant à un meilleur équilibre afin de répondre aux aspirations des pays en développement et des ex-pays socialistes(22). Des pays occidentaux comme la R.F.A. et le Japon étaient également sous-représentés.

Si la perspective de l'autonomie financière de l'Autorité laisse envisager un moindre recours aux conditions budgétaires, la question qui demeure posée est celle de savoir s'il est toujours possible d'assurer, dans la pratique la «répartition géographique équitable»: D'autant plus que l'Autorité aura encore besoin et, pour de longues années, des contributions financières des Etats membres certes, mais aussi et surtout des Etats non-membres (comme les Etats-Unis par exemple). Néanmoins, si le personnel de l'Autorité est recruté dans sa grande majorité dans les pays développés la démocratie pourra être respectée si

b) - Principe de la répartition géographique.

1- Souplesse et relativité du principe.

Sous la réserve de la «considération dominante des plus hautes qualités de travail, de compétence et d'intégrité», il est dûment tenu compte de l'importance d'un recrutement effectué sur une «base géographique aussi large que possible»(17). On ne saurait, certes, concevoir un Secrétariat composé de fonctionnaires qui auraient tous la même origine nationale. Aussi bien l'article 167, paragraphe 2 s'attache-t-il, autant que l'article 101, paragraphe 3 de la charte de l'O.N.U., plutôt à l'application de ce principe qu'à son affirmation, et à la définition de la méthode propre à la mettre en œuvre; le recrutement «sur une base géographique aussi large que possible» est un concept éminemment souple et relatif.

Cette relativité est sans doute inévitable si on se réfère aux "plus hautes qualités de travail et de compétence», comme critère du choix des personnes, car il peut résulter des difficultés pratiques dans l'élargissement de la base géographique. Les candidats présentant les qualifications voulues ne seront pas toujours et nécessairement disponibles dans les parties du monde où, du point de vue du principe géographique, il eût été souhaitable de les trouver. D'un point de vue théorique, les deux principes de «l'excellence personnelle» et de la «répartition géographique» se complètent parfaitement. En pratique, leur combinaison peut conduire à des situations inextricables, et c'est bien ce qui s'est passé dans la réalité non seulement au sein de l'Autorité mais dans toutes les institutions Onusiennes. Les difficultés inhérentes à ce problème sont aggravées par toute une série de facteurs historiques résultant de l'attitude des Etats membres qui rendent presqu'inefficace le principe géographique.

2 - Inefficacité réelle du principe.

Les Etats manifestent souvent un très grand intérêt à ce que leurs ressortissants soient nombreux aux postes administratifs notamment les plus élevés. Il y a là certainement un souci de prestige, mais aussi un problème de confiance: c'est pour eux une garantie morale que leurs positions et, éventuellement leurs problèmes, seront plus fidèlement présentés et compris au sein du Secrétariat et que les valeurs auxquelles ils sont attachés y trouveront des partisans avertis. Beaucoup espèrent

formation.Le Rapport présenté par le Secrétaire général[11] suggérait la création d'un institut de formation du personnel administratif de l'Autorité et l'utilisation des infrastructures déjà existantes. Ces modalités n'ont en fait rien de nouveau, puisqu'il existait déjà un institut de formation au sein de l'O.N.U. et de l'O.I.T. Il est prévu également dans le Rapport, d'associer les sociétés transnationales à la formation du personnel. Tout en admettant le bien-fondé de l'argument, certains ont pu critiquer cette suggestion. N'est-ce point, encore là, ouvrir une porte aux sociétés transnationales facilitant ainsi la pénétration des organisations internationales dans le domaine des fonds marins[12]?Cette orientation n'a pas été suivie à la 3ème Conférence; le T.N.C.O. fut modifié dans le sens d'un élargissement des pouvoirs de l'Autorité et par la mise à la charge du contractant l'obligation d'établir un programme de formation à l'intention du personnel de l'Autorité et des pays en développement[13]. La Convention considérant la formation du personnel administratif de l'Autorité des fonds marins comme l'un de ses objectifs fondamentaux, imposait cette obligation aux Etats et contractants d'une part, et aux centres nationaux et régionaux d'autre part.

Le texte de Montego Bay prévoit «la nécessité pour les Etats de promouvoir la mise en valeur des ressources humaines par la formation et l'enseignement dispensés aux ressortissants des Etats et pays en voie de développement, des programmes de formation du personnel de l'Autorité permettant leur participation à toute les activités menées dans la Zone ainsi que des centres régionaux de recherche scientifique et technique[14]. Or, la constitution de ces centres[15] ne pouvant relever que de la coopération internationale et non de la compétence exclusive de l'Autorité, vu les difficultés qu'éprouvera cette dernière tant en ce qui concerne le financement de ces centres que l'assistance technique préconisée, l'expérience de ces programmes s'est souvent soldée par un échec[16].

Si l'exigence des qualifications techniques se justifie par la nécessité de doter l'Autorité d'un personnel compétent eu égard à la mission qui lui est assignée elle constitue, toutefois, un obstacle au recrutement des ressortissants des pays en développement. Le critère classique de la répartition géographique équitable contribuera-t-il à faire éviter ce déséquilibre dans la composition du personnel administratif de l'Autorité?

compétence dans les domaines scientifiques, techniques et autres leur permettant d'exercer leurs fonctions administratives(5). Ce qui entraîne *de facto* la primauté de la formation du personnel administratif aux nouvelles techniques nécessaires au bon fonctionnement de l'Administration(6). Ce sont les pays en voie de développement ne disposant pas de telles techniques et redoutant l'écueil de leur pénurie en cadres qualifiés qui ont soulevé ce problème. Ils réclament, la formation technique de leurs ressortissants afin de pouvoir participer aux différents organes de l'Autorité.

Il est nécessaire de rappeler, ici, que la formation du personnel originaire des pays en voie de développement n'est pas une conception nouvelle et, très tôt, le sujet a été mis relief à la table des négociations du Comité des fonds marins. L'étude du Secrétaire Général relative à la création d'un mécanisme international considérait, en effet, la formation des ressortissants des pays en voie de développement comme l'une des fonctions du futur mécanisme. Celui-ci aurait pour tâche «de mettre sur pied et d'exécuter des programmes de formation qui pourraient être organisés de façons diverses soit en coopération avec les gouvernements intéressés, soit avec des organisations ou groupes régionaux, soit avec des exploitants autorisés ainsi qu'avec les organes des Nations Unies qui mettent au point des projets dans ce domaine». Il doit également s'assurer que les exploitants autorisés en vertu du régime international «s'acquittent de leurs obligations relatives à la formation du personnel».

D'autre part, les projets déposés par les Etats(7) au cours des premières sessions de la 3ème Conférence mentionnaient presque tous, la nécessité de la formation du personnel administratif. Cette idée fut reprise à la 3ème session par le président de la 1ère Commission qui donnait l'alerte en déclarant que «si l'on ne commence pas immédiatement à instruire et à former des ressortissants des pays en développement dans les domaines scientifiques et techniques pertinents, l'équilibre géographique de l'Autorité sera très long à réaliser»(8). Les pays développés proposèrent aussitôt une formule de formation par le canal bilatéral(9). La Grande-Bretagne, par exemple, suggéra la création d'un fonds pour le financement des opérations de formation, alimenté par des contributions volontaires et administrées sur une base multilatérale(10).

A l'issue de ce débat, il fut demandé au Secrétariat d'effectuer une étude sur les besoins de l'Autorité en personnel et les moyens de leur

comme suit: division de la recherche et de la planification; division du suivi et de la vérification; division de l'élaboration des règles, règlements et procédures; division de l'administration.

Le Bureau du Secrétariat Général doit ainsi, conformément à ce programme, définir l'orientation générale des activités du Secrétariat et en assurer la gestion; prendre des dispositions en vue de fournir des services fonctionnels et des services de conférence à l'Assemblée, au Conseil, à la Commission juridique et technique et à la Commission des finances. Il doit, en outre, entretenir des relations avec l'extérieur, élaborer, si nécessaire, des accords appelés à régir les relations avec les organisations internationales; fournir des services d'information afin de faire connaître les activités de la nouvelle institution.

Par conséquent, le personnel du Secrétariat de l'Autorité devrait être hautement spécialisé, surtout dans les domaines de la géologie marine, informatique, planification des entreprises, génie maritime etc... On estime que pendant la première phase fonctionnelle le Secrétariat de l'Autorité aura, en tout, besoin de 20 postes d'administrateurs et de fonctionnaires de rang supérieur et 30 postes d'agents locaux.

B) - Critères de recrutement.

La Convention retient un double critère: celui, de la compétence technique et celui classique, de la répartition géographique équitable.

a) - Prédominance de la compétence technique.

L'Administration internationale destinée à gérer le "patrimoine commun de l'humanité", - c'est à dire le fond des mers, ce domaine nouveau du droit international public nécessitant pour sa gestion une technologie très sophistiquée et jusqu'alors ignorée dans les administrations classiques - ne peut fonctionner qu'avec un personnel hautement qualifié pour répondre aux nouveaux besoins de l'Autorité internationale des fonds marins qui dépassent les besoins classiques de toute administration qu'elle soit nationale ou internationale.

Par conséquent, et le texte de la Convention est très clair sur ce point, la considération dominante dans le recrutement et la fixation des conditions d'emploi du personnel est d'assurer à l'Autorité les services de personnes possédant les plus hautes qualitiés de travail et de

Le personnel de l'Autorité devait comprendre, selon les premières estimations effectuées(4), 142 administrateurs et fonctionnaires de rang élevé et 328 agents des services généraux. Dans chacun des domaines délimités, l'Autorité devrait avoir recours à un personnel nombreux et varié, Dans le domaine juridique par exemple, l'Autorité sera amenée à conclure de nombreux contrats et accords qui nécessiteront des spécialistes dans des branches diverses. Le rapport préconise l'ouverture d'un bureau spécial ayant à sa tête un directeur et un sous-directeur, avec trois subdivisions: la première division portera sur les références et l'analyse des rapports, la seconde sur les inspections et les contrôles et la troisième sur la recherche. Chacune d'elles doit être composée de trois membres. Il s'y ajoute un corps d'inspecteurs prévu par la Convention, chargé des fonctions de contrôle de l'Autorité.

Le personnel recruté pour les besoins de «l'Autorité internationale des fonds marins» doit plus que dans toute autre administration bénéficier d'un statut indépendant, étant donné que le domaine de l'Autorité n'est autre que le fond des mers: patrimoine commun de l'humanité. Par conséquent, leur indépendance doit être garantie pour répondre aux besoins de leur Institution. Cependant, depuis l'adoption de l'Accord de juillet 1994 et l'entrée en vigueur de la Convention le 16 novembre de la même année le Secrétaire de l'Autorité, conformément au paragraphe 1 de la section 2 de l'appendice de l'Accord, devrait s'aquitter des fonctions de l'Entreprise jusqu'au ce que celle- ci commence à fonctionner indépendamment. Donc, les travaux prévus pour le Secrétariat font ressortir de très importantes considérations touchant les travaux connexes au cours de la période de démarrage de l'Autorité qui, pour s'aquitter des fonctions qui lui ont été assignées, devrait mettre en place un système de budgétisation et de contrôle financier, un système d'administration financière y compris des services de trésorerie et de paye, un système de recrutement d'administration et de gestion du personnel et un système d'administration et de gestion générale, y compris la passation de marchés et les actes, les transports, l'impression, la reproduction ainsi que les questions de sécurité"

Dès lors les travaux du Secrétariat de l'Autorité - se fondant sur son expérience tirée de l'exécution de ses tâches organisationnelles initiales et de la détermination des activités à mener pendant la première année de sa phase fonctionnelle- devraient se partager entre les quatres divisions indiquées dans le programme de travail relatif aux services de conférences nécessaires à l'Autorité en 1996 et qui se trouvent réparties

niveaux où ils sont placés, ne mènent pas leur politique personnelle et se soumettent sans résistance aux impulsions venues d'en haut; et que par conséquent le volume des activités, le nombre et la diversité des décisions à prendre au sommet, ne dépassent pas la capacité d'assimilation des dossiers et le pouvoir de volonté du titulaire de la charge.

C - Médiateur entre les principaux organes.

Les responsabilités administratives du Secrétaire Général sont, de ce fait, extrêmement lourdes et lui confèrent un rôle particulièrement important dans sa médiation entre les deux organes délibérants, cette qualité de médiateur lui donnant droit précisément, au sein de l'Autorité des fonds marins, de participer à toutes les réunions de l'Assemblée et du Conseil ainsi que de tout autre organe subsidiaire. Le Secrétaire Général et le reste du personnel administratif bénéficient, conformément à l'article 168 de la Convention, du statut de fonctionnaires internationaux: dans l'exercice de leurs fonctions, ils ne sollicitent et n'acceptent d'instructions d'aucun gouvernement, ni d'aucune source extérieure à l'Autorité.

&2 - Recrutement du personnel administratif.

A - Principe de recrutement.

Le personnel administratif de l'«Autorité» est nommé, tout comme à l'O.N.U., par le Secrétaire Général. Ce qui exclut, «a priori», toute ingérence des Etats dans le recrutement. Le personnel nécessaire à recruter dépend, toutefois, de la nature des fonctions de l'Autorité. En effet, dès les premières années des travaux de la 3ème Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer le Rapport préliminaire du Secrétaire Général, soulignant les besoins en personnel de l'Autorité et les besoins de formation qui s'y rattachent établit une "classification entre les diverses fonctions tels: le transfert des techniques, les besoins dans le domaine juridique, la protection de l'environnement, la recherche, l'information et enfin les fonctions générales de l'Autorité"(3) Les besoins de l'Entreprise étaient envisagés à part, vue l'importance opérationnelle dévolue à cet organe.

Général de l'Autorité est élu par l'Assemblée parmi les candidats proposés par le Conseil pour une durée de quatre ans et il est rééligible(2). C'est un agent administratif ne se mêlant pas de politique. C'est ce qui le distingue du Secrétaire Général de l'O.N.U. qui est, à la fois, agent administratif et homme politique.

B - Le plus haut fonctionnaire de l'Autorité.

Placé à la tête de l'Administration il est en relation directe avec ses organes; ses fonctions administratives dérivent directement de sa qualité de «plus haut fonctionnaire» de l'Autorité: c'est lui qui nomme le personnel, il fixe également les conditions et modalités de sa rémunération et de son licenciement conformément aux règles, règlements et procédures de l'Autorité. Des fonctions variées lui sont attribuées en vertu des paragraphes 3 et 4 de l'article 166, puisqu'il a charge de présenter à l'Assemblée un rapport annuel sur l'activité de l'Autorité; il prépare, en outre, le projet du budget annuel de l'Autorité.

Conformément à la structure bureaucratique du Secrétariat, le Secrétaire Général est responsable du fonctionnement de l'ensemble des services face aux organes détenant la décision politique. Le lien unissant toutes les parties de l'édifice est, en effet, fondé sur le principe hiérarchique d'après lequel l'impulsion et l'orientation sont données d'en haut par voie d'autorité; chacun est responsable, à son niveau, devant son supérieur immédiat et ceux qui sont placés au-dessus de lui. Autrement dit, les membres du personnel sont répartis en un certain nombre d'unités de travail constituées d'après le principe de la spécialisation et placées sous l'Autorité d'un supérieur responsable du bon accomplissement de leur tâche; ces unités sont regroupées à l'intérieur de divisions plus larges, toujours suivant le même principe et sous l'autorité d'un supérieur plus élevé, elles-mêmes réunies dans une structure plus vaste suivant la construction pyramidale stratifiée et hiérarchique, jusqu'au «plus haut fonctionnaire de l'organisation», c'est-à-dire le Secrétaire Général.

Ce système ne peut évidemment fonctionner que dans la mesure où l'autorité du Secrétaire Général se fait effectivement sentir du haut en bas de l'appareil bureaucratique. Ceci suppose que d'une part l'information circule de façon parfaite en descendant et remontant la ligne hiérarchique, et que d'autre part les chefs de service, aux différents

L'Administration Internationale et le Nouveau Droit de la Mer

Dr Laurice Rizkallah*

Le nouveau système d'institutions appelé à s'occuper de la mise en oeuvre du droit de la mer et de tout ce qui a trait aux océans est composé depuis l'entrée en vigueur de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer en 1995: de l'Autorité internationale des fonds marins avec ses différents organes l'Assemblée, le Conseil et le Secrétariat, du Tribunal international du droit de la mer et de la Commission des limites du plateau continental.

Investie de fonctions importantes le Secrétariat – organe administratif de l'Autorité internationale des fonds marins dénommé l'Autorité – fera l'objet de la présente étude. Il se distingue par sa structure bureaucratique (Section I) et sa coordination avec le Secrétariat de l'O.N.U. (Section II)

Section I - <u>Structure bureautique</u>

Nous analyserons successivement le statut du Secrétaire général (&1) et le recrutement du personnel administratif (&2).

&1 - Statut du Secrétaire général.

A - Agent administratif ne se mêlant pas de politique.

A la différence de son statut à l'O.N.U. où il est nommé par l'Assemblée Générale sur recommandation du Conseil,[1] le Secrétaire

(*) Professeur à l'U.L, docteur en Droit, diplômée en Droit International Public et en Politiques Internationales – Université de Paris I - Sorbonne, diplômée de l'Institut des Hautes Etudes Internationales – Université de Paris II.

References

Alexander, Y., Carlton, D., & Wilkinson, P. (1979). **Terrorism: Theory and practice**, Boulder, Colorado: Westview Press.

Cannistraro, V. (1999). His vow: To kill all Americans: An exclusive interview with the world's most wanted terrorist. [ON-LINE], available: ABCNEWS. com.

Fedarko, K. (1996-97), December 30 January 6). Gala at gun point. **Time**, pp. 86 - 87.

Gannon, K. (1998). A free (er) man: Afghanistan's rulers won't arrest bin Laden. [ON-LINE]. Available: The Associated Press.

Jenkins, B. (1988). Future trends in international terrorism. In R.O. Slater & M. Stohl (Eds.) **Current perspectives on international terrorism**. London: The Macmillan Press Ltd.

Laquer, W. (1987). **The age of terrorism**. London: Weidenfeld and Nicolson.

Nelan, B. W. (1997, May 5). How they did it. **Time**, pp. 23 - 26.

Nida'ul Islam, (1998). [ON-LINE]. Available: bin Laden.

Osama bin Laden: Terror banker, folk hero, and pariah. (1998). [ON-LINE]. Available: ABCNEWS. com.

Peterson, S. (1999, December 14). Osama bin Laden is a hero in Afghanistan. [ON-LINE]. Available: bin Laden.

Reuters. (1996). [ON-LINE]. Available: bin Laden.

Roth, R. (1999, January 12). Open season on Americaans. [ON-LINE]. Available: bin Laden.

Schemm, P. (1999). Who is Osama bin Laden? [ON-LINE]. Available: bin Laden.

Schmid, A. (1988). Goals and objectives of international terrorism. In R.O., Slater & M. Stohl (Eds.), **Current perspectives on international terrorism** London:The Macmillan Press Ltd.

Schmid, P. A., & Jongman, J. A. (Eds.). (1988). **Political terrorism: A new guide to actors, autors, concepts, databases, theories, and literature** Amsterdam, Holland: North-Holland Publishing.

Schweitzer, Y. (1998, July 27). Osama bin Laden: Wealth plus extremism equals terrorism. [ON-LINE]. Available: bin Laden.

Sharif, I. (1996). **The success of political terrorist events: An analysis of terrorist tacties and victim characteristics 1968 - 1977**. Lanham, Maryland: University Press of America Inc.

Slater & M. Stohl (Eds.), **Current perspectives on international terrorism**. London: The Macmillan.

Spaeth, A. (2000, January 1). A risky precedent. **Time**, pp. 54 - 55.

Taliban will not hand over bin Laden. (1999, August 12). [ON-LINE]. Available: bin Laden.

Thackrah, R. J. (1987). **Encyclopedia of terrorism and political violence**. London: Routledge & Kegan Paul.

Taylor. M. (1988). The terrorist. London: Brassey's Defence Publishers.

Ten most wanted fugitives. (1999). [ON-LINE]. Available: bin Laden.

Terrorism. (1998). [CD-ROM]. **Microsoft Encarta 98 Encyclopedia: The Ultimate Resource.**

Terrorism. (1998). [CD-ROM]. **Microsoft Encarta 98 Encyclopedia: The Ultimate Resource.**

Terrorists bombs kill scores. (1998). [ON-LINE]. Available: ABCNEWS. com.

U.S. Department of State. (1998). [ON-LINE]. Available: bin Laden.

Wilkinson, P. (1988). Support mechanisms in international terrorism. In R. O.

Von Glahn, G. (1996). Law among nations: An introduction to public international law (7th ed.). Needlham heights, Massachusettes: Allyn & Bacon.

Wardlaw, G. (1982). **Political terrorism: Theory, tactics and countermeasures** Cambridge, N. Y.: Cambridge University Press.

Despite the succecces of some governments in combating terrorist elements, the total volume of violence maintained in international terrorism has increased and will be on the increase in years to come. Furthermore, terrorist activities have not only escalated in volume but also in bloodshed since terrorists have become technically more proficient a fact which enables them to operate on a higher level of violence (Jenkins, 1988).

Up until now, terrorists have attacked embassies, airlines, airline terminals, ticket offices, railroad stations, subways, buses, power lines, electrical transformers, mailboxes, mosques, hotels, restaurants, schools, libraries, churches, temples, newspapers, journalists, diplomats, businessmen, military officials, missionaries, priests, nuns, the Pope, men, women, adults, and children.

In the future terrorists will continue to attack anything, anywhere and anytime being limited only by operational considerations.

In conclusion, terrorism has been a recurrent feature of our history. It has had a bloody past, a bloodier present and most probably will have an even bloodier future. The above discussion defined terrorism as an anxiety-inspiring human political activity directed toward the creation of fear, and designed to influence other human beings, and through them, some course of event.

The discoussion portrayed the various psychological, social, conspiracy oriented, war oriented and communicational theories of terrorism. The various goals, objectives and prerequisites of international terrorism were elaborated. Moreover, the various support mechanisms were presented including: sympathizing populations, direct and indirect state sponsorship and individual support.

Furthermore, the furure trends of international terrorism were portrayed maintaining that terrorism in the future will persist, double in volume escalate in violence but will probably not enter the Armageddon of mass destruction. The discussion also highlighted the case of Osama bin Laden, the wealthy Islamic fundamentatist who has used his extensive resources to finance international terrorism.

Thus, so long as social, political and economic injustices persist, so long as individuals have a cause to fight for, so long as individuals transmit these terrorist incidents and so long as there is an audience to listen to, view and nead about these events, so long will terrorism exist and its myths and legends will continue to captivate the world.

1998 that killed 224 people including 8 Americans. So far however, the Taleban has refused to hand him over to the United States because they claim that Washington "cannot provide any evidence or any proof" that bin Laden is involved in these terrorist activities ("Taliban", 1999). Furthermore, Taleban has emphasized that: "Without any evidence, bin Laden is a man without sin... he is a free man" (Gannon, 1998).

In this manner, bin Laden represents a new type of supporter of terrorism-the wealthyindividual who, without reservation, places his extensive resources (he is reckoned by some Middle East sources to command a fortune of $300 million) at the disposal of terrorist organizations (Schweitzer, 1998).

At the moment Bon Laden is on the FBI's 10 most wanted fugitive list and the U.S. government is offering a reward up to $5 million for information leading directly to the apprehension or conviction of the most dangerous international terrorist of the moment (Roth, 1999).

Will terrorism ever stop? Will terrorism ever end? Will terrorism diminish as a worldwide problem? Will we simply see more of the same? Will terrorists escalate their violence without changing their basic tactics? (Jenkins, 1988).

These questions reflect our growing frustration and our deepening fears. We want an end to terrorism, once and for all, since we fear if it continues it may enter the domain of mass destruction (Jenkins, 1988).

In answer to these questions terrorism as we know it now is likely to persist since political violence in one form or another has existed for centuries, and the recent technological developments will enhance the use of terrorist tactics especially with the increasing availability of arms to buy them (Jenkins, 1988).

Moreover their will be no shorage of potential causes for terrorism: rising population; increased poverty and scarcity; racial tension; inflation and unemployment: increased tension between the have and have-not nations; waves of rerefugees shoved about by wars and repression; immigrants moving from poorer states to wealthier ones, often bringing with them the conflicts of their home country thus sometimes causing resentment among native citizens; rapid urbanization; the disintegration of of traditional authority structures; the emergence of single-issue groups and the rise of aggressive fundamentalist religious cults (Jenkins, 1988).

For bin Laden, political violence has the standing of a religious injunction. He sees the "Jihad" as necessary to raise the Muslim world above the world of the heretics. In his view, the term "heretics" embraces the "pragmatic" Arab regimes including Saudi Arabia and the United States which he sees is taking over the Muslim holy sites of Mecca and Medina and assisting the Jews in their conquest of Palestine (Schweitzer, 1998).

He further argues that terrorism is justified by the degraded moral standards of his enemies, the Christians and Jews. The U.S. he maintains is responsible for the most reprehensible acts of world terrorism such as the bombing of Hiroshima and Nagasaki and carpet bombing in Iraq. While the Zionists are held responsible for the massacre of Dir Yassin and Sabra and Shatila (Schweitzer, 1998).

Subsequently, in 1998 the clerics of bin Laden's organization "International Islamic Front of Jihad against the Jews and the Crusaders" published a "fatwa" (religious ruling) (Schweitzer, 1998) proclaiming the "Jihad against the Judeo-Christian alliance occupying Islamic sacred land in Palestine and the Arabian Peninsula" (Schemm, 1999).

In speaking of his connection with the attacks and with those who perpetuate them, bin Laden uses the kind of double talk characteristic of states supporting terrorism. On the one hand he expresses support and praise for acts of terror, referring to them a righteous and just acts while at the same time disallowing all responsibility for their execution (Schweitzer, 1998).

The principle danger presented by the phenomena of "sub-state" supporters of terror like bin Laden is the combination of tremendous financial resources coupled with an extremist ideology backed, in his view, by heavenly decree; an ideology which advocates the wholesale slaughter of its perceived enemies, whether soldiers or civilians, children or adults (Schweitzer, 1998).

Bin Laden's worldview sees the entire world as a battlefield. This combination of extremism and wealth has given bin Laden a very dangerous place on the stage of international terrorism today (Schweitzer, 1998).

Washington today wants Afghanistan's ruling Taleban to hand over bin Laden who has been indicted by a US court on charges of masterminding the bombing of two US Embassies in East Africa in July

American soldiers and leading to a quick UN pullout (Cannistraro, 1999).

Sudan: Bin Laden acknowledged closed ties with Muslims fighting a civil war against Christian and animist groups in Sudan. He also ran a military training camp for Islamic extremists from many countries (Cannistraro, 1999).

Tajikistan: Separatist rebels have received military training at camps funded by bin Laden (Cannistraro, 1999).

Tanzania (Dar Es Salaam): Terrorist bomb masterminded by bin Laden went up in the U.S. Embassy on August 7 1998 killing 7 people and injuring 72. ("Terrorists" "bombs", 1998).

Unite States (New York City): Ramzi Yousef, the mastermind of the World Trade Center bombing in February 1993 was carring bin Laden's phone number when he was arrested in a guest house owned and financed by bin Laden in Peshawar Pakistan. bin Laden denied knowing Yousef before the bombing but said he shared his goals telling ABC News: "Americans will see many youths that will follow Ramzi Yousef" (Cannistraro, 1999).

Yemen: Separatist rebels have received military at camps funded by bin Laden. He also claimed responsibility for trying to bomb U.S. soldiers in late 1992 (Cannistraro, 1999).

It is worthwile to mention that bin Laden also has close associations with the leaders of several Islamic terrorist groups such as the al-Gama'at-al-Islamiyya, and probably has aided in crating new groups since the mid-1980s. He traines their terrorist groups, provides safe haven and financial support and probably helps them with other organizational matters (US Department of State, 1998).

Since August 1996, bin Laden has been very vocal in expressing his approval of and intent to use terrorism. In November 1996 he called the 1995 and 1996 bombings againts US military personnel in Saudi Arabia "Praiseworthy acts of terrorism" but denied having any personal participation in those bombing. At the same time he called for further attacks against military personnel saying: "If somebody can kill an American soldier, it is better than wasting time on other matters" (US Department of State, 1998).

Thus bin Laden has declared war on the United States, calling on "every Muslim" to "obey God's command to kill the Americans... wherever he finds them" (Peterson, 1999).

Ethiopia (Adis Ababa): Egyptian intelligence suspect bin Laden's support in a failed 1995 plot by Egyptian radicals living in Sudan to assassinate Egyptian President Hosni Mubarak. They also believe that he and Sheikh Omar Abdel Rahman's group was behind some of the murders of Western tourists (Cannistraro, 1999).

France: Bin Laden was reportedly linked to finds transferred a few years ago to an Algerian group suspected of seven bombings in France (Cannistraro, 19990.

Israel: Bin Laden trainees linked to Ahmad Sheikh Yassine who leads a small group of Palestinian Islamists blamed for the bombing in Tel Aviv's Dizangoff street that killed 12 people and wounded more than 100 (Cannistraro, 1999).

Jordan: jordanian Intelligence suspected bin Laden in funding extremists opposed to the late King Hussein's rule (Cannistraro, 1999).

Kenya (Nairobi): Terrorist bombs went up in the U.S. embassy on August 7 1998 killing 74 people. The attack was orchestered by an Islamic extremist called Haroun Fazil from the island nation of Comoros who reported directly to bin Laden ("Terrorists" "Bombs", 1998).

Libya: Bin Laden funded Islamists rebels fighting Mohammed Gadhafi's government (Cannistraro, 1999).

Pakistan: recently bin Laden convened to what amounts to a supreme to a supreme Council of Islamic Terrorists. More than 150 clerics named themselves the "International Islamic Front for the Jihad against Jews and Crusaders" and issued a variety of fatwas with the goal of coordinating global terror attacks againts perceived enemies of Islam.

Philippines (Mandoa): Bin Laden allegedly funds terrorist training camp for the Muslim insurgency there (Cannistraro, 1999).

Saudi Arabia: Although some intelligence analysts have discounted him as a prime suspect in the bombing of the U.S. military complex in Dhahran that killed 19 US soldiers on June 20 1996, bin Laden claimed he had a role in both this and the attacks on a Saudi Natonal Guard building in Riyadh on November 1995 where 4 Americans were killed. This attack was convened as an effort to drive non-muslims out of the country (Cannistraro, 1999)..

Somalia: Bin Laden funded and supplied heavy weapons to militants enabling them to shoot down a U.S. helicopter in October 1993 killing 18

In fact bin Laden bankrolled the Taleban's capture of Kabul under the leadership of Muhammad Omar thus becoming one of his most trusted advisors (U.S. Department of State, 1998).

In August 1996, bin Laden issued a statement outlining his organization's goals: to drive U.S. forces from the Arabian Peninsula, overthrow the Government of Saudi Arabia, "liberate" Muslim holy sites in "Palestine", and support Islamic revolutionary groups around the world. To these ends, his organization has sent trainers throughout Afghanistan, Tajikistan, Bosnia, Chechnya, Somalia, Sudan, Yemen, Philippines, Egypt, Libya, and Eritrea to train fighters (US State Department, 1998).

In the last six years bin Laden has been linked to almost every Muslim Extremist movement in the world. Thus making him the most dangerous non-state terrorist in the world. He has used his millions to influence the following countries either with training and funding or with actual terrorist plots (Cannistraro, 1999).

Afghanistan: Since taking refuge in 1996, bin Laden has run religious and military indoctrination camps for militants from around the world. The Taleban has resisted pressure to stop him saying-despite considerable evidence to the contrary-that they will not allow him to export terrorism (Cannistraro, 1999).

Algiers: bin Laden was reportedly linked to funds transferred a few years ago to an Algerian group suspected of seven bombings in France (Cannistraro, 1999).

Bosnia: Bin Laden founded training camps for Islamic militants who came to fight the Serbs (Cannistraro, 1999).

Chechnya: Separatist rebels have received military training at camps financed by bin Laden (Cannistraro, 1999).

Egypt: Bin Laden allegedly funds and trains members of al-Gama at-al-Islamiyya, the fundamentalist terror group funded by Omar Abdel Rahman which is dedicated to bringing down the secular government of President Hosni Mubarak. bin Laden also keeps several of the blind sheikhs disciples within his inner circle in Afghanistan (Cannistraro, 1999).

Eritrea: Bin Laden's camps trained Muslim troops and provided them with safe haven in Sudan (Cannistraro, 1999).

Islamic extremist activities in the world ("Ten most wanted fugitives", 1999).

Born in Riyadh in 1957, he is the youngest son of Saudi construction tycoon Muhammad bin Laden. Raised in Al Madina Al Munawwara and Hijaz, he received his education in Jeddah then studied management and economics in King Abdul Aziz University in Jeddah. He began his interaction with the Islamic groups in 1973 and joined the Afghani Jihad againts the Soviet Union almost immediately after the Soviet invasion of Afghanistan in 1979 (Nida'ul Islam, 1998).

Bin Laden played a significant role in financing, recruiting, transporting, and training Arab nationals who volunteered to fight in Afghanistan. He assisted the Afghan Mujahideen by establishing a base and participating in the battles (U.S. Departement of State, 1998).

Furthermore, he became a leader of the Afghan Arabs and a regional hero, but was careful to distance himself from U.S. influence. Ironically the U.S. poured $3billion into the Afghani resistance via CIA. The war cemented a hatred of the U.S. government and radicalized bin Laden's politics ("Osama bin Laden", 1998).

At a later date bin Laden declared the Saudi ruling family "insufficiently Islamic", a fact that caused the Saudi government to eject him. He went into exile in Sudan in 1991 and according to terrorist experts he spent his time in Sudan funneling money and Arab veterans of Afghanistan into neighboring Arab countries thus contributing to the violence that occurred in the early 1990s. However, in an interview with English journalist Robert Fisk, bin Laden maintained that he had been only building roads where in fact he had been using his family's construction equipment to dig bunkers and tunnels for the Mujahideen (Schemm, 1999).

In 1994 the Saudi government revoked his citizenship and his family officially disowned him. In 1996 and under U.S., Egyptian and Saudi pressure bin Laden was expelled from Sudan and so took refuge in Afghanistan (U.S. Department of State, 1998).

From a hideaway in the mountains of Afghanistan and under the protection of the Taleban militia which controls almost 90% of Afghanistan, bin Laden operates a global network of terrorism (Reuters, 1996).

There must be an aim or motivation among the perpetrators even if this aim is little more than an intense hatred towards their enemies or a desire for violent revenge against certain injustice. There must be leaders to instigate and direct the struggle. There is also a need for a degree of organization, some training in the special skills of terrorism and cash which helps to buy weapons and ammunition and other basic needs, also it is vital for the terrorists that they have access to the target country and the precise targets selected in that country (Wilkinson, 1988).

It has become increasingly important to understand how terrorist groups derive their support, not only financial but also ideological and motivational. Hence, it is important to emphasize that every international terrorist movement or group requires an axtremist ideology or belief-system of some kind to nourish, motivate, justify and mobilize the use of terror violence (Wilkinson, 1988).

Some major types of support mechanisms involved in contemporary international terrorism include the international support that certain terrorist groups get from sympathizers from the global community. For example the Armenian Secret Army for the Liberation of Armenia (ASALA) gets its support from émigré populations across the globe (Wilkinson, 1988).

Support can also come in the form of indirect and direct state sponsorship. In the former case, a government decides to aid a particular group or movement on the grounds that it will serve the strategic and political interests of the sponsor. For example, in the course of the Arab-Israel conflict on the issue of Palestinians, many states intervened by giving indirect sponsorship and help to factions of the PLO involved in terrorist activities (Wilkinson, 1988).

In the case of direct states sponsorship, state have used their own hit-squads to assassinate opponents or disrupt or undermine adversairies. For example in 1985, there were seven major attacks involving actual or abortive attacks by Colonel Gaddafi's hit-squads on opponents in Rome, Nicosia, and Bonn (Wilkinson, 1988).

It is also worthwhile to mention that support can also be in the form of individual support as is the case of Osama bin Laden.

Osama bin Muhammad bin Awad bin Laden, also known as the Prince, the Emir, Abu Abdallah, Mujahid Shaykh, Hajj and the Director has been labeled as one of the most significant financial sponsors of

4 - The coverage of a successful terrorist attack may cause a similar event to occur somewhere else in the world.

Before examining the goals and objectives of international terrorism it is essential to definie the direct and indirect "targets" of terrorism. These "targets" include targets of violence, terror, demand and attention.

Targets of violence encompass the victims of the terrorist activity. These victims which are chosen randomly or selectively share class or group characteristics which from the basis for their selection (e.g. passengers travelling to Israel at an airport). Because of the use of violence or the credible threat of violence, other members of that group or class are put in a state of chronic fear. This group then becomes the target of terror and the overall purpose of terrorism is to immobilize the target of terror so as to put forth disorientation and/ or compliance or to influence the targets of demands (e.g. governments) or targets of attention (e.g. public opinion).

The primary objective of terrorism is to produce terror which is defined as an "extreme form of anxiety followed by frightening imagery and intrusive, repetitive recollection" (Schmid, 1988).

Terrorist goals are quite similar to the goals of other political actors and thus may include the following: independence, self-determination, revolution, and a better society, However, contrary to other political actors, it is the desire of terrorists to reach their goals faster and at a higher cost (Schmid, 1988).

Terrorism attemps to maintain or create regimes, obtain concessions by "coercive bargaining" and gain an audience and publicity. It seeks the creation of disorder and social strain. It tries to provoke repression, wishes to enforce obedience and tends to be punitive (Stohl, 1983) (as cited in Sharif, 1996).

Moreover, the motives of international terrorism are not only publicity and financial gain but also the frustration over unaddressed grievances, political objectives, technological advancement and erosion of public leadership and government authority. Terrorism also seeks the diffusion of information. ideology, strategies and tactics and low-cost unconventional warfare (Wilkinson, 1986) (as cited in Sharif, 1996).

From here it becomes essential to understand that there are numerous prerequisites for mounting a viable campaign of international terrorism. These seven prerequisites include the followung.

urbanization, which contributes anonymity, targets, and spectators for the terrorist act. Transportation, which makes possible kidnappings, highjacking and hostage taking, as well as espace to safe havens. Communication which allows threats to be communicated by telephone or the public media and letter bombs to be delivered to their destinations. Furthermore, the attention of the mass audience is gained through the creation of newsworthy events (Wadlaw, 1982).

Moreover, weapons have been made available by the major powers since they assemble huge arsenals, replace the old weapons with new ones and dump the old ones on the developing countries or on the black market. Finally, many governments show toleration towards terrorists especially in the context of "my enemy's enemy is my freind", and this in its own way has further encouraged terrorism (Wardlaw, 1982).

Towards the end of the nineteenth century, terrorism became related to a great international conspiracy. And the great conspirator was pointed out to be the former Soviet Union. Theories regarding this notion emphasized that communists of one form or another were involved in any terrorist activity anywhere in the world. Thus it was believed that communist parties and governments such as Moscow, Peking, East Berlin, and Havana were ready to take advantage of disorder in Europe, the Middle East, Latin America and anywhere else so as to undermine the industrialized democracies of the West (Shmid & Jongman, 1988).

The communication theory of terrorism stresses that the spread of television and the increase in audiences facilitated by the use of satellite transmission are the causes behind making terrorism an attractive strategy and have contributed to its spreading in societies where local pre-conditions of terrorism (social, political, economic, deprivations) are present. The transnational flow of information from mass media benefits terrorist groups in four ways (Redlick, 1979) (as cited in Sharif, 1996).

1 - The flow of information can be a propaganda tool.

2 - The flow of information subjects societies to data that may justify the terrorist group's use of violence.

3 - By providing information about particular terrorist tactics and strategies, the mass media in turn supplies dissatisfied groups with technological knowledge and ideological justification to support their own use of violence.

the observer, terrorist acts are random and cause death of individuals whose deaths can be of no value to the terrorist (Wardlow, 1982).

To further understand the paradox of terrorism, an overview of the various existing theories regading terrorism will be presented.

Theories about terrorism have been writtem since the past twenty-five years. It should be noted that these theories are in the form of thoughts and interpretations rather than formal propositions that have been operationalized and empirically tested (Schmid & Jongman, 1988).

Theories about terrorism encompass psychological, social, conspiracy oriented, war oriented, and communicational dimensions.

The psychological theory maintains that terrorism is the result of misery, frustration, grievance and despair, which result due to international, national, political, economic and social factors. As a result of this feeling of frustration, acts of aggression may occur in the form of terrorist acts (Schmid & Jongman, 1988).

The sociological theory highlights environmental factors, which include both the national and international environment.

Regarding the national environment, a Belgian philosopher once wrote: "Society contains in herself all the crimes which will be committed; in a sense, it's she who commits them" (Alexander, Carlton & Wilkinson, 1979).

Sociological explanations of the cause of internal domestic terrorism include the following: Ethnic, religious, and ideological conflicts. Hatreds, discrimination and oppression. Relative deprivation in socio-economic means. The perception of political favoritism. Violation of one's rights, injustice, or oppression. The lack of adequate means for communication of protest, complaints, and demands. The existence of a tradition of violence, discontent, and popular agitation. The presence of a revolutionary leadership with an attractive ideology. The weakness and ineffectiveness of the government, police and judicial organs. The collapse of the population's confidence in the regime and its institutions and finally the existence of divisions in the leadership groups and elites (Wardlaw, 1982).

International terrorism has been facilitated due to the existing international environment, which encompasses within itself a global infrastructure, which permits terrorism. This infrastructure includes

by Italian authorities and were trialed in Genoa where they were found guilty (Thackrah, 1987).

In 1988, a bomb destroyed Pan American Flight 103 over Lockerbie, Scotland killing all 259 people on broad and 11 on the ground. In 1991 the United States Central Intelligence Agency linked Libyan agents to the crime (Thackrah, 1987).

On December 17, 1996 during the reception being held to commemorate the 63rd birthday of Emperor Akhito of Japan in the Japanese embassy in Peru, 25 rebels of the Tupac Amaru Revolutionary movement seized the embassy taking more than 600 guests as hostage. They released 300 hostages after the first three hours but detained nearly 400. They demanded the release of 450 of their imprisoned comrades and a safe passage to a refuge in the Amazon jungle (Fedarko, 1996-97). Resolution of the hostage crisis that turned to an international scandal was resolve after 126 days by a Peruvian commandos operation through which the hostages were released. In the attack the remaining 71 hostages were released since during the long negotiations the rebels had released the majority of the hostages. One hostage, all the guerrillas and three solidiers died in the assault (Nelan, 1997).

The most recent terrorist activity occurred on December 24, 1999 when the Indian Airlines flight 814 was highjacked by five members of Harkat al-Mujahideen (Islamic militants working to liberate Kashmir from Indian rule) (Spaeth, 2000).

The plane was taken from Katmandu, to the Indian City of Amistar, then to Lahore where it was given enough fuel to flyto a military base in Dubai, In Dubai and in exchange for fuel, 26 passengers were released along with the body of one of the passengers who had been stabbed to death (Spaeth, 2000).

The plane's final destination was Afghanistan where the Taliban regime set itself up as a peaceful mediator and thus pressured the highjackers and the Indian government to reach a solution. The solution was that India yielded to the terrorists demand and released three jailed Islamic militants. In this manner India ended a tense highjacking drama but the move sent the massage: Terrorism works (Spaeth, 2000).

Regardless of how one may feel about terrorist acts or how detestable they may be, they are not, in accordance to the terrorist, unjustifiable or irrational. Terrorism is not mindless. It is an intentional means to an end. It has objectives, and this point is usually not considered because to

Terrorism has been recurrent throughout history. Terrorist acts date back to at least the 1st century, when the Zealots, a Jewish religious sect, fought against the Roman occupation of what is today Israel. During the 18th and 19th centuries systematic terrorism received great impetus with the propagation of secular ideologies and nationalism in the wake of the French Revolution. Various terrorist activities were conducted after the Napoleonic Wars. Terrorist acts also took place during the Meiji Restoration in Japan in 1868. Furthermore, after the American Civil War and with the defeat of the Confederacy, the Ku Klux Klan was established so as to terrorize former slaves and respresentatives of the Reconstruction administrations imposed by the federal government ('Terrorism', 1999).

In the later 19th century, advocates of anarchism across Europe performed terrorist attacks on high officials and regular citizens such as Empress Elizabeth of Austria (assassinated 1898) and President Marie Sadi Carnot of France (assassinated 1894) ('Terrorism', 1999).

In the latter half of the 20th century, acts of terror increased and were driven by fierce nationalist and ideological motivations and facilitated by technological advances in transportation, communications, microeletronics, and explosives ('Terrorism', 1998).

Terrorist violence may be targeted towards ethnic or religious groups, governments, political parties, corporations, and media entreprises. Through the publicity and fear which arise due to their violence, terrorists seek to increase their influence and power so as to effect political change either locally or internationally (Terrorism, 1998).

In the above discussion, examples of pre war terrorist incidents were presented. In the following passage, post war terrorist incidents will be highlighted.

On october 7, 1985 the Italian cruise liner Achille Lauro was hijacked en route between the two Egyptian ports of Alexandria and Port Said by four Palestinian guerillas who were members of the Tunis based faction of the Palestine Liberation Front (PLF). The hijackers demanded the release of 50 Palestinian prisoners and threatened to kill the 180 and 331 crew on board and did indeed kill a disabled Jew passenger. After two days of lenghthly negotiations the hijackers surrendered in return for free passage out of Egypt, but were intercepted en route to Tunis by American planes and were taken into custody at a NATO base in Sicily

Western Europe was one of the areas with the least war but high incidents of terrorism. Africa, which has had a large number of armed conflicts and interventions, has witnessed the least incidents of terrorism.

It is important to distinguish dissident terrorism from established terrorism, or state terrorism. This latter policy takes several forms; one is the support of terrorist groups aginst other governments, a state pursues the same objective of weakening the control of governments of other states by hurting and embarrassing them. In this sense states are using the actions of terrorist groups in surrogate warfare. States also use terror againts their own populations to gain or increase control through fear. This use of terror has a long history. Two famous historicl examples of the systemic use of terror by governments againts internal opposition are France during 1793 - 1794 and the Soviet Union under Stalin in the 1930s. Statistics have indicated that from 1900 to 1987 almost 170 million people have been killed by their own governments, far more people than killed in wars.

Responding to terrorist activities wherther it is state or non-state has become incerasingly difficult, because most perpetrators have networks of supporters. Protecting populations from random acts of violence is an almost impossible task, given the availability of guns and bombs in the international marketplace. The difficulty sometimes lays in the terminology, as one of the well-known phrases puts it; one person's terrorist is another person's freedom fighter.

With respect to international terrorism the term encompasses various issues ranging from state-sponsored terrorism against foreign countries to co-operation between different terrorist groups. It aslo refers to attacks against foreign nationals or property in the terrorist's own country or anywhere else (laqueur, 1987).

For the purpose of the present research the focus will be on the incidents in which terrorists go abroad to strike their targets, select victims or targets because of their connection to a foreign state.

International terrorism is usually though not exclusively, political in intent and carried out by nongovernmental groups, although they may receive financial and moral support from nation-states (Pierre, 1980) (as cited in Sharif, 1996).

International Terrorism And the Case Of Usama bin Laden

Tina V. Yazedjian(*)

Political terrorism is defined, as the systematic use of violence for political ends, an ongoing series of acts intended to produce fear that will change attitudes and behavior toward governments Strategically, terrorism is an instrument of influence used by non-state actors and states alike. The principle purpose of terrorism is not the actual destruction produced but its dramatic and psychological effects on population and governments. The objectives of terrorism are to frighten target audiences through the use of dramatic and shocking acts, which include bombings, assassinations, kidnappings and the taking of hostages, and hijackings.

According to scholars of international law terrorists usually violate two of the basic rules of war: the immunity of noncombatants and the ban on indiscriminate use of force. The State Department in the United has concerned itself with the satistics of terrorism worldwide. From the 2,853 international terrorist incidents between 1988 and 1993, the areas with the greatest number were in Latin America, 915 incidents. The second is Wstern Europe, 819 incidents. Te least number of incidents took place in Africa, 174.

Statistics above reveal that terrorism is the weapon of groups that are relatively weak in comparison to their goals and their opponents.

(*) *This article was supervised and revised by Prof. M. Nehme.*

Works Cited

Ball, George W. and Douglas B. (1992). The Passionate Attachment. W. W. Norton and Company

Bird, Eugene (1994). *The Israelization of American Policy Is No Paranoid Fantasy.* Affairs of State. Feb/March 1994

Curtiss, Richard. (1997). *Clinton's New Foreign Affairs Team: Good on Bosnia, Bad on Palestine.* Washington Report on Middle East Affairs. January/February 1997, pgs. 6, 53

Curtiss, Richard. (1996). STEALTH PAC's - Lobbying Congress for Control of U.S. Middle East Policy. American Educational Trust

Findley, Paul (1989). They Dare to Speak Out. A Cappella Books

Friedman, Thomas. (1990). From Beirut To Jerusalem. Anchor Books/Doubleday

Goldberg, J.J. (1996). JEWISH POWER: Inside the American Jewish Establishment. Addison - Wesley

Huntington, Samuel P. *The Erosion of American National Interests.* Foreign Affairs. September/October 1997

Hurley, Andrew. (1990). *One Nation Under Israel.* Truth Press

Lilienthal, Alfred, (1982). THE ZIONIST CONNECTION II, What Price Peace? NORTH AMERICAN

Shahak, Israel, (1997) OPEN SECRETS-Israeli Nuclear and Foreign Policies Pluto Press

Shain, Yossi. (1994). Ethnic Diasporas and U.S. Foreign Policy. Political Science Quarterly Vol. 109 No. 5

Jewish American support of, and acquiescence to, Israeli policies have betrayed a Jewish humanitarian legacy unrivaled in the 20th Century. What happened to those eloquent and determined voices that have spoken so strongly against unethical political practices, social injustice and human rights abuses? Most such voices of liberty have been eerily silent on these and a multitude of issues related to Israel policies. The brave Jews who have been willing to stand up to the criticism, intimidation and worse are dismissed as self-loathing Uncle Tom's. Nonetheless, the realities of the Arab-Israeli conflict are slowly coming to light. Through their maniacal efforts to facilitate security for Jews via the establishment of an all-powerful Israel, American Zionists have created an environment rife for the germination of anti-Semitic feelings.

And what about Israel? The power that American Zionists have bestowed on Israel has seen a once beleaguered people turned into a country that is so intoxicated with its power that it has sown death, destruction and misery on all who would challenge the exclusive right of Jews to live and act as they see fit in the Middle East. Addicted to American aid and its unlimited power, the Israelis lost most incentives to act as a responsible member of the international community, be a good neighbor, or have any interest in anything resembling a just and comprehensive peace. Bullying has been "successful", and a state of continued belligerence provides the justification for the billions in U.S. aid. Thus in spite of being to a great extent, a ward of the American taxpayer, Israel continues to project a militant posture further engendering contempt from its Arab neighbors and much of the rest of the world. As such, even if "peace" came tomorrow, what Israeli citizen would be safe to travel or work in the region without fear of reprisal for the untold suffering inflicted by their government? More foreboding however, is the prospect of some weapon of mass destruction, concocted by a desperate regime or any one of the millions of people, whose lives they have vanquished, brings their blind ambitions to a cataclysmic end.

Jews have nothing to fear from men and women of conscience who question Israeli behavior or that of their Lobby, on ethical or humanitarian grounds. Rather it is AIPAC's manipulation of Congress, the deceit inherent in the American media and Israel's belligerent policies themselves, which invite feelings of antipathy. Rather than demanding more missiles for Israel to fend off enemies they themselves created, perhaps they and their American Zionist facilitators would be well served to look in the mirror to locate what constitutes the actual threat to the security Jews in general and Israel in particular..

delude themselves that by gagging discussion of Jewish affairs, and in particular about Jewish chauvinism and exclusivism, they 'atone' for the Holocaust. [Shahak, 1997, 141].

For the few who are informed and compelled to expose the insidious affect that the pursuit of Zionist aims has had on American values, finding a medium (other than an academic paper) of mass communication is problematic. While the American media is supposed to expose corruption, tyranny and injustice especially as it relates to the political process, to a great extent, the "Fourth Estate" is the very source of the misinformation and the cover-up. Even where such an effort is made, the threat of Zionist "pressure" including but not limited to the anti-Semite label, quite effectively keeps most such undesirable topics out of the realm public scrutiny. For this reason, the Israeli Lobby is as impressive for the enormity of its influence as it is for the fact that few know it exists. What however, are the consequences of such an exercise of power, on America, Jewish Americans and Israel itself?

Ethnic politics that demand favors for foreign countries in exchange for votes and other support corrupts the making of foreign policy. In order to maximize America's resources and serve its interests, foreign policy is supposed to be made by professionals who are working for the benefit of America as a whole. This policy making is an extensive process that is designed to serve U.S. national interests and project to the world American values, like democracy, free market capitalism, respect for human rights, equality and justice for all. The precedent set by the Israeli Lobby, in addition to making a mockery of these values, has the potential to turn the American political system into a band of quarreling ethnic groups all bent on serving the interests of foreign countries. (e.g. Black-Jewish tensions in the 1980's over Israeli cooperation with the apartheid regime in South Africa)

Should German-Americans ask that the U.S. pay for the absorption of East Germany? Should Irish-Americans expect the U.S. to pay for the peace in Northern Ireland? Should Arab-Americans ask their government to repatriate the two million Palestinians now living as refugees throughout the world? Russian-Americans could make a great case for bailing out Russia whose potential instability threatens the entire world. Mexico, the poor southern neighbor, gets comparatively little from the U.S. Their poor economy provides the impetus for a constant stream of immigrants that costs the American taxpayer untold billions: what about them? Subjecting American foreign policy to the vagaries of the domestic political process, as so effectively exploited by the Israeli Lobby, makes for incoherent policy formulation and perhaps more importantly, has onerous implications as it relates to inter-ethnic group relations in America.

Dennis Ross, "Special Middle East Coordinator" with Ambassador status, who is Jewish and a former fellow at the Washington Institute for Near East Policy, the "think tank" spun off by AIPAC.

While it may stretch the realm of credulity to the limit, the United States is essentially asking the Arabs to deal with a foreign policy team that at a minimum could be described as very sympathetic to Israel. The rhetoric about being an "honest broker" in the peace talks and other matters effecting the region, rings a bit hollow to those involved in such discussions on the Arab side.

Conclusion

Charley Reese wrote on January 16, 2000 in the Orlando Sentinel. "The Israelis have indicated that if they sign a peace deal with Syria, they expect the U.S. taxpayers to ante up about $17 billion."

The next day the CNN ran an article from their web site regarding the current Syrian-Israeli peace negotiations.

> *Israel's price for making peace with Syria could mean obtaining some of the most sophisticated weaponry in the United States arsenal. CNN has learned that during the peace negotiations at Shepherdstown, West Virginia Israel asked for radar- evading stealth technology, which the Pentagon has not shared with anyone until now.*
>
> *Israel also argued that if it gave up the strategic Golan Heights, it would need U.S. satellites to better detect any mobilization. One source suggests that Israeli Prime Minister Ehud Barak wants the satellite intelligence that Washington does not even share with its NATO allies.*
>
> *... For Israel to obtain cruise missiles would require a change in U.S. law. But Congress rarely says no to Israel, which already receives 26 percent of all U.S. international aid.*

The grip that the Jewish Lobby has on the U.S. Congress and the Administration does not appear to be in any jeopardy. Requesting access to top secret weapons and asking for additional money that is more than the amount of funding to NASA might be considered remarkable were it not measured against their previous "successes". What perhaps is more remarkable however, is the fact that the Lobby is able to wield such enormous influence on American governance yet do so in almost total anonymity; only a tiny percentage of the American public has any idea it goes on. As alluded to earlier this is to a great extent a function of American ignorance and apathy but Zionist forces themselves work vigilantly to maintain its concealment. As Shahak comments.

> *The topic is taboo in the US (although not in Israel), with all major American Jewish organizations exerting themselves to maintain the taboo, often with the help of philosemitic Christians, who*

Unfortunately, her experience as a refugee from foreign military occupation has not translated into sympathy for the Palestinian victims of just such an occupation. Observers say that as the representative of the most pro-Israel president in U.S. history, she exhibited much more interest in the domestic political implications of the Israeli-Palestinian dispute than in actual events on the ground. Other U.N. delegates joke that during her tenure the policy of the U.S. Mission to the U.N. seemed more obdurately pro-Israeli than that of the Israeli mission itself. [Curtiss, 1997, 6].

Next in line would be Albright's foreign policy opposite number at the White House **Samuel Richard Berger,** who moved up from deputy director to director of the National Security Council. Berger is Jewish, and has more familiarity with South Asia than other members of the top team, and has been involved in Americans for Peace Now, a U.S. Jewish group affiliated with Israel's peace movement and supportive of a land-for-peace settlement. While difficult to say without being involved in NSC activity, it would appear that Berger is on the moderate side of the Zionist scale.

James Rubin, "Assistant Secretary for Public Affairs and State Department Spokesman" is the primary mouth-piece for his boss Dr. Albright, he too is Jewish.

Next is the Secretary of Defense **William Cohen**. Curtiss writes:

.. in his 18 years as a Republican senator from Maine he accepted $162,462 in campaign contributions from pro-Israel political action committees, and earned every bit of it with his votes for foreign aid and on other matters in which the Israel Lobby was interested.

... Cohen was born to an Irish Protestant mother and a Jewish agnostic father who worked as a baker. Raised as a Christian, he has followed the independent family tradition by listing his own religion as Unitarian, which is neither specifically Christian nor Jewish. [Curtiss, 1997, 6].

Again as with Berger, it would appear that Cohen is not a zealot, but then one does not have to be in order to have inclinations towards the State of Israel. Having said this however, there are two remaining high ranking individuals in the middle east foreign policy establishment who easily qualify as hard core Zionists and have to a great extent dedicated their lives to the support of Israel. These would be in the persons of Martin Indyk and Dennis Ross.

Martin Indyk, "Assistant Secretary for Near Eastern Affairs" who is Jewish, a former AIPAC official and of Australian citizenship until coming to the U.S. to pander for Israel. (Now U.S. Ambassador to Israel.)

great betrayal," said Jacqueline Levine, a senior American Jewish Congress leader.
"His statement was a disgusting display of, if not anti-Semitism, then something very close to it." [Goldberg, 1996, xxii].

In spite of overseeing the final demise of the Soviet Union, handling the Gulf War with great deftness and riding an unprecedented approval rating of 70% at the time of his comments, come November 1992, George Bush was defeated by the staunchest pro-Israel president in American history, Bill Clinton.

The Take-Over of the Foreign Policy Establishment

The Balls quote, former AIPAC staff member Richard Straus: "State Department Arabists acknowledge that Arab interests hardly get a hearing today in Washington." [Ball, 1992, 215]

That was 1986 under a Republican administration. As amazing as it may sound, things have significantly improved for Israel sympathizers at the State Department, especially since the coming of Democrat Bill Clinton.

Bird comments:

Israel appears to have a one-way strategic relationship with the United States: No American official can expect to survive in his job if he applies the same rules to Israel as to other countries. If application of U.S. Law harms Israeli interests, as defined by the Israeli government, time and time again U.S. officials have been forced to back down. This has little to do with the pressures from members of congress, and much more to do with pressures from the White House, where key Israel-oriented policy makers now are situated. [Bird, 1994, 12].

To whom might Mr. Bird be making reference with regards to key policy makers from the White House? To understand his perspective it becomes necessary to look at the foreign policy establishment that has the most influence on matters affecting the Middle East. As will be seen there exists an inordinate Jewish presence in these key positions. This is not to suggest that being Jewish is being a Zionist, but I have tried to establish that being Jewish, does fundamentally affect how one feels toward the state of Israel and the Arab-Israeli conflict. Lets begin at the top with the Secretary of State **Madeleine Korbel Albright.**

Albright came to the United States in 1951. Her father, Joseph Korbel, was a Czech diplomat. Because the family was Jewish, when Adolf Hitler's forces occupied Czechoslovakia, the family fled first to Yugoslavia and then to London to escape Nazi persecution. Daughter Madeleine went to school in Switzerland. After the communists took over Czechoslovakia in 1948, Korbel settled permanently in the United States, where he became a professor at the University of Denver.

1982 Paul Findley - Congressman (Illinois) - Met publicly with Yasser Arafat in 1980 and supported the recognition of the PLO. Israel's supporters promptly labeled him a "practicing anti-Semite" and called him "one of the worst enemies that Jews and Israel have ever faced in the history of the US Congress." [Ball, 1992, 223]

The case of North Carolina Senator Jessie Helms did not end in his defeat but is illuminating nonetheless. Helm's voting record had been describe by AIPAC executive director Thomas Dine prior to the 1984 election as the "worst" in the Senate. He was therefore marked for defeat and the full force of the Lobby was put behind his opponent, Governor Hunt. Nonetheless, as Richard Curtiss describes it.

> *Helms squeaked by with a victory over Hunt, and at first it seemed that AIPAC's vow to "get" him had failed. After his narrow election victory, however, Helms was a changed man. With Jewish constituents, Helms flew off to Israel, had himself photographed wearing a yarmulke and kissing the Wailing Wall, and bombarded the media with pro-Israel statements.*
>
> *In the Senate, he has been a zealous supporter of Israel ever since, building a record of 100 percent compliance with AIPAC recommendations, and in a few cases seeming to go beyond them. He has also demonstrated consistent support in subsequent election years for a proposal to move the U.S. Embassy from Tel Aviv to Jerusalem. [Curtiss, 1996, 56].*

Senator Helms and basically everyone else in Congress has now got the message and as a result there has not been a lot of activity to "get" candidates in the 1990's. They have all pretty much made the decision to "tow the Israel line" irrespective of American interests. For as the Balls point out, "Because AIPAC has managed to defeat or harass candidates so successfully, it operates a virtual reign of terror among congressional members." [Ball, 1992, 221]

1991 President George Bush - In September, President Bush held up approval of a $10B loan guarantee for Israel that was ostensibly going to be used to re-settle Soviet émigrés until Israel agreed to participate in peace talks. In light of the fact that Israel had historically spent U.S. aid to illegally build settlements in the occupied territories in the past, and a peace deal would be in Israel's best interest, it seemed like a reasonable approach. He made mention of being "up against some powerful political forces", a veiled reference to the Jewish lobby. More than the initiative itself, the reference to the power of the Lobby was to lead to his political demise.

> *"September 12 will go down in Jewish history as the day of the*

The bottom line is that federal politicians who are not staunchly pro-Israel are black-listed by the "Lobby" and every effort is then made to see that they do not get elected or re-elected. This is done via the cutting off of Jewish campaign funds, funneling funds to the other candidate (who is more than happy to receive such largesse), organizing "volunteers" to campaign on behalf of their candidate and, when necessary, employing the obligatory smear campaign of labeling such dissenters as anti-Semites. For as columnist Joe Sobran recently suggested, "in America you are not anti-Semitic if you hate Jews but if Jews hate you" [for speaking out against Israeli abuses].

Using their logic, a Congressman who for example took umbrage with Israel's continued occupation and expropriation of Arab territory, or supported the sale of the AWAC airborne defense system to Saudi Arabia to boost exports from his district, is an anti-Semite and therefore has no place in the U.S. Congress. A few notable examples include:

1974 William Fulbright (Arkansas) - Chairman of the Senate Foreign Relations Committee stated on October 7, 1973 on the CBS show Face the Nation, "The Israelis control the policy in the Congress and the Senate. Somewhere around 80% of the senate of the United States is completely in support of Israel - anything Israel wants..."

The Near East Report, the publication of AIPAC, according to Lilienthal;

> *...assailed the Senator for questioning the motives of his colleagues (for caving into AIPAC pressure). The Zionists were determined to "get" Senator Fulbright, and they poured money into Arkansas for his rival, Governor Dale Bumpers, in the May 1974 primary. Senator Fulbright was subsequently defeated in the primaries and returned to private life. [Lilienthal, 1982, 256].*

1984 Charles Percy (Illinois) - A subsequent Chairman of the Senate Foreign Affairs Committee, who had the audacity to suggest that Israel should deal with Arafat and the PLO, and he supported the sale of AWAC planes to Saudi Arabia. Jews promptly contributed $3.1M for his defeat in the next election. [Ball, 1992,22].

Thomas Dine, the head of AIPAC at the time boasted: "All Jews in America, from coast to coast, gathered to oust Percy. And American politicians-those who hold public positions now, and those who aspire to -got the message." [Findley, 1985, 133].

1982 Paul "Pete" McCloskey - Congressman (California) - In spite of having a pro-Israel voting record was defeated in his run for the Senate for questioning AIPAC's activity on ethical grounds.

AIPAC provides ongoing intelligence about congressional activities. It keeps track of how every congressmen and senator votes, and it concentrates on the chairman and other leading members of key committees that pass on legislation which affects Israel.

As a result:

- it can and does target available resources through political action committees;

- it provides speech materials and background guidance for sympathetic legislators during relevant committee hearings; and

- it systematically provides election-year help to marginal members and discourages backsliding by threatening to support rival candidates against congressman who do not toe AIPAC's line. [Ball, 1992, 211]

Black Listing

AIPAC's channeling of campaign funds to friendly candidates and lobbying of Congress for legislation favorable to Israel is but the final output of having done their homework on these issues. Prior to these activities, they were busy determining who has been naughty and who has been nice. They produce various "black-lists" of people and organizations who are considered anti-Israel. Curtiss illustrates.

Before each election, AIPAC issues a selectively distributed "little black book" to some 150 top members who include the officers of major pro-Israel PACs. The book provides data on all of the upcoming congressional races.

He continues.

The booklet also contains a checklist going back to 1978 on votes by incumbents of interest to AIPAC on foreign aid, arms sales to Arab states, the proposal to shut down the PLO mission to the U.N. and the proposal to move the U.S. Embassy from Tel Aviv to Jerusalem. [Curtiss, 1996, 129].

AIPAC even goes so far as to publish a roster of unfriendly administrators and teachers at colleges across the country. A similar, McCarthy-like "enemies list" has been circulated by the Anti-Defamation League (an organization that was founded to combat such activity). It mentions thirty-one organizations and thirty-four congressmen. [Ball, 1992, 217]

- Publishing the biweekly newsletter Near East Report. It summarizes news and provides policy analysis on the Middle East. It cleverly disguises Israeli propaganda as scholarship. It is distributed to all members of Congress and is oftentimes their sole source of "information" on a given issue.
- Promoting carefully orchestrated visits to Israel, to show Americans how the Israelis "made the dessert bloom". Politicians are the main target of such efforts. The condition of the Palestinians, living under military occupation in the West Bank and Gaza, is discretely left off the agenda.

Finally there are a host of other activities under the heading of "Special Projects" which include such things as:

- "Reach out" programs to churches and universities.
- A radio and TV committee, which works to get programs, aired that reflect positively on Israel and/or negatively on the Arabs.

The effective lobbying of politicians is primarily a function of how much money you or your organization has donated to a particular candidate. AIPAC, being the largest single source of this money to many of the politicians, works the corridors of the Congress on a regular basis in order to "inform" representatives about pending issues affecting the state of Israel. If they determine that a congressman or senator is not in line with their thinking, they put out what is referred to as an "Action Alert". Such a notice can go to more than 1,000 influential Jewish leaders nation-wide prodding them to "weigh-in" with a particular congressman. A list of key contacts is maintained of people who personally know, or have contributed significantly to, every member of congress.

As necessary, the call filters down to the average Zionist American citizen who is encouraged to make phone calls, send letters, e-mails, and even protest and harass as necessary. They can and do make the life of any politician who opposes "pro-Israel" legislation miserable.

In 1974 for example, Charles Percy then Chairman of the Senator Foreign Relations Committee from Illinois, made remarks to the effect that, "...there were limits to US support for Israel and that the Israeli leaders were being unrealistic in believing they could avoid contact with the PLO". This resulted in the speedy receipt of 20,000 pieces of mail and six months later he was still receiving fifty letters a week. [Lilienthal, 1982, 266]

The Balls summarize how AIPAC lobbies Congress.

Alsop, a long time supporter of Israel said: "With the possible exception of Senator Edward Kennedy, no liberal democrat gets less than 50 % of his campaign financing from the Jewish community. In certain cases, the percentage reaches a very much higher figure." [Lilienthal, 1982, 264].

The Balls go even further by suggesting that upwards of 90% of campaign money raised for the Democratic Party and nearly 60% for the Republican Party stems from Jewish contributions. [Ball, 1992, 218] Goldberg holds the figure closer to the 50% mark. Since Jewish money provides the majority of the funding for the Democratic party and a significant amount to the Republican Party, it is not difficult to figure out where candidates must stand on the Arab-Israeli conflict and aid to Israel, if they are to enjoy funding from the party apparatus.

Finally on the issue of campaign money there is the First Amendment right of free speech. Individual are free to spend as much of their own money to promote a given candidate without restriction. In 1984 for example, one Israel supporter spent $1.1M of his own money on television and billboard advertising to back the senatorial candidacy of Paul Simon of Illinois because Charles Percy, the incumbent, was determined to be "unfriendly" to Israel. (See subsequent section)

Lobbying

In addition to raising and channeling money, AIPAC supervises a litany of other activities, which are focused on facilitating the ultimate goal; having congress vote affirmatively on all matters that help support the policies of the Jewish state.

AIPAC staffers engage in such activities as:

- Monitoring the press for anti-Zionist information. Having found such material, a campaign would be mounted to discredit or harass the writer, the publication, or at a minimum, require the printing of a counter argument.
- Funding a "Speakers Bureau" to "educate" the American public on the benefits that Israel brings to America.
- A research bureau which provides all kinds of printed material and information made available to politicians, libraries, media people, schools and universities, all in an effort to get out the word on how important Israel is to America.

First, since individual PACs can only donate $5,000, there has been a proliferation of PAC's (from 608 in 1974 to 4,681 in 1990). Pro-Israel PACs were no exception and adopted nondescript names like Badger PAC, Desert Caucus and Goldcoast PAC. Curtiss calls them "Stealth PACs". By the 1986 congressional elections there were over ninety pro-Israel PACs who distributed over $4M by the end of that year. [Ball, 1992, 219] They selectively determine who has demonstrated their allegiance and lavish money on these chosen candidates from the combination of all the Stealth PACs. So while the American Medical Association for example, is limited to giving $5,000 to their candidates of choice in the various races, Israel's PACs can essentially give a hundred times that amount to theirs.

It must also be emphasized that the money is not dolled out on every congressional race for every two-year election cycle. Only the most important of the 33 senatorial contests (they have more power) and the few key House of Representative races, where a pro-Israel candidate may be in jeopardy, actually receive money. While it is technically illegal for different PACs to coordinate their donations, with the network of organizations and publications, it is a relatively easy matter for AIPAC to make it very well know to their minions, (the 100 or so Stealth PACs) where to focus the giving.

Just doing the math shows that a highly desirable candidate could theoretically get upwards of half a million dollars for his or her campaign use from Zionist PACs. According to Curtiss however, "AIPAC officers are fond of saying that contributions by pro-Israel PACs are only the "the tip of the iceberg" perhaps no more than 10% of Jewish campaign donations that an AIPAC recommendation can mobilize." [Curtiss, 1996, 78] .

Second, individuals can give $1,000 so again, once the word is out on who is to be supported (AIPAC's job), the checks start rolling in. Philip Stern, author of the 1992 book Still The Best Congress Money can Buy, reported that in the 1990 election campaign over $4M was donated by pro-Israel PAC's. In addition however another $3.5 M was given directly to candidates by individual donors who had already given to one of the pro-Israel PACs, thus almost doubling their "investment".

Then there is the issue of the so-called "soft money" where-by individuals and groups can give as much money as they like to their political party. The Parties in turn, primarily use the money to buy various forms of advertising in support of their candidates. Joseph

populace (2.5%-3%) would seem to belie any major impact upon an election outcome. Further scrutiny shows this to be far from the case. By virtue of the fact that 80% of Jews are registered to vote and Jews are nearly twice as likely to vote as non-Jews, the significance of their numbers is doubled. [Goldberg, 1996,30]

A congressional race that would otherwise be even, can therefore be significantly impacted by the Jewish vote. If for example the preponderance of Jewish voters, vote for senatorial candidate A, the greater Israel supporter, in a state where they constitute 4% of the population, they could change the outcome from say 50%-50% to 52%-48%. And when you consider the voting twice as much as non-Jews factor, the numbers now go to 54%-46%. Candidates more often than not, win or lose by much smaller margins.

In presidential elections, the Electoral College process in which a candidate only needs to win over 50% of a state's vote to win the entire number of electoral college "points", Jewish single-issue voters have tremendous power. Jewish populations in America are concentrated in seven of the largest states. The number of Electoral College votes and the ranking are shown as follows: Californian (54 - #1), New York (33 - #2), Florida (25 - #4), Ohio (21 - #7), New Jersey (15 - #9), Massachusetts (12 - #13), Maryland (10 - #18).

The same formula used for the hypothetical senatorial campaign can be applied to a presidential campaign. If Jews vote for president based on the Israel issue alone, then they can swing any of the states illustrated above by the few percentage points necessary for the more pro-Israeli presidential candidate to carry the state. The Electoral College working as it does (i.e. winner take all in a given state) emphasizes the winning in the big states (where Jews are concentrated) and augments the power of the "Jewish vote" even more.

Campaign Money

Campaign finance reform is a major topic of discussion by presidential candidates for the year 2000 election. This is because there are numerous ways to get around the existing well-intentioned limitations on financial influence. The current law places a $1,000 restriction on the amount an individual can donate to the campaign of a congressional candidate and $5,000 on the amounts provided by Political Action Committees (PACs).

Goldberg continues.

> *Virtually all senior executives at the major studios are Jews. Writers, producers, and to a lesser degree directors are disproportionately Jewish – one recent study showed the figure as high as 59 percent among top grossing films. [Goldberg, 1996, 288].*
>
> *Likewise, the American theatre headed by Broadway-and this has been true of the entire entertainment world, including music and other forms-has been dominated by Jewish names, too numerous to list. [Lilienthal, 1982, 222]*

Arabs and Muslims are seemingly the last group that it is not politically incorrect to vilify. In Hollywood, they have become obvious targets for use as "bad guys". The list of movies and TV shows with such themes is so long as to make it apparent that Hollywood has made a conscious effort to create an image of both Arabs and Islam as wicked. It is a cruel fate for the Palestinians in particular, for having resisted their own eradication they are portrayed by the American media not for their struggle, but as murderers, kidnappers and terrorists. An unknowing American public has little choice but to form an inaccurate impression.

Thus, the domination of the media by Zionists facilitates the perpetuation of the sympathy-guilt-anti-Semitism "triad" via Holocaust and Jewish persecution programming. Maintaining the high levels of exposure keeps these weapons constantly at the ready. It also enables them to manipulate perceptions of the Arab-Israeli conflict that contributes to the justification for the enormous levels of charity bestowed on Israel by an eager U.S. Congress. The explanation for this seemingly anachronistic level of political devotion is outlined in the following section.

Political Manipulation

Votes

The most direct manner in which American Jews influence American foreign policy is by the effective exploitation of the American political process. The first and most conventional of which is via the ballot box, voting for candidates who pledge their support of Israel. Jews perhaps more than any major ethnic group are single-issue voters and that issue is Israel. However their relatively small percentage in the overall

- Knopf
- Random House
- Holt
- Liverwright
- Viking Press
- Simon and Schuster
- Van Nostrand
- Reinhold
- Lyle Stewart

I.F. Stone expressed in "Confessions of a Jewish Dissident" published in the The New York Review of Books, March 9, 1978,

.....finding an American publishing house willing to publish a book which departs from the standard Israeli line is about as easy as selling a thoughtful exposition of atheism to the Osservatore Ramano in Vatican City." [Lilienthal, 1982, 301]

The Networks

CBS, NBC, ABC are dominated by Jewish executives. Lilienthal states,

> *Try to get something that is anti-Zionist much less pro-Arab, through the blockade of the three networks and you will quickly find out just how many producers and assistants are of the chosen faith. [Lilienthal, 1982, 221].*

He goes on to mention, "It has been estimated that close to 70 % of the important posts in the media are held by Jews." [Lilienthal, 1982, 221]

The Motion Picture Industry

> *Metro-Goldwyn-Mayer, 20th Century Fox, Paramount Pictures, Columbia, Warner Brothers, Universal and United Artists have been headed, founded and controlled by well know Jews such as Goldwyn, Fox, Laemmle, Schenck, Lasky, Zukor, Thalberg, Cohen, Mayer and Warner. [Lilienthal, 1982, 222]*
>
> *And in a few key sectors of the media, notably among Hollywood studio executives, Jews are so numerically dominant that calling these businesses Jewish-controlled is little more than a statistical observation. [Goldberg, 1996,280]*

> *In the fast-evolving world of media megacorporations, Jews are even more numerous. In an October 1994 Vanity Fair feature profiling the kingpins of the new media elite, titled "The New Establishment," just under half of the two dozen entrepreneurs profiled were Jews. [Goldberg, 1996, 280].*

In addition to the key executive positions at these, the most important newspapers and magazines, Jews are also highly represented on the most influential editorial boards. Goldberg continues.

> *The case for the pro-Jewish bias rests largely on the works of a handful of influential writers who regularly take it upon themselves to defend Jews and Israel and to attack their enemies. The short list begins with a trio of columnists most often fingered as defenders of Israel and Jewish interests: William Safire, and A. M. Rosenthal of the New York Times and Richard Cohen of the Washington Post. Most versions of the list also include Charles Krauthammer of the Washington Post and Frank Reich of the New York Times, along with New Republic editor Martin Peretz and literary editor Leon Wieseltier. [Goldberg, 1996, 290].*

Israeli writer Yoav Karni goes so far as to say the following:

> *Safire is but one in a group of Jewish columnists and publishers who wield enormous influence over the American media, and who are prepared to automatically defend every Israeli policy measure, except for the peace initiative of the Rabin government which they were quick to condemn and to consign to the grave. [Shahak, 1997, 143].*

Non-Jewish journalists, who have no stake in what is happening in the Middle East conflict, would be very reluctant to upset the sensibilities of friends and superiors who display a passion for such issues. Nor would they be expected to imperil their journalistic careers for issues of such seemingly minor scope. As such, a decidedly pro-Israel bias is ever-present in what Americans turn to for their daily information.

Publishing

Jews own or control many of the most important publishing houses in America including:

- The Arabs are out to finish what the Nazi's started.
- Israel was the bulwark against communism when the Soviet Union backed the Arabs.
- Israel is the only democracy in the Middle East.
- The Arabs are a bunch of rich, greedy oil sheiks with little else to do other then gamble, womanize and seek Israel's demise.

The outcome of such views impact the Arab-Israeli conflict is that Americans came to consciously or otherwise feel positively toward Israel and negatively to the Arabs in general and the Palestinians in particular. These perceptions are critically important to the political process. Members of congress can much more easily defend their sycophantic support for Israel by virtue of having so many of their constituents feeling favorably toward it. When for example, Israel uses American supplied weapons to bomb a village in Lebanon, it is much easier to deflect criticism and rationalize such acts when Americans believe the dozen or so villagers killed were "terrorists" as Israel would claim, as opposed to simple farmers tending their fields.

Ownership of the main media opinion molders

Jewish ownership of important media outlets include:

- The New York Times
- Washington Post
- St Louis Post Dispatch
- Philadelphia Inquirer
- TV Guide

Key Positions in media

Goldberg writes: "... they [Jews] make up one fourth or more of the writers, editors, and producers in America's "elite media", including network news divisions, the top newsweeklies and the four leading daily papers (New York Times, Los Angeles Times, Washington Post and the Wall Street Journal). [Goldberg, 1996, 280].

These key positions have some (or total) veto power over what gets written, published or aired. A glance at the names in the attribution section of other such important publications as The International Herald Tribune, Time, Newsweek, and US News and World Report further reveals the ubiquity of Jewish presence.

Media Presence

Jewish Americans completely dominate the various forms of media that educate, inform, and entertain their fellow Americans. It could certainly be argued that as a function of Jewish sensitivities, much good has come from this inordinate level of influence as it relates to race relations, ethnic stereotyping and religious tolerance. All are based on a sense of fairness and justice, with one exception: the portrayal of the history, events, issues and peoples involved in the Arab-Israeli conflict.

The overwhelming presence of Jews in the media has had a profound effect on the way Americans have come to view the Arab-Israeli conflict. This came about as a function of the Zionist's interest in providing a naïve American viewing public with pro-Israel and anti-Arab themes in movies, TV shows, books, magazines, newspapers and other mass media. If this tactic is ever in jeopardy of not being sufficient to maintain the bias (for example when Americans watched Israel bombard a defenseless Beirut with American weapons for days on end in 1982), the obligatory Holocaust movie or TV special will air to remind us all how unfortunate a time Jews have had of it. The sympathy-guilt card is played and the ominous specter of the anti-Semite label is made to loom ever closer to the collective consciousness.

While the number of movies that have portrayed Arabs or Muslims in a positive light are virtually non-existent, it is well beyond the scope of this paper to prove this bias. A general assumption from the outset has been that Jews are inclined to support Israel. As such, the ubiquitous presence of Jews in key media positions is only meant to validate their potential to influence the understanding and images of the American public, especially as it relates to the one subject that Jews are generally in agreement on, that being support for Israel.

The themes perpetuated by the not-so-subtle Jewish media bias in favor of Israel include:

- The Arabs are fanatical Muslim fundamentalists and terrorists.
- Islam is an aberrant faith that is out to destroy Christianity.
- Palestine was virtually uninhabited until the Jews arrived, except for a handful of Bedouin who can easily graze their camels elsewhere.
- Israel is just a tiny little country for the Jews. The Palestinians can easily go live with their fellow Arabs in neighboring countries like Jordan, Syria or Lebanon.

American Israeli Public Affairs Committee (AIPAC) - its sister organization, lobbies congress on issues that impact Israel.

These final two organizations constitute what is generally known as the Israeli or Jewish "Lobby". With Congress controlling funding appropriations to foreign governments, AIPAC is today the most important organization influencing American Middle East policy. AIPAC is an autonomous organization vis-a-vis other prominent Jewish organization and it is run by a select group of very wealthy and very influential individuals. Their goals have historically been quite simple: the acquisition of aid and political favors for Israel and the prevention of aid and arms to any Arab country who does not recognize Israel. These goals are realized through AIPAC's influence on the voting patterns of members of congress.

With over a $15M annual budget and 150 or so staff members, AIPAC's clout arises from its ability to mobilize Jewish groups and individuals as a disciplined army of volunteer lobbyists across the country. Goldberg elaborates:

> *AIPAC staffers run regional training sessions for members, teaching them campaign skills and showing them how to leverage their money, thereby maximizing the political impact of each donation." [Goldberg, 1996, 224].*

Inherent in its strength to mobilize grass roots support is not only the people component of AIPAC itself, but the orchestration of the cash flow derived from other groups and individuals. Their primary objective therefore is to funnel the various sources of "Jewish money" to where it will be used most effectively. Simply put, money is spent on congressional political campaigns to elect candidates whose unequivocal support for Israel is the only criterion. It amounts to unabashedly asking the American Congress to vote positively on behalf of all matters that benefit Israel. Implicit is the message that if they want to get elected or stay in Congress, their first priority better be to represent the interests of Israel. The interests of their district, state or even the U.S. itself are secondary.

Israel's apologists and supporters have a stake in creating and maintaining certain "perceptions" in support of their cause. The following section illuminates the enormous potential (capacity) that American Jews have to do so. The extent to which they actually exercise this power (will) is open to debate, but readers can draw their own conclusions based on the evidence presented and their own personal experiences.

National Jewish Community Relations Advisory Council - (NCRAC) Central policy council of the organized Jewish community. It works by coordinating the policies of the major organizations. It membership includes

The three main synagogues Unions - Reform, Conservative and Orthodox.

The main "Defense Agencies", who for the most part have been responsible for the promotion of civil rights, fighting discrimination and keeping a firm separation of church and state are:

1. **Anti-Defamation League** - Attempts to stamp out anti-Semitism by legal means.
2. **American Jewish Committee** - Fights racism, and prejudice and publishes the most widely quoted organ of Jewish opinion in America - Commentary.
3. **American Jewish Congress.**

The three largest Jewish women's groups are:

1. **Hadassah** - originally created to support hospitals and children's shelters in Israel.
2. **National Council of Jewish Women.**
3. **Women's American ORT** - Supports a network of trade schools serving poor Jews abroad.

World Zionist Organization - Serves as Israel's link to the Jewish diaspora.

United Jewish Appeal (UJA) -A community chest of sorts that ostensibly provides social services. With close to a $1B annual budget it is larger than the Red Cross. Half of all Jewish households in America make a donation every year. In 1994, 906 individuals gave over $100,000 each. The actual role of UJA is political: "it helps AIPAC (see below) and other bodies of organized US Jewry to force the 97 per cent of the non-Jewish US citizens to contribute to Israel indirectly through the medium of their federal taxes." [Shahak, 1997, 135].

The two main foreign policy political arms of the organized Jewish community are:

Conference of Presidents of Major Jewish Organizations - "The Presidents Conference" - lobbies the White House and the world at large to express American Jewry's "consensus support for Israel."

out of a pledge to help construct the Aswan Dam in Egypt. The Soviets were very willing to exploit this opportunity to gain a foothold in the region. While Zionists had initially sought to justify aid to Israel on humanitarian grounds, after the 1967 war, this strategy shifted to portray Israel as a bulwark against the spread of communism in the Middle East. The "spin" being that Israel was curtailing Soviet influence as well as Arab (and Islamic) radicalism, protecting the oil fields and being the general surrogate for America interests in the Middle East.

In reality however the limited Soviet presence in the region was a direct response to counter U.S. support of Israeli aggression. In addition, the various forms of Arab radicalism have been greatly exacerbated by the heavy-handed Israeli policies. In the post Cold War era, the Zionist propaganda machine has skillfully changed the focus of American security concerns from that of communism to the looming zealotry of "Islamic fundamentalism". While greatly contrived, Zionists were more than happy to portray the situation as they saw fit and the Arab regimes guilty of a litany of their own human rights abuses have been impotent to provide any balance. In the aftermath of Israel's impressive military victories and the defeat of communism, Israel was now marketed to America as an extension of their own security forces thus having strategic value to American national interests.

The foregoing provides the context in which American political support for Israel can be viewed. The activities, organization, tactics and subtler means of facilitating political support for Israel, primarily by Jewish Americans, can thus be better understood. The will to perform a task starts with organization, thus activities and actions flow from the associated communication, coordination and collaboration enabled by effective organization.

Organization

The American Jewish Yearbook lists about three hundred national organizations and close to two hundred local federations of Jewish charities with a combined annual budget in the vicinity of $6B. This represents a higher figure than the individual GDP's of half the members of the UN. There are, however, only about ten main organizations which have political activities and their budgets are estimated to be about $100M annually. [Goldberg, 1996, 39] The following is a list of the more prominent groups.

Having said this however, the reality of the American landscape is that there are in fact few anti-Zionist forces to be silenced. Americans in general are so ignorant with regard to the history and issues of the region that it has been a relatively easy matter to portray Israel as the "good guy" in the region. Zionist propagandist have most Americans believing that Arabs have been fighting Jews for the land of Palestine/Israel for thousands of years and that it is basically a religious war pitting intractable Muslims against peace loving Jews. Few know that the current land of Israel, just a hundred years ago (then the province of Palestine under Ottoman Turkish suzerainty), had only a few thousand Jewish inhabitants who lived peacefully with tens of thousands of Christians and hundreds of thousands of Muslims. Distortions and misinformation dispensed to a naïve American public over many decades (see Media Control in the next section) created grass roots support for Israel which then facilitated the unrivaled American political backing to the Jewish State. Arab-Americans, the logical counterweight to Jewish influence have been relatively ineffective in this role due largely to the various national, religious and tribal divisions that keeps their will to cooperate, in check.

The Arabs governments themselves have also made "making the case" for Israel in America a fairly easy matter. Authoritarian regimes, human rights abuses, terrorism, fundamentalism are all easy targets for those interested in portraying the neighbors of Israel in a negative light. So Israel takes a few liberties with international law, as the argument goes, when you look at their unsavory neighbors, who can blame them? Additionally, Israeli spokes people are invariably articulate, western looking (many are in fact Americans), understand the dynamics of American culture and invariably present their "cause" in a positive way. Arab regimes, busy fighting amongst themselves are seemingly hard pressed to find anybody who can plead their case in intelligible English, let alone amalgamate their seemingly formidable resources. The inescapable image that Americans form therefore (certainly augmented by Zionist propagandists), is that Arabs are quite foreign in nature if not bordering on barbaric and as such undeserving of U.S. support.

Finally, the extent to which Arab regimes turned to the Soviet Union for defense against Israel was then used against them in the theatre of American public opinion. In spite of being wholeheartedly in opposition to "Godless" communism, the Arab states were compelled to seek Soviet assistance. This began in the 1950's when the U.S. backed

norms evolved to make it completely taboo to be an "anti-Semite". Once again a conscious effort was made to take full advantage of this "weapon" by expanding the definition of the term anti-Semitism to include anti-Zionism; anybody who spoke critically of Israeli policies were now by default also an anti-Semites. Those who dared to question Israeli behavior, stand up for Palestinian rights or even promote America's own interest in the region (that were not in line with Israeli objectives) risked being so characterized thus putting their relations with Jewish friends, their reputation and even their career in peril. The tool liberally employed by Zionists ever since, has served as an extremely effective mechanism to silence criticism of Israeli practices, regardless of the legal or moral consequences. The accusation that the survivors of the Israeli attack on the USS Liberty are anti-Semites for pursuing the prosecution of the case is but one example of the absurd levels to which the tactic has gone. The Balls comment:

> *Viewed objectively, it seems astonishing that Jewish organizations and Israeli spokesmen should employ the charge of "anti-Semitism" so carelessly as to trivialize it. "Anti-Semitism," is a term freighted with a long and ugly history. It conjures up images of vicious civic discrimination, the religious persecutions of the Inquisition, the Russian pogroms, and the ultimate horror of the Holocaust. Any Jewish American who equates that term with critical comments on transient Israeli policy implicitly acknowledges that he cannot defend Israel's practices by rational argument. [Ball, 1992, 217].*

In spite of the Balls admonitions, using the anti-Semite accusation to discredit honorable people and squelch objections to Israeli policies has proven quite successful. Israel's long list of international crimes, apartheid like human rights practices and its own brand of "ethnic cleansing", has elicited little in the way of condemnation which would otherwise be associated with such policies (e.g. South Africa). The American government is not only prepared to shield their petulant "friend" from political fallout but is the primary donor to a country that receives more aid than any other country in the world. So, in spite of a nuclear arsenal and one of the most sophisticated armed forces in the world, Israel to a great extent owes its success and very existence to sympathy, guilt and the now dreaded anti-Semitism appellation. These are the tools that have provided Zionists the capacity to quell most criticism of Israel, irrespective of the nature or magnitude of their many transgressions.

aftermath of WWII, was a direct manifestation of the world's feelings of sympathy and guilt over the Holocaust. The primary legal and ethical issue with this seemingly magnanimous gesture (pushed through by the U.S.) was that Palestine and its inhabitants had nothing to do with the Holocaust and therefore should not be asked to pay the price for Europe's transgressions. Muslim and Christian Arabs who owned 95% of the land, were told by the United Nations to vacate the majority of their property holdings to accommodate the European refugees. To make matters more complicated, the ensuing struggle (a.k.a. Israel's "War of Independence") left most of the native inhabitants (the Palestinians) expelled from their ancestral homeland. Palestine was vanquished and the exclusively Jewish State of Israel was born. (Exclusive in the sense that only those deemed "Jews" are accorded all the rights of citizenship and only Jews can immigrate.)

Thus in spite of the tragic consequences of a long and unparalleled history of Jewish persecution it was this very persecution that has proven to be Israel's greatest asset, primarily as a function of the Hitler inspired Holocaust. The world recoiled in horror over the carnage, which evoked an outpouring of positive feelings for "the Jews". Zionists strategists in the U.S. have been exploiting these feelings of sympathy and guilt ever since. Their unassailable status as "victims" provided the cover that has enabled Israel to take more than a few liberties with the accepted norms of international behavior. People, who had suffered so much as the rationale went, deserved to be coddled and forgiven for being overly "security conscious". Even the suggestion that people who had been so terribly abused were now the abusers seemed antithetical to common sense. The sympathy/guilt "syndrome" to elicit goodwill thus became one of the two cornerstones of the strategy to facilitate American political support for Israel. The other cornerstone took the opposite approach: suppress any manifestations of negative feelings toward Israel.

Anti-Jewish feelings and open discrimination were not limited to Europe prior to the Holocaust but the use of the term "anti-Semite" only came to have a highly negative connotation after the full impact of the Holocaust came to be known. In light of the Jewish experience, no label came to conjure up more feelings of loathing and contempt upon its ignominious recipient. The Holocaust thus provided the necessary impetus to change the demonstration of anti-Jewish feelings in America from the socially "tolerable", to the realm of the morally reprehensible. Non-Jews who displayed such feelings took on pariah status as social

No ethnic group or any other force in domestic politics has been more effective at influencing American foreign policy than that group of people who support the state of Israel. It will be the intent of the next section to explore the motivations for the "Lobby" and explain the mechanics behind how their attachment to Israel is translated into influence over American foreign policy implementation, primarily as it relates to the Middle East.

How They Do/Did it

Influence in virtually any context is a function of two key components; capacity and will. Both are required to realize maximum influence, be it athletic competition, business, politics or war. The struggle of American ethnic groups to influence their government is no different. Capacity deals with such tangibles as position (e.g. government, industry and media), income and relations with powerful people. Will, has more to do with intangible, human behavior qualities, oriented toward issues like organization, cooperation and dedication to a cause.

Certainly it could be argued that WASP's (White-Anglo-Saxon-Protestants) have an enormous capacity to influence but their will to act as an "ethnic group" is virtually non-existent in modern America. African Americans have a large amount of capacity but are lacking in any particular cause that would imbibe them with the will to assert themselves. The Christian "Right" has a medium amount of capacity and a large amount of will, which explains their ability to so strongly influence the Republican Party. Arab-Americans have perhaps a medium amount of capacity but a low amount of will in light of the many divisive issues that are allowed to undermine the will of that "community".

What follows in the remainder of this treatise is an attempt to explain how American Jews bring together a wholly unique combination of high capacity and great will that facilitates a level of influence on the American government that is unrivaled by all other groups combined. Influence that has been applied to vault Israel to a stature within the domain of the federal government that in many respects exceeds that of any of the fifty American states let alone any other foreign country.

Context

The 1947 United Nations partition of Palestine (biblical Israel), to which hundreds of thousands of Jewish refugees had fled in the

was not related to foreign policy per se but a domestic issue involving the case of the USS Liberty[1].

On June 8th 1967 in the early hours of the Six-Day Arab-Israeli war, the U.S. spy ship USS Liberty was patrolling the waters off the coast of the Sinai Peninsula. The Israeli military detected the vessel and began intense low-level photo-reconnaissance by aircraft. After six hours of such scrutiny, Israel initiated a two-hour assault, which included barrages from fighter aircraft, helicopter gun ships and a submarine, all in a vain attempt to sink the ship. The vessel was severely damaged but did manage to limp out of the area and survive. However, the 34 American sailors who perished and the 171 who were wounded from the attack were not so fortunate.

Despite the flying of a new American flag, the Israelis claimed they had mistaken the ship for an out-of-service Egyptian freighter. Overwhelming evidence, however, indicates that Israel knew full well that the Liberty was a U.S. spy ship but they simply did not want the information being collected (their intent to capture of the Golan Heights most probably), to be disseminated. Quoting an excerpt from a USS Liberty web site.

> *The story has continued to fester for nearly thirty years. During that time numerous senior members of the Lyndon Johnson administration, in office at the time, have come forward to say that the attack was no accident. These include former Secretary of State Dean Rusk; former Joint Chiefs of Staff Chairman Admiral Tom Moorer; former NSA chief General Marshall Carter and his deputy, Dr. Lou Tordella; former White House Press Secretary George Christian; former US Ambassador to Lebanon Dwight Porter who heard some of the radio conversations at the time, and theirs. Two former Israeli military officers have come forward to tell their inside stories confirming survivors' charges that the attack was no accident. Despite these reports, and despite charges by survivors that the official Israeli story is untrue, Congress has for thirty years refused to conduct a public investigation. The attack on the USS Liberty remains the only major maritime incident in all US history that has not been publicly investigated by the United States Congress. [www.halcyon.com/jim/ussliberty].*

When it is possible for a foreign country to intentionally kill and maim Americans with absolutely no negative consequences (quite the contrary in fact as US aid to Israel rose dramatically post-1967), the level of political influence of the "Jewish lobby" can be fully comprehended.

- Attacking PLO targets Tunisia in 1985
- Invading Lebanon in 1978 and 1982
- Attacking the Iraqi nuclear reactor in 1981
- Regularly bombing civilian targets in Lebanon
- Using of anti-personal "cluster" bombs during the 1978 and 1982 invasions of Lebanon, including their use in "carpet bombing" of refugee camps in south Lebanon.

- Israel modifies and then sells arms and U.S. military technology in competition with the United States, including sales of advanced technology to China.
- Israel refuses to sign the Nuclear Non-Proliferation Treaty, in spite of the fact that the U.S. touts its signature as a prerequisite for U.S. assistance to other countries.
- Jewish American spies, Jonathan Pollard and his wife, passed along top secret information to Israel over a number of years before finally being caught in 1985. Pollard turned over strategic information relative to the American targeting of Soviet nuclear and military installations and other capabilities. Israel in turn "sold" this vital information to the Soviets, in order to extract concessions on the emigrations of Soviet Jews to Israel. Israel incurred no loss of assistance, was not censured and refused to return the stolen documents.
- In spite of trade prohibitions and an arms embargo in force against South Africa (pre-1992), Israel maintained a vibrant trade all the while apartheid was in affect (exacerbating tensions in Black-Jewish relations in the U.S.). This included arms made in America and then sold to South Africa via Israel. [Ball, 1992, 291].
- Israel maintained nuclear and long-range missile testing activity in concert with South Africa in opposition to both trade and weapons prohibitions against South Africa.
- Israel via its lobbies regularly undermined the sales of U.S. arms to Arab governments estimated to be valued in the hundreds of billions of dollars and costing hundreds of thousands of American jobs. [Ball, 1992, 273-275].

While the "successes" of the Israeli lobby are of an ethically questionable nature with regard to American interests, other ethnic groups cannot help but be impressed with its ability to influence, if not completely control Congress. Perhaps the best example of this influence

Finally, enhanced and inexpensive telephone service, in combination with cheaper and faster transportation, has served to facilitate the maintenance of transnational identity. The end result being, that ethnic links have been greatly served by technological links.

Jewish Success

The final reason for the rise in ethnic politics is based on the extraordinary success of one of the pioneering groups, America Jews. Based on an unprecedented level of U.S. support and aid for Israel over the past five decades, other groups are now attempting to emulate the tactics and success of the so-called Jewish (Israeli) lobby: a lobby, it will be argued, that has won considerably more favors for its symbolic homeland than all other ethnic groups combined. The following is an abbreviated list of favors and "forgivenesses" that illustrate the magnitude of this success.

- Israel has consistently received (post 1967) at least a quarter of all U.S. foreign aid and Egypt receives another 20% to essentially keep the peace with Israel. Since its inception Israel has received direct aid from the United States government in excess of $100 billion. This is significantly more aid than was given by the United States to reconstruct Europe in the aftermath of WW II (even adjusted for inflation).
- Unlike Iraq, Libya or South Africa, Israel has been able ("allowed" by the U.S.) to ignore numerous U.N. Security Council Resolutions including (SCR 194) regarding the repatriation and/or compensation of Palestinian refugees in 1949. SCR 242 and 338 regarding the return of land occupied in the 1967 war and; SCR 425 and 520 regarding the occupation of south Lebanon.
- Israel has violated international law by the continued illegal occupation, settlement and expropriation of land confiscated by wars. The West Bank, Gaza, the Golan Heights, and southern Lebanon.
- Israel was able to have the Arab Boycott (under which Arab countries would not do business with any company that did business with, or in, Israel while Arab territory was under Israeli control) effectively negated by the passage of an American law that prohibited U.S. companies from respecting it.
- Israel has repeatedly ignored U.S. restrictions on the use of its weapons for offensive purposes.

increasingly more relevant to the making of decisions in the international realm. Getting votes and campaign money by playing on people's feelings of ethnic affinity thus becomes a self-perpetuating cycle. The more it is done, the more people take on ethnic affinities. National interests are increasingly taking a back seat to the new ethnic politics. With the Cold War won, what harm could possibly come from politicians promoting "diversity" in a country of hundreds of ethnic groups, over the unifying ideology of the American Creed?

Technology

Technology has played no small role in the reinforcing of links to the homeland and the feeling that people's identities are more than merely American. The computer age beginning in the early 1980's has ushered in a new paradigm in the means by which people are informed. This information has greatly enhanced the ethnic links to the old country.

Television coverage of world happenings has truly become ubiquitous with satellites literally spanning the globe to bring coverage of world events into our homes. The networks, CNN, and Fox today employ staffs in most major cities of the world. With the fall of the Berlin Wall and communism, the accounts of these historic events became part of the lives of all Americans who owned a television. Americans could not help but feel a great sense of affinity for the newly liberated societies of Eastern Europe, especially if they could trace any degree of their ancestry to these lands.

In addition to the direct coverage of such events, there has been subsequent discussion and promotion using various forms of information television over the past decade. The proliferation of channels, primarily in the Cable TV realm, has brought all sorts of information about these once secluded peoples and places into the homes of the American public. Many found an enhanced level of awareness and interest in ones land of their ancestors.

The internet has greatly enhanced the acquisition of information about world events and conditions in the various countries. In addition to the news available via the Net (AOL, for example provides, specific news on 200 countries worldwide) there is a web site (and chat room) for virtually every ethnic and national group on earth. If so inclined, one can learn and get involved in the events of other countries in a manner completely impossible only ten years ago.

> *Now, however, the end of the Cold War and social, intellectual and demographic changes in American society have brought into question the validity and relevance of both traditional components [creed and culture] of American identity. Without a sure sense of national identity, Americans have become unable to define their national interests, and as a result subnational commercial interests and transnational and nonnational ethnic interests have come to dominate foreign policy. [Huntington, 1997, 821].*

Huntington suggests that foreign policy is a function of national interest and national interest is a function of national identity. Historically, America's identity was based on an ideology of liberty, equality, democracy and private enterprise. These American values in combination with the perceived security threat from the Soviet Union served to coalesce one of the most diverse populations in the world, into a single like-minded entity.

In many respects, the Soviet "threat" provided the glue that kept Americans united. With the glue now diluted things are rapidly changing. A constant flow of new immigrants and the ensuing political tactics used to attract their support have accelerated the degree to which American society is metaphorically "coming apart at the seams". Politicians, ever interested in pandering to groups who will vote for them are promoting ethnic identities in what has become known as 'multiculturalism". President Bill Clinton with his proclivity to label groups of people in the name of "diversity" has become the unwitting champion of this tactic. Huntington explains,

> *They [politicians and elites] deny the existence of a common culture in the United States, denounce assimilation, and promote the primacy of racial, ethnic, and other subnational cultural identifies and groupings. They also question a central element in the American Creed by substituting for the rights of the individuals the rights of groups, defined largely in terms of race, ethnicity, gender, and sexual preference.*

He laments further, "... ethnic identities are becoming more meaningful and appear to be increasing in relevance compared with national identity." Culture, he maintains, "...has supplanted ideology in shaping attitude in diaspora populations." [Huntington, 1996, 39]

As such, ethnic elites are less inhibited by charges of dual loyalties and politicians are eager to exploit the "ethnic card", only increasing its significance. As a result domestic political considerations have become

lost as their usefulness ran out and their lack of "American values" was exposed to the light of the post Cold War. The U.S. government was now more disposed to hear concerns about democracy and human rights abuses than it might have been when a foreign regime was helping the U.S. fight communism. This list would include the regimes in the Philippines, South Africa, Korea, Iran, Chile, Iraq, Pakistan and even Israel.

The highly publicized fall of the Berlin Wall and the striving for independence in many regions of the former Soviet Union also brought a new level of awareness to many Americans. A whole new geographical vocabulary arose with such emergent entities as the Ukraine, Croatia, Slovenia, Lithuania, Turkmenistan, Armenia, Serbia, Albania etc. etc. not to mention the liberated former states of the eastern block like Hungary, Poland, Bulgaria, Romania, Czechoslovakia. Americans who claimed ancestry from these regions developed a newly energized sense of affinity. These states were no longer pawns of the Soviet Union but seen as brave little countries who fought gallantly for freedom and democracy. As such they became more than worthy of igniting a latent ethnic pride.

These new or reconstituted states were also now seen as more than worthy of support. With people now energized from the new awareness, it became a much simpler task to work on behalf of nations who were struggling to maintain their newly realized freedoms. Asking congress or the administration to support Poland, Hungary or Estonia during the Cold War was problematic at best. But once viewed as liberated lands, struggling to perpetuate freedom and democracy, it was a much easier task to request support for these previously beleaguered countries. In the former Soviet bloc and elsewhere, American ethnic groups are using the "American values" argument to lobby the foreign policy establishment to support democracy and self-determination around the world. This tactic is reinforced when astute leaders of these once captive states come to the U.S. to make appeals to their diaspora communities (that percentage of the ethnic group that feels very strongly about their country of origin) for economic and political support.

Multiculturalism

Perhaps as an outgrowth of the psychological impact of the ending of the Cold War, there came about a term popularized by Samuel Huntington called "multiculturalism".

- The passage of the Cuban Democracy Act of 1992 that tightened the grip of the American embargo of Cuba
- The anti-Marcos campaign to unseat his non-democratic regime in the Philippines followed shortly thereafter by the actions of Korean Americans who organized protests of Chun Doo Hwan's authoritarian practices. Both leaders were subsequently unseated.

What follows is an attempt to explain this trend via an examination of four critical factors as it relates to ethnic politics and the resultant "domesticization of American foreign policy".

The End of the Cold War

The first explanation for this phenomenon lies in the ending of the Cold War itself. The overwhelming priority of American foreign policy since the end of WW II has now ceased to exist. The Soviet Union is no more and the threat of communist hegemony is on the "ash heap" of history. This has had a profound impact on the psyche of many Americans and has greatly impacted the formulation of American policy. Shain observes,

> *....the ability of the U. S. diasporas to affect American foreign policy toward their homeland has grown (and is likely to expand) because of the greater complexity in distinguishing between America's friends and foes after the collapse of communism. [Shain, 1994, 812].*

Prior to the demise of the Soviet Union it was generally recognized that the majority of American resources most be devoted to face the communist threat. It was very difficult to argue to the administration or a member of congress that a particular country needed more aid or support, unless one could demonstrate an anti-Communist criterion. Requests to help poor countries in the Caribbean or South America fell on deaf ears in the absence of a clear correlation to the Cold War. Its termination therefore made it possible all interest groups to feel freer to lobby for their cause.

In concert with this newly realized freedom of expression resulting from the defeat of communism was the issue of America's anti-Soviet partners, many of whom were even more unsavory than the Soviets themselves. Throughout the sixties and especially during the Reagan administration, the U.S. policy, was to look the other way with respect to the domestic affairs of regimes as long as they were helping the U.S. fight the "Evil Empire". The appeal of many authoritarian regimes was

usually a core group of 10% or less who are the driving force behind ethnic politics. They can usually count on support from a secondary group of between 10%-30% for some money and a minimum of political activism. The vast majority however, (70% and more), are too assimilated to care, except when issues of sovereignty or safety (wars) are at hand or there is a particularly volatile issue, like apartheid in South Africa.

This core 10% or so may be classified by use of the term "diaspora". This term applies primarily as function of how individuals perceive them-selves with regard to their ancestral "homeland". They may be a for example: newly naturalized citizen from China with many family members still in the country; an African American whose ancestors came to American 300 or more years ago but was outraged over the former apartheid policies of South Africa; or even a Jewish American with strong feelings toward Israel as the perceived "Promised Land" from which their religion sprang some 3, 000 years ago. Regardless of the nature of the group's affection, there exists an ethnic affinity based on race, culture, religion, national origin or a mix of all above.

These various groups have become increasingly active in American politics in an attempt to influence American policy as it might relate to their "homeland". A few notable examples follow:

- The mobilization of the African American communities efforts to ensure the passage of the 1986 Comprehensive Anti-Apartheid Act (CAAA) that led to the release of Nelson Mandela and the establishment of a democratic multi-racial system in South Africa.
- The Greek community lobbying Congress to impose sanctions on Turkey after their invasion of Cypress in 1974.
- The 1974 passage of the Jackson-Vanik amendment which made US-Soviet trade relations conditional on Soviet treatment of Jews in the former Soviet Union.
- The recognition by the Bush administration for the independence of Ukraine in 1991 to score points with the 1.5 M Ukrainian Americans.
- The on-going support and eventual recognition of independence of the Baltic States of Lithuanian, Latvia and Estonia.
- The Armenian American's successful lobbying of congress to block aid to Azerbaijan in 1992.
- Mexican American support for the passage of the North American Free Trade Agreement in 1993.

The bulk of the organized US Jewish community is totalitarian, chauvinistic and militaristic in its views. This fact remains unnoticed by other Americans due to its control of the media, but is apparent to some Israeli Jews. [Shahak, 1997, 139].

Israel, was a long overdue source of pride for most American Jews, filling a psychological void. In many ways however it has become a religion unto itself for a very high percentage of the community who have adopted the support of Israel as their life's passion. This has provided an interesting mix of non-religious "secular" nationalists with the devout, if not fundamentalist-oriented, religious orthodox. Together they have skillfully exploited the enormous resources and dedication of the interested and the acquiescence of most of the rest. They have achieved their goal of a strong and unchallenged Israel, albeit in spite of the cost in money or morality. Israel has managed to manipulate its adversaries while evolving into a regional superpower both militarily and economically.

Influencing Policy for Kith and Kin

American foreign policy is formulated by the office of the President in concert with his advisors at the State Department, National Security Council, the Pentagon, CIA and other contributing organizations. When spending or legislation is involved, Congress is involved since it appropriates all funds and is responsible for passing laws. When therefore, elected officials are ultimately responsible for decisions, those decisions are subject to the whims of the American political process. Politicians want to stay in office and to do so they try to please those who vote and those who donate money (to influence those who vote). This has never changed.

What has changed over the last couple of decades, especially since the end of the Cold War, are the issues about which an increasingly affluent and secure American voter, cares. Containing communism and the threat of nuclear war are not major concerns any longer. While domestic considerations like crime, health care, social security and environmental issues remain important, on the international front, Americans are now able to turn some degree of their attention to their perceived country or countries of origin. This is especially true if the ethnic kin used to be in the Soviet sphere of influence.

While it is impossible to measure precisely the degree of ethnic affinity a group of people feels for their culture or country of origin, it is

many American Jews from thinking of Israel as a tiny country always in need of assistance, to a powerful force in the Middle East politics. It became a source of great pride to Jews worldwide. Jews became intoxicated with their success. Abba Eban, Israel's foreign minister, told the U.N General Assembly on June 19, 1967. "So long as men cherish freedom, so long as small states strive for dignity of existence, the exploits of Israel's armies will be told from one generation to another with the deepest pride."

Israel's continued existence became of increasing importance to American Jews. Feelings of insecurity were transformed into gushes of pride as Israel proved it's mettle on the battlefield. Friedman writes in his book From Beirut to Jerusalem, that the American Jews said to themselves;

> *My God, look who we are! We have power! We do not fit the Shylock image, we are ace pilots; we are not the cowering timid Jews who get sand kicked in their faces, we are tank commanders; we are not pale faced wimps hiding in yeshivas, we are Hathaway Men, handsome charismatic generals with eye patches. [Friedman, 1990, 455].*

While nascent feelings of pride arose for most Jewish Americans, the success of their "mystic worrier" became a burning passion for many and a life's dedication for thousands. While other ethnic groups have a core component of 10%-15% who are politically active, with American Jews this number is closer to 50%. Shahak comments.

> *Israel wields a tremendous influence in the US....., there is no doubt in my mind that its primary reason is the role performed by the organized Jewish community in the US in backing Israel and its policies. The proportion of organized Jewry can be roughly estimated as close to 50 per cent. [Shahak, 1997, 125].*

In addition to some of the richest and most influential people in American society, there also exists a veritable legion of devoted followers who are at the beck and call of the leadership. As a very prominent Israeli activist, Richard Altman put it: "Jews agree on little else, but there is a total consensus on the survival of Israel." [Curtiss, 1996, 123] .

The devotion of some American Jews to Israel is so strong that it could be described as militant. Certain very influential supporters in fact find themselves in conflict with the Israeli leadership over what is best for the Jewish State (like relinquishing all or part of the Occupied Territories). Shahak, an Israeli, goes as far as to say:

> *Jews usually consider themselves part of a worldwide ethnic group, usually called "the Jewish people," though it also has been called a nation, a tribe and even a race. They are bound together by common ancestry, a shared history, and a common cultural heritage, along with religion. Most of all Jews feel bound together by a sense of shared destiny: a legacy of persecution and mutual duty to help one another, while seeking some moral meaning in it all. [Goldberg, 1996, 58]*

Thus, in spite of their differences, the persecution commonality had many Jews feeling that they are one people who had to unconditionally stick together in order to survive. World Jewry came to experience a psychological state of mind marked by deep-seated feelings of insecurity some times reaching neurotic levels. These insecurities while less "rational" in a relatively tolerant American society have nonetheless been passed on from one generation to the next.

Zionism, as previously defined (support for the creation of a Jewish state), can therefore be thought of in psychological terms as one compensation device for these feelings of insecurity. Today Zionism can be defined as support for the maintenance of the state of Israel and its policies, and can be viewed as a modern manifestation of Jewish feelings of fear. Having survived more than a thousand years of persecution, Russian pogroms and Germany's "Final Solution", Israel has come to symbolize the very existence of Jews as a whole. Thus in spite of the fact that few Jewish Americans or their ancestors had ever been to Israel/Palestine it became a "symbolic homeland" for them. Jews of German, Polish or Russian origin have no affinity for those countries that played key roles in the attempt to annihilate them.

Most Jews have repressed their actual ancestry in favor of a mythical one. This myth is psychologically more acceptable to them. Judaism came from Israel/Palestine therefore, to the Zionists the rationalization meant "Jews" belong there. As such, American Zionists feel compelled to have a high degree of affection for Israel and care deeply for its well -being.

> *A wide variety of surveys have shown that three fourths affirm that "caring about Israel is a very important part of my being a Jew." Two thirds affirm that "if Israel were destroyed I would feel as if I had suffered one of the greatest personal tragedies of my life". [Goldberg, 1996, 70].*

While initially perceived as an insignificant entity in the Middle East, the success of Israel in the 1967 Six-Day War transformed the minds of

A few of the causes alluded to, include:

- Freedom of religion and the strict separation of church and state – Jews played the key role in helping defeat the School Prayer Amendment of 1994, which would have legalized school prayer.
- Black Civil Rights – Jews headed the NAACP until 1975 and half of the white civil rights workers who went south in the sixties are estimated to have been Jews. [Goldberg, 1996, 24] (Two of the three activists murdered in Mississippi by the Ku Klux Klan were Jews.)
- Abortion Rights and Women's Rights
- Constitutional Rights – The absolute right for freedom of expression and assembly (including the right of the Ku Klux Klan to march peacefully).
- World Human Rights – Human Rights Watch and Helsinki Watch

Jewish scholars in the USA consider that the contributions of Jews have had an enormous impact on the very fabric of American society. They assert that the Jewish legacy is one of striving for equality and basic human dignity through dedication and keen sense of social justice. In their opinion no grouping of individuals has made a more important contribution to protecting and expanding the liberties provided by the founding fathers, which Americans today take for granted.

The decades of struggle for various causes (not necessarily their own) taught Jews how the legal and political system works and how best to use it to benefit themselves. When Zionist (people who support the state of Israel) aspirations began to coalesce in the aftermath of WW II, American Jews played a significant role in facilitating the creation of a Jewish state in Palestine in 1948. The state of Israel was born, and Jewish American support for the fledgling entity started to accelerate.

Jewish American Support of Israel

Jewish support for the state of Israel is an extension of a general Jewish solidarity that existed long before Israel came into being in 1948. This solidarity arose in spite of the disparate nature of the various Jewish communities that immigrated to the United States. German, eastern European and north African Jews had very little in common except "religion" and that they all shared a common heritage of persecution primarily at the hands of "Christians". Goldberg comments.

The difference however was the magnitude of the persecution visited upon European Jewry. Most of the early immigrants were of German and Portuguese/Spanish origin. Russians began coming in significant numbers in 1881 with the assassination of Czar Alexander II. Subsequently, in concert with the genocidal activities of Hitler in the 1930's and during WW II, more Germans and eastern Europeans, primarily Poles left to the USA. Today it is estimated that between 5 and 6 million people who consider themselves Jews reside in the United States. [Goldberg, 1996, 57].

Most American Jews are "liberal" in their domestic political tendencies. They vote for the Democratic party and are not especially religious. Concerning day-to-day politics, they are often described as "assimilated" (religion playing only a small role in their lives). Of the three branches of Judaism, the Reform members, and to a lesser extent the Conservative branch, are generally considered liberal. The Orthodox branch (fundamentalist in nature) takes it's religion very seriously, but this segment represents less than 10% of the total Jewish community in the U.S. However, like their Christian and Muslim counterparts, they are conservative and sometimes militant. Accordingly, their zealotry and willingness to sacrifice for the "cause" provide them with an inordinate amount of power, especially when it comes to matters affecting religion and Israel. The schism between the devout and the less religious is one of several factors that divides the so-called Jewish community.

Irrespective of their level of religiosity, Jews brought with them to America a sad legacy of persecution at the hands of Christian Europe. Their plight in America was better but they still faced significant levels of bigotry and prejudice well into the late 20th Century. Their struggle for survival provided the impetus for the establishment of a variety of Jewish organizations. What was once a docile, low-key set of communities slowly but surely began to assert itself in a fight for social, economic and religious might. This struggle occurred both as it related to themselves and on behalf of other minorities. Aggressive legal and social actions against those who would attempt to deny them power resulted in confrontation, in which most of the time they prevailed. Jewish organizations have always claimed that they are working for the interest of all communities and not only for their own. The "good work" propagated by Jews both as individuals and as organizations in defense of constitutional and basic human rights have had an immeasurably positive impact on the American landscape.

Viewed in the context of political processes, organizations are formed to attempt to influence the decision-making process of governments. As a given fact, the understanding of American politics is based on the political organization (group) as a unit of analysis. The American political environment is explored to ascertain how society is organized and power utilized.

In marshaling their resources for political combat, political organizations must prepare for action in several theaters of operations: relations with many facets of government servicing their policy goals; competition with other sympathetic or antagonistic groups; and in-house membership monitoring, to keep the constituents informed, supportive, and readily available for referenda and popular support when a show of strength is indicated.

Political organizations in the United States have the lobby as their most efficient utility for achieving objectives. In Washington alone there are about 2,000 registered lobbyists whose main occupation is lobbying the government. The number of unregistered lobbyists is unknown, but they are presumed to be between 8,000 and 10,000 individuals.

The Lobby

A model Washington lobby would have between 100 and 600 employees and 10 to 30 or more professional lobbyists, with several field offices around the nation to coordinate the activities of the organization. It goes without elaboration that every organization has its own administrative structure and bureaucratic hierarchy. What is important to this article is the lobbyist who provides the direct contact between the organization on the one hand and the legislators and powerful politicians on the other. A principle task of the lobbyist is to carry the organization's message to Congress and other governmental agencies. This is accomplished most successfully through personal, social relations. American lobbyists are trained, highly specialized and experienced. Many are lawyers associated with prestigious legal firms. There are over 30,000 members of the Washington, D.C., bar. Some are former representatives, consultants, and government officials who have previously served in the regulatory or other agencies that they are lobbying.

The Jewish/Israeli Lobby, Brief History

Jewish immigration to America was motivated by the same pressures that brought other people - primarily religious and political persecution.

The Israeli Lobby, US Foreign Policy And the Middle East

Prof: Michel Nehme

In a pluralistic society such as that prevailing in the United States, the organization, presentation and attainment of the group's varied interests is entirely dependent on the ability of the concerned group to manipulate the active principles of democracy. If contending groups have equal or preponderance power of organization and presentation, the US system allows for compromise, achieved in political terms, on solutions to problems of domestic and foreign policy. In the same token if there exists a sharp disadvantage of one group versus another, the results are always entirely lacking consonant with the principles of democracy.

Those that have invented the term democracy and advocated principles associated with it have had concern about the size of the political entity adopting democracy. The smaller the political entity is, the easier to achieve democracy. In the same token, the larger the political entity the harder it is to achieve the noble principles of democracy. In the United States, society and government have become so large and complex to the point where an individual citizen-voter in an electorate of over 100 Millions has limited capabilities or even motivation for making his or her voice heard. The only way to be heard in the USA is when you organize. Only sound organizations have access to governmental apparatus.

For those who know how to play the game of politics in the USA, the first thing that they do is the formation of organizations. These organizations assume different titles and names - parties, interest groups, lobby...etc.

* *American University of Beirut*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

• 20 Siècles d'Histoire ..... *Lt. Col. Augustin D. Tegho* 166

• L'Administration Internationale
Et le Nouveau Droit de la Mer ..... *Dr. Laurice Rizkallah* 194

• International Terrorism
And the Case of Usamabin Laden ..... *Tina V. Yazedjian* 210

• The Israeli Lobby, US Foreign Policy
And the Middle East ..... *Prof. Michel Nehmé* 250

طبع في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية – ٢٠٠٠

الشركة الجديدة

لبنك سوريا ولبنان

ش م ل